Bank of Jordan بنك الاردن

التقرير السنوي 2025

قائمة المحتويات

تقريـر مجلـس الإدارة 2025 13
الأداء الاقتصادي 2025 15
الأنشـطة والإنجـازات 2025 23
تحليـل المركـز المـالي ونتائـج الأعمـال لسـنة 2025 37
أهـداف خطتنـا المسـتقبلية 2026 45

البيانـات والإيضاحـات الماليـة 2025 47
تقريـر مدقـق الحسـابات المسـتقل 49
قائمـة المركـز المـالي الموحـدة 58
قائمـة الربـح أو الخسـارة الموحـدة 59
قائمـة الدخـل الشـامل الموحـدة 60
قائمـة التـغيرات في حقـوق الملكيـة الموحـدة 61
قائمـة التدفقـات النقديـة الموحـدة 63
الإيضاحـات حـول القوائـم الماليـة الموحـدة 64

البيانـات الإضافية لمتطلبـات هيئـة الأوراق الماليـة 2025 211
أسـماء أعضـاء مجلـس الإدارة والإدارة التنفيذيـة العليـا 218
مسـاهمات كبـار المسـاهمين 235
مسـاهمات أعضـاء مجلـس الإدارة 240
مسـاهمات الإدارة التنفيذيـة العليـا 241

الحوكمـة المؤسسـية 251

دليـل الحوكمـة المؤسسـية للبنـك 265

شـبكة فـروع بنـك الأردن 293

بنك الأردن - عراقة و تطور

بنك الأردن هو مؤسسة مصرفية مالية وطنية ذات إرث عريق؛ فهو من أوائل البنوك التي تأسست في الأردن في العام 1960 وحملت اسمه، ومنذ تأسيسه، تبنى بنك الأردن نهج التطوير والتحسين المستمر لكافة أنشطته ومجالات عمله المالية والمصرفية وواكب التطورات المتسارعة التي شهدتها الصناعة المصرفية على الصعيدين المحلي والدولي. هذا وساهم في دعم حركة الاستثمار والتطور الاقتصادي في الأردن والدول التي يتواجد بها من خلال تقديم منتجات وخدمات مصرفية شاملة تلبي متطلبات واحتياجات العملاء والمتعاملين من مختلف الفئات والشرائح من الأفراد إلى الشركات والمؤسسات.

بنك الأردن

شركة مساهمة عامة محدودة تأسست سنة 1960، سجل تجاري رقم 13.

رأس المال المكتتب به 200,000,000 دينار أردني

صندوق بريد 2140، عمان 11181 الأردن، هاتف: 5609200 6 962+ فاكس: 5696291 6 962+

البريد الإلكتروني: boj@bankofjordan.com.jo

الموقع الإلكتروني: bankofjordan.com

Contact Center: +962 6 580 7777

حضرة صاحب الجلالة الملك عبداللّـه الثاني ابن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكيّ ولي العهد الأمير حسين بن عبداللّـه الثاني

رؤيتنا الاستراتيجية

أن نكون بنكاً رائداً يتفوق في تقديم المنتجات والخدمات ويوفر الحلول المالية الشاملة، ويتبوأ مركزاً متقدماً في المنطقة العربية.

رسالتنا الاستراتيجية

بناء علاقات حميمة مع عملائنا، وتعظيم العوائد للمساهمين، والمساهمة في تقدم المجتمع عن طريق تقديم حلول مالية شاملة من خلال قنوات خدمة عالية الجودة والكفاءة، وبيئة عمل حضارية تضم فريقاً متفوقاً من العاملين.

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة/متفرغاً

السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري

نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد وليد توفيق شاكر فاخوري

الأعضاء

الدكتور ينال مولود عبد القادر زكريا ممثل شركة Al Eqbal for General Investment

السيد حسام راشد رشاد مناع ممثل شركة AL Yamama for General Investments/Cayman Islands

السيد وليد محمد جميل الجمل ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية

الشريفة لما فواز زين آل عون ممثل شركة AL LOULOUA for General Investments /Cayman Islands

السيد فواز يوسف إبراهيم غانم ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن

السيد " محمد سائد" إسحاق حنفي جار الله

السيد يوسف جان جوزيف شمعون

معالي السيد سمير سعيد عبد المعطي مراد

الفاضلة هلا (محمد علي) عبد الحميد سراج

المدير العام

السيد صالح رجب عليان حماد

مدققو الحسابات

السادة شركة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)-الأردن

كلمة رئيس مجلس الإدارة

إلى السيدات والسادة مساهمي مجموعة بنك الأردن الكرام
إلى السادة عملاء مجموعة بنك الأردن الكرام
إلى فريق موظفي مجموعة بنك الأردن الكرام
إلى شركائنا في الدول التي نعمل فيها

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدني أن أرحب بكم وأشارككم نتائج أعمالنا وتقريرنا السنوي الخامس والستين لمجموعة بنك الأردن لعام 2025. لقد كان هذا العام محطةً محوريةً أسّست لمرحلة جديدة في تحقيق هدف البنك بالنمو المستدام، حيث عززنا ربحيتنا، ورفعنا جاهزيتنا التشغيلية، وواصلنا التوسع والتحول المؤسسي بما يدعم طموحاتنا المستقبلية.

شهد الاقتصاد العالمي خلال عام 2025 استمرار النمو بوتيرة معتدلة، مدعوماً بمرونة القطاع الخاص وقدرته على التكيف مع التحولات في السياسات التجارية وإعادة تشكيل سلاسل التوريد، إلى جانب تحسن نسبي في الأوضاع المالية وتزايد الاستثمارات في التقنيات المتقدمة، ولا سيما الذكاء الاصطناعي. ومع ذلك، لا تزال الآفاق الاقتصادية العالمية محاطة بدرجة مرتفعة من عدم اليقين، في ظل التوترات الجيوسياسية وتقلبات السياسات التجارية، وتباين مسارات السياسات النقدية في الاقتصادات الكبرى، رغم بقاء أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة نسبياً مقارنة بالمتوسطات التاريخية. الأمر الذي يستدعي استمرار تبني نهج حذر في إدارة المخاطر، وتعزيز متانة الأطر المالية والرقابية، للحفاظ على الاستقرار ودعم النمو المستدام.

في ظل هذه المتغيرات، نؤكد في بنك الأردن التزامنا بتبني استراتيجية شمولية ترتكز على التحول المؤسسي وتنويع استثمارات وتوظيفات البنك بما يدعم التميز ويحقق نمواً مستداماً، ضمن إطار متكامل لإدارة المخاطر. ويعزز هذا النهج قدرتنا على التعامل بمرونة مع التحديات والمتغيرات، وترسيخ ثقة مساهمينا وعملائنا والمجتمعات التي نعمل فيها.

أظهرت مجموعة بنك الأردن للعام 2025 متانة وقوة في المركز المالي ونتائج الأعمال، وسجلت المؤشرات المالية مستويات أداء متقدمة، عكست النهج الإستراتيجي نحو التطوير المؤسسي والتحديث المستمر في نماذج الأعمال. فحقّقت المجموعة صافي ربح عائد لمساهمي البنك بمبلغ 44 مليون دينار بنمو بلغت نسبته 25.7%، ونمت الإيرادات التشغيلية من الفوائد والعمولات (بالصافي) بنسبة 10.8% مقارنةً بعام 2024 لتسجّل 177.7 مليون دينار. كما ارتفع إجمالي الدخل إلى حوالي 190 مليون دينار محقّقاً نمواً بنسبة 11.5%.

وجاء هذا النمو بشكل رئيسي من النشاط التشغيلي للبنك الذي شكّل حوالي 94% من إجمالي الدخل. وتأتي هذه النتائج انعكاساً لتحقيق أداء متنامٍ لتفرعات البنك الخارجية، خاصة في جمهورية العراق، حيث حققت عملياتنا هناك نتائج إيجابية ومؤشرات نمو مشجعة، مدعومة بتوسع قاعدة العملاء وزيادة حجم الأنشطة المصرفية والخدمات المقدمة في السوق العراقي، بما يعزز من فرص النمو المستقبلي واستدامة الأداء. وسيتعزز حضور البنك الإقليمي وأداء فروعه الخارجية من خلال التشغيل المستهدف لفرع البنك في المملكة العربية السعودية خلال الربع الثاني من عام 2026، بما يفتح آفاقاً جديدة للنمو ويعزز فرص تطوير الأعمال.

وعلى صعيد تواجدنا في فلسطين، يواصل البنك إدارة أعماله بحصافة ومرونة عالية في ظل الظروف الجيوسياسية والاقتصادية والتحديات القائمة، حيث تم اتخاذ كافة المتطلبات الاحترازية اللازمة وتعزيز المخصصات الإضافية بما يضمن الحفاظ على متانة المركز المالي وتقليل أثر المخاطر المحتملة. كما يحرص البنك على الاستمرار في تقديم خدماته المصرفية بكفاءة مع الالتزام بأعلى معايير الحوكمة وإدارة المخاطر، بما يدعم استقرار العمليات ويعزز ثقة العملاء وأصحاب المصلحة.

هذا واستمر البنك في إدارة محافظه الائتمانية والاستثمارية بما يتوافق مع تحقيق العوائد المستهدفة وإدارة المخاطر ضمن الأسواق التي يعمل فيها في ظل استمرار التحديات الجيوسياسية، فنمت محفظة التسهيلات الائتمانية بحوالي 5% لتصل إلى 1.57 مليار دينار، كما سجلت محفظة البنك الاستثمارية حوالي 317 مليون دينار بانخفاض بنسبة 24%. كما حققت موجودات البنك ارتفاعاً بنسبة 3.3% لتصل إلى 3.2 مليار دينار، وسجلت حقوق مساهمي البنك 518.1 مليون دينار. كما ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 6% لتسجل حوالي 2.4 مليار دينار، مما يؤكد على ثقة العملاء ببنك الأردن.

ونتيجة للنمو في مؤشرات الربحية والمركز المالي للبنك فقد ارتفع العائد على حقوق المساهمين ليصل إلى 8.4% في عام 2025 مقارنةً بنسبة 6.7% في عام 2024، وارتفع العائد على الموجودات إلى 1.4% مقارنةً بنسبة 1.14% في عام 2024. كما حافظ البنك على مستويات سيولة قوية، حيث بلغ معدل نسبة تغطية السيولة 335.9% خلال العام 2025 ، و بلغت نسبة صافي التمويل المستقر 166.7%. كما سجلت نسبة كفاية رأس المال 19%، متجاوزة المتطلبات التنظيمية وفقاً لبازل III والجهات الرقابية، مما يعكس متانة المركز المالي للبنك وقدرته على مواجهة التحديات والاستمرار في تحقيق الاستدامة المالية.

السادة المساهمين الكرام

في إطار سعينا المستمر لتحقيق التميز والنمو المستدام، وإطلاق استراتيجية متكاملة للتحول المؤسسي، فقد واصل البنك جهوده لاستقطاب العملاء ضمن الفئات المستهدفة، وتقديم تجربة مصرفية متكاملة، وتطوير خدمات وحلول مبتكرة تلبي احتياجاتهم المتغيرة. كما عزز البنك مسيرة التحول الرقمي من خلال الاعتماد على التحليل المتقدم للبيانات والاستفادة من الحلول المتخصصة، بما في ذلك تقنيات وأنظمة الذكاء الاصطناعي، إلى جانب مراجعة العمليات وتعزيز ثقافة الابتكار، ورفع مستويات الكفاءة وترشيد التكاليف. وفي سياق التحول المؤسسي الذي يشهده البنك، واصل البنك العمل على مشروع إعادة تعريف العلامة التجارية بما يعكس هوية عصرية متجددة، ويسهم في بناء ثقافة مؤسسية موحدة تقوم على ترسيخ قيم العلامة التجارية في الأداء. كما يهدف هذا التوجه إلى إعداد إطار متكامل لدمج العلامة التجارية عبر مختلف نقاط التواصل، بما يعزز الاتساق ويرتقي بتجربة أصحاب المصلحة.

وواصل البنك تنفيذ استراتيجيته الرقمية، بالاعتماد على أحدث التقنيات والمعايير الأمنية، مما أسهم في تطوير الخدمات المقدمة عبر القنوات الرقمية والإلكترونية لعملاء الأفراد والشركات، وتمكينهم من إدارة حساباتهم وتنفيذ معاملاتهم المالية بمرونة في عدة أسواق. كما استكمل البنك استراتيجية مركز الابتكار ليكون منصة محورية لتقديم حلول مبتكرة ذات قيمة مضافة، من خلال تعزيز التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية محلياً وإقليمياً، بما يدعم تميز البنك ويرفع قدرته على الاستجابة لمتطلبات الأسواق المتغيرة.

وانطلاقاً من طموح البنك لتعزيز مكانته الريادية في قطاع الشركات، فقد عمل على توسيع نطاق خدماته وتعزيز حضوره في هذا القطاع عبر التوسع الجغرافي، مستفيداً من الانفتاح الاقتصادي والاستثماري في السوق السوري، ومن خلال تعزيز تواجده في العراق بافتتاح ثلاثة فروع جديدة في أهم المراكز الاقتصادية. كما عمل البنك على تعزيز القيمة المضافة التي يقدمها لعملائه عبر منصة الخدمات المصرفية للشركات، بما يمكّنهم من تحقيق ما يتجاوز تطلعاتهم، ويعزز موقع بنك الأردن كخيارهم الأول وشريكهم المصرفي الموثوق.

وعلى صعيد إطلاق أعمالنا في المملكة العربية السعودية، استكمل البنك خلال عام 2025 المتطلبات التقنية والتشغيلية والتنظيمية اللازمة، بما في ذلك الربط مع أنظمة البنك المركزي السعودي والالتزام بمتطلبات أمن المعلومات واستمرارية الأعمال. كما عززنا جاهزية الكوادر المؤهلة لضمان إطلاق العمليات وفق أفضل الممارسات المصرفية. ويعكس هذا النهج الاستراتيجي حرص البنك على تأسيس حضور قوي وراسخ في السوق السعودي، والاستفادة من الفرص الواعدة التي تتيحها رؤية المملكة 2030، بما يدعم نمو أعمال المجموعة على المدى الطويل.

كما واصل البنك خلال عام 2025 تنفيذ برنامج التحول المؤسسي لتطبيق أفضل الممارسات العالمية في معايير الاستدامة البيئة والاجتماعية (ESG). حيث واصل البنك تأسيس نظام الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMS)، وتعزيز أطر الحوكمة ذات العلاقة، وإعداد أول نموذج تجريبي لتقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، إلى جانب بناء القدرات المؤسسية ودمج الاستدامة في السياسات والعمليات.

ويجسد هذا التقدم انتقال البنك من مرحلة التأسيس إلى التفعيل المؤسسي لممارسات الاستدامة، بما يمكّنه من اغتنام فرص التمويل المستدام، ويعزز جاهزيته لمتطلبات الجهات الرقابية والمعايير الدولية. وسيواصل البنك التزامه بتعميق هذا النهج، وتطوير حلول مالية تدعم الاقتصاد الوطني وتسهم في تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.

السادة المساهمين الكرام

أثبت بنك الأردن التزاماً راسخاً بمسؤوليته الاجتماعية ودوره في دعم المجتمعات التي يعمل فيها، من خلال مبادرات ذات أثر ملموس تسهم في تعزيز رفاه الأفراد ودعم التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار، واصل البنك دعمه لقطاعي التعليم والصحة عبر مشاركته في المبادرة التي أطلقتها جمعية البنوك في الأردن، والهادفة إلى تعزيز الخدمات الأساسية وتحقيق أثر اجتماعي مستدام، وبما ينسجم مع أولويات رؤية التحديث الاقتصادي.

وفي ظل الأوضاع الإنسانية الصعبة في قطاع غزة، واصل البنك خلال عام 2025 تنفيذ برنامج المظلة الإغاثية، مستهدفاً الاحتياجات الأكثر إلحاحاً بالتعاون مع شركاء دوليين ومحليين، حيث تجاوز عدد المستفيدين من هذه المبادرات 500 ألف مستفيد.

السادة المساهمين الكرام

نعمل في مجموعة بنك الأردن خلال عام 2026 على ترسيخ استراتيجية متكاملة تعزز مرونتنا المؤسسية وقدرتنا على تحقيق نمو مستدام، في ظل التحديات الاقتصادية والجيوسياسية المتسارعة. وانطلاقاً من التزامنا بتعظيم القيمة للمساهمين والعملاء وأصحاب المصلحة، نركز على تحقيق توازن مدروس بين النمو والربحية، وتعزيز كفاءة إدارة المخاطر والملاءة المالية.

كما نولي أهمية خاصة لتطوير أعمالنا المصرفية، وتمكين رأس المال البشري، وترسيخ مبادئ الاستدامة كركيزة أساسية لبناء نموذج أعمال أكثر مرونة ومتانة، إلى جانب مواصلة تنفيذ خططنا التوسعية الإقليمية في كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية العراق بما يدعم نمو أعمال المجموعة على المدى الطويل.

السادة المساهمين الكرام

في ضوء النتائج التي تم تحقيقها عام 2025، فقد أوصى مجلس الإدارة للهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 18% من رأسمال البنك وبمبلغ 36 مليون دينار.

وفي الختام، أتقدّم بخالص الشكر إلى السادة أعضاء مجلس الإدارة، تقديراً لجهودهم المتواصلة وتفانيهم ودعمهم المستمر، والذي كان له بالغ الأثر في تحقيق إنجازات المجموعة وتعزيز مكانتها المرموقة. كما أتوجّه بجزيل الشكر إلى مساهمينا وعملائنا الكرام على ثقتهم المتواصلة، والتي تعكس إيمانهم برسالتنا وقيمنا المؤسسية ونهجنا القائم على الاستدامة. كما أتقدم بالشكر لفريق الإدارة التنفيذية وكافة موظفي البنك، الذين كان لعطائهم والتزامهم أثرٌ مباشر في تحقيق هذه النتائج.

كما أتقدّم بالشكر إلى حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، حفظه الله ورعاه، على ما توفره القيادة الرشيدة من مناخ داعم للإصلاحات الاقتصادية وتحفيز النمو. وأثمن دور البنك المركزي الأردني في تعزيز الاستقرار النقدي وتحديث الأطر التنظيمية، بما يمكّن القطاع المصرفي من دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

والله ولي التوفيق ،،،

شاكر توفيق فاخوري

رئيـــس مجلـــس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

الأداء الاقتصادي 2025

الأنشطة والإنجازات 2025

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2025

أهداف خطتنا المستقبلية 2026

الأداء الاقتصادي 2025

المشهد الاقتصادي العالمي

تشير توقعات آفاق النمو الصادرة عن صندوق النقد الدولي إلى مواصلة نمو الاقتصاد العالمي بوتيرة معتدلة خلال عامي 2025 و2026, مدعوماً بمرونة القطاع الخاص وقدرته على التكيف مع التحولات في السياسات التجارية وإعادة تنظيم سلاسل التوريد. ورغم أن النمو العالمي يُتوقع أن يبلغ نحو 3.2% في عام 2025 و3.1% في عام 2026, إلا أن هذا الأداء يعكس توازناً دقيقاً بين عوامل داعمة للنشاط الاقتصادي, مثل تيسير الأوضاع المالية, وتنامي الاستثمارات المرتبطة بالتقنيات المتقدمة وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي, وبين تحديات قائمة تشمل استمرار حالة عدم اليقين بشأن استمرارية الحرب الروسية والأوكرانية, والسياسات التجارية, وارتفاع مستويات أسعار الفائدة الحقيقية في عدد من الاقتصادات. وتظل المخاطر المحيطة بالآفاق الاقتصادية العالمية متجهة نحو الجانب السلبي, في ظل احتمالات تباطؤ النمو خلال النصف الثاني من الفترة المتوقعة للعام 2025, واستمرار الضغوط على أوضاع المالية العامة وارتفاع مستويات الدين, إضافةً إلى التحديات الهيكلية في بعض الاقتصادات الكبرى.

أما تقديرات اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الصغرى فمن المتوقع أن تحقق نمواً معتدلاً خلال عام 2025, رغم تصاعد حالة عدم اليقين العالمي واستمرار التوترات الجيوسياسية في المنطقة. ويُتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة نحو 3.5% في عام 2025, مقارنة بـ 2.6% في عام 2024, على أن يرتفع إلى نحو 3.8% في عام 2026. ويعكس هذا الأداء توازناً بين عوامل داعمة للنشاط الاقتصادي, من أبرزها زيادة إنتاج النفط عقب إلغاء التخفيضات الطوعية لتحالف أوبك+, وقوة الطلب المحلي, إلى جانب استفادة الاقتصادات المصدّرة للنفط من تحسن الإيرادات النفطية, في حين دعمت الاقتصادات المستوردة للنفط عوامل أخرى شملت انخفاض أسعار السلع الأساسية, وانتعاش السياحة, وتحسن تحويلات العاملين في الخارج, واستمرار تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.
وتظل المخاطر المحيطة بالآفاق الاقتصادية الإقليمية متمثلة باستمرار الضغوط على أوضاع المالية العامة في بعض الدول, إضافة إلى مخاطر تجدد التوترات الجيوسياسية الإقليمية وتقلب أسعار السلع الأساسية, ولا سيما النفط. وفي هذا السياق, تبرز أهمية مواصلة تبني سياسات اقتصادية ومالية متوازنة, وتعزيز متانة الأطر النقدية والمالية, وتحسين كفاءة إدارة الموارد العامة, بما يدعم الاستقرار الاقتصادي الكلي ويحد من المخاطر النظامية.

آفاق الاقتصاد العالمي - ن م إ %

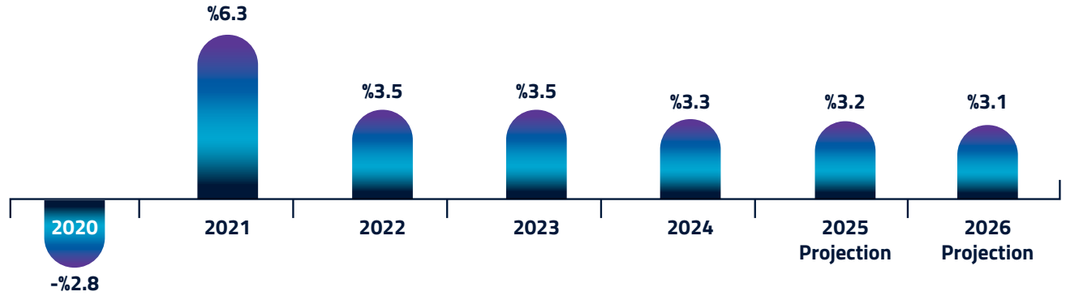

اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الصغرى - ن م إ %

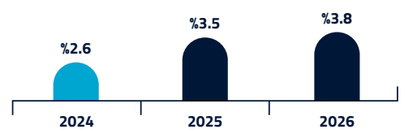

اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية - ن م إ %

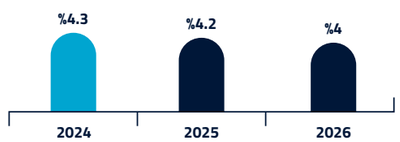

الاقتصادات المتقدمة - ن م إ %

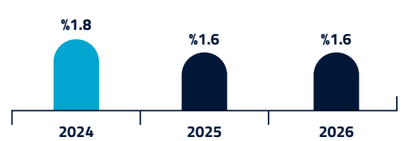

التطورات الاقتصادية في الدول المجاورة ودول الخليج

في ظل التوترات الجيوسياسية فقد شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2025 و2024 صدمة اقتصادية غير مسبوقة تُعد الأشد منذ أكثر من ثلاثة عقود, حيث سجّل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انكماشاً حاداً يُقدَّر بنحو 27% لعام 2024, مدفوعاً بتراجع النشاط الاقتصادي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد بلغ الانكماش نحو 17% في الضفة الغربية, في حين شهد قطاع غزة تراجعاً استثنائياً قُدّر بنحو 83%, في ظل الأضرار الواسعة التي لحقت بالبنية التحتية والأنشطة الاقتصادية. وتشير التقديرات إلى أن حجم الأضرار المادية في قطاع غزة بلغ نحو 29.9 مليار دولار أمريكي, وهو ما يعادل قرابة ضعفي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد الفلسطيني قبل النزاع, فيما قُدّرت احتياجات التعافي وإعادة الإعمار بنحو 53.2 مليار دولار أمريكي, وفق تقديرات فبراير 2025 – البنك الدولي.

وخلال عام 2025, بدأت مؤشرات محدودة على التعافي تظهر في الضفة الغربية, إلا أن الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة لا تزال شديدة التدهور. وارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة, لتصل إلى نحو 69% في قطاع غزة, حيث يعيش معظم السكان تحت خط الفقر, مقابل نحو 29% في الضفة الغربية, أي ما يزيد على ضعف المستويات المسجلة قبل النزاع. وتعكس هذه التطورات حجم التحديات الاقتصادية والاجتماعية القائمة, وما تفرضه من ضغوط كبيرة على الاستقرار الاقتصادي والمالي, بما في ذلك قدرة القطاع الخاص والقطاع المالي على دعم التعافي في المدى القريب, في ظل الحاجة إلى جهود تنموية وإغاثية واسعة النطاق.

أما الاقتصاد العراقي فقد واجه ضغوطاً متزايدة في ظل تباطؤ نمو القطاع غير النفطي إلى نحو 2.5% في عام 2024, متأثراً بتراجع الاستثمار العام وانخفاض أسعار النفط, مما أدى إلى تفاقم المخاطر المالية وارتفاع مواطن الضعف المرتبطة بالدين العام. وفي عام 2025, يُتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي محدوداً في ظل استمرار هذه التحديات, بما يستدعي تنفيذ تصحيح مالي تدريجي وإصلاحات هيكلية لتعزيز الاستدامة المالية ورفع النمو المحتمل وتنويع الاقتصاد على المدى المتوسط. هذا ومن المتوقع أن يسجل الاقتصاد العراقي نمواً بنسبة 0.5% في عام 2025 ليرتفع إلى 3.6% في عام 2026.

وعلى مستوى اقتصادات دول الخليج العربي تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي مرشحة لمواصلة تحقيق نمو قوي خلال عام 2026 بنسبة 4.3% مقابل 3.9% لعام 2025, مدعومة بتعافي إنتاج النفط, واستمرار الزخم في القطاعات غير النفطية, إلى جانب التقدم المحرز في برامج الإصلاح الاقتصادي والتنويع. ويتوقع الصندوق أن يسهم الاستقرار المالي, والسياسات الاقتصادية الحذرة, والاستثمارات المتزايدة في البنية التحتية والتكنولوجيا والطاقة المتجددة في تعزيز النمو المستدام, مع بقاء معدلات التضخم ضمن مستويات منخفضة نسبياً. كما تعزز هذه العوامل قدرة اقتصادات الخليج على مواجهة التقلبات العالمية وترسيخ مكانتها كأحد محركات النمو الرئيسية في المنطقة.

أداء الاقتصاد الأردني

أظهر الاقتصاد الأردني متانة ملحوظة مدعومة بسياسات اقتصادية كلية سليمة ودعم دولي مستمر, حيث تسارع النمو الاقتصادي إلى نحو 2.8% في النصف الأول من عام 2025, مع توقعات بتجاوزه 3% خلال السنوات المقبلة. ويعكس هذا الأداء الإيجابي قدرة الاقتصاد الوطني على الحفاظ على استقراره رغم التحديات الخارجية المتزايدة, لا سيما في ظل تصاعد الصراعات الإقليمية وارتفاع مستويات عدم اليقين العالمية.

وعلى صعيد المالية العامة, يسير مسار الضبط المالي في الاتجاه الصحيح, مدعوماً بتحسن تحصيل الإيرادات, مع استهداف خفض الدين العام تدريجياً ليصل إلى نحو 80% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2028. وفي الوقت ذاته, بقي معدل التضخم منخفضاً ومستقراً بحدود 2%, مدعوماً بسياسة نقدية حصيفة واحتياطيات أجنبية قوية, إلى جانب متانة القطاع المصرفي الذي يواصل التمتع بمستويات كافية من السيولة والملاءة المالية.

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية, يواصل البنك المركزي الأردني تثبيت نظام سعر الصرف بين الدينار الأردني والدولار الأمريكي, مع الاستعداد لاتخاذ أي إجراءات ضرورية للحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي. ويسهم هذا النهج في تعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني والحد من الضغوط التضخمية, بما يدعم استقرار الأسعار ويحافظ على القوة الشرائية.

وعلى المستوى الدولي, ووفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي, من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الأردني بنسبة 2.7 % في عام 2025 بعد تسجيل نمو يقارب 2.5% في عام 2024, مع تسارع النمو إلى نحو 2.9% بحلول عام 2026 في حال استمرت الإصلاحات وبقيت الأوضاع الإقليمية ضمن مستويات مقبولة. وأكد الصندوق أن الدفع بالاقتصاد نحو مسار نمو أقوى يُعد ضرورياً لتحفيز خلق فرص العمل وتحسين مستويات الازدهار, مشدداً على أهمية تسريع الإصلاحات الهيكلية مع الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.

كما تعكس المنعة التي يظهرها الاقتصاد الأردني التزام السلطات بتطبيق سياسات اقتصادية قوية وإصلاحات مؤثرة, الأمر الذي أسهم في تثبيت التصنيف الائتماني للمملكة, مدعوماً باستقرار المؤشرات الكلية, والتقدم في الإصلاحات المالية والاقتصادية, والدعم الدولي المستمر, إضافة إلى المرونة في التعامل مع التداعيات الإقليمية, بما في ذلك الأعباء المترتبة على استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين.

وفي إطار تحسين جودة البيانات الاقتصادية, تعمل دائرة الإحصاءات العامة على مراجعة حسابات الناتج المحلي الإجمالي بما ينسجم مع المعايير الإحصائية الدولية, بهدف تعزيز دقة قياس الأداء الاقتصادي وتحسين شمولية البيانات. ومن شأن هذه المراجعة تقديم صورة أكثر واقعية لحجم النشاط الاقتصادي, وتعزيز قابلية المقارنة مع الاقتصادات الإقليمية والعالمية, بما يدعم ثقة المؤسسات الدولية ووكالات التصنيف الائتماني بالاقتصاد الوطني.

ويأتي هذا الأداء الاقتصادي الإيجابي منسجماً مع رؤية التحديث الاقتصادي والبرنامج التنفيذي المنبثق عنها, والتي تشكّل الإطار الناظم للسياسات الوطنية, من خلال الانتقال من نهج إصلاحي تفاعلي إلى نهج استباقي وشمولي يستهدف تعزيز مرونة الاقتصاد وقدرته على مواجهة الصدمات, وتحسين بيئة الأعمال, وتعزيز النمو المستدام, ورفع الإنتاجية, وتحسين مستوى رفاهية المواطنين.

وقد انعكست الثقة الدولية المتزايدة بالاقتصاد الأردني في أداء سندات اليوروبوندز المتداولة عالمياً بعوائد أقل من عوائد الإصدار, ما يشير إلى تقييم إيجابي للجدارة الائتمانية للمملكة وثبات توجهاتها الإصلاحية, ويؤكد متانة الأسس الاقتصادية واستدامة مسار النمو على المدى المتوسط.

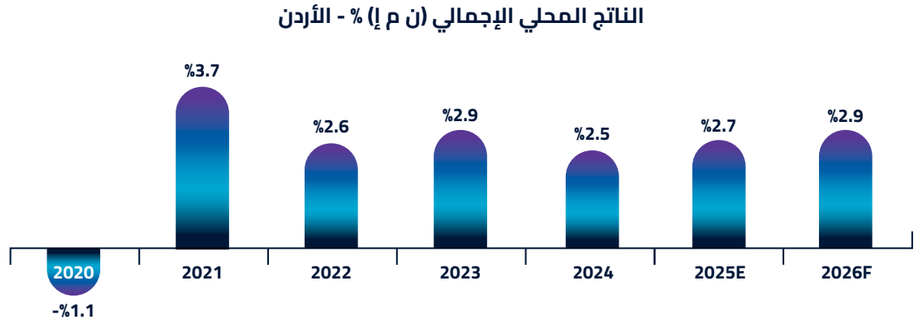

أبرز مؤشرات الاقتصاد الأردني:

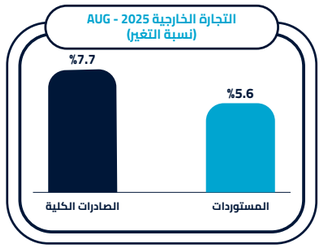

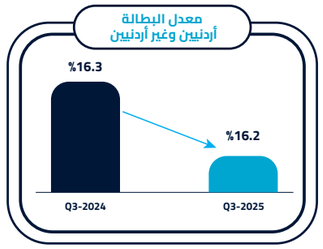

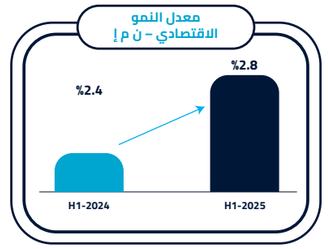

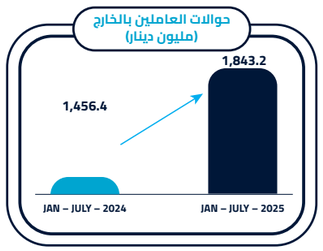

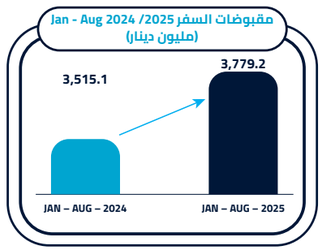

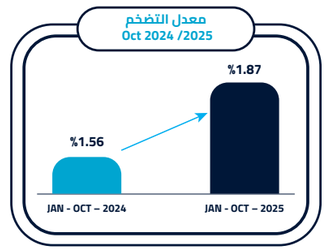

الناتج المحلي الإجمالي:

سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال النصف الأول من العام 2025 ارتفاعاً بلغت نسبته 2.8% مقارنة بنمو بلغت نسبة في النصف الأول من العام 2024 حوالي 2.4%. وجاء الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي محصلة لتحقيق معظم القطاعات الاقتصادية ارتفاعاً في الأداء خلال النصف الأول من عام 2025 أبرزها, الزراعة, والكهرباء والمياه, والصناعات التحويلية, وخدمات اجتماعية وشخصية, والنقل والتخزين والاتصالات.

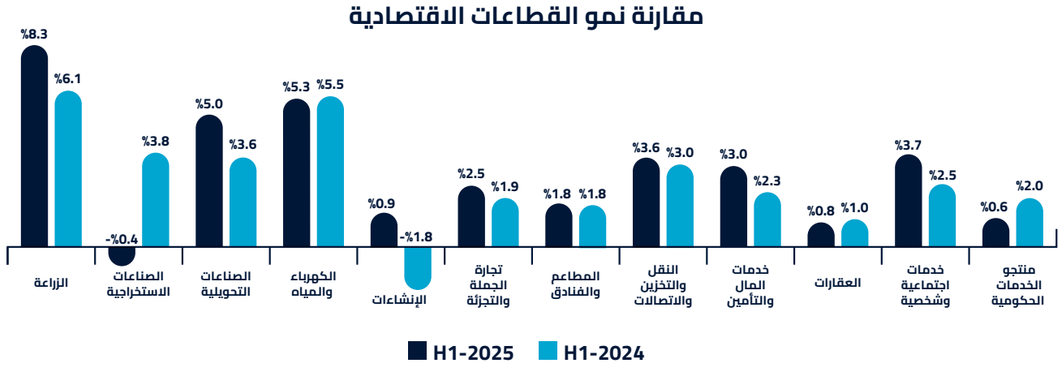

وفيما يتعلق بالمستوى العام للأسعار (معدل التضخم) حتى نهاية تشرين الأول 2025 على المستوى التراكمي فقد ارتفع معدل التضخم ليسجل 1.87% مقارنة بمعدل بلغ 1.56% في نفس الفترة من عام 2024.

المالية العامة:

وحول أداء المالية العامة للدولة فقد بلغت الإيرادات المحلية خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2025 إلى ما قيمته 6.19 مليار دينار مقابل 5.93 مليار دينار خلال نفس الفترة من العام 2024, أي بارتفاع بلغ 257.4 مليون دينار بنسبة 4.3%, وقد جاء هذا الارتفاع في الإيرادات المحلية نتيجة لارتفاع الإيرادات الضريبية بحوالي 165.9 مليون دينار, وارتفاع الإيرادات غير الضريبية بحوالي 91.5 مليون دينار.

في حين بلغ حجم المنح الخارجية خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2025 ما مقداره 30.2 مليون دينار مقابل 79.3 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من العام السابق, أي بانخفاض بلغ حوالي 49.1 مليون دينار أو ما نسبته 61.9% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وبلغ إجمالي الإيرادات العامة للحكومة المركزية / الموازنة خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2025 ما مقداره 6.22 مليار دينار مقابل 6.01 مليار دينار خلال الفترة ذاتها من عام 2024, أي بارتفاع بلغ مقداره 208.3 مليون دينار أو ما نسبته 3.5%.

وبذلك أسفرت التطورات السابقة عن تسجيل عجز مالي في الموازنة العامة للحكومة المركزية / الموازنة خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2025 بعد المنح حوالي 1.57 مليار دينار مقابل عجز مالي بلغ حوالي 1.27 مليار دينار خلال نفس الفترة من العام 2024, في حين بلغ العجز قبل المنح الخارجية حوالي 1.60 مليار دينار خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2025 مقابل عجز مالي بلغ حوالي 1.35 مليار دينار خلال نفس الفترة من العام 2024.

مؤشرات المالية العامة

الإيرادات والمنح الخارجية	إجمالي الإنفاق
%3.5	%6.9
6,224.1 مليون دينار	7,795.4 مليون دينار

Aug 2024 - Aug 2025

العجز الكلي بعد المنح

1,571.3 مليون دينار

نسبة % عجز الموازنة العامة بعد المساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي

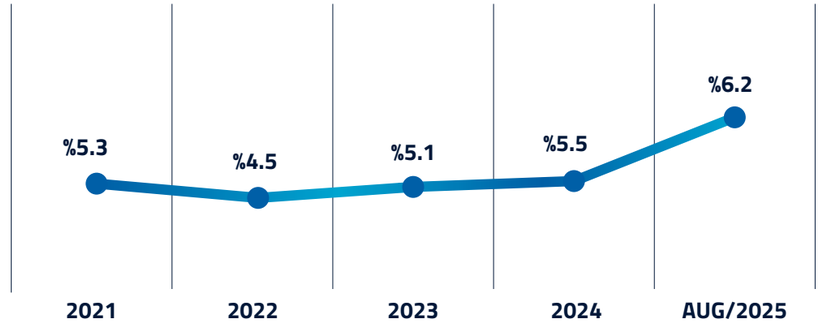

وبلغ رصيد الدين الحكومي خلال الثمانية شهور الأولى لعام 2025 بعد استثناء إحصائياً ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) ما قيمته 36 مليار دينار أو ما نسبته 91.2% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لشهر آب من عام 2025, مقابل 34.2 مليار دينار في نهاية عام 2024 أو ما نسبته 90.2% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024, شاملاً مديونية كل من شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه التي تبلغ نحو 9.1 مليار دينار.

وبلغ رصيد الدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي خلال الثمانية شهور الأولى لعام 2025 حوالي 20 مليار دينار أو ما نسبته 51% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لشهر آب من عام 2025 مقابل 19.3 مليار دينار في نهاية عام 2024 أو ما نسبته 51% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024.
وبلغ رصيد الدين الداخلي (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية شهر آب من عام 2025 حوالي 16 مليار دينار أو ما نسبته 40.4% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لشهر آب من عام 2025 مقابل 14.8 مليار دينار في نهاية عام 2024 أو ما نسبته 39.2% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024.

القطاع النقدي والمصرفي:

أثبت القطاع المصرفي الأردني قدرته على التكيف ومواجهة الأزمات, وتقديم حلول مبتكرة تحافظ على الاستقرار المالي, كما يعمل القطاع على مواكبة التطورات في مجالات الاقتصاد الرقمي, والذكاء الاصطناعي, والتكنولوجيا المالية, الأمر الذي يتطلب إعادة تقييم الاستراتيجيات المصرفية لتعزيز الابتكار والكفاءة والاستدامة. هذا واستمر البنك المركزي الأردني في الحفاظ على الاستقرار النقدي, مدعوماً بتجاوز الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي بحوالي 24.6 مليار دولار, وبلغ معدل الدولرة ما نسبته 21.8% كما في نهاية أيلول 2025.

ويستعد القطاع المصرفي للانتقال إلى المرحلة الثانية من رؤية التحديث الاقتصادي (2026–2029) عبر مبادرات جديدة تركز على التحول الرقمي, والتكنولوجيا المالية, والابتكار, وتعزيز الشمول المالي.

ومن ناحية مؤشرات القطاع فقد نمت الودائع بنسبة 5.1% حتى نهاية أيلول من العام 2025 ونمت التسهيلات الائتمانية بنسبة 3.4%. كما شكلت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص (المقيم وغير المقيم) ما نسبته 85% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة كما في نهاية أيلول من عام 2025.

أهم مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن	النصف الأول 2024	النصف الأول 2025
نسبة كفاية رأس المال تعتبر النسبة أعلى من متطلبات السلطات الرقابية	%17.6	%18.0
نسبة السيولة القانونية الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني 100%	%138.8	%142.4
نسبة الديون غير العاملة لإجمالي التسهيلات تعتبر النسبة منخفضة وضمن المستويات الآمنة	%5.6	%5.8
نسبة التغطية للديون غير العامة والتي تدل على تراجع مخاطر الائتمان	%73.1	%71.3

وبلغت السيولة المحلية في نهاية شهر أيلول من عام 2025 ما مقداره 46.9 مليار دينار, مقابل 45.3 مليار دينار في نهاية عام 2024 بارتفاع بلغت نسبته 3.7%. وارتفع رصيد ودائع القطاع المصرفي بحوالي 2.4 مليار دينار وبنسبة 5.1% في نهاية شهر أيلول من عام 2025 مقارنة مع نهاية عام 2024 لتصل إلى 49.1 مليار دينار, مقابل 46.7 مليار دينار في نهاية عام 2024. حيث كان معظم الارتفاع في ودائع الدينار الأردني وبنسبة 4.6% وبمبلغ 1.7 مليار دينار لتصل إلى 38.4 مليار دينار فيما ارتفعت الودائع بالعملات الأجنبية بمبلغ 707.4 مليون دينار وبنسبة 7.1% لتصل إلى 10.7 مليار دينار.

توزيع الودائع حسب العملة - أيلول 2025

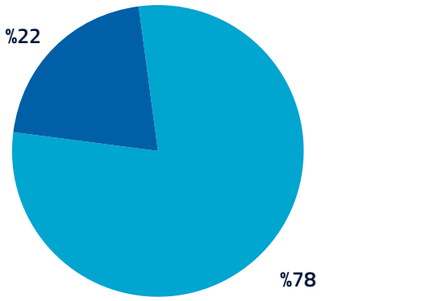

إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة - مليار دينار أردني

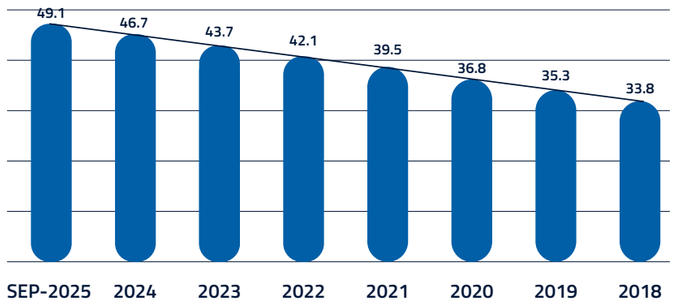

أهم مؤشرات القطاع المصرفي	كما في 2025/09/30	النمو عن نهاية العام 2024
إجمالي ودائع القطاع المصرفي	49.1 مليار دينار	% 5.1
إجمالي تسهيلات القطاع المصرفي	36 مليار دينار	% 3.4
إجمالي موجودات القطاع المصرفي	72.8 مليار دينار	% 4.2

أما التسهيلات الائتمانية كما في نهاية شهر أيلول من عام 2025 فقد سجلت نمواً بمبلغ 1.2 مليار دينار وبنسبة 3.4% مقارنة برصيدها في نهاية عام 2024 لتصل إلى حوالي 36 مليار دينار. هذا وقد ارتفعت موجودات القطاع المصرفي لتصل إلى حوالي 72.8 مليار دينار وبنسبة 4.2% مقارنة برصيدها في نهاية عام 2024.

التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من البنوك المرخصة
مليار دينار أردني

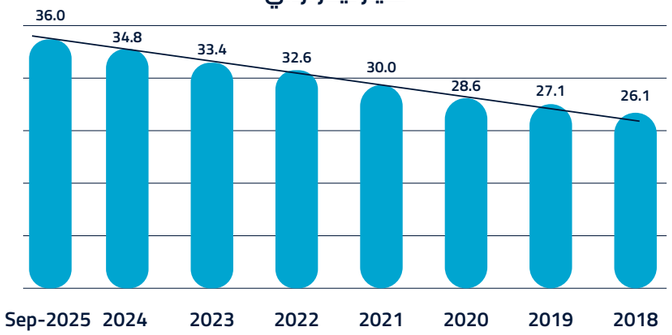

وفيما يتعلق بالوسط المرجح لأسعار الفوائد في السوق المصرفي، فقد شهد انخفاضاً لغاية أيلول من عام 2025، حيث بلغ معدل الوسط المرجح لأسعار الفوائد على ودائع الأجل 5.38% مقارنة بنسبة 5.87% في نهاية عام 2024. وانخفضت أيضاً على القروض والسلف لتسجل 8.1% مقارنة بنسبة 8.26% في نهاية عام 2024.

نشاط السوق المالي:

أظهرت مؤشرات بورصة عمّان ارتفاعاً ملحوظاً خلال العشرة شهور الأولى من العام 2025، بالمقارنة مع مستوياتها المسجّلة خلال الفترة ذاتها من العام 2024. حيث ارتفع حجم التداول بمبلغ 805 مليون دينار أي بارتفاع بنسبة 83% مقارنة بذات الفترة من عام 2024 . وعلى صعيد القيمة السوقية الرأسمالية للأسهم المدرجة في البورصة فقد سجلت 24.9 مليار دينار لنهاية شهر تشرين الأول من عام 2025 مرتفعة بنسبة 48.4% مقارنة مع القيمة السوقية الرأسمالية خلال الفترة ذاتها من عام 2024. كما وارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية ليسجل 6630.7 نقطة كما في نهاية شهر تشرين الأول من عام 2025 مرتفعاً بنسبة 50.7% عن الفترة ذاتها من العام 2024. كما وسجل صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً بملغ 54.1 مليون دينار مقارنة ب 24.9 مليون دينار تدفق سالب في الفترة ذاتها من العام 2024.

مؤشرات بورصة عمان
(مليون دينار أردني) حجم التداول

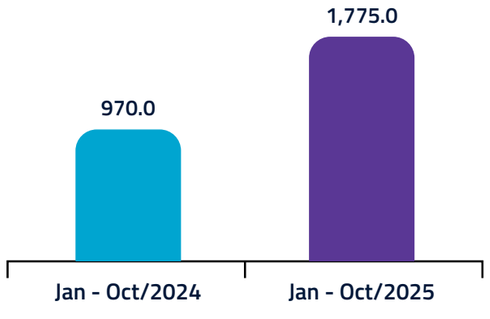

مؤشرات بورصة عمان
(مليون دينار أردني) القيمة السوقية

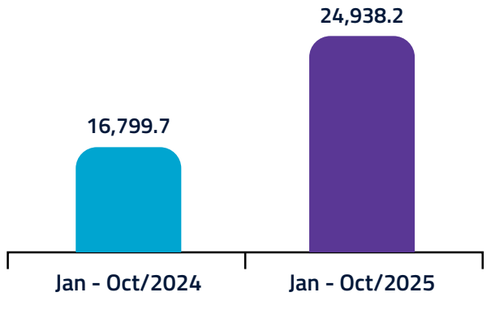

التجارة الخارجية:

ارتفعت الصادرات الكلية خلال السبعة شهور الأولى من عام 2025 بنسبة 8% مقارنة بذات الفترة من عام 2024 لتبلغ 5.8 مليار دينار. وقد استحوذت السوق الأمريكية على المرتبة الأولى من بين الدول المصدر لها وبنسبة 23.9% من إجمالي الصادرات الوطنية, تلاها السوق السعودي بنسبة 13.9%, والسوق الهندي بنسبة 12%. وسجلت المستوردات ارتفاعاً خلال السبعة شهور الأولى من عام 2025 بنسبة 5.4%, مقارنة بذات الفترة من عام 2024 لتبلغ 11.3 مليار دينار. وقد استحوذ سوق الصين الشعبية على المرتبة الأولى من بين الدول المستوردة منها وبنسبة 18.7%, يليه سوق السعودية بنسبة 14.6% والسوق الأمريكية بنسبة 7.9%.

آفاق الأداء الاقتصادي 2026:

من المتوقع أن يصل معدل النمو العالمي إلى 3.1% في عام 2026 مقارنة بنسبة 3.2% من عام 2025. ويتأثر هذا النمو بمجموعة من الاتجاهات الأساسية, أبرزها القيود التجارية وتحركات الهجرة, بالإضافة إلى الطفرة المتسارعة في مجال الذكاء الاصطناعي التي من المتوقع أن تؤثر على الإنتاجية وأسواق العمل على المدى الطويل. إلى جانب ذلك, ستظل هناك تحديات قصيرة الأجل, مثل الحيز المالي المحدود والتقييمات المرتفعة في الأسواق المالية, والتي قد تحد من سرعة التعافي الاقتصادي. وعلى الصعيد الإقليمي, من المتوقع أن تسجل اقتصادات الدول المستوردة للنفط نمواً بنسبة 3.9% خلال الفترة 2025-2026, مدفوعةً بالطلب المحلي القوي وانخفاض معدلات التضخم, وهو ما سيعزز استقرار الاقتصاد الإقليمي رغم استمرار الضغوط والتحديات العالمية.

وتشير التوقعات إلى نمو معتدل للاقتصاد الأردني في عام 2026, حيث رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد الأردني إلى 3%, ويعتمد هذا النمو على عدد من المحفزات الأساسية, أبرزها النشاط المتزايد في قطاعات السياحة والصادرات الصناعية, إلى جانب زيادة تحويلات العاملين في الخارج, والتي تدعم الطلب المحلي وتدفق السيولة في الاقتصاد .وعلى صعيد المؤشرات الاقتصادية, من المتوقع أن يسجل معدل التضخم 2.4% في عام 2026, مما يمثل تراجعاً مقارنة بعام 2025, كما يُتوقع انخفاض نسبة الدين العام إلى 82% بدون مديونية الضمان من الناتج المحلي الإجمالي, ما يعكس تحسناً ملحوظاً في القدرة المالية للدولة. رغم هذه التوجهات الإيجابية, لا تزال هناك تحديات تتطلب استمرارية الجهود, بما في ذلك تسريع تنفيذ السياسات الاقتصادية لتمكين القطاع الخاص وتخفيف الأعباء على المواطنين, بالإضافة إلى الحاجة لتوسيع الصادرات إلى أسواق جديدة. وتشير المؤشرات أيضاً إلى تحسن استقرار بيئة الأعمال وزيادة الثقة في الاقتصاد الأردني, مما يوفر فرصاً لتعزيز النمو المستدام على المدى المتوسط.

وعلى صعيد مشروع قانون الموازنة العامة للدولة للسنة المالية المقبلة 2026, فقد قدرت الإيرادات العامة بمبلغ 10.9 مليار دينار. حيث تتوزع على إيرادات محلية بمبلغ 10.2 مليار دينار, فيما قدرت المنح الخارجية بمبلغ 735 مليون دينار. وفي بند النفقات العامة قدر مشروع الموازنة العامة للسنة المالية المقبلة إجمالي الإنفاق بمبلغ 13.05 مليار دينار بنمو يبلغ 4.4%, إذ تتوزع النفقات العامة على النفقات الجارية بمبلغ 11.4 مليار دينار والجزء الآخر لبند النفقات الرأسمالية والتي قدرت في مشروع الموازنة العامة للعام 2026 بمبلغ 1.6 مليار دينار. هذه التقديرات تعكس التوجه الحكومي نحو تعزيز الإنفاق الرأسمالي لدعم المشاريع التنموية, مع الاستمرار في ضبط العجز ضمن الحدود المستهدفة. كما وقدر العجز بعد المنح والمساعدات بمبلغ 2.12 مليار دينار. وفيما يتعلق بالوحدات الحكومية فقد تم تقدير إجمالي الإيرادات للعام 2026 بمبلغ 1.2 مليار دينار وتم تقدير إجمالي النفقات للعام 2026 بحوالي 1.87 مليار دينار كما قدر العجز بمبلغ 746 مليون دينار. وهذه التقديرات تعكس التوجه الحكومي نحو ضبط العجز المالي وتعزيز كفاءة الإنفاق العام.

الأنشطة والإنجازات 2025

واصل بنك الأردن خلال عام 2025 تنفيذ استراتيجيته للنمو المستدام وتعزيز التميز المؤسسي، من خلال تطوير خدماته ومنتجاته الرقمية، ورفع كفاءة عملياته التشغيلية، بما يضمن تقديم حلول مصرفية متقدمة تلبي تطلعات العملاء وتعزز مستويات رضاهم. وأسهم هذا التوجه في ترسيخ مكانة البنك كمؤسسة مصرفية رائدة تواكب التحولات المتسارعة في القطاع المالي.

وفي إطار خططه للتوسع الإقليمي، افتتح البنك ثلاثة فروع جديدة في جمهورية العراق (بغداد، البصرة، وأربيل)، بما يعزز حضوره في سوق واعد ويدعم عملاءه من قطاع الشركات في الأردن والعراق عبر حلول مالية متكاملة.

كما يواصل البنك استكمال متطلبات إطلاق عملياته في السوق السعودي وفق أعلى معايير الحوكمة والجاهزية التشغيلية، انسجامًا مع الفرص التي تتيحها رؤية المملكة 2030، وبما يشكل خطوة استراتيجية ضمن خطته لتنويع حضوره الجغرافي.

النتائج المالية:

واصل بنك الأردن خلال عام 2025 تحقيق أداء مالي متميز يعكس صلابة استراتيجيته القائمة على الاستدامة والنمو المتوازن، رغم التحديات الاقتصادية المتسارعة واشتداد المنافسة في الأسواق ا التي يعمل فيها البنك.. وقد تمكن البنك من تعزيز استقراره المالي وترسيخ مكانته كمؤسسة مصرفية رائدة تتمتع بملاءة قوية وأداء تشغيلي متين.

وقد تُوّج هذا الأداء بارتفاع صافي الأرباح العائدة لمساهمي البنك إلى 44 مليون دينار في نهاية عام 2025، مسجلاً نمواً بنسبة 25.7% مقارنة بعام 2024، في مؤشر واضح على كفاءة البنك في تحقيق نتائج قوية ومستدامة.

كما واصل البنك تحقيق نمو ملحوظ في الربح التشغيلي، حيث ارتفع صافي إيرادات الفوائد والعمولات بنسبة 10.8% ليصل إلى 177.7 مليون دينار مقارنة بالعام السابق، مشكلاً ما نسبته 93.5% من إجمالي الدخل. ويعكس هذا النمو قدرة البنك على تعزيز مصادر إيراداته الرئيسية، مع الاستمرار في تبني استراتيجيات فاعلة تدعم الكفاءة التشغيلية وتحقق قيمة مضافة طويلة الأجل للمساهمين والعملاء على حد سواء.

تطور صافي الربح قبل الضريبة (مليون دينار)

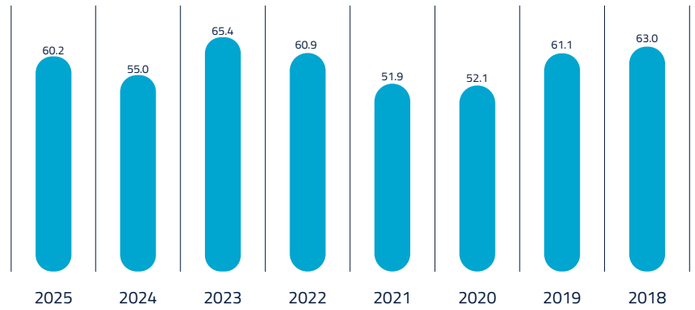

كما نما إجمالي الأصول ليسجل حوالي 3.25 مليار دينار في نهاية العام، محققاً نمواً بنسبة 3.3% مقارنة بنهاية عام 2024، كما بلغت حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك حوالي 518 مليون دينار، وعلى صعيد توظيفات واستثمارات مصادر الأموال، واصل البنك اتباع نهج متوازن قائم على التنويع والتوسع المدروس ضمن محافظ ذات جدارة ائتمانية عالية، بما يضمن تحقيق أفضل مستويات العائد ضمن إطار من الحوكمة والانضباط المالي. وفي هذا السياق، سجلت محفظة التسهيلات الائتمانية (بالصافي) نحو 1.6 مليار دينار، محققة نمواً بنسبة 5.0%، أما على مستوى مصادر الأموال، فقد ارتفعت ودائع العملاء بمقدار 134.5 مليون دينار وبنسبة نمو بلغت 6% مقارنة بعام 2024، لتصل إلى حوالي 2.4 مليار دينار في نهاية عام 2025. وانخفضت محفظة الأوراق المالية بنسبة 23.9% لتصل إلى 317 مليون دينار.

تطور بنود المركز المالي (مليار دينار)

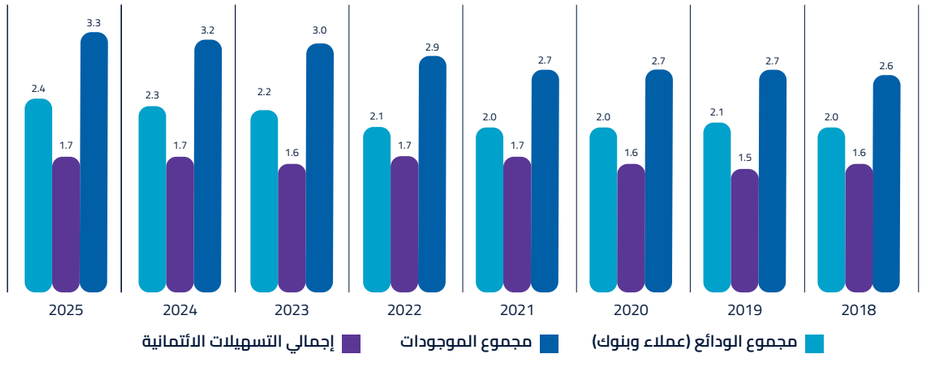

هذا وقد بلغت نسبة تغطية المخصصات للتسهيلات غير العاملة (بعد تنزيل الفوائد المعلقة والتأمينات) ما يقارب 80.02% وهي تعتبر من أفضل النسب في القطاع المصرفي. وعلى صعيد مؤشرات السيولة فإن البنك يمتلك مستويات سيولة مريحة تفوق النسب المطلوبة من الجهات الرقابية في الدول التي يعمل بها فقد وصلت نسبة السيولة القانونية 150.483% كما في نهاية عام 2025. وفيما يتعلق بنسبة كفاية رأس المال التنظيمي فقد بلغت 19.18% وهي أعلى من النسبة المقرة حسب متطلبات بازل III والجهات الرقابية.

الوضع التنافسي للبنك:

حافظ بنك الأردن على مركزه المالي والتنافسي في ظل التحديات الاقتصادية والجيوسياسية في الدول التي يعمل بها. وواصل البنك تطبيق سياساته الائتمانية والاستثمارية، والمحافظة على جودة محفظته الائتمانية من خلال الاستخدام الفعال لمصادر الأموال في مختلف الأنشطة الاقتصادية المنتجة، وفقًا لتطورات السوق.

وبلغت الحصة السوقية لبنك الأردن في الأردن لودائع العملاء 3.46%، بينما سجلت التسهيلات الائتمانية نسبة 3.55% في نهاية أيلول 2025. أما الحصة السوقية لبنك الأردن-فلسطين مقارنة بالقطاع المصرفي الفلسطيني، فقد بلغت في نهاية أيلول 2025 نسبة 3.62% في ودائع العملاء، و4.21% في التسهيلات الائتمانية.

قطاعات الأعمال:

الخدمات المصرفية للأفراد:

واصل البنك خلال عام 2025 تطوير منتجاته وخدماته الموجّهة لقطاع الأفراد، مع التركيز على تصميم حلول مصرفية متكاملة تلبي احتياجات العملاء وتواكب تطلعاتهم. كما استمر البنك في تقديم حلول رقمية مبتكرة تهدف إلى تحسين تجربة العملاء وتعزيز كفاءة الخدمات، بما ينسجم مع أحدث المستجدات في القطاع المصرفي.

وانطلاقًا من استراتيجية البنك الهادفة إلى توسيع قاعدة عملائه وتعزيز حضوره لدى فئتي الشباب وكبار العملاء، وضمن إطار توجهاته المؤسسية، نفّذ البنك حملات تسويقية شاملة ركّزت على الترويج لمنتجات وخدمات مصرفية مصممة لتلبية احتياجات مختلف شرائح العملاء، بما يدعم تحقيق النمو المستدام وتعظيم القيمة للمساهمين.

على صعيد الحسابات، أطلق البنك حملة حساب التوفير "خلي عينك علينا"، والتي تضمنت جائزة كبرى بقيمة 500 ألف دينار موزعة على خمسة رابحين، بالإضافة إلى جائزة بقيمة 200 ألف دينار لرابحين اثنين في منتصف العام. كما أطلق البنك حملة "أكبر جائزة يومية"، التي تمنح جائزة يومية قدرها 9,999 دينار لرابح واحد، وحملة شهر المرأة لتشجيع السيدات على فتح حسابات توفير جديدة مع سحب على 20 رابحة للفوز بقسائم شرائية بقيمة 2,000 دينار.

وأطلق البنك منتج Smart Saver لتقديم أعلى العوائد الشهرية ومجموعة من الامتيازات, بالإضافة إلى برنامج Exceed لفئة الشباب الذي يمنحهم مزايا متنوعة لتعزيز العلاقة مع البنك. كما استمر البنك في تقديم منتجات الودائع لأجل وشهادات الإيداع بالدينار الأردني والدولار الأمريكي, مع مزايا عوائد مرتفعة وفترات ربط مرنة لتلبية احتياجات الادخار المختلفة للعملاء.

كما يساهم حساب التوفير "سنابل" للأطفال في تعزيز الثقافة المالية لدى الأجيال القادمة, حيث يتيح للأهل الادخار لمستقبل أبنائهم بسهولة وسرعة, مع فرصة الدخول في السحوبات على جوائز خاصة وحسابات التوفير بعوائد تصل إلى 20%.

على صعيد قروض السيارات, أطلق البنك عدة حملات أبرزها خلال شهر رمضان تحت عنوان "أسرع قرض سيارة", بالتعاون مع شركات كبرى.

أطلق البنك حملة "الاسترداد النقدي لعملاء القروض العقارية " , مع تقديم مزايا مثل سقف قرض ومدة سداد مناسبة, بالإضافة إلى حملة الخصومات بالتعاون مع متاجر المفروشات والأجهزة الكهربائية, وتوقيع اتفاقيات مع شركات الإسكان لزيادة فرص التعاون وتوسيع الحضور في السوق العقاري.

أما القروض الشخصية, فقد أطلق البنك حملة قروض بضمان تأمينات نقدية بفوائد منخفضة. كما تم رفع سقف القرض الشخصي لشريحة الرواتب إلى 100 ألف دينار للقطاعين العام والخاص, مع تعديلات على شريحة أطباء الاختصاص وأطباء الأسنان وأصحاب الصيدليات لتلبية احتياجاتهم وزيادة استقطاب العملاء المستهدفين.

كما واصل البنك إثراء برامج النقاط وبرنامج أقساطي والاسترداد النقدي الخاص بالبطاقات الائتمانية من خلال إطلاق أكثر من 20 حملة, إلى جانب توسيع نطاق برنامج الخصومات لبطاقات الدفع المباشر.

كما يسعى بنك الأردن بشكل مستمر لتعزيز الثقافة المصرفية والتوعية المالية بين عملائه والمجتمع, من خلال استراتيجية شاملة تشمل ورش عمل تفاعلية ,وحملات توعوية عبر منصات التواصل الاجتماعي.

الخدمات الرقمية وقنوات التواصل:

في إطار استراتيجيته لتبني أحدث التكنولوجيا الرقمية في القطاع المصرفي, واصل بنك الأردن تطوير خدماته الرقمية وطرق التعامل مع العملاء, بما في ذلك خدمات الاتصال المرئية, ضمن سعيه المستمر لتحسين تجربة العملاء وتبسيط العمليات المصرفية, والارتقاء بسلسلة خدماته إلى مستويات جديدة من التميز.

واستمر البنك في تنويع قنوات الخدمات الرقمية لتلبية احتياجات العملاء، من بينها:

- **تطبيق BOJ Mobil:** يوفر التطبيق باقة واسعة من الخدمات البنكية الرقمية التي تتيح للعملاء إجراء معظم المعاملات المصرفية عبر الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية. يتميز التطبيق بتصميم عصري وسلس يسهل التنقل بين الميزات المختلفة, ويتيح فتح الحسابات الجديدة دون الحاجة لزيارة الفرع, بالإضافة إلى الاطلاع على آخر العروض وكتالوج المنتجات البنكية لمعرفة أفضل الخصومات والخدمات.
- **خدمة الصرافات الآلية:** تتيح للعملاء إجراء العمليات المصرفية المالية وغير المالية على مدار الساعة باستخدام أحدث تقنيات الدفع في المنطقة, مع ضمان سرعة الأداء وسهولة الاستخدام.
- **خدمة الرسائل القصيرة (SMS):** تمكّن العملاء من متابعة جميع الحركات المالية على حساباتهم فور حدوثها من خلال رسائل قصيرة تصل إلى هواتفهم مباشرة.
- **خدمات الصراف الآلي التفاعلي:** توفر تجربة مصرفية مبتكرة وآمنة من خلال واجهة بصرية تفاعلية تجمع بين الصوت والصورة, وتمكّن العملاء من التواصل مع موظف خدمة العملاء بعد ساعات العمل الرسمية لإجراء المعاملات المطلوبة.
- **مركز الخدمة الهاتفية وخدمة البنك الناطق:** يتيح للعملاء إجراء مجموعة واسعة من المعاملات المصرفية على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع, دون الحاجة لزيارة الفرع أو تقديم طلب مسبق, مع تطبيق أعلى المعايير التقنية لتلبية الاحتياجات المصرفية.
- **الخدمات المصرفية عبر ZOOM :**تمكّن العملاء من فتح حسابات بنكية عبر الموقع الإلكتروني للبنك من خلال مكالمة فيديو مع موظفي البنك, مع استكمال جميع الإجراءات والشروط دون الحاجة للتوجه إلى الفرع.
- **الفروع وأجهزة الصراف الآلي:** يواصل البنك التوسع وفتح فروع جديدة وتركيب أجهزة صراف آلي في المناطق الحيوية والتجارية لخدمة العملاء, مع توفير خدمة تحديد مواقع الفروع والصرافات عبر تطبيق BOJ Mobile وعرض كافة التفاصيل المتعلقة بها.

التواجد الجغرافي لبنك الأردن من خلال فروعه الخارجية وشركاته التابعة:

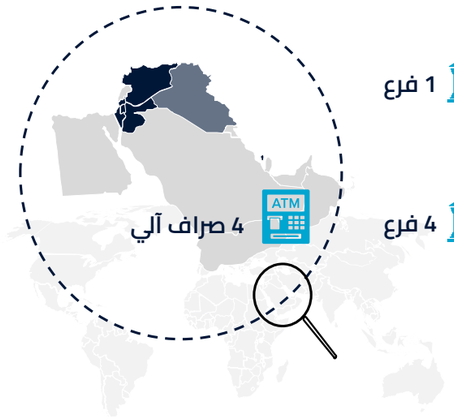

بنك الأردن – فروع الأردن
80 فرع
190صراف آلي

بنك الأردن – فروع فلسطين
19 فرع
46 صراف آلي

بنك الأردن – سوريا
(شركة تابعة للبنك)
11 فرع
12 صراف آلي

بنك الأردن – البحرين
1 فرع

بنك الأردن – العراق
4 فرع

بنك الأردن – السعودية
(جاري تجهيز أعمال الفرع لإطلاق أعمال البنك في السعودية)

إدارة قطاع الشركات والمؤسسات المالية CIB:

يواصل بنك الأردن تعزيز مكانته الريادية في القطاع المصرفي, ويُعدّ قطاع الشركات والمؤسسات المالية (CIB) ركيزةً أساسيةً في هذا التوجّه, حيث يوفر منصة رقمية للحلول المصرفية والتمويلية لعملائه في الأردن وفلسطين والعراق والبحرين, إلى جانب الأسواق المستهدفة مستقبلاً.

كما عزّز البنك حضوره الإقليمي وشراكاته الاستراتيجية لدعم القطاعات الاقتصادية الحيوية, ولا سيما الشركات المتوسطة والصغيرة والمشاريع الكبرى, بما يسهم في تعزيز تنافسيتها وتحقيق نمو مستدام.

وعلى صعيد التحول الرقمي, حققت منصة BOJ Business Banking نمواً ملحوظاً, مدعومة بتطوير حلول مبتكرة تشمل أنظمة نقاط البيع وبوابة الدفع الإلكتروني, لتسهيل عمليات التحصيل وتقديم حلول تمويلية مرنة تعزز كفاءة أعمال الشركات.

وفي إطار التزامه بالتميّز, حصل البنك للعام الثاني على التوالي على جائزة (أفضل بنك للحفظ الأمين في الأردن لعام 2025) من مجلة Global Finance, تقديراً لجودة خدماته في مجال الأوراق المالية وخدمات ما بعد التداول.

خدمات التأجير التمويلي:

استمر البنك بتقديم خدمات التأجير التمويلي التي تقوم على أساس الإجارة المنتهية بالتملّك, وذلك تلبية لاحتياجات عملائه ممن لا يميلون للتعامل بطرق التمويل التقليدية. وقد استطاعت خدمات التأجير التمويلي توسيع مجموعة الخدمات المقدّمة من خلالها لتشمل كافة عمليات شراء الأصول من خطوط الإنتاج والشاحنات والحافلات ومختلف أنواع الآليات والأجهزة والمعدّات. ومن خلال شركة الأردن للتأجير التمويلي يقوم البنك بتقديم خدمة التأجير التمويلي للعقارات للأفراد والشركات من كافة القطاعات. كما أن خدمة التأجير التمويلي متاحة للأفراد والمؤسسات والشركات في قطاعات عديدة تشمل: القطاع الطبّي, والصناعي, والعقاري, والنقل, والاتصالات والخدمات الأخرى.

التنظيم والعمليات والبنية التقنية:

استمر البنك في تطوير عملياته وأنظمته التكنولوجية وقطاعات أعماله في الأردن وفروعه الخارجية وشركاته التابعة, لمواكبة متطلبات السوق الحالية والمستقبلية, وتعزيز مستوى الخدمة المقدمة للعملاء على مستوى الفروع.

وشملت هذه الجهود إعادة هيكلة عدد من القطاعات واستحداث وحدات متخصصة, من أبرزها استحداث إدارة الحلول المصرفية للشركات والمؤسسات المالية, بما يعزز القدرة التنافسية لقطاع الشركات ويدعم تقديم حلول مصرفية متكاملة. كما واصل البنك تسريع وتيرة التحول الرقمي وأتمتة العمليات وتحسين تجربة العملاء, الأمر الذي انعكس إيجاباً على الكفاءة التشغيلية ورفع مستوى الأداء المؤسسي.

كما استمر البنك في تنفيذ خططه التوسعية الإقليمية, ولا سيما في العراق والمملكة العربية السعودية, مع مواءمة الفروع الخارجية مع نموذج أعمال المجموعة, بما يعزز التكامل المؤسسي ويوفر فرص نمو واعدة. ويؤكد البنك من خلال هذه المبادرات التزامه بتعظيم قيمة المساهمين وترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة وتحقيق نمو طويل الأجل.

وعلى صعيد إدارة المخاطر, عزز البنك منظومة إدارة المخاطر المؤسسية, حيث عمل على تحديث وتطوير أنظمة وإجراءات مكافحة الاحتيال, وواصل الالتزام الكامل بالمعايير الرقابية والدولية. كما قام بتحديث سياسات الخزينة وإطلاق أنظمة متقدمة لإدارة الموجودات والمطلوبات, بما يدعم الاستقرار المالي ويعزز قوة المركز الرأسمالي.

وتأسيساً على التزام مجلس إدارة البنك بتطبيق أفضل ممارسات الحوكمة المؤسسية, فقد أولى المجلس كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحوكمة المؤسسية السليمة وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها لجنة بازل حول الحاكمية المؤسسية, وبما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك. هذا وقد تم تعديل دليل الحوكمة المؤسسية للبنك بما يتوافق مع التعليمات الجديدة الصادرة بهذا الخصوص من البنك المركزي الأردني.

خطط التفرع الخارجي:

واصل البنك خلال عام 2025 ترسيخ حضوره الإقليمي من خلال استكمال خطته التوسعية في جمهورية العراق بافتتاح فروع في بغداد والبصرة وأربيل, مما رسّخ مكانته التنافسية في السوق العراقي ووسّع قاعدة عملائه, عبر تقديم حلول مصرفية متكاملة وفق أفضل الممارسات الدولية, إلى جانب تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الأردن والعراق.

وفي ضوء التحسّن التدريجي في المؤشرات الاقتصادية في سورية, يعمل البنك على تعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة في إطار مؤسسي متكامل قائم على أفضل ممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر , بما يعزز دوره في دعم حركة التجارة والاستثمارات بين البلدين. ويرتكز هذا التوجه على تقديم حلول تمويلية ومصرفية متخصصة تواكب احتياجات السوق, وتسهم في توسيع قاعدة العملاء.

وفي إطار استراتيجيته للنمو المستدام وتعزيز حضوره الإقليمي, يواصل البنك تنفيذ خططه التوسعية للدخول إلى السوق السعودي باعتباره أحد أبرز الأسواق المالية الاستراتيجية في المنطقة. ويُجسّد هذا التوجه امتدادًا لرؤية البنك الاستراتيجية الهادفة إلى بناء حضور إقليمي راسخ في الأسواق المالية المحورية.

الموارد البشرية:

واصل بنك الأردن خلال عام 2025 الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستدامة وتعزيز القدرات المؤسسية. وقد ركّزت دائرة الموارد البشرية على تنفيذ مبادرات استراتيجية هدفت إلى تطوير إدارة المواهب, وتعزيز المرونة التنظيمية, , بما يدعم جاهزية البنك للمستقبل ويرفع كفاءته التنافسية.

وشملت هذه الجهود تحديث السياسات ونماذج العمل, وأتمتة عمليات الموارد البشرية, واعتماد حلول رقمية متقدمة, إلى جانب تطوير منظومة الحوافز والتعلم المستمر, وإطلاق برامج متخصصة لبناء القدرات في مجالات الأعمال, الائتمان, الجودة, الحوكمة, والبيانات, بما ينسجم مع توجه البنك نحو التحول الرقمي والعمل المبني على البيانات.

كما واصل البنك دعم استقطاب الكفاءات الشابة وتعزيز ثقافة الابتكار والاستدامة, من خلال برامج تدريب وتوظيف نوعية ومبادرات مؤسسية تهدف إلى رفع مستوى المشاركة والولاء الوظيفي. وتؤكد هذه المبادرات التزام البنك ببناء كوادر مؤهلة وقادرة على دعم النمو المستدام وتعظيم القيمة طويلة الأجل للمساهمين.

الاستدامة في بنك الأردن

انطلاقاً من التوجه الاستراتيجي لبنك الأردن نحو تعزيز موقعه الريادي في مجالات الاستدامة البيئية والاجتماعية في الدول التي يعمل فيها, وارتكازه على منظومة حوكمة قوية مدعومة بدعم مجلس الإدارة والتزام الإدارة العليا, واصل البنك خلال عام 2025 تنفيذ برنامج التحول المؤسسي نحو تطبيق أفضل الممارسات العالمية في إدارة معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية (ESG). وقد شكل هذا التوجه جزءاً محورياً من رؤية البنك لتطوير نموذج أعمال مستدام, قادر على تعزيز قدرته التنافسية واستقطاب الفرص الناشئة في قطاع التمويل المستدام.

وفي هذا الإطار, استكمل البنك خلال عام 2025 مراحل تأسيس نظام الإدارة البيئية والاجتماعية ESMS, الذي بدأ العمل عليه في الربع الرابع من عام 2024, بهدف دمج اعتبارات البيئة والمجتمع ضمن السياسات والإجراءات والعمليات التشغيلية والائتمانية للبنك. ويعد هذا النظام خطوة جوهرية نحو تبني نهج مؤسسي متكامل للاستدامة, يتيح للبنك تقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية, وتحسين الأداء المؤسسي, وتلبية متطلبات الجهات الرقابية, إلى جانب بناء قدراته الداخلية وفق أفضل المعايير الدولية.

وانطلاقاً من هذا النهج, نفذ البنك تقييماً مؤسسياً شاملاً للفجوات في أدائه فيما يتعلق بمعايير الاستدامة البيئية والاجتماعية (ESG), استناداً إلى منهجيات عالمية. وقد شملت عملية التقييم مراجعة السياسات والإجراءات, وقياس مستويات النضج المؤسسي, وتحديد المجالات ذات الأولوية للتطوير, ومن ثم إعداد خطة عمل متكاملة لتنفيذ توصيات التحسين للعام 2025 وما بعده. كما عمل البنك خلال عام 2025 على تطوير إطار الحوكمة المرتبط بالاستدامة, إضافة إلى إنشاء "اللجنة التوجيهية لإدارة معايير البيئة والمجتمع والحوكمة" لضمان الإشراف المؤسسي الفاعل على خطط الاستدامة وتنفيذ السياسات ذات العلاقة. وواصل البنك العمل على سياسات رئيسة مثل سياسة الاستدامة البيئية والاجتماعية (ESG), وسياسة المسؤولية الاجتماعية (CSR), ورسالة الاستدامة (ESG Statement) الخاصة بالبنك, إلى جانب العمل على تحديث سياسات الائتمان والمخاطر والسلامة والصحة المهنية والموارد البشرية بما يعزز مواءمتها مع متطلبات الاستدامة.

وشهد عام 2025 أيضاً تطبيق أول نموذج تجريبي لتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية لعملاء قطاع الشركات, حيث قام البنك بجمع وتحليل بيانات مجموعة من العملاء وتصنيف مستوى تعرضهم للمخاطر البيئية والاجتماعية, باستخدام نماذج تحليلية تم تطويرها وتنفيذها بالتعاون مع إدارات المخاطر والشركات, مما أسهم في تحديد فرص التمويل المستدام وتوجيهها نحو القطاعات الأكثر جاهزية.

وفي جانب تطوير المنتجات والخدمات, وبهدف تصميم منتجات مالية متوافقة مع معايير الاستدامة قام البنك بتقييم رغبة العملاء نحو منتجات التمويل الأخضر, بما يسهم في تطوير برامج متخصصة في التمويل المستدام للأفراد والشركات, بما في ذلك المنتجات المرتبطة بالطاقة المتجددة والمباني الخضراء والكفاءة التشغيلية. كما أطلق البنك سلسلة من المبادرات البيئية التشغيلية في مجال كفاءة استهلاك الطاقة والمياه والورق, وتعزيز ممارسات الشراء المسؤول والعمل على مدونة سلوك الموردين.

هذا وقام البنك بتشكيل فريق ESG Champions (فريق أثر) من الإدارات المعنية لدعم تطبيق معايير الاستدامة, حيث يساهم الفريق في نشر الوعي, وتعزيز المشاركة في مبادرات الاستدامة, ومواءمة أهداف الإدارات مع توجهات الاستدامة, إضافة إلى دعم إعداد التقارير من خلال توفير البيانات اللازمة, بما ينسجم مع رؤية البنك واستراتيجيته.

وضمن إطار بناء القدرات وتعزيز الثقافة المؤسسية, نفذ البنك سلسلة من البرامج التدريبية التي استهدفت مدراء الإدارات والدوائر, بالإضافة إلى تدريب وتفعيل "فريق أثر – أبطال الاستدامة" في مختلف الدوائر, بهدف ضمان تكامل معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية (ESG) في ممارسات العمل اليومي. كما تم إدماج مؤشرات أداء مرتبطة بالاستدامة ضمن بطاقات الأداء للإدارات الرئيسة, بما يعزز استدامة التغيير والتحول المؤسسي.

فريق أثر – أبطال الاستدامة

وتأكيداً على التزام البنك بمبدأ الشفافية والحوكمة الرشيدة, واصل البنك إعداد تقارير الاستدامة السنوية وفقاً لمبادئ المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI), بما يتيح لأصحاب المصلحة الاطلاع على أداء البنك البيئي والاجتماعي بصورة, واضحة وشفافة. وفي هذا الإطار, عمل البنك خلال على تطوير منهجية تقييم الأهمية النسبية للموضوعات الجوهرية (Materiality Assessment), من خلال تحديد القضايا الأكثر تأثيراً على أعمال البنك وعلى أصحاب المصلحة, وذلك استناداً إلى تحليل منهجي للمخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة, ومراجعة المتطلبات الرقابية وأفضل الممارسات العالمية في القطاع المصرفي.

جانب من مساهمة فريق أثر في الزراعة

كما حرص البنك على تعزيز قنوات التواصل والتفاعل مع أصحاب المصلحة عبر تنفيذ سلسلة من الأنشطة التشاورية شملت حضور ورشات عمل ذات علاقة بالاستدامة واستطلاعات الرأي, بهدف فهم توقعاتهم وتحديد القضايا التي تكتسب أعلى درجة من التأثير بالنسبة لهم. وقد أسهمت هذه العملية في ترسيخ نهج تشاركي سيمكن البنك من مواءمة أولوياته الإستراتيجية مع توقعات أصحاب المصلحة, ويعزز من جودة الإفصاح في تقارير الاستدامة, ويضمن اتساق برامجه ومبادراته مع المتطلبات التنظيمية والاتجاهات العالمية.

ويمثل عام 2025 انتقالاً مهماً في رحلة البنك نحو تكامل جاهزيته للاستدامة, حيث انتقل البنك من مرحلة "التأسيس" إلى مرحلة "التفعيل المؤسسي" لمعايير الاستدامة البيئية والاجتماعية, وتجهيز البنية اللازمة لمواءمة متطلبات البنك المركزي الأردني المتعلقة بالمخاطر المناخية, ومتطلبات معايير الإفصاح الدولية (IFRS S2), إضافة إلى الاستعداد للفرص المستقبلية في مجال التمويل المستدام.
وفي عام 2026, يعتزم بنك الأردن المضي قدماً نحو تعزيز قدراته في تنفيذ الاستراتيجية الشاملة للاستدامة, وتوسيع نطاق دمج معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية في عملياته, وتطوير منتجات مالية مستدامة تتماشى مع احتياجات العملاء وسياق السوق المحلي والإقليمي, ليواصل دوره الريادي في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز التنمية المستدامة.

المسؤولية المجتمعية:

أثبت بنك الأردن التزاماً راسخاً بمسؤوليته الاجتماعية بصفته مؤسسة مالية بارزة ورائدة في الأردن والشرق الأوسط. وحرص على الدوام على دعم المجتمعات المحلية التي يخدمها مساهماً بفعالية في تقدم هذه المجتمعات وتعزيز النمو الاقتصادي فيها؛ من خلال إحداث أثر إيجابي وذي قيمة في حياة الأفراد ورفاهية المجتمعات وتطويرها.

وتنبثق مسؤولية بنك الأردن الاجتماعية من رسالة البنك وتوجهاته في مجال الاستدامة البيئية والاجتماعية, التي تنسجم في نفس الوقت مع الاحتياجات المتغيرة في المجتمعات التي يعمل فيها, وذلك سعياً لتحقيق أعلى درجات التأثير الإيجابي المجتمعي من خلال المبادرات والمشاريع والبرامج التي يتم دعمها وتنفيذها على مدار العام. كما تعتبر أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر للأمم المتحدة (UN- SDGs), الركيزة الأساسية التي تبنى عليها مبادرات المسؤولية الاجتماعية لبنك الأردن, وذلك تعبيراً عن التزام البنك الراسخ لتحقيق مستويات متقدمة من التنمية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على حد سواء, من خلال إنشاء علاقات وشراكات حقيقية ومثمرة, وبذل الجهود اللازمة لتنفيذ هذه الأهداف بطريقة مسؤولة وبحرفية عالية؛ لمعالجة القضايا المعاصرة.

وشهد عام 2025 العديد من المبادرات الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية والمساهمة في ازدهارها من خلال بناء الشراكات المثمرة وتقديم الدعم اللازم للمؤسسات الوطنية والجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني, انطلاقاً من اهتمام البنك وحرصه على تحقيق الغاية السامية الهادفة إلى تطوير وتقدم المجتمعات في مختلف المجالات التعليمية, والصحية, والاجتماعية, والرياضية. وبما يشمل قطاعات وشرائح المجتمع المختلفة مع إعطاء الأولوية للفئات المهمشة والأقل حظاً في العديد من المبادرات التي تدعم تمكينهم, وبناء قدراتهم ليصبحوا أعضاءً فاعلين في مجتمعاتهم.

أبرز مبادرات عام 2025

المبادرات التعليمية والثقافية

يدرك بنك الأردن وبشدة أن التعليم الجيد هو الركيزة الأساسية لتقدم وازدهار المجتمعات, والمساهمة في القضاء على الفقر, وذلك بما يشمل التعليم الأكاديمي وكذلك التعليم المهني وخاصة لفئة الشباب, باعتبارهم الشركاء الأساسيين في إحداث التغيير وصناعة المستقبل الواعد, ومن هذا المنطلق قدم بنك الأردن الدعم للعديد من المبادرات والبرامج التي من شأنها مساعدة الشباب على استكمال مسيرتهم التعليمية وتعزيز ثقتهم بأنفسهم وتطوير مهاراتهم المختلفة لمساعدتهم على صنع مستقبلهم ودخول سوق العمل بسلاسة حيث تم تقديم الدعم للمبادرات التالية:

- **برامج دعم التعليم والشمول المالي:**
- تقديم الدعم لنادي العون الإنساني لصالح الطلبة الجامعيين الأيتام.
- تجديد الشراكة الاستراتيجية السنوية مع مؤسسة الملكة رانيا لدعم متحف الأطفال عبر برنامج "المتحف المتنقل" والذي يقدم ورشات تعليمية وثقافية في مجال العلوم والفنون, والثقافة المالية, والطاقة, والبيئة. لفئة الأطفال والشباب من طلبة المدارس الحكومية والجمعيات الخيرية في المناطق الأقل حظاً.

تجديد الشراكة السنوية مع مؤسسة الملكة رانيا لدعم متحف الأطفال

- دعم إقامة بازار ناعور "أيام زمان" العاشر لعام 2025 بتنظيم من الجمعية الخيرية الشركسية, والذي يرصد ريعه لتعليم الطلاب الأيتام في منطقة ناعور.
- تقديم الدعم لمهرجان الأردن للتكنولوجيا المالية والابتكار الذي نظمه البنك المركزي الأردني بالتعاون مع صندوق النقد العربي.
- المشاركة في رعاية مسابقة الوعي المالي الرمضانية التي نفذتها جمعية البنوك في الأردن وذلك بهدف بناء مجتمع واعٍ ومثقف مالياً.
- المساهمة في فعاليات اليوم العربي للشمول المالي من خلال المشاركة في ورش التوعية المنفذة من قبل البنك المركزي الأردني لفئتي الأطفال والمرأة.
- دعم مؤسسة التعاون في فلسطين من خلال برامجها التعليمية والثقافية والتنمية الاجتماعية وحماية التراث وذلك من خلال تطوير الكفاءات والمهارات للطلبة والمعلمين والتركيز على التمكين الاقتصادي والاجتماعي لتشمل البرامج جميع المراحل الأساسية ورياض الأطفال.

المبادرات الرياضية ودعم ذوي الاحتياجات الخاصة

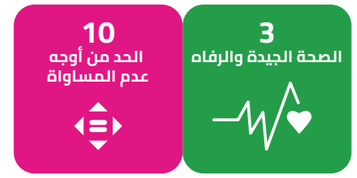

انطلاقاً من إيمان بنك الأردن بأهمية تقديم الدعم للأنشطة الرياضية المختلفة وارتباطها الوثيق بالصحة الجيدة على مستوى المجتمعات, ودعماً للمواهب الأردنية الشابة والوقوف إلى جانب الأندية الرياضية لتحقيق تطلعاتها المنشودة وطموحاتها المرجوة, بالإضافة إلى إيلاء الاهتمام الخاص بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة وتشجيعهم للمضي قدماً في حياتهم, والانخراط في مجتمعاتهم وتهيئة الفرص أمامهم ليصبحوا أعضاء فاعلين ومنتجين. **قدّم بنك الأردن دعمه للمبادرات التالية:**

- دعم حملة التبرعات الخيرية التي نفذها "نادي التضامن الأردني للصم" لتوزيع المساعدات النقدية والعينية لذوي الإعاقة من الفقراء خلال شهر رمضان.
- دعم مهعد الرياديين والمبدعين العرب للتأهيل والتدريب والتطوير في دعم تكريم المتقاعدين العسكريين ذوي الإعاقة والدخل المحدود, الذين تعرضوا لإصابات أثناء تأدية الخدمة العسكرية, من خلال تنفيذ رحلة سياحية لمدينة العقبة بمناسبة ذكرى الثورة العربية ويوم الجيش الأردني.
- تقديم الدعم لرالي الباها – وادي القمر, من خلال حزمة الرعاية الذهبية للمساهمة في تمكين الشباب ودعم رياضة السيارات في الأردن.

المبادرات الخاصة بالبيئة والمحافظة عليها

يواصل بنك الأردن نهجه المتبع منذ سنوات لدعم المبادرات التي تعنى بالمحافظة على البيئة, تماشيا مع تزايد الاهتمام عالمياً ومحلياً بالقضايا المتعلقة بالتغير المناخي وبالقضايا البيئية وطرق المحافظة عليها. ويسعى بنك الأردن لتطبيق أعلى معايير إدارة الآثار البيئية (البصمة الكربونية) الخاصة به من خلال الإدارة الكفؤة للموارد والنفايات, وعبر اعتماد تقنيات وأنظمة وسلوكيات صديقة للبيئة بالإضافة إلى تقديم الدعم اللازم للمبادرات والمشاريع التي تُعنى بالبيئة والمحافظة عليها, **حيث تم خلال عام 2024 تقديم الدعم للجهات والمشاريع التالية:**

- تقديم الرعاية الفضية لبرنامج " القافلة الخضراء" والذي استمر البنك بدعمه على مدى عشرة سنوات متتالية بتنفيذ وتنسيق من الجمعية العربية لحماية الطبيعة, حيث قام متطوعون من موظفي بنك الأردن بزراعة 500 شجرة مثمرة ضمن الأراضي الزراعية الخاصة بصغار المزارعين في الأغوار الأردنية الوسطى, ممن لا يقدرون على تحمل تكاليف زراعة أراضيهم وذلك لمساعدتهم على إيجاد مصدر دخل لهم ولعائلاتهم. بالإضافة إلى المساهمة في زيادة الرقعة الخضراء وحماية الثروة النباتية في الأردن.
- تقديم الرعاية الفضية لبرنامج " القافلة الخضراء " والذي استمر البنك بدعمه على مدى أحد عشر سنة متتالية بتنفيذ وتنسيق من الجمعية العربية لحماية الطبيعة, حيث قام متطوعون من موظفي بنك الأردن بزراعة 500 شجرة مثمرة في المناطق المهددة بالتصحر في منطقة الجيزة للمساهمة في زيادة الرقعة الخضراء وحماية الثروة النباتية في الأردن.
- دعم تنفيذ برنامج " نثمر وعياً" للتوعية البيئية في المدارس بالتعاون مع الجمعية العربية لحماية الطبيعة.
- تقديم الدعم للمجلس المشترك لإدارة النفايات الصلبة في محافظتي الخليل وبيت لحم في فلسطين بهدف مواجهة التلوث البيئي وتحسين الظروف الصحية للمواطنين. حيث تم شراء 1800 حاوية بلاستيكية لخدمة حوالي مليون نسمة في هاتين المحافظتين بهدف تجميع النفايات القابلة للتدوير وتقليل التلوث للمياه الجوفية.

برنامج نثمر وعيا للتوعية البيئية في المدارس

المبادرات الخاصة بالقطاع الصحي

تتزايد الحاجة عاماً تلو الآخر لدعم الجمعيات والمؤسسات التي تقوم بتقديم الخدمات الصحية للمواطنين. ومن هنا يسعى بنك الأردن لتقديم الدعم اللازم انطلاقاً من مسؤوليته الاجتماعية وتحقيقاً للرسالة الإنسانية التي تحملها هذه البرامج والتي من شأنها التخفيف عن المحتاجين والمرضى ومنحهم الفرصة لتلقي العلاج اللازم والضروري لهم , وبناء على ذلك تم تقديم الدعم خلال عام 2025 للبرامج والأنشطة التالية:

- تقديم الدعم للجمعية الأردنية للعون الطبي للفلسطينيين من خلال تغطية تكاليف الأدوية التي توزع مجانا على المرضى في صيدلية المركز بمخيم غزة / جرش لمدة 6 أشهر.
- تغطية تكاليف الرعاية التلطيفية لثمانية مرضى من المرضى الذين يعانون من أمراض مستعصية ومزمنة وغير قابلة للعلاج بالتعاون مع جمعية الملاذ للرعاية الإنسانية.
- تقديم الدعم لجمعية "مؤسسة فلسطين الدولية للتنمية" لصالح البرامج الطبية والإنسانية المخصصة لقطاع غزة.
- المشاركة في تقديم الرعاية للمؤتمر الثامن لمجلس اعتماد المؤسسات الصحية, لتعزيز وبناء الشراكات الهادفة إلى تحسين جودة الرعاية الصحية وتحسين مستويات سلامة المرضى في الأردن.

المبادرات المجتمعية

استمر بنك الأردن في أداء دوره الريادي في خدمة المجتمع المحلي من خلال تبني العديد من المبادرات والأنشطة والفعاليات الخيرية المنسجمة مع أهداف التنمية المستدامة، وذلك بما يسهم في تحقيق قيمة مضافة ومستدامة لمفاهيم المسؤولية الاجتماعية التي يقدمها. وفي هذا السياق قام البنك بتقديم الدعم لكل من المبادرات التالية:

- **مبادرات شهر رمضان المبارك:**

الإفطار الخيري بالتعاون مع مركز هيا الثقافي

- تقديم الدعم المادي لقيادة سلاح الجو الملكي / نادي سيدات سلاح الجو بهدف توزيع طرود الخير خلال شهر رمضان المبارك على الأسر الأردنية الأقل حظاً في المملكة.
- دعم مبادرة جمعية "أبناء الأغوار لرعاية الأيتام وكبار السن الخيرية" لتوزيع المساعدات والطرود الغذائية على العائلات الأشد فقراً والأيتام في الأغوار خلال شهر رمضان المبارك، ودعم مبادرة جمعية دير ياسين للتنمية الاجتماعية لتحقيق نفس الهدف في منطقة أم نوارة شرق عمان.
- تقديم الرعاية لبرنامج The Bliss Gratitude Bank خلال شهر رمضان المبارك لنشر معاني التسامح واللطف والأخلاق العالية في رمضان بالإضافة إلى دعم جمعية تضامن الخيرية في نهاية الشهر لتغطية احتياجات 4 أمهات أرامل ومعيلات لأسرهن في ترميم البيوت وتحسين ظروف الحياة.
- إقامة عدة إفطارات خيرية استهدفت الأطفال الأقل حظاً والمنتفعين من خدمات الجمعيات الخيرية بالتعاون مع مركز هيا الثقافي ومتحف الأطفال الأردن ونادي العون الإنساني، وتكية أم علي.

الإفطار الخيري بالتعاون مع متحف الأطفال

- **مبادرات خاصة بدعم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الوطنية:**

- مبادرة المسؤولية الاجتماعية للبنوك لدعم قطاعي الصحة والتعليم:

واصل بنك الأردن التزامه بالمسؤولية المجتمعية من خلال دعمه لقطاعي التعليم والصحة، وذلك عبر مشاركته الفاعلة في المبادرة التي أطلقتها جمعية البنوك في الأردن، والتي تهدف إلى تعزيز الخدمات الأساسية التي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر، وتستمر هذه المبادرة لثلاث سنوات من عام 2025 – 2027، بما يسهم في تحقيق أثر اجتماعي مستدام. وتأتي هذه المساهمة في إطار توجهات البنك في مجال الاستدامة البيئية والاجتماعية، تأكيداً على حرصه الدائم على دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحسين جودة التعليم والرعاية الصحية، وتطوير البنية التحتية لهذه القطاعات الحيوية، بما ينسجم مع أولويات رؤية التحديث الاقتصادي.

- دعم تنفيذ مبادرة "أمنيات الشتاء" مع مركز هيا الثقافي لإسعاد الأطفال الأقل حظاً من المخيمات ومراكز الإيواء ودور الرعاية.

تطوع الموظفين في فعاليات مركز هيا الثقافي

- الشراكة الاستراتيجية السنوية مع تكية أم علي ضمن برنامج كفالات الأسر للعام 2025، والتي تهدف إلى تأمين الاحتياجات الغذائية الأساسية على شكل طرود غذائية شهرية للأسر الفقيرة.

تجديد الشراكة الاستراتيجية مع تكية أم علي في برامج الإطعام

- تجديد الشراكة الاستراتيجية مع قرى الأطفال SOS في الأردن، من خلال تجديد كفالة المصاريف الجارية لمنزل واحد/ لمدة عام، ضمن قرية الأطفال في إربد، وذلك بهدف توفير بيئة صحية وآمنة للأطفال فاقدي السند الأسري.
- الشراكة الاستراتيجية مع جمعية قرى الأطفال SOS في فلسطين من خلال تجديد كفالة المصاريف الجارية لمنزل واحد/ لمدة عام، ضمن قرية الأطفال في بيت لحم، وذلك بهدف توفير بيئة صحية وآمنة للأطفال فاقدي السند الأسري.
- تقديم الدعم للملتقى الوطني للتوعية والتطوير المساهمة في المبادرة الوطنية "أردن بلا مخدرات" بالتعاون مديرية الأمن العام.
- تقديم الدعم لجمعية رعاية شؤون المقابر الإسلامية – "بيت الدفن الإسلامي" بهدف تغطية النفقات الخاصة بحالات الوفاة من الفقراء والمحتاجين.
- تقديم الدعم لحملة الشتاء التي نفذتها تكية أم علي لمساندة أطفال قطاع غزة خلال فترة الشتاء القاسية من خلال تأمين معاطف وبطانيات، والتي ساهمت في نفس الوقت في دعم تمكين النساء الأردنيات وتحسين الظروف المعيشية لعوائلهن، حيث تم تنفيذ المعاطف والبطانيات من خلال دار بو عبد الله لتعزيز تنمية المشاريع النسوية الصغيرة.

دعم توفير معاطف وبطانيات لأطفال غزة بالتعاون مع تكية أم علي

▪ برنامج المظلة الإغاثية المتعددة لقطاع غزة:

أطلق بنك الأردن خلال العام 2024 برنامج المظلة الإغاثية المتعددة لدعم الوضع الإنساني في قطاع غزة بموازنة تتجاوز المليون دولار، مستهدفاً عدة محاور مهمة وأساسية قائمة على دراسة الاحتياجات الأشد إلحاحاً في القطاع. وشملت المحاور المنفذة من البرنامج توفير أدوية لمرضى السرطان، والعمل على استدامة المخابز وتوفير الطحين، وتوزيع وجبات غذائية ساخنة في المناطق المهددة بالمجاعات، ورعاية الأيتام بالشراكة مع قرى الأطفال SOS. وفي العام 2025 استكمل بنك الأردن العمل على محاور إضافية من المظلة، شملت التعاون مع جمعية مؤسسة فكّر فلسطين وتوقيع اتفاقية ثلاثية مع الجمعية ومع وزارة التربية والتعليم في فلسطين لتأمين التعليم البديل للأطفال من عمر 7-5 سنوات وذلك خلال توفير بيئة تعليمية مناسبة ومناهج تعويضية أساسية تمكن الطلاب من الحصول على شهادات الصفوف التي مرت خلال الفترة التي انقطعوا فيها عن التعليم. كما عمل البنك على المساهمة في تأمين احتياجات وزارة التربية والتعليم من أجهزة الحاسوب اللوحية (Tablet) لاستخدامها بهدف تمكين طلاب الثانوية العامة – التوجيهي، من تقديم الامتحانات بشكل إلكتروني. ومن الجدير ذكره أن عدد المستفيدين من مبادرات الدعم المقدمة ضمن برنامج المظلة الإغاثية خلال عامي 2024 و2025 تجاوز 500 ألف مستفيد.

▪ تطوع موظفينا ضمن مبادرات المسؤولية الاجتماعية:

حرصا على نشر وتعزيز ثقافة التطوع والعمل الجماعي بين موظفي البنك وما يترتب عليه من آثار إيجابية على المجتمع فقد قام بنك الأردن خلال العام 2025 بتشكيل فريق مختص من الموظفين المتطوعين تحت مسمى (فريق عطاء)، حيث قام أعضاء الفريق بالمشاركة مع موظفين متطوعين آخرين من مختلف دوائر وفروع البنك بتنفيذ العديد من المبادرات والأنشطة التطوعية خلال العام، نذكر منها:

1. التطوع في تحضير وتغليف المعاطف والبطانيات التي تم إرسالها إلى أطفال غزة ضمن حملة الشتاء التي نفذتها تكية أم علي، كما قام موظفو بنك الأردن في فلسطين ممن يقيمون في قطاع غزة بالتعاون مع الجمعية في توزيع المعاطف والبطانيات على مخيمات النازحين.
2. المشاركة في التطوع ضمن موائد الرحمن التي نفذتها تكية أم علي خلال شهر رمضان المبارك،، والتي تستقبل يوميا حوالي 6,000 زائر.

3. المشاركة في فعالية " أمنيات الشتاء" بالتعاون مع مركز هيا الثقافي، لإدخال البهجة والسرور إلى قلوب الأطفال الأقل حظا، وقضاء أوقات مميزة معهم.
4. المشاركة في إعداد وتنظيم الإفطارات الرمضانية التي نفذها البنك بالتعاون مع متحف الأطفال- الأردن ومركز هيا الثقافي، والمشاركة في الفقرات الفنية والأنشطة التعليمية التي تم تنفيذها بالتوازي معها.

5. المشاركة في تعبئة وتحضير الطرود الغذائية التي توزعها تكية أم علي على الأسر الفقيرة شهريا، وذلك ضمن برنامج الشراكة الاستراتيجية بين بنك الأردن وتكية أم على في برامج الإطعام.

6. المشاركة على نطاق واسع ببرنامج (القافلة الخضراء) بالتعاون مع الجمعية العربية لحماية الطبيعة حيث قام موظفينا بزراعة 500 شجرة زيتون لمحاربة التصحر في منطقة الجيزة جنوب عمان، ومساعدة صغار المزارعين في جهودهم لإعمار هذه الأراضي وإعادة إحيائها.

تحليل المركز المالي ونتائج الأعمال لسنة 2025

ارتفعت موجودات البنك إلى 3,258.4 مليون دينار في نهاية سنة 2025 مقابل 3,154.9 مليون دينار في نهاية سنة 2024 بنسبة نمو بلغت 3.3%, واستمرت الجهود في تنمية حقوق المساهمين والمحافظة على التوازن بين الربحية والاستثمار الآمن, وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر المرتفعة, وتوفير السيولة النقدية اللازمة لمواجهة الالتزامات المالية ذات الآجال المختلفة والاستخدام الأمثل للأموال المتاحة بكفاءة وفعالية تمثلت في المحافظة على متانة المركز المالي, ونمو القوة الإيرادية للبنك.

موجودات البنك	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2025	2024	2025	2024
نقد وأرصدة وإيداعات لدى البنوك	1,152	1,040	%35.4	%33
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	1,572	1,499	%48.2	%47.5
محفظة الموجودات المالية	317	417	%9.7	%13.2
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	76	70	%2.3	%2.2
موجودات ضريبية مؤجلة وأخرى	142	130	%4.4	%4.1
مجموع الموجودات	**3,258.4**	**3,154.9**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية لموجودات البنك لسنة 2025

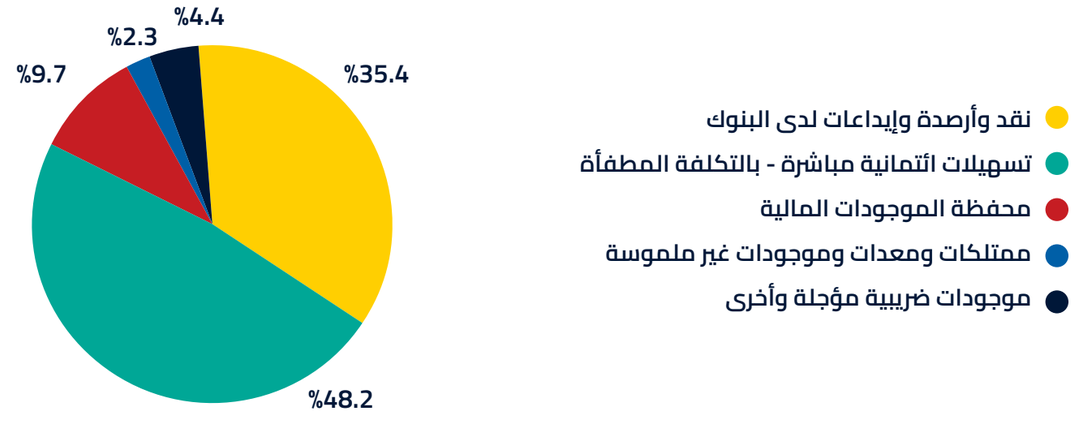

المطلوبات وحقوق الملكية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2025	2024	2025	2024
ودائع عملاء	2,385.9	2,251.4	%73.2	%71.4
ودائع بنوك ومؤسسات المصرفية	29.1	42.3	%0.9	%1.3
التأمينات النقدية	146.8	199.8	%4.5	%6.3
مخصصات ضريبة الدخل ومتنوعة	19.5	24.7	%0.6	%0.8
مطلوبات ضريبية مؤجلة	0.2	0.2	%0	%0
اموال مقترضة ومطلوبات أخرى	144.1	94.3	%4.4	%3.0
حقوق الملكية - مساهمي البنك	518.1	528.3	%15.9	%16.7
حقوق غير المسيطرين	14.6	13.9	%0.4	%0.4
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**3,258.4**	**3,154.9**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية للمطلوبات وحقوق الملكية لسنة 2025

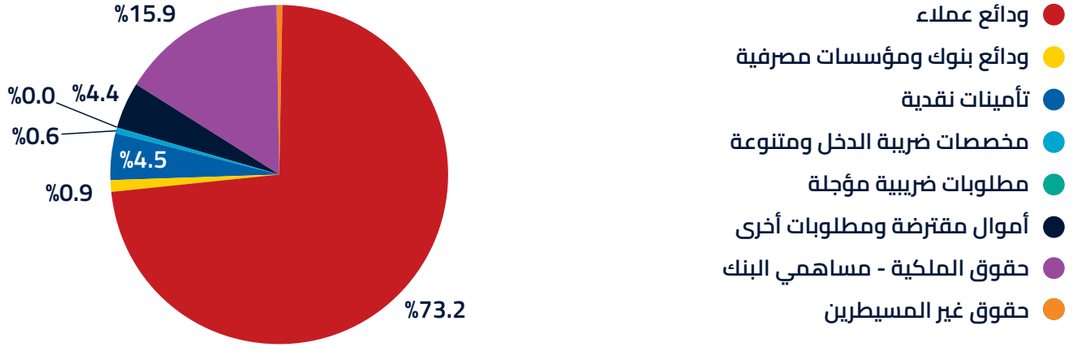

التسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة:

ارتفعت إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة في سنة 2025 بمبلغ 55.4 مليون دينار وبنسبة 3.3% عن سنة 2024 لتصل الى 1,742.4 مليون دينار كما بلغت نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة) 8.6% مقابل 8.7% لسنة 2024 وهي ضمن النسبة المعيارية.

إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية حسب النوع (بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً)	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2025	2024	2025	2024
تسهيلات الأفراد (التجزئة)	552.7	548.8	%31.7	%32.5
القروض العقارية	224.1	229.8	%12.9	%13.6
تسهيلات الشركات الكبرى	471.5	456.5	%27.1	%27.1
تسهيلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	187.3	229.3	%10.7	%13.6
تسهيلات الحكومة والقطاع العام	306.8	222.6	%17.6	%13.2
إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة	**1,742.4**	**1,687.0**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية لمحفظة التسهيلات الائتمانية حسب النوع لسنة 2025

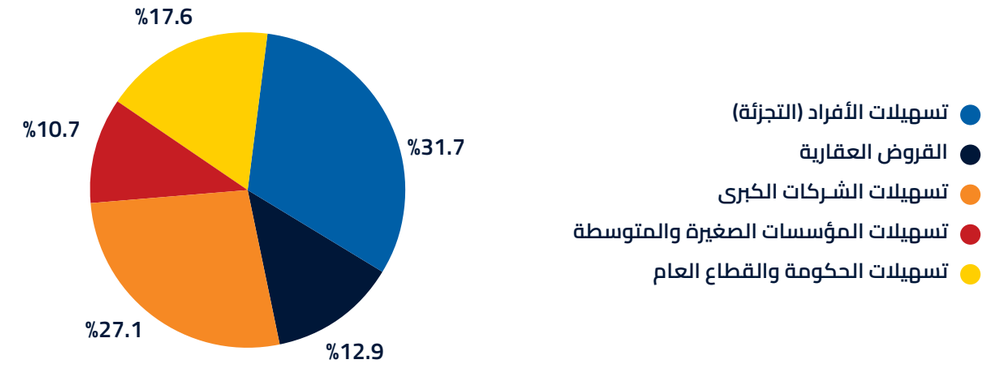

مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية:

استمر البنك في اتباع سياسة واضحة للتحوط في منهجية احتساب الخسائر المتوقعة, وأخذ مخصص تدني للديون غير العاملة بشكل إفرادي لكل دين وكذلك على المحفظة, وحسب متطلبات معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية والسلطات الرقابية وتوصيات مدققي حسابات البنك, وتعزيزا للمركز المالي, فبلغت نسبة تغطية مخصص التدني لمحفظة التسهيلات غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة والتأمينات النقدية 77.28% لسنة 2025 مقابل 89.84% لسنة 2024. وبلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل تسهيلات ائتمانية 484 مليون دينار مقابل 468 مليون دينار في السنة الماضية.

محفظة الموجودات المالية:

انخفضت محفظة الموجودات المالية بحوالي 99.7 مليون دينار سنة 2025 بحوالي 24% عن سنة 2024. حيث انخفضت الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل بنحو 85.8 مليون دينار وبنسبة 34%. كما انخفضت الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة بحوالي 13.9 مليون دينار وبنسبة 8.4%, وهي تمثل استثمارات البنك بأدوات الدين والتي تشمل اذونات /سندات خزينة محلية.

محفظة الموجودات المالية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2025	2024	2025	2024
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة	0.4	0.4	%0.1	%0.1
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	164.8	250.6	%52	%60.1
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	151.9	165.9	%47.9	%39.8
المجموع	**317.1**	**416.8**	**100%**	**100%**

الأهمية النسبية لمحفظة الموجودات المالية للبنك لسنة 2025

ودائــع العمـلاء:

بلغت ودائع عملاء البنك 2,385.9 مليون دينار في نهاية سنة 2025 مقارنة بمبلغ 2,251.4 دينار في نهاية سنة 2024 وبنمو مقداره 135 مليون دينار وبنسبة 6.0%. واستمر العمل على استقطاب ودائع التوفير بالحملات المستمرة والمحافظة على الودائع الثابتة وذات الكلف الأقل, وتوسيع قاعدة المودعين, حيث ارتفعت ودائع التوفير لسنة 2025 بنسبة 1.9% عن سنة 2024 في حين ارتفعت الحسابات الجارية وتحت الطلب نسبة 1.4%, وكذلك الأمر بالنسبة حسابات الودائع لأجل بنسبة 16.0%,كما انخفضت شهادات الإيداع وبنسبة 6.8% كما بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 684 مليون دينار مقابل 675 مليون دينار للسنة السابقة.

ودائع العملاء حسب أنواعها وأهميتها النسبية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2025	2024	2025	2024
حسابات جارية وتحت الطلب	534.5	527	%22.4	%23.4
ودائع التوفير	829.8	814.1	%34.8	%36.2
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	881.3	759.8	%36.9	%33.7
شهادات إيداع	140.3	150.5	%5.9	%6.7
المجموع	**2,251.4**	**2,385.9**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية لمحفظة ودائع العملاء لسنة 2025

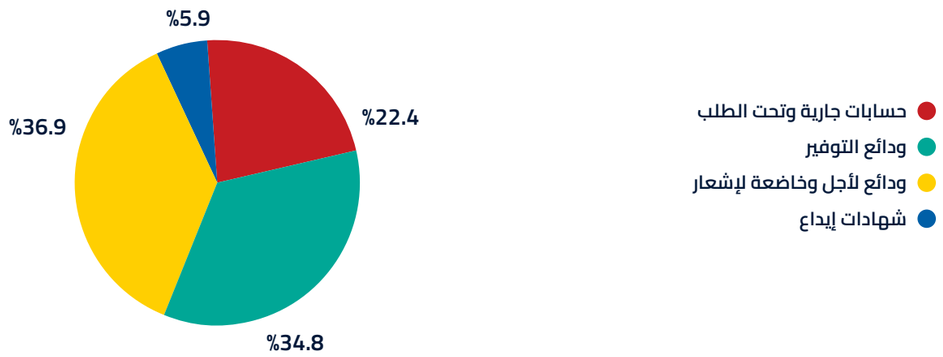

حقوق الملكية – مساهمي البنك:

بلغ حقوق مساهمي البنك 518 مليون دينار سنة 2025 بانخفاض مقداره 10.2 مليون دينار وبنسبة 1.93%, حيث ارتفع الاحتياطي القانوني سنة 2025 الى 6.1 مليون دينار وبنسبة 4.9%, فيما انخفض احتياطي القيمة العادلة بالصافي بمبلغ 18.4مليون دينار وبنسبة 49.7% عن السنة السابقة. هذا وقد قرر مجلس الإدارة أن يرفع توصيته إلى الهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 18% من رأس المال والمبلغ المقترح توزيعه 36 مليون دينار, وتدوير باقي الأرباح.

كفاية رأس المال:

بلغت نسبة كفاية رأس المال 19.18% سنة 2025 مقابل 20% سنة 2024, وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي الأردني وفقاً لتعليمات لجنة بازل III والبالغ 14%, كما بلغت نسبة رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية 18.79% (CET1) لسنة 2025 مقابل 19.6% في السنة السابقة.

نتائج أعمال البنك:

بلغت الإيرادات الإجمالية للبنك 251.3 مليون دينار سنة 2025 مقابل 234.8 مليون دينار للسنة الماضية بارتفاع بلغت نسبته 7%, حيث بلغ إجمالي الدخل 189.9مليون دينار مقابل 170 مليون دينار في سنة 2024 مسجلاً ارتفاع بنسبة 11%. في حين بلغ صافي إيراد الفوائد والعمولات 177.7 مليون دينار محققاً تزايدا بحوالي 11% مقارنةً بسنة 2024 .

كما بلغت الأرباح قبل الضريبة والمخصصات 81.3 مليون دينار سنة 2025 مقابل 76.4 مليون دينار سنة 2024. وقد تم اقتطاع مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية ومصروف العقارات التي آلت ملكيتها للبنك والمخصصات المتنوعة وضريبة الدخل ليصبح صافي الربح للبنك 44.5 مليون دينار لسنة 2025 مقابل 35.3 مليون دينار سنة 2024 بارتفاع بلغت نسبته حوالي 26.1%.

الأرباح الصافية قبل الضرائب والمخصصات وبعدها	بالمليون دينار		مبلغ التغيّر
	2025	2024	2025
صافي الأرباح قبل الضريبة والمخصصات	81.3	76.4	4.9
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية	19	20.5	(1.5)
مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك	(0.3)	0	(0.3)
مخصصات متنوعة	2.4	0.8	1.5
الأرباح الصافية قبل الضريبة	60.2	55	5.2
مصروف ضريبة الدخل	15.7	19.7	(4)
صافي الربح بعد الضريبة	**44.5**	**35.3**	**9.2**

إجمالي الإيرادات المتحققة وأهميتها النسبية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2025	2024	2025	2024
الفوائد المقبوضة	187.6	197.1	%75.5	%84.6
صافي إيرادات العمولات	48.8	25.7	%19.6	%11
أرباح الموجودات المالية	1.2	0.7	%0.5	%0.3
أرباح العملات الأجنبية وإيرادات أخرى	11.1	9.3	%4.5	%4.0
المجموع	**248.7**	**232.8**	**100%**	**100%**

الأهمية النسبية للإيرادات المتحققة للبنك لسنة 2025

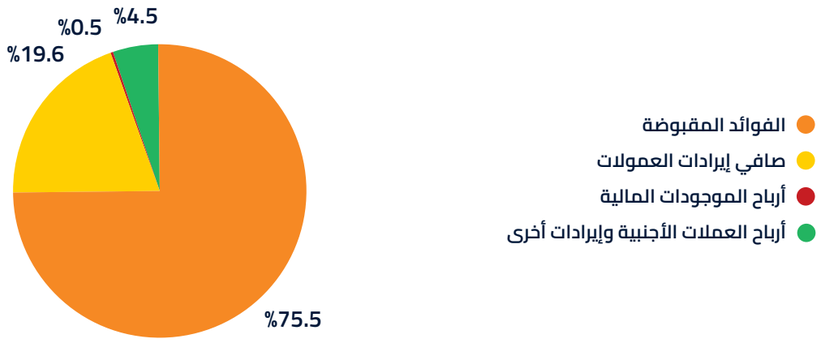

المصروفات والمخصصات:

ارتفعت إجمالي المصروفات والمخصصات في سنة 2025 لتصل إلى 129.7 مليون دينار وبنسبة ارتفاع بلغت حوالي 12.4% مقارنة بسنة 2024. وكان ذلك محصلة ارتفاع بند مخصصات متنوعة 1.2 مليون. في حين ارتفعت نفقات الموظفين بمبلغ 8.3 مليون دينار نتيجة خطط التوسع. كما ارتفعت المصاريف الأخرى بحوالي 5.1 مليون دينار نظراً لارتفاع إعلانات والاشتراكات و كلف التأمين والأنظمة وصيانتها.

أما رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا سنة 2025 فقد بلغت حوالي 3.6 مليون دينار في حين بلغت أتعاب مدققي الحسابات لمجموعة بنك الأردن 265 ألف دينار .

المصاريف والمخصصات والأهمية النسبية	بالمليون دينار		الأهمية النسبية %	
	2025	2024	2025	2024
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية	19.0	20.5	%14.6	%17.8
مخصص عقارات آلت ملكيتها للبنك ومخصصات متنوعة	2.1	0.9	%1.6	%0.8
نفقات الموظفين	49.7	41.4	%38.3	%35.9
مصاريف أخرى	46.3	41.2	%35.7	%35.7
استهلاكات واطفاءات	12.7	11.4	%9.8	%9.9
المجموع	**129.7**	**115.4**	**%100**	**%100**

الأهمية النسبية للمصاريف والمخصصات لسنة 2025

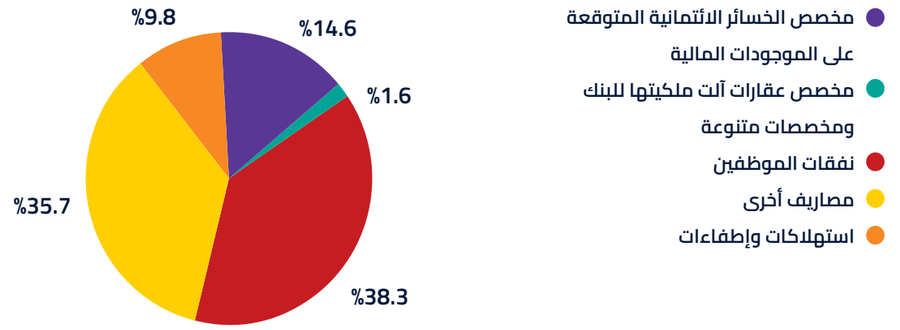

أهم النسب المالية	2025	2024
العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	%8.4	%6.7
العائد على رأس المال	%22.2	%17.6
العائد على متوسط الموجودات	%1.4	%1.1
ربحية الموظف بعد الضريبة	22,543 دينار	16,307 دينار
دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	%5.9	%6.4
مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	%1.8	%2.0
هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	%4	%4.3
تغطية مخصص التدني للتسهيلات غير العاملة بالصافي	%77.3	%89.84
نسبة التسهيلات غير العاملة/ إجمالي التسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة)	%8.6	%8.7

المؤشرات المالية للسنوات الخمس الأخيرة 2021 - 2025

المبلغ بآلاف الدنانير

السنة المالية	2020	2021	2022	2023	2024	2025
مجموع الموجودات	2,712,413	2,740,204	2,884,730	3,037,252	3,154,928	3,258,386
إجمالي التسهيلات الائتمانية	1,619,616	1,658,186	1,689,949	1,601,164	1,687,021	1,742,407
مجموع الودائع (عملاء وبنوك)	1,979,950	2,001,826	2,102,610	2,240,409	2,293,710	2,415,011
حقوق الملكية - مساهمي البنك	454,758	473,407	529,192	524,035	528,298	518,082
حقوق غير المسيطرين	7,649	12,658	13,152	13,676	13,931	14,629
صافي الربح قبل الضريبة	**52,074**	**51,894**	**60,932**	**65,360**	**55,027**	**60,225**

تطور المركز المالي

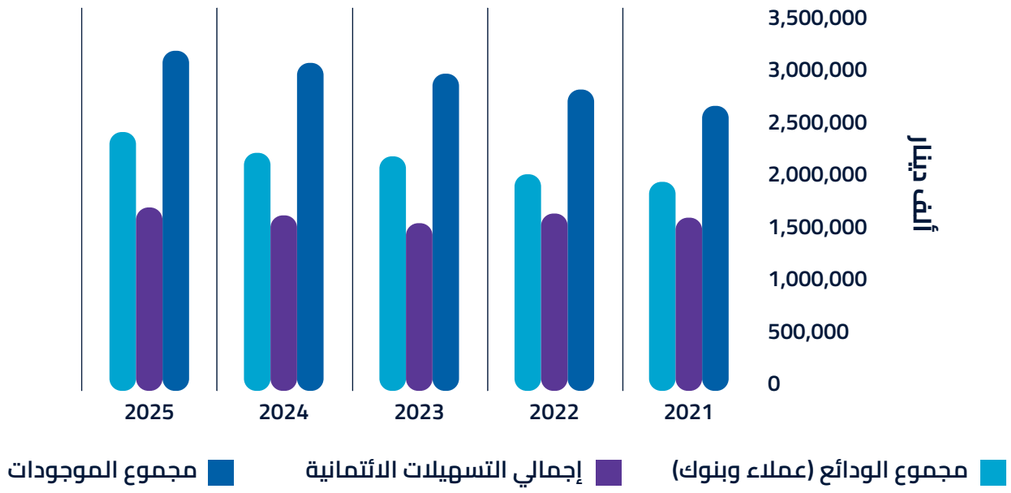

تطور حقوق المساهمين والأرباح

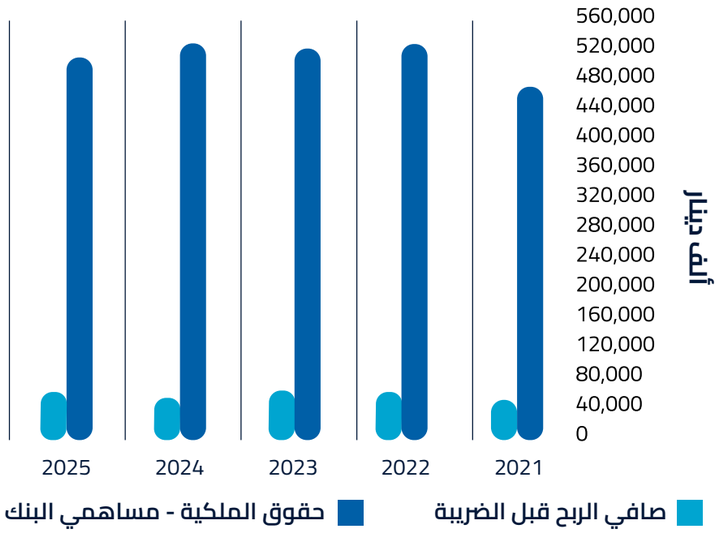

أهداف الخطة المستقبلية لمجموعة بنك الاردن 2026

أولويات مجموعة بنك الأردن الاستراتيجية لعام 2026

تسعى مجموعة بنك الأردن خلال عام 2026 إلى تعزيز مكانتها كمؤسسة مصرفية رائدة من خلال تطوير نموذج أعمال أكثر مرونة وابتكاراً، قائم على التحول الرقمي والاستفادة من البيانات والتقنيات الحديثة، بما يحقق قيمة مستدامة للعملاء والمساهمين والمجتمع.

وتتمحور أولويات المجموعة الاستراتيجية لعام 2026 حول خمسة محاور رئيسية تشمل: الأداء المالي، تجربة العملاء والنمو السوقي، تطوير العمليات المؤسسية، وتعزيز رأس المال البشري.

أولاً: تعزيز التحول المؤسسي والابتكار

- ترسيخ التحول الرقمي وتطوير قدرات البنك في مجال البيانات والتحليلات المتقدمة لدعم اتخاذ القرار وتحسين الكفاءة.
- تطوير الهوية المؤسسية والعلامة التجارية بما يعكس رؤية البنك المستقبلية ويعزز حضوره في السوق.
- دمج مفاهيم الاستدامة والحوكمة ضمن نموذج الأعمال بما يدعم النمو المسؤول ويعزز الامتثال.
- تعزيز المرونة المؤسسية والاستعداد للمتغيرات الاقتصادية والتنظيمية والتقنية.

ثانياً: تحقيق نمو مالي مستدام

- تعزيز الربحية وتحسين كفاءة الأداء التشغيلي بما يحقق نمواً طويل الأمد.
- دعم نمو الأعمال وتطوير الإيرادات التشغيلية عبر حلول مصرفية مبتكرة.
- تعزيز جودة المحفظة الائتمانية وإدارة المخاطر بما يحافظ على متانة المركز المالي.

ثالثاً: تطوير تجربة العملاء والنمو في السوق

- تحسين تجربة العملاء عبر تطوير الخدمات الرقمية وتقديم حلول أكثر سهولة وسرعة ومرونة.
- توسيع قاعدة العملاء وتعزيز الحصة السوقية من خلال التركيز على الشرائح ذات الأولوية.
- تطوير منتجات وخدمات مصرفية مبتكرة تلبي احتياجات الأفراد والشركات.
- التوسع المدروس في أسواق إقليمية استراتيجية بما يدعم النمو المستدام.

رابعاً: رفع كفاءة العمليات وتعزيز الحوكمة

- تطوير العمليات التشغيلية ورفع كفاءتها عبر الأتمتة والتحسين المستمر.
- تعزيز الحوكمة المؤسسية وتطوير أدوات متابعة الأداء بما يرفع الشفافية ويدعم اتخاذ القرار.
- تطوير منظومة إدارة المخاطر والأمن السيبراني بما يضمن استمرارية الأعمال وحماية العملاء.

خامساً: الاستثمار في رأس المال البشري

- تطوير مهارات الموظفين وبناء قدراتهم في المجالات الرقمية والتقنية.
- تعزيز ثقافة الأداء والإنجاز وربطها بالأهداف الاستراتيجية للمجموعة.
- تطوير أنظمة الموارد البشرية بما يحقق كفاءة أعلى ويدعم التخطيط المستقبلي للقوى العاملة.

بيان ختامي

تؤكد مجموعة بنك الأردن التزامها بمواصلة تطوير نموذج أعمالها بما يحقق التوازن بين النمو المالي، ورضا العملاء، والتميز التشغيلي، والاستدامة، وبما يعزز دورها كشريك مصرفي موثوق في دعم الاقتصاد والمجتمع.

البيانات والايضاحات المالية

تقرير مدقق الحسابات المستقل

قائمة المركز المالي الموحدة

قائمة الربح أو الخسارة الموحدة

قائمة الدخل الشامل الموحدة

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)
جبل عمان ، الدوار الهاشمي
شارع زهران ١٩٠
عمان، ص.ب ٢٤٨
الأردن

هاتف: ٢٢٠٠ ٥٥٠ ٦ (٠) ٩٦٢+
فاكس: ٢٢١٠ ٥٥٠ ٦ (٠) ٩٦٢+
www.deloitte.com

تقرير مدقق الحسابات المستقل

ع م/ ٠٠٩٤٩٨

الى السادة المساهمين
بنك الأردن
(شركة مساهمة عامة محدودة)
عمـان – المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول القوائم المالية الموحدة

الـرأي

قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة لبنك الأردن "البنك" والشركات التابعة له وفروعه الأجنبية "المجموعة" والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥، وكل من قوائم الربح أو الخسارة والدخل الشامل الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة والتي تتضمن معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا ، إن القوائم المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، المركز المالي الموحد المجموعة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لاعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم اعتمادها من البنك المركزي الأردني.

أساس الـــرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحه في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفق لميثاق قواعد السلوك المهني المحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين كما ينطبق على تدقيق البيانات المالية الموحدة للجهات ذات المصلحة العامة بالإضافة الى متطلبات السلوك المهني الاخرى المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة الجهات ذات المصلحة العامة في الأردن ، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى. ونعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر اساسا لرأينا.

امور التدقيق الرئيسية

تعتبر أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وفي تشكيل رأينا حولها، ولا نبدي رأيا منفصلا حول تلك الأمور.

ان تفاصيل آلية دراسة الامور المشار اليها مبينة ادناه :

امور التدقيق الرئيسية	نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر
١ - **مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية** كما هو مبين في الايضاحات ١٠ و ٢١ حول القوائم المالية الموحدة، بلغ صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة حوالي ١,٥٧٢ مليون دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٥ الذي يمثل حوالي ٤٨٪ من اجمالي الموجودات كما بلغ اجمالي التسهيلات الائتمانية غير المباشرة حوالي ٧٦٤ مليون دينار كبند خارج قائمة المركز المالي الموحد وبلغ مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة المتعلقة بالبنك حوالي ٩ مليون دينار. كما ان تحديد مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة للبنك هو امر جوهري ومعقد يتطلب حكم الإدارة الجوهري فيما يتعلق بتخمين جودة المنح والتقدير المتعلق بالمخاطر الكامنة في المحفظة. ان المخاطر المتعلقة بالقوائم المالية تنشأ من عدة جوانب والتي تتطلب حكما جوهريا وحقيقي من جانب الإدارة مثل التقدير المتعلق بإحتمالية التعثر عن السداد والخسارة بافتراض التعثر لمختلف المراحل وتحديد مقدار الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان والتدني عند المنح واستخدام نماذج تصنيف مختلفة والنظر في التعديلات اليدوية. عند احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة يأخذ البنك بالأعتبار مؤشرات جودة الائتمان لكل قرض ومحفظة ويقوم بتوزيع التسهيلات الائتمانية حسب درجات المخاطر وتقدير الخسائر لكل منشأة بناءً على طبيعتها وخصائص المخاطر. يتم احتساب مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة مقابل التعرضات الائتمانية للبنك بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) كما تم إعتماده من قبل البنك المركزي الأردني. يتم استبعاد التسهيلات الأئتمانية المباشرة الممنوحة للحكومة الأردنية وكذلك التسهيلات الائتمانية المضمونة من قبل الحكومة الأردنية من تحديد مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة.	لقد اتبعنا نهج للتدقيق يشمل اختبار تصميم وفعالية تشغيل للرقابة الداخلية المتعلقة بتحديد خسائر الائتمان المتوقعة وإجراءات التدقيق الجوهرية القائمة على المخاطر الموحدة. ان إجراءاتنا الخاصة بالرقابة الداخلية تركزت على الحوكمة لضوابط الاجراءات حول منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة واكتمال ودقة بيانات التسهيلات الائتمانية المستخدمة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ومراجعة الإدارة للنتائج ، وتحقق الادارة من صحتها والموافقة عليها وتحديد تصنيف مخاطر المقترضين واتساق تطبيق السياسات المحاسبية وعملية احتساب المخصصات . ان الإجراءات الأساسية التي قمنا بها لتغطية امر التدقيق الرئيسي ، تضمنت ولكن لم تقتصر على ما يلي : • تم أختيار عينة من القروض بناء على المخاطر المتعلقة بها، قمنا بأجراء مراجعة مفصلة للائتمان ، وقمنا بتقييم مدى ملاءمة المعلومات لتقييم الجدارة الائتمانية وتصنيف المقترضين وقمنا بتحدي الافتراضات الكامنة في حساب مخصص الخسارة الأئتمانية المتوقعة ، مثل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية وتقييمات الضمان وتقديرات الاسترداد وكذلك النظر في استمرارية تطبيق البنك لسياسة تدني القيمة. بالاضافة الى ذلك، قمنا بتقييم الضوابط على الموافقة والدقة واكتمال مخصصات تدني القيمة وضوابط الحوكمة ، بما في ذلك تقييم اجتماعات الإدارة الرئيسية واللجان التي تشكل جزءًا من عملية الموافقة على مخصصات انخفاض قيمة الائتمان ؛

امور التدقيق الرئيسية	نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر
يتم الاعتراف بمخصصات معينة على التسهيلات المتدنية ائتمانياً بناء على تعليمات البنك المركزي الأردني وقوانينه للحد الأدنى من المخصصات بالإضافة لأي مخصصات اخرى والتي تم الاعتراف بها بناءً على تقدير الادارة للتدفقات النقدية المتوقعة المحاطة بهذه التسهيلات الائتمانية .	• بالنسبة للتسهيلات الائتمانية التي لم يتم دراستها بشكل فردي ، قمنا بتقييم الضوابط على عملية وضع النماذج ، بما في ذلك مراقبة النموذج والتحقق منه والموافقة عليه. لقد اختبرنا الضوابط على مخرجات النموذج والدقة الحسابية وحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة من خلال إعادة تنفيذ أو احتساب عناصر الخسارة الائتمانية المتوقعة بشكل مستقل بناءً على بيانات تبوئية ذات صلة وذلك بالتعاون مع خبراء ومستشارين مختصين بالائتمان ضمن فريق التدقيق . قمنا بتحدي الافتراضات الرئيسية وتفقدنا منهجية الحساب، وتتبعنا عينة وصولا الى مصدر المعلومات . قمنا بتقييم الافتراضات الرئيسية مثل الحدود الدنيا المعينة لتحديد مقدار الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان بما في ذلك عملية تحديد الأوزان ذات الصلة؛
	• قمنا بتقييم التعديلات اللاحقة التي تمت على النموذج والمخصصات الاضافية التي تم قيدها من قبل الادارة في سياق النماذج الاساسية ومعوقات المعلومات التي حددها البنك من أجل تقييم مدى معقولية هذه التعديلات ، مع التركيز على احتمالية التعثر و مقدار الخسارة عند التعثر المستخدمة في قروض الشركات، وتحدينا مبرراتها ؛
	• قمنا بتحديد التعديلات التي تمت من قبل الإدارة من خلال تقييم تعديلات النماذج التي تتغير بعوامل الاقتصاد الكلي وسيناريوهات الرؤية المستقبلية والتي تم دمجها مع عملية احتساب التدني من خلال استخدام خبرائنا الداخلين لتحدي سيناريوهات الاقتصاد المتعددة المختارة والأوزان التي تطبق لإلتقاط اي خسائر؛
	• قمنا بتحديد فيما اذا كان المبلغ المرصود كمخصص خسائر ائتمانية متوقعة قد تم احتسابه بناء على تعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بتطبيق المعيار.
	• قمنا بتقيم الافصاح في القوائم المالية الموحدة المتعلق بهذا الامر بموجب متطلبات معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية.

امور التدقيق الرئيسية	نطاق التدقيق لمواجهة المخاطر
٢ - أنظمة تكنولوجيا المعلومات والضوابط على التقارير المالية يعتمد البنك بشكل فعال على بيئة تكنولوجيا المعلومات المعقدة الخاصة به من أجل ضمان استمرارية و موثوقية عملياته وعمليات إعداد التقارير المالية بسبب الحجم الكبير والمتنوع للمعاملات و التي تتم معالجتها يوميا في اعمال البنك بما يشمل المخاطر السيبرانية. المنح الغير ملائم والرقابة غير الفعالة للوصول إلى انظمة تكنولوجيا المعلومات يشكل خطرا على صحة المحاسبة المالية واعداد التقارير. الرقابة المناسبة على تكنولوجيا المعلومات هو امر ضروري لحماية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والتطبيقات للبنك ، وللتأكد من معالجة المعاملات بشكل صحيح والحد من إحتمالة الاحتيال والخطأ نتيجة للتغير في التطبيقات او البيانات الأساسية. حقوق الوصول غير المصرح لها أو واسعة النطاق تسبب مخاطر للتلاعب بالمعلومات (متعمدة أو غير متعمدة) والتي من الممكن ان تؤثر بشكل مادي على صحة و اكتمال القوائم المالية. وعليه فقد قمنا باعتبار هذا الأمر إحدى امور التدقيق الرئيسية.	تعتمد منهجية التدقيق الخاصة بنا بشكل كبير على فعالية الضوابط الآلية والضوابط اليدوية التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات ، وبالتالي قمنا بفهم البيئة الرقابية المتعلقة ب تكنولوجيا المعلومات وحددنا التطبيقات ،قواعد البيانات وأنظمة التشغيل ذات العلاقة بعملية اعداد التقارير و التدقيق الخاص بنا. بالنسبة للضوابط المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات ضمن عمليات اعداد التقارير المالية التي قمنا بتحديد متخصصي تكنولوجيا المعلومات الداخلين لدينا على دعم الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات قمنا بتقييم تصميمها وتنفيذها وفعاليتها التشغيلية. قمنا بفهم التطبيقات ذات الصلة بإعداد التقارير المالية واختبار الضوابط الرئيسية خاصة في مجال ضبط الدخول الى الانظمة ، وسلامة واجهات النظام وربط هذه الضوابط بموثوقية، اكتمال و صحة التقارير المالية بما في ذلك التقارير التي يتم إنشاؤها بواسطة اجهزة الحاسب الآلي والمستخدمة في التقارير المالية . غطت إجراءات التدقيق التي قمنا بها والتي لم يتم حصرها ، المجالات التالية ذات الصلة بالتقارير المالية: • ضوابط تكنولوجيا المعلومات العامة ذات الصلة بالضوابط الآلية والبيانات التي يتم إنشاؤها بواسطة جهاز الحاسب التي تغطي أمن الوصول والتغير في البرامج ومركز البيانات وعمليات الشبكة. • الضوابط المتعلقة بإذن الوصول إلى أنظمة تكنولوجيا المعلومات للموظفين الجدد أو تغيير الأدوار للموظفين ، سواء كان ذلك الوصول خاضعا للفحص المناسب ومعتمد من قبل الموظفين المصرح لهم. • الضوابط المتعلقة بإزالة موظف أو موظف سابق من الوصول للأنظمة خلال الفترة الزمنية الملائمة بعد تغيير الأدوار أو ترك البنك. • الضوابط المتعلقة بمدى ملائمة حقوق الوصول إلى النظام للتراخيص المميزة أو الإدارية التي تخضع لإجراءات التفويض و التراخيص والمراجعة المنتظمة لها. • حماية كلمات المرور وإعداد خاصية الأمان فيما يتعلق بتعديلات التطبيقات وقواعد البيانات وأنظمة التشغيل ، والفصل بين الإدارة ومستخدمي تكنولوجيا المعلومات والفصل بين الموظفين المسؤولين عن تطوير البرامج والمسؤولين عن عمليات النظام. • الضوابط الآلية الرئيسية على أنظمة تكنولوجيا المعلومات الهامة ذات الصلة باعمال العمليات. • المعلومات التي يتم إنشاؤها بواسطة جهاز الحاسب والمستخدمة في التقارير المالية من التطبيقات ذات الصلة كما قمنا بإجراء اختبارات على قيود اليومية على النحو المنصوص عليه في المعايير الدولية للتدقيق.

معلومات أخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي غير القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. اننا نتوقع ان يتم تزويدنا بالتقرير السنوي بتاريخ لاحق لتقريرنا. لا يشمل رأينا حول القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي اي نوع من التأكيد أو الاستنتاج حولها .

فيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المذكورة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، بحيث نُقيّم فيما اذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة او المعلومات التي تم التوصل إليها من خلال تدقيقنا أو ان المعلومات الأخرى تتضمن اخطاء جوهرية.

مسؤوليات الادارة والقائمين على الحوكمة في اعداد القوائم المالية الموحدة

إن الادارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لاعداد التقارير المالية كما تم اعتمادها من قبل البنك المركزي الأردني . وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكنها من اعداد القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال او عن الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، ان الادارة مسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والافصاح، حسبما يقتضيه الحال، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الادارة تصفية البنك أو ايقاف عملياته، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن اهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأينا. ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يشكل ضمانة بان تكشف دائماً عملية التدقيق التي تمّت وفقا للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال وجوده. من الممكن ان تنشأ الاخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق. كما نقوم أيضا:

- بتحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، والتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق بما يستجيب مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال على التواطؤ والتزوير والحذف المتعمد والتحريفات أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبنك.
- بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- باستنتاج حول مدى ملائمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظـــروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة البنك على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الافصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو في حال كانت هذه الافصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك قد تؤدي الاحداث أو الظروف المستقبلية بالبنك إلى التوقف عن القدرة على الاستمرار.
- تقييم العرض الإجمالي، لهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر العمليات والاحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- تخطيط وتنفيذ تدقيق المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول المعلومات المالية للمنشأت وأنشطة العمل ضمن المجموعة لابداء رأي حول القوائم المالية الموحدة للمجموعة. إننا مسؤولون عن التوجيه والاشراف ومراجعة أعمال تدقيق المجموعة . ونبقى مسؤولين وحدنا عن حول رأي التدقيق الصادر عنا .

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي من الممكن الاعتقاد بانها تؤثر على استقلاليتنا وحيثما ينطبق إجراءات الحماية ذات العلاقة.

من الامور التي تم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، نقوم بتحديد أكثر هذه الامور أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بشرح هذه الامور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الأفصاح العلني عنها، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية، ان لا يتم ذكر امر معين في تقريرنا في حال كان للافصاح تأثيرات سلبية يتوقع منها ان تفوق منفعتها المصلحة العامة بشكل معقول.

تقرير حول المتطلبات القانونية

يحتفظ البنك بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية الموحدة ونوصي الهيئة العامة للمساهمين بالمصادقة عليها.

الشريك المسؤول عن عملية التدقيق التي نتج عنها تقرير المدقق المستقل هو **كريم بهاء النابلسي**.

عمان – المملكة الاردنية الهاشمية
٥ شباط ٢٠٢٦

ديلويت آند توش (الشرق الاوسط) – الأردن

كريم بهاء النابلسي
اجازة رقم (٦١١)

Deloitte & Touche (M.E.)
ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
01010

قائمة المركز المالي الموحدة

قائمــة (أ)

بنك الاردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمان - الاردن		31 كانـــــــــــــــــون الاول	
	ايضاح	2025	2024
الموجـــــــــــــــودات		دينــار	دينــار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية - بالصافي	5	915,578,924	771,584,772
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي	6	235,420,790	268,105,036
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية - بالصافي	7	1,403,798	467,946
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	8	389,661	355,198
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	9	164,761,939	250,556,714
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة - بالصافي	10	1,571,643,999	1,498,774,211
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة - بالصافي	11	151,904,634	165,860,269
ممتلكات ومعدات - بالصافي	12	67,132,260	61,021,328
موجودات غير ملموسة - بالصافي	13	8,370,436	8,627,153
موجودات ضريبية مؤجلة	19/ ب	24,272,316	25,128,242
موجودات أخرى	14	117,507,080	104,446,756
مجموع الموجودات		3,258,385,837	3,154,927,625
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات :			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	15	29,084,297	42,336,104
ودائع عملاء	16	2,385,926,747	2,251,373,695
تأمينات نقدية	17	146,782,553	199,786,362
مخصصات متنوعة	18	4,370,413	5,532,276
مخصص ضريبة الدخل	19/ أ	15,173,581	19,138,825
مطلوبات ضريبية مؤجلة	19/ ج	243,390	229,911
أموال مقترضة	20	46,973,108	39,822,768
مطلوبات أخرى	21	97,121,266	54,478,450
مجموع المطلوبات		2,725,675,355	2,612,698,391
حقوق الملكية:			
حقوق مساهمي البنك			
رأس المال المكتتب به	22	200,000,000	200,000,000
الإحتياطي القانوني	23	128,482,054	122,432,037
الإحتياطي الإختياري	23	199,411	109,206
احتياطي المخاطر المصرفية العامة	23	4,102,021	4,102,021
إحتياطي خاص	23	5,849,743	5,849,743
فروقات ترجمة عملات أجنبية	24	(9,224,113)	(9,420,102)
إحتياطي القيمة العادلة	25	18,636,906	37,056,092
أرباح مدورة	26	170,035,560	168,169,427
مجموع حقوق الملكية - مساهمي البنك		518,081,582	528,298,424
حقوق غير المسيطرين		14,628,900	13,930,810
مجموع حقوق الملكية		532,710,482	542,229,234
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**3,258,385,837**	**3,154,927,625**

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

قائمة الربح أو الخسارة الموحدة

قائمــة (ب)

بنك الاردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمان - الاردن	ايضاح	للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2025 دينار	2024 دينار
الفوائد الدائنة	28	187,643,565	197,063,601
ينزل: الفوائد المدينة	29	58,762,731	62,417,041
صافي إيرادات الفوائد		128,880,834	134,646,560
صافي إيرادات العمولات	30	48,799,189	25,708,032
صافي إيرادات الفوائد والعمولات		177,680,023	160,354,592
ارباح عملات أجنبية	31	5,037,386	4,900,484
أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	32	52,543	8,851
توزيعات نقدية من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	9	756,945	568,139
أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - أدوات دين		354,714	150,552
ايرادات اخرى	33	6,051,767	4,418,885
إجمالي الدخل		189,933,378	170,401,503
نفقات الموظفين	34	49,673,888	41,423,839
استهلاكات وإطفاءات	13g12	12,667,231	11,444,421
مصاريف أخرى	35	46,300,293	41,155,492
مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	36	18,970,314	20,483,280
مصروف (المسترد من) مخصص تدني عقارات آلت ملكيتها للبنك	14	(264,051)	32,282
مخصصات متنوعة	18	2,361,033	835,168
إجمالي المصروفات		129,708,708	115,374,482
الربح للسنة قبل الضريبة		60,224,670	55,027,021
ينزل: ضريبة الدخل	أ/19	15,724,641	19,739,470
الربح للسنة - قائمة (ج) و (د)		44,500,029	35,287,551
ويعود إلى:			
مساهمي البنك		44,005,639	35,017,177
حقوق غير المسيطرين		494,390	270,374
الربح للسنة - قائمة (ج) و (د)		44,500,029	35,287,551
		فلس / دينار	**فلس / دينار**
حصة السهم الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة (مساهمي البنك)	37	0.22	0.18

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

قائمة الدخل الشامل الموحدة

قائمة (ج)

بنك الأردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمان - الأردن	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 دينـار	2024 دينار
الربح للسنة - قائمة (ب)	44,500,029	35,287,551
يضاف: بنود الدخل الشامل الآخر بعد الضريبة والتي قد يتم تحويلها الى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة في الفترات اللاحقة		
التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر- بالصافي بعد الضريبة	1,561,578	(2,511,983)
أرباح متحققة من بيع أدوات الدين مدرجة ضمن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(204,176)	(36,638)
فروقات ترجمة عملات أجنبية	400,405	(34,664)
	1,757,807	(2,583,285)
يضاف: بنود الدخل الشامل الآخر بعد الضريبة والتي لن يتم تحويلها الى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة في الفترات اللاحقة		
التغير في القيمة العادلة لأدوات الملكية المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال		
الدخل الشامل الآخر - بالصافي بعد الضريبة	(19,776,588)	7,810,489
إجمالي الدخل الشامل الموحد - قائمة (د)	26,481,248	40,514,755
إجمالي الدخل الشامل الموحد العائد إلى :		
مساهمي البنك	25,783,158	40,263,869
حقوق غير المسيطرين	698,090	250,886
اجمالي الدخل الشامل للسنة - قائمة (د)	**26,481,248**	**40,514,755**

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

قائمة (د)

بنك الاردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمان - الاردن	الاحتياطيات								
البيان	رأس المال المكتتب به (المدفوع)	قانوني	اختياري	مخاطر مصرفية عامة	خاص	فروقات ترجمة عملات أجنبية	إحتياطي القيمة العادلة	أرباح مدورة	إجمالي حقوق مساهمي البنك	إجمالي حقوق غير المسيطرين	إجمالي حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	200,000,000	122,432,037	109,206	4,102,021	5,849,743	(9,420,102)	37,056,092	168,169,427	528,298,424	13,930,810	542,229,234
فروقات ترجمة عملات أجنبية	-	22,050	25,201			195,989	-	(46,535)	196,705	203,700	400,405
الربح للسنة - قائمة (ب)	-	-	-	-	-	-	-	44,005,639	44,005,639	494,390	44,500,029
أرباح متحققة من بيع أدوات الدين مدرجة ضمن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل منقولة لقائمة الربح أو الخسارة	-	-	-	-	-	-	(204,176)	-	(204,176)		(204,176)
التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل - بالصافي بعد الضريبة	-	-	-	-	-	-	1,561,578	-	1,561,578		1,561,578
التغير في القيمة العادلة لأدوات الملكية المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل - بالصافي بعد الضريبة	-	-	-	-	-	-	(19,776,588)	-	(19,776,588)		(19,776,588)
إجمالي الدخل الشامل - قائمة (ج)	-	22,050	25,201	-	-	195,989	(18,419,186)	43,959,104	25,783,158	698,090	26,481,248
المحول إلى الإحتياطيات	-	6,027,967	65,004	-	-	-	-	(6,092,971)	-	-	-
الأرباح الموزعة *	-	-	-	-	-	-	-	(36,000,000)	(36,000,000)	-	(36,000,000)
زيادة رأسمال شركات تابعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	**200,000,000**	**128,482,054**	**199,411**	**4,102,021**	**5,849,743**	**(9,224,113)**	**18,636,906**	**170,035,560**	**518,081,582**	**14,628,900**	**532,710,482**
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024											
الرصيد في بداية السنة	200,000,000	116,928,669	74,876	4,102,021	5,849,743	(9,562,080)	31,794,224	174,847,102	524,034,555	13,676,323	537,710,878
فروقات ترجمة عملات أجنبية	-	(4,834)	(5,348)	-	-	141,978	-	(146,972)	(15,176)	(19,488)	(34,664)
الربح للسنة - قائمة (ب)	-	-	-	-	-	-	-	35,017,177	35,017,177	270,374	35,287,551
أرباح متحققة من بيع أدوات الدين مدرجة ضمن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل منقولة لقائمة الربح أو الخسارة	-	-	-	-	-	-	(36,638)	-	(36,638)	-	(36,638)
التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل - بالصافي بعد الضريبة	-	-	-	-	-		(2,511,983)	-	(2,511,983)	-	(2,511,983)
التغير في القيمة العادلة لأدوات الملكية المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل - بالصافي بعد الضريبة	-	-	-	-	-	-	7,810,489	-	7,810,489	-	7,810,489
إجمالي الدخل الشامل - قائمة (ج)	-	(4,834)	(5,348)	-	-	141,978	5,261,868	34,870,205	40,263,869	250,886	40,514,755
المحول إلى الإحتياطيات	-	5,508,202	39,678	-	-	-	-	(5,547,880)	-	-	-
الأرباح الموزعة *	-	-	-	-	-	-	-	(36,000,000)	(36,000,000)	-	(36,000,000)
زيادة رأسمال شركات تابعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3,601	3,601
الرصيد في نهاية السنة	**200,000,000**	**122,432,037**	**109,206**	**4,102,021**	**5,849,743**	**(9,420,102)**	**37,056,092**	**168,169,427**	**528,298,424**	**13,930,810**	**542,229,234**

*** توزيعات الأرباح**

- تم بموجب قرار الهيئة العامة في اجتماعها المنعقد في 27 آذار 2025 الموافقة على توزيع أرباح نقدية بقيمة 36.000.000 أردني على مساهمين البنك أي ما نسبته 18% من رأس المال المدفوع بتاريخه .
- تم بموجب قرار الهيئة العامة في اجتماعها المنعقد في 21 آذار 2024 الموافقة على توزيع أرباح نقدية بقيمة 36.000.000 دينار أردني على مساهمين البنك أي ما نسبته 18% من رأس المال المدفوع بتاريخه .

**** بموجب تعليمات السلطات الرقابية:**

- يحظر التصرف باحتياطي المخاطر المصرفية العامة والإحتياطي الخاص الا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية .
- يشمل رصيد الأرباح المدورة 24.272.316 دينار لا يمكن التصرف به كما في 31 كانون الأول 2025 لقاء منافع ضريبية مؤجلة بما في ذلك الرسملة أو التوزيع الا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً ، إستناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني .
- يشمل رصيد الأرباح المدورة 227.598 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 يحظر التصرف به والناجمة عن أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع .

- يحظر التصرف بإحتياطي القيمة العادلة بما في ذلك الرسملة أو التوزيع أو إطفاء الخسائر أو أي وجه من أوجه التصرف الأخرى إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع إستناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني وهيئة الأوراق المالية، كما يشمل رصيد الارباح المدورة مبلغ 813.437 دينار
- كما في 31 كانون الأول 2025 يحظر التصرف به من خلال التوزيع كأرباح على المساهمين او استخدامه لأي أغراض أخرى الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الاردني والناتجة عن تطبيق تعميم البنك المركزي الاردني رقم 1359/1/10 بتاريخ 25 كانون الثاني 2018 وتعليمات البنك المركزي الاردني رقم 13/2018 بتاريخ 6 حزيران 2018.

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

قائمة (هـ)

بنــك الاردن (شركة مساهمة عامة محدودة) عمـان - الاردن		للسنة المنتهية في 31 كانون الاول	
	ايضاح	2025	2024
الأنشطة التشغيلية :		دينـار	دينار
الربح قبل الضرائب - قائمة (ب)		60,224,670	55,027,021
تعديلات لبنود غير نقدية :			
استهلاكات وإطفاءات	13g12	12,667,231	11,444,421
مصروف الخسائر الإئتمانية المتوقعة على الموجودات المالية	36	18,970,314	20,483,280
(أرباح) بيع ممتلكات ومعدات	33	(26,102)	(91,950)
(أرباح) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة غير متحققة	32	(34,463)	(4,401)
تأثير تغير في أسعار الصرف	31	(5,794,837)	(4,617,674)
مخصصات متنوعة	18	2,361,033	835,168
(المسترد من) مصروف مخصص تدني عقارات آلت ملكيتها للبنك	14	(264,051)	32,282
فروقات عملات أجنبية		1,626,000	272,083
الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات		89,729,795	83,380,230
التغير في الموجودات والمطلوبات :			
(الزيادة) في أرصدة مقيدة السحب		(10,576,625)	(8,776,807)
(الزيادة) في الايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)		(943,520)	(20,000)
النقص في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة		-	-
(الزيادة) في تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة		(94,727,564)	(84,485,904)
(الزيادة) في الموجودات الأخرى		(10,409,148)	(4,285,391)
(النقص) الزيادة في ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية (التي تزيد استحقاقاتها عن ثلاثة أشهر)		(260,000)	260,000
الزيادة في ودائع العملاء		134,553,052	82,318,963
(النقص) الزيادة في تأمينات نقدية		(53,003,809)	59,511,804
الزيادة في أموال مقترضة		4,288,342	3,479,927
الزيادة (النقص) في مطلوبات أخرى		37,448,425	(7,039,949)
صافي التغير في الموجودات والمطلوبات		6,369,153	40,962,643
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل الضرائب			
ومخصص تعويض نهاية الخدمة والقضايا المدفوع		96,098,948	124,342,873
مخصص تعويض نهاية الخدمة والقضايا المدفوع	18	(3,526,515)	(2,449,258)
الضرائب المدفوعة	أ/19	(18,833,959)	(21,503,870)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		73,738,474	100,389,745
الأنشطة الاستثمارية :			
(شراء) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		(8,069,887)	(42,932,044)
استحقاق موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		22,021,143	41,102,200
(شراء) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		(3,902,044)	(14,279,483)
إستحقاق وبيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		71,298,741	7,690,475
التغير في المشتقات مالية		1,729,488	(181,003)
(شراء) ممتلكات ومعدات ودفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات		(11,447,589)	(8,267,991)
المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات		74,017	170,006
(شراء) موجودات غير ملموسة	13	(1,524,801)	(2,841,359)
صافي التدفقات النقدية من (الإستخدامات النقدية في) الأنشطة الاستثمارية		70,179,068	(19,539,199)
الأنشطة التمويلية :			
فروقات ترجمة عملات أجنبية		400,405	(34,664)
حقوق الأقلية		-	3,601
أرباح موزعة على المساهمين		(35,729,824)	(35,842,462)
صافي (الإستخدامات النقدية في) الأنشطة التمويلية		(35,329,419)	(35,873,525)
تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه	31	5,794,837	4,617,674
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		114,382,960	49,594,695
النقد وما في حكمه في بداية السنة	38	865,639,995	816,045,300
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	38	980,022,955	865,639,995

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (46) جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها ومع تقرير المدقق المرفق.

الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

1. معلومات عامة

- إن البنك شركة مساهمة عامة اردنية مركزها الرئيسي في عمان – المملكة الاردنية الهاشمية تأسس خلال عام 1960 تحت رقم (1983) بتاريخ 3 آذار 1960 طبقاً لاحكام قانون الشركات رقم 33 لسنة 1962 برأسمال مقداره 350 ألف دينار أردني موزع على 70 ألف سهم بقيمة اسمية مقدارها خمسة دنانير للسهم الواحد, وقد تم زيادة رأس مال البنك عدة مرات كان آخرها بموجب اجتماع الهيئة العامة غير العادي والمنعقد بتاريخ 9 نيسان 2016, حيث تقرر رفع رأس مال البنك من 155/1 مليون دينار إلى 200 مليون دينار وذلك عن طريق رسملة 13,702,858 دينار من الإحتياطي الإختياري ورسملة 31,197,142 دينار من الأرباح المدورة , وقد تم إستكمال كافة الإجراءات القانونية المتعلقة بزيادة رأس المال بتاريخ 19 نيسان 2016.
- يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها (80) فرعاً وفروعه في فلسطين وعددها (19) فرع وفرع البنك في مملكة البحرين وفروعه في العراق وعددها (4) والشركات التابعة له في سورية والأردن (بنك الأردن - سوريا وشركة تفوق للإستثمارات المالية وشركة الأردن للتأجير التمويلي).هذا ويتم تأسيس فرع في المملكة العربية السعودية كما في تاريخ القوائم المالية الموحدة.
- تم إقـرار القوائـم الماليـة الموحدة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته رقم (672) بتاريخ 29 كانون الثاني 2026 وهي خاضعة لموافقة البنك المركزي الأردني والهيئة العامة للمساهمين.

2. معلومات السياسة المحاسبية الهامة

أسس إعداد القوائم المالية الموحدة

تم اعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم إعتمادها من البنك المركزي الأردني.

إن الفروقات الأساسية بين المعايير الدولية للتقارير المالية كما يجب تطبيقها وما تم اعتماده من قبل البنك المركزي الأردني تتمثل في ما يلي:

- تقوم المجموعة بتطبيق أساس الاستمرارية المحاسبية في اعداد القوائم المالية الموحدة بناءاً على فرضيات وتوقعات معقولة.
- يتم تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2018/13))تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9)) تاريخ 6 حزيران 2018 ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد , أن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:
  - تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.
  - عند إحتساب الخسائر الإئتمانية مقابل التعرضات الإئتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2024/8) تاريخ 30 حزيران 2024 لكل مرحلة على حدا ويتم إعتماد النتائج الأشد.
- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ووفقا لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد.
- تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءا لديون في قائمة المركز المالي الموحد ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل, ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بشكل إفرادي, ويتم قيد أية تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحد ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد حيث يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحد إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً . هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 10/3/16234 بتاريخ 10 تشرين الأول 2022 أوقف احتساب المخصص التدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون شريطة الإبقاء على المخصصات المرصودة إزاء العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك وعلى ان يتم فقط تحرير المخصص المرصود مقابل أي من العقارات المخالفة التي يتم التخلص منها.
- يتم احتساب مخصصات إضافية في البيانات المالية الموحدة مقابل بعض الاستثمارات الخارجية للبنك في بعض الدول المجاورة ضمن الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- ان صافي محصلة الفروقات بين متطلبات البنك المركزي الأردني والمعايير الدولية للتقارير المالية تتمثل في قيام البنك برصد مخصصات إضافية ليتماشى مع هذه المتطلبات.
- تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية , باستثناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والمشتقات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية الموحدة. كما تظهر بالقيمة العادلة الموجودات والمطلوبات المالية التي تم التحوط لمخاطر التغير في قيمتها العادلة.
- إن الدينار الأردني هو عملة اظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الوظيفية للبنك.
- تم عرض الافصاحات حول القوائم المالية الموحدة للمجموعة حسب التعليمات الصادرة والنماذج المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني.
- إن السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية الموحدة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم إتباعها في اعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024 بإستثناء أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي بدأت في أو بعد الأول من كانون الثاني 2025 والواردة في الإيضاح (3- أ). بالإضافة إلى التحسينات التي تمت على نماذج إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة والموضحة في الايضاحات حول القوائم المالية الموحدة.

أسس توحيد القوائم المالية

- تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة له والخاضعة لسيطرته وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على الحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها , ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والايرادات والمصروفات فيما بين البنك والشركات التابعة .
- تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والشركات التابعة لها والخاضعة لسيطرتها , وتتحقق السيطرة عندما يكون للشركة السيطرة على الشركة المستثمر فيها وتكون الشركة معرضة لعوائد متغيرة أو تمتلك حقوق لقاء مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويتمكن البنك من استخدام سلطته على الشركة المستثمر فيها بما يؤثر على عائداتها .
- يعيد البنك تقييم مدى سيطرته على الشركة المستثمر فيها اذا كانت الوقائع والظروف تشير الى وجود تغييرات على عناصر السيطرة المذكورة أعلاه .
- عندما تكون حقوق التصويت لدى البنك اقل من حقوق الأغلبية في الشركة المستثمر فيها , ويتمتع البنك بالسلطة على الشركة المستثمر فيها عندما يمتلك حقوق تصويت كافية تمنحها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة بالشركة المستثمر فيها من جانب واحد. ينظر البنك في جميع الوقائع والظروف ذات العلاقة عند قيامها بتقييم ما إذا كانت حقوق التصويت التي يملكها كافية لكي تمنحه السلطة على الشركة المستثمر فيها ام لا , ويشمل ذلك :
  - حجم ما يملكه البنك من حقوق تصويت مقابل حجم ما يملكه حملة حقوق التصويت الآخرين وتوزيعها فيما بينهم .
  - حقوق التصويت المحتملة المملوكة للبنك .
  - الحقوق الناشئة من جراء أي ترتيبات تعاقدية أخرى .
  - أي وقائع او ظروف أخرى تشير الى ان الشركة قادرة او غير قادرة في الوقت الحالي على توجيه الأنشطة ذات الصلة حين يقتضي الأمر اتخاذ القرار . بما في ذلك أنماط التصويت في اجتماعات المساهمين السابقة.
- يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للبنك بإستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك, إذا كانت الشركات التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة والجوهرية على القوائم المالية للشركات التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.
- تم إظهار الفروقات بين السياسات وأطر عمل الشركات التابعة والتي تتبع المعايير الدولية للتقارير المالية دون اخذ بعين الاعتبار تعديل البنك المركزي الاردني وتم تتبعها في القوائم المالية الموحدة.

يمتلك البنك كما في 31 كانون الأول 2025 الشركات التابعة التالية:

اسم الشركة	راس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
		%			
شركة تفوق للاستثمارات المالية	3.5 مليون دينار أردني	100	وساطة مالية	عمان	23 آذار 2006
بنك الاردن - سوريا	15 مليار ليرة سورية	49	أعمال مصرفية	سورية	17 آيار 2008
شركة الأردن للتأجير التمويلي	20 مليون دينار أردني	100	تأجير تمويلي	عمان	24 تشرين الأول 2011

إن أهم المعلومات المالية للشركات التابعة للأعوام 2025 و2024 كما يلي:

اســـــــم الشركـــــــة	31 كانـــون الأول 2025		للعـــام 2025	
	إجمالي الموجودات	إجمالي المطلوبات	إجمالي الإيرادات	إجمالي المصاريف
	دينار	دينار	دينار	دينار
شركة تفوق للاستثمارات المالية	7,365,814	850,345	524,768	307,909
بنك الاردن - سوريا	48,268,156	27,389,639	3,858,107	2,888,715
شركة الأردن للتأجير التمويلي	28,753,807	3,585,078	1,983,126	835,335

اســـــــم الشركـــــــة	31 كانـــــــون الأول 2024		للعـــــــام 2024	
	إجمالي الموجودات	إجمالي المطلوبات	إجمالي الإيرادات	إجمالي المصاريف
	دينار	دينار	دينار	دينار
شركة تفوق للاستثمارات المالية	6,505,551	247,065	480,343	275,003
بنك الاردن - سوريا	70,325,516	50,815,802	3,192,180	2,662,034
شركة الأردن للتأجير التمويلي	28,423,643	4,402,704	1,902,436	640,983

يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة في قائمة الربح والخسارة الموحدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة, ويتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الربح والخسارة الموحدة حتى تاريخ التخلص منها وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيه السيطرة على الشركات التابعة.

وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك:

- القدرة على السيطرة على المنشأة المستثمَر بها .
- تتعرض للعوائد المتغيرة, أو لها الحق في العوائد المتغيرة, الناتجة من ارتباطاتها مع المنشآة المستثمَر بها .
- لها القدرة على استعمال سلطتها للتأثير على عوائد المنشأة المستثمَر بها.

ويعيد البنك تقديره بشأن ما إذا كان يسيطر على الشركات المستثمر بها أم لا إن أشارت الحقائق والظروف أن ثمة تغيرات على واحد أو أكثر من نقاط تحقق السيطرة المشار إليها أعلاه.

وفي حال انخفضت حقوق تصويت البنك عن أغلبية حقوق التصويت في أي من الشركات المستثمر بها, فيكون له القدرة عى السيطرة عندما تكفي حقوق التصويت لمنح البنك القدرة على توجيه أنشطة الشركة التابعة ذات الصلة من جانب واحد. ويأخذ البنك في الاعتبار جميع الحقائق والظروف عند تقدير ما إذا كان للبنك حقوق تصويت في المنشأة المستثمر بها تكفي لمنحه القدرة على السيطرة من عدمها. ومن بين تلك الحقائق والظروف:

- حجم حقوق تصويت التي يملكها البنك بالنسبة لحجم وتوزيع حقوق التصويت الأخرى.
- حقوق التصويت المحتملة التي يحوز عليها البنك وأي حائزي حقوق تصويت أخرين أو أطراف أخرى.
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى .
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى أنه يترتب للبنك , أو لا يترتب عليه , مسؤولية حالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة وقت اتخاذ القرارات المطلوبة, بما في ذلك كيفية التصويت في اجتماعات الهيئات العامة السابقة.

عندما يفقد البنك السيطرة على أي من الشركات التابعة، يقوم البنك بـ:

- إلغاء الاعتراف بموجودات الشركة التابعة (بما فيها الشهرة) ومطلوباتها
- إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية لأي حصة غير مسيطر عليها
- إلغاء الاعتراف بفرق التحويل المتراكم المقيد في حقوق الملكية
- إلغاء الاعتراف بالقيمة العادلة للمقابل المستلم
- إلغاء الاعتراف بالقيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به
- إلغاء الاعتراف بأي فائض أو عجز في قائمة الربح والخسارة
- إعادة تصنيف بحقوق ملكية البنك المقيدة سابقًا في الدخل الشامل الأخر إلى قائمة الربح والخسارة أو الأرباح المدورة كما هو ملائم.

يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للبنك بإستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك, وإذا كانت الشركات التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركات التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك .

تمثل حقوق غير المسيطرين ذلك الجزء غير المملوك من قبل البنك في حقوق الملكية في الشركة التابعة.

معلومات القطاعات

قطاع الاعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معا في تقديم منتجات او خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات اعمال اخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك .

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات او خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية اخرى .

صافي ايرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصروفات الفوائد لجميع الأدوات المالية باستثناء تلك المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في (صافي إيرادات الفوائد) كـ (فوائد دائنة) و(فوائد مدينة) في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. كما تُدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ضمن حركة القيمة العادلة خلال الفترة .

معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو , عند الإقتضاء , لفترة أقصر , إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو المطلوبات المالية. كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

تُحتسب إيرادات الفوائد / مصروفات الفوائد من خلال العمل بمبدأ معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية إئتمانياً (أي على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. وبخصوص الموجودات المالية المتدنية إئتمانياً , تُحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعال على التكلفة المطفأة للموجودات المالية المتدنية إئتمانياً (أي إجمالي القيمة الدفترية مطروحاً منه مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة). أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو تم الأستحواذ عليها وهي متدنية إئتمانياً , فإن معدل الفائدة الفعال يعكس الخسائر الإئتمانية المتوقعة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع استلامها من الأصل المالي.

تتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة للبنك أيضًا الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كأدوات تحوط في تحوطات التدفقات النقدية لمخاطر سعر الفائدة. وبخصوص تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة حول مصاريف وإيرادات الفوائد , يُدرج أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المحددة , وتدرج كذلك تغيرات القيمة العادلة للمخاطر المحددة للبند المتحوط له في إيرادات ومصروفات الفوائد.

صافي إيرادات العمولات

يتضمن صافي إيرادات ومصروفات العمولات رسومًا غير الرسوم التي تشكل جزءً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال . كما تتضمن العمولات المدرجة في هذا الجزء من قائمة الربح أو الخسارة الموحدة للبنك العمولات المفروضة على خدمة القرض , وعمولات عدم الاستخدام المتعلقة بالتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض وعمولات التمويل المشترك للقروض.

تُحتسب مصاريف عمولات فيما يتعلق بالخدمات عند استلام الخدمات .

العقود مع العملاء التي ينتج عنها اعتراف بأدوات مالية قد يكون جزء منها ذا صله بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أو (15) , في هذه الحالة يتم الاعتراف بالعمولات بالجزء الذي يخص المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والجزء المتبقي يتم الاعتراف به حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15).

صافي إيرادات المتاجرة

يشمل صافي إيرادات المتاجرة جميع المكاسب والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة. لقد اختار البنك عرض حركة القيمة العادلة الكاملة لأصول ومطلوبات المتاجرة في دخل المتاجرة , بما في ذلك أي إيرادات ومصروفات وأرباح أسهم ذات صلة.

صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يشمل صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة جميع المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة باستثناء الموجودات المحتفظ بها للمتاجرة. لقد اختار البنك عرض الحركة بالقيمة العادلة بالكامل للموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في هذا السطر , بما في ذلك إيرادات الفوائد والمصروفات وأرباح الأسهم ذات الصلة.

تُعرض حركة القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها للتحوط الإقتصادي حيثما لا تُطَبّق محاسبة التحوط في (صافي الدخل من أدوات مالية أخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة). ومع ذلك , وفيما يتعلق بعلاقات التحوط بالقيمة العادلة المخصصة والفعالة , تُعرض المكاسب والخسائر على أداة التحوط في نفس سطر البند في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة كبند متحوط له . وبخصوص التدفقات النقدية المعيّنة والفعالة وعلاقات محاسبة التحوط بشأن صافي الإستثمار , تدرج أرباح وخسائر أداة التحوّط , بما في ذلك أي عدم فعّالية تحوّطية مدرجة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة , كبند متحوط له يؤثر على قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

إيراد توزيعات الأرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند إثبات حق استلام المدفوعات , وهو التاريخ السابق لأرباح الأسهم المدرجة , وعادةً التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيعات أرباح الأسهم غير المدرجة.

يعتمد توزيع أرباح الأسهم في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على تصنيف وقياس الاستثمار في الأسهم، أي :

- بخصوص أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها للمتاجرة , تدرج إيرادات توزيعات الأرباح في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ضمن بند ارباح (خسائر) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أما
- بخصوص أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر , تُدرج أرباح الأسهم في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ضمن بند توزيعات نقدية من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر و
- بخصوص أدوات حقوق الملكية غير المُصنّفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وغير المحتفظ لأغراض المتاجرة , تُدرج إيرادات توزيعات الأرباح كدخل صافي من أدوات أخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

الأدوات الماليـة

الاعتـراف المبدئـي والقياس:

يُعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي الموحدة للبنك عندما يصبح البنك طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الاعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها الى حساب العملاء.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العـادلة , وتضاف تكاليف المعاملات التـي تعود مباشرة إلى الاستحـواذ أو إصـدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجوات المالية أو المطلوبات الماليـة , أو خصمها منها , حسب الضرورة , عند الاعتـراف المبدئـي , كما تُثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مباشرة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الإعتراف الأولي , فإن البنك يعالج هذا الفرق على النحو التالي :

إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناءً على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق , فإنه يُعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الإعتراف الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول)

في جميع الحالات الأخرى , تُعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه / تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الإلتزام).

بعد الإعتراف الأولي , سيتم اخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على أساس منطقي, فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام او عند الغاء الاعتراف من تلك الاداه .

الموجودات المالية

الإعتراف المبدئي

يتم الإعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن اطار زمني محدد من قبل السوق المعني , ويتم قياسه مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة . يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

وعلى وجه التحديد:
- ادوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية, والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم, ويتم قياسها لاحقا بالتكلفة المطفأة
- أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كلاً من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين , والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم , ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- يتم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة , أو المحتفظ بها للبيع) والإستثمارات في حقوق الملكية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

ومع ذلك ، يمكن للبنك أن يقوم باختيار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي :
- يمكن للبنك القيام بالاختيار بشكل غير قابل للالغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الاستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3), في الدخل الشامل الآخر و
- يمكن للبنك تحديد بشكل غير قابل للالغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
يقوم البنك بتقييم تصنيف وقياس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال البنك لإدارة الأصل .

بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم .

لغايات اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI) , فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال إذا كان هناك تسديد لأصل الدين) . تتكون الفائدة من البدل للقيمة الزمنية للنقود , ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى , بالإضافة إلى هامش الربح . يتم إجراء تقييم لمدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملة المقوم بها الأصل المالي .

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي. إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع , لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة. كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوذ عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرضًا في شكله القانوني.

تقييم نموذج الاعمال
يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمرًا أساسيًا لتصنيف الأصل المالي. يحدد البنك نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين . ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالبنك على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية , وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدى .

يتبنى البنك أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة البنك لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية . تحدد نماذج أعمال البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

ياخذ البنك في الاعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك, لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع البنك حدوثها بشكل معقول , مثل ما يسمى بسيناريوهات (الحالة الأسوأ) أو (حالة الإجهاد). كما يأخذ البنك في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل :
- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية, والحفاظ على معدل ربح محدد, ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك والمخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج), وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).

عند الإعتراف المبدئي بالأصل المالي , يقوم البنك بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخرًا هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد . يقوم البنك بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة .

عندما يتم إلغاء الإعتراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة. في المقابل , بالنسبة للاستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية .

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاختبار التدني .

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة هي :
- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم أو/ و
- موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للتحصيل والبيع أو
- موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة باستخدام خيار القيمة العادلة .

يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة , مع الإعتراف بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة .

إعادة التصنيف
إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه البنك بموجودات مالية , يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر . تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتبارًا من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للبنك . يتم النظر في التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية في اطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل واستبعاد الموجودات المالية المبينة أدناه.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية
تحدد القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وتترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير. وعلى وجه التحديد :
- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءً من علاقة تحوطية محددة , فإنه يعترف بفروقات العملة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة و
- فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي هي ليست جزءً من علاقة تحوطية محددة , فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة. كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في قائمة الدخل الشامل الموحدة في احتياطي إعادة تقييم الإستثمارات و
- فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة الموحدة والتي هي ليست جزءً من علاقة محاسبية تحوطية محددة , فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة
- فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل , يُعترف بفروقات أسعار الصرف في قائمة الدخل الشامل الموحدة في إحتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

خيار القيمة العادلة
يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة الموحدة (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء . يمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات المالية إذا كان يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الاعتراف الذي كان سينشأ بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات , أو الاعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف ((عدم التطابق المحاسبي)) . يمكن اختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية :
- إن كان الاختيار يؤدي إلى عدم التطابق المحاسبي .
- إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءً من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة , وفقًا لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار أو
- إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطًا وثيقًا بالعقد الأساسي .

لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في إيرادات الاستثمار .

التدني
يقوم البنك بالإعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية .
- تسهيلات إئتمانية مباشرة (قروض ودفعات مقدمة للعملاء) .
- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (اوراق ادوات الدين) .
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر .
- تعرضات خارج قائمة المركز المالي الموحدة خاضعة لمخاطر الإئتمان (عقود الضمان المالي الصادرة).

لا يتم إثبات خسارة تدني في ادوات حقوق الملكية باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الإئتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالإعتبار بشكل منفصل أدناه) , يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل :

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا , أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (12) شهرًا بعد تاريخ الإبلاغ, ويشار إليها بالمرحلة الأولى أو
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا , أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى , تقاس الخسارة الإئتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديرًا مرجحًا محتملًا للقيمة الحالية لخسائر الائتمان . يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية , مخصومة وفقا لسعر الفائدة الفعال لأصل .

بالنسبة للسقوف غير المستغلة , فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك تلقيها إذا تم استغلال التمويل و

بالنسبة لعقود الضمان المالي , فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحا منها أي مبالغ يتوقع البنك استلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر .

يقوم البنك بقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة. يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل, بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة .

يتم تكوين مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2018/13) (تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9)) تاريخ 6 حزيران 2018 ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد , أن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:

تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.

عند إحتساب الخسائر الإئتمانية مقابل التعرضات الإئتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2009/47) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا ويؤخذ النتائج الأشد.

الموجودات المالية المتدنية ائتمانيا
يعتبر الأصل المالي (متدني إئتمانياً (عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي . يشار إلى الموجودات المالية المتدني إئتمانياً كموجودات المرحلة الثالثة. تشمل الأدلة على التدني الإئتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر
- إخلال في العقد , على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد
- قيام البنك بدمج المقترض , لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض , تنازلاً أو
- إختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية أو
- شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة .

وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد , وبدلا من ذلك , قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة إئتمانية متدنية . يقوم البنك بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني إئتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير. لتقييم ما إذا كان هناك تدني إئتماني في أدوات الدين السيادية والعائدة للشركات, تعتبر المجموعة عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقترض على زيادة التمويل.

يعتبر القرض قد تدنى إئتمانياً عند منح المقترض امتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي , ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الامتياز , فإن خطر عدم إستلام التدفقات النقدية التعاقدية قد إنخفض إنخفاضاً كبيراً , ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني . وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح , يعتبر الأصل قد تدنى إئتمانياً عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد مؤشرات إحتمالية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (90) يومًا أو أكثر. وعلى الرغم من ذلك , فإن الحالات التي لا يتم فيها الاعتراف بانخفاض القيمة للموجودات بعد (90) يومًا من الاستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة .

الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية إئتمانياً
يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية إئتمانياً بطريقة مختلفة نظرًا لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات, يستدرك البنك جميع التغيرات في الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي كمخصص خسارة , وتستدرك أي تغييرات في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة. يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

تعريف التخلف في السداد
يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الإئتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو لمدى الحياة , لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات احتمالية التخلف عن السداد (Probability of Default) التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان ادناه.

يعتبر البنك ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد :

- تخلف المقترض عن السداد لأكثر من 90 يومًا بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى البنك أو
- من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الإئتمانية للبنك بالكامل.

يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد إنتهاك العميل حدًا محددًا أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزامه الائتماني , يأخذ البنك في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل , وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات , فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود , وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية , مثل التأخر في السداد وعدم سداد إلتزام آخر للطرف المقابل , هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما يستخدم البنك مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تُطَور داخليًا أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان
يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي . إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان , سيقوم البنك بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً .

لا يقوم البنك باعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية (المنخفضة) بتاريخ التقرير المالي انه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الإئتمان . نتيجةً لذلك , يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية وإلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لإنخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الإئتمان .

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت ارتفاعًا كبيرا منذ الاعتراف الأولي , يقوم البنك بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الإستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعًا لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة . عند إجراء هذا التقييم, يأخذ البنك بالاعتبار كلٍ من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم , بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له , بناءً على الخبرة التاريخية للبنك وتقييم الخبير الإئتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية .

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة أساس تحديد احتمالية التخلف في السداد عند الاعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة . سينتج عن السيناريوهات الاقتصادية المختلفة احتمالية مختلفة للتخلف عن السداد. إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الإحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبيرة .

بالنسبة إلى تمويل الشركات , تشمل المعلومات الإستشرافية الآفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للبنك , والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة , بالإضافة إلى الأخذ في الإعتبار المصادر الداخلية والخارجية المتنوعة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة. وبخصوص تمويل الافراد , تتضمن معلومات الإقراض الإستشرافية التوقعات الاقتصادية عينها مثل الإقراض المؤسسي وتوقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية , خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة , بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد. يخصص البنك لنظائره درجة مخاطر ائتمان داخلية ذات صلة بناء على جودتها الائتمانية. وتعد المعلومات الكمية مؤشرًا أساسيًا على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في إحتمالية التخلف عن السداد بناءً على التغير في إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة :

- إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير و
- إحتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الاعتراف الأولي للتعرض.

تُعتبر إحتماليات التخلف عن السداد إستشرافية , ويستخدم البنك المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الإئتمانية المتوقعه.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج إحتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك , لا يزال البنك ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة. وفيما يتعلق بالإقراض للشركات , فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها (قائمة المراقبة) حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وبشأن إقراض الافراد , ياخذ البنك في الاعتبار توقعات حصول فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله , وعلامات الائتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الطلاق أو الوفاة.

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي هي مقياس نسبي , فإن تغييرًا معينًا , بالقيمة المطلقة , في إحتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أولي أقل مقارنةً بأداة مالية ذات إحتمالية عدم سداد أعلى .

وكصمام أمان عند تجاوز إستحقاق أصل لأكثر من (30) يومًا , يعتبر البنك أن زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان قد حدثت, ويكون الأصل في المرحلة الثانية من نموذج انخفاض القيمة , بمعنى أن مخصص الخسارة يقاس كرصيد خسارة إئتمانية متوقعة مدى الحياة.

تعديل وإلغاء الإعتراف بالموجودات المالية

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي واستحقاق الأصل المالي . يؤثر التعديل على مبلغ و/ أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي . بالإضافة إلى ذلك , سيشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات) .

يقوم البنك بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد . يتم تيسير شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقترض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية , وأن يكون خطر هام من التعثر في السداد أو التقصير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقترض من الوفاء بالشروط المعدلة . تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض , التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة) , تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات . ينتهج البنك سياسة انتظار وتطبق على إقراض الشركات والأفراد .

عندما يتم تعديل أصل مالي , يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الإعتراف . وفقًا لسياسة البنك , فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف عندما يؤدي إلى اختلاف كبير في الشروط .

- العوامل النوعية, مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI), أو التغير في العملة أو التغيير في الطرف المقابل, أو مدى التغير في أسعار الفائدة , أو الإستحقاق , أو المواثيق. وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري, إذن
- إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقا للشروط المعدلة, وخصم كلا المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

في حالة إلغاء الإعتراف بالأصل المالي , يتم إعادة قياس مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الإعتراف لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ . إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الإعتراف . سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة (12) شهرًا باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ متدني ائتمانيا . ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير لمبلغ القيمة الاسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثر عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل . يراقب البنك مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية , مثل ما إذا كان المقترض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة .

عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى الغاء الإعتراف , يحدد البنك ما إذا كانت مخاطر ائتمان الموجودات المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي من خلال مقارنة:

- إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الاعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية مع
- إحتمالية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير استنادا إلى الشروط المعدلة.

وبخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للبنك , عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الإعتراف , فإن تقدير إحتمالية عدم السداد يعكس مدى قدرة البنك على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات البنك السابقة من إجراءات التحمل المماثلة , وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية , بما في ذلك أداء الدفع للمقترض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا بقيت مخاطر الإئتمان أعلى بكثير مما كان متوقعًا عند الإعتراف الأولي , فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الإئتمانية المتوقعه مدى الحياة. وعمومًا , يقاس مخصص الخسارة للقروض التي يتم تحملها على أساس الخسارة الإئتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقترض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الاعتراف , يقوم البنك باحتساب ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة) . ويقوم البنك بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المُعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي .

يقوم البنك بإلغاء الإعتراف بالأصل المالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل , أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر . أما في حالة عدم قيام البنك بالتحويل أو الإحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري واستمراره بالسيطرة على الأصل المحول , يقوم البنك بالإعتراف بحصته المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقع دفعها . أما في حالة إحتفاظ البنك بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري , فإن البنك يستمر بالإعتراف بالأصل المالي وبأية إقتراضات مرهونة للعوائد المستلمة .

عند إلغاء الإعتراف بأصل مالي بالكامل , يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كلٍ من المبلغ المستلم والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الإعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة , مع استثناء الاستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقًا في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة لاحقاً .

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للاسترداد , مثل عدم قيام العميل بالاشتراك في خطة دفع مع البنك . يقوم البنك بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد استنفاذ جميع طرق الدفع الممكنة . ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة , يستمر البنك في نشاط الإنفاذ لمحاولة استرداد الذمة المدينة المستحقة , والتي يتم إثباتها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة عند استردادها.

عرض مخصص الخسارة الإئتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة

يتم عرض مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:

- للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول
- لأدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص خسارة في قائمة المركز المالي الموحدة حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة. ومع ذلك , يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في احتياطي القيمة العادلة .
- التزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص و
- عندما تشتمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب , ولا يمكن للبنك تحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة على مكون التزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب : فإن البنك يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين. يُعرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.

المطلوبات المالية وحقوق الملكية

تصنف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدي.

إن المطلوبات المالية هي التزام تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو لتبادل أصول مالية أو مطلوبات مالية مع كيان آخر وفق شروط قد تكون غير مواتية للبنك أو عقد سيتم تسويته أو ربما يتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وهو عقد من غير المشتقات حيث يكون البنك ملزم أو قد يكون ملزم بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به , أو عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو يمكن تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات حقوق الملكية

راس المال

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن البنك وفقاً للعوائد المستلمة , بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

اسهم الخزينة

يُعترف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وتخصم مباشرة في حقوق المساهمين. لا يتم إثبات أي مكسب / خسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

أدوات مركبة

تصنف الأجزاء المكونة للأدوات المركبة (مثل الأوراق القابلة للتحويل) الصادرة من البنك بشكل منفصل كمطلوبات مالية وحقوق ملكية وفقًا لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية. إن خيار التحويل الذي سيتم تسويته من خلال تبديل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر بعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة هو أداة حقوق ملكية.

في تاريخ الإصدار, تُقدر القيمة العادلة لمكون المطلوبات باستخدام معدل الفائدة السائد في سوق الأدوات المماثلة غير القابلة للتحويل. وفي حالة وجود مشتقات غير مضمنة ذات صلة , يتم فصلها أولاً وتسجل باقي المطلوبات المالية على أساس التكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة حتى إطفائها عند التحويل أو في تاريخ استحقاق الأداة.

المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو المطلوبات المالية الأخرى.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تُصنف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عندما تكون المطلوبات المالية (1) محتفظ بها للمتاجرة أو (2) تصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يصنف الالتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان:

- تم تكبده بشكل أساسي لغرض إعادة شرائه على المدى القريب أو
- عند الإعتراف الأولي , يعد هذا جزءً من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير أو
- هو مشتق غير محدد وفعال كأداة تحوط.

يمكن تحديد الإلتزام المالي بخلاف الالتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الإعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الاعتراف الأولي إذا:

- كان هذا التصيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ خلافاً لذلك أو
- كان الإلتزام المالي يُشكل جزءً من مجموعة موجودات المالية أو مطلوبات مالية أو كليهما , والتي تدار ويقييم أدائها على أساس القيمة العادلة , وفقًا لإستراتيجية إدارة المخاطر أو الاستثمار الموثقة للبنك , وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخليا على هذا الأساس أو
- إذا كان الإلتزام المالي يشكل جزءً من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات , ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (9) بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

تدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة , ويعترف بأي ارباح او خسائر تنشأ من إعادة القياس في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءً من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند (صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

ومع ذلك , فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة, يُدرج مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغيرات في المخاطر الائتمانية لتلك الالتزامات في الدخل الشامل الآخر , ما لم يؤدي الاعتراف بآثار التغييرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر الى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسبياً في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة. يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغيرات في القيمة العادلة للإلتزام في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة , ولايعاد تصنيف التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر ائتمان المطلوبات المالية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر لاحقاً قائمة الربح أو الخسارة الموحدة. وبدلاً من ذلك, تحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي.

وبخصوص إلتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة , تدرج كافة المكاسب والخسائر في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

عند تحديد ما إذا كان الاعتراف بالتغيرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر سيخلق أو يزيد من عدم التطابق المحاسبي في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة , فإن البنك يقييم ما إذا كان يتوقع تعويض آثار التغييرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة بتغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

مطلوبات مالية أخرى

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى , بما في ذلك الودائع والقروض , مبدئيًا بالقيمة العادلة , بعد خصم تكاليف المعاملة. وبعد ذلك تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للالتزام المالي , أو , عند الاقتضاء , فترة أقصر , إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف الأولي. للحصول على تفاصيل حول معدل الفائدة الفعال , انظر (صافي إيرادات الفوائد (أعلاه .

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يلغي البنك الإعتراف بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء التزامات البنك. كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغي الإعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة .

عندما يبادل البنك أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة إختلافاً كبيراً , فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة. وبالمثل , يعالج البنك التعديل الجوهري لشروط الإلتزام القائم أو جزءً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية واعتراف بالإلتزام الجديد. ويفترض أن تختلف الشروط اختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة , بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام المعدل الفعال الأصلي بفارق (10) في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

الأدوات المالية المشتقة

يدخل البنك في مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المشتقة والتي يُحتفظ ببعضها للتداول بينما يُحتفظ بأخرى لإدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة , ومخاطر الائتمان , ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية. تتضمن المشتقات المالية العقود الآجلة للعملات الأجنبية , ومقايضات أسعار الفائدة , ومقايضات أسعار الفائدة عبر العملات , ومقايضات العجز الائتماني.

يتم إثبات المشتقات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات ويعاد قياسها لاحقًا إلى قيمتها العادلة في تاريخ كل قائمة مركز مالي . يتم إثبات الأرباح / الخسائر الناتجة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على الفور ما لم تحدد المشتقة وتكون فعالة كأداة تحوط , وفي هذه الحالة يعتمد توقيت الاعتراف في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على طبيعة علاقة التحوط. يحدد البنك بعض المشتقات إما كتحوطات القيمة العادلة للأصول أو للمطلوبات المعترف بها أو لإلتزامات الشركة (تحوطات القيمة العادلة) أو تحوطات معاملات التنبؤ المحتملة أو تحوطات مخاطر العملات الأجنبية للالتزامات الثابتة (تحوطات التدفقات النقدية) أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية (تحوطات الاستثمار الصافي).

يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة الموجبة كأصل مالي في حين يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة السالبة كمطلوبات مالية. تُعرض المشتقات كأصول غير متداولة أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة أكثر من (12) شهرًا ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال (12) شهرًا. كما تُعرض المشتقات الأخرى كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

المشتقات المتضمنة

يتم التعامل مع المشتقات المتضمنة في المطلوبات المالية أو غيرها من عقود مضيف الأصول غير المالية كمشتقات منفصلة عندما لا تكون مخاطرها وخصائصها مرتبطة بشكل وثيق بمخاطر العقود المضيفة ولا تقاس العقود المضيفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

تُعرض المشتقات الضمنية كأصل غير متداول أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة الهجينة التي يرتبط بها المشتق الضمني أكثر من 12 شهرًا ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال 12 شهرًا. تُعرض المشتقات الأخرى المتضمنة كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

عقود الضمان المالي

عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المصدر أن يسدد دفعات محددة لتعويض حامله عن الخسارة التي تكبدها بسبب إخفاق المدين المحدد في سداد المدفوعات عند استحقاقها وفقا لشروط أداة الدين.

تقاس عقود الضمانات المالية الصادرة من كيان يعود للبنك مبدئيًا بالقيمة العادلة لها , وفي حالة عدم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة الموحدة والتي لا تنتج عن تحويل أصل مالي , يتم قياسها لاحقاً :

- بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) و
- المبلغ المعترف به مبدئيًا , مطروحاً منه , عندما يكون ذلك مناسبًا , مبلغ الدخل المتراكم المعترف به وفقًا لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك, أيهما أكبر.

تُعرض عقود الضمان المالي غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي عقود ضمان مالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة .

التزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق

تقاس الالتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق مبدئياً بقيمتها العادلة , وإذا لم تحدد بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة , فإنها تُقاس لاحقاً :

بمبلغ مخصص الخسارة المحدد وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) كما تم أعتماده من قبل البنك المركزي الأردني والمبلغ المعترف به مبدئيًا , مطروحاً منه , عندما يكون ذلك مناسبًا , مبلغ الدخل المتراكم المعترف به وفقًا لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك, أيهما أعلى.

تُعرض الإلتزامات بتوفير قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق غير المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي التزامات لتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق المحدد بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

المشتقات المالية

مشتقات مالية للمتاجرة

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة, عقود الفائدة المستقبلية, عقود المقايضة, حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحدة وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة, وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم, ويتم تسجيل مبلغ التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

محاسبة التحوط

يُحدد البنك بعض المشتقات كأدوات تحوط فيما يتعلق بمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة في تحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية حسب الاقتضاء. كما يتم المحاسبة عن تحوطات مخاطر الصرف الأجنبي على التزامات البنك كتحوطات للتدفق النقدي. لا يطبق البنك محاسبة التحوط للقيمة العادلة على تحوطات محفظة مخاطر سعر الفائدة. بالإضافة لذلك , لا يستخدم البنك الإعفاء لمواصلة استخدام قواعد محاسبة التحوط بإستخدام معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) , أي أن البنك يطبق قواعد محاسبة التحوط لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما تم أعتماده من قبل البنك المركزي الأردني.

عند بداية علاقة التحوط , يوثق البنك العلاقة بين أداة التحوط والبند المتحوط له , بالإضافة إلى أهداف إدارة المخاطر وإستراتيجيتها للقيام بمعاملات تحوط متنوعة. علاوة على ذلك , عند بداية التحوط وعلى أساس مستمر , يوثق البنك ما إذا كانت أداة التحوط فعالة في تقاص التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له التي يمكن أن تعزى للخطر المتحوط له , والتي تلبي عندها جميع علاقات التحوط متطلبات فعالية التحوط التالية:

- توجد علاقة اقتصادية بين البند المتحوط له وبين أداة التحوط و
- لا يهيمن أثر مخاطر الائتمان على تغيرات القيمة التي تنتج عن هذه العلاقة الاقتصادية و
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفسها الناتجة عن كمية البند المتحوط له والتي يقوم البنك بالتحوط له فعلياً وكمية أداة التحوط التي يستخدمها البنك بالفعل للتحوط لتلك الكمية من البند المتحوط له.

يقوم البنك بإعادة توازن علاقة التحوط من أجل الامتثال لمتطلبات نسبة التحوط عند الضرورة. في مثل هذه الحالات , قد يتم تطبيق الإيقاف على جزء فقط من علاقة التحوط. على سبيل المثال , قد تُعدل نسبة التحوط بطريقة تجعل جزء من بند التحوط لا يعد جزءً من علاقة التحوط , وبالتالي لا يتم إيقاف محاسبة التحوط إلا لحجم بند التحوط الذي لم يعد جزءً من علاقة التحوط.

إذا توقفت علاقة التحوط عن الوفاء بمتطلبات فعالية التحوط المتعلقة بنسبة التحوط ولكن ما زال هدف إدارة المخاطر لعلاقة التحوط هذه هو ذات الشيء , فإن المجموعة تعدل نسبة التحوط لعلاقة التحوط (مثل إعادة توازن التحوط) بحيث تجتمع معايير التأهيل مرة أخرى.

في بعض علاقات التحوط , يحدد البنك القيمة الحقيقية للخيارات فقط. وفي هذه الحالة , يؤجل تغيير القيمة العادلة لمكون القيمة الزمنية لعقد الخيار في الدخل الشامل الآخر , على مدى فترة التحوط , إلى الحد الذي يتعلق به بالبند المتحوط له ويعاد تصنيفه من حقوق الملكية إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة عندما لا يؤدي البند المتحوط له إلى الإعتراف بالبنود غير المالية. لا تتضمن سياسة البنك لإدارة المخاطر تحوطات البنود التي تؤدي إلى الاعتراف بالبنود غير المالية , وذلك لأن مخاطر البنك تتعلق بالمواد المالية فقط.

إن البنود المتحوط لها والتي يحددها البنك هي بنود تحوط ذات صلة بالفترة الزمنية , مما يعني أنه تُطفأ القيمة الزمنية الأصلية للخيار المتعلق بالبند المتحوط له من حقوق الملكية إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة على أساس رشيد (على سبيل المثال , وفقاً لطريقة القسط الثابت) على مدى فترة علاقة التحوط.

في بعض علاقات التحوط , يستبعد البنك من تحديد العنصر الآجل للعقود الآجلة أو الفرق على أساس العملات لأدوات التحوط عبر العملات . في هذه الحالة , تُطبق معاملة مماثلة للحالة المطبقة على القيمة الزمنية للخيارات. وتعتبر معالجة العنصر الآجل للعقد الآجل والعنصر على أساس العملة أمراً اختيارياً ويطبق الخيار على أساس كل تحوط على حدى , بخلاف معالجة القيمة الزمنية للخيارات التي تعتبر إلزامية. وبخصوص علاقات التحوط والمشتقات الآجلة أو العملات الأجنبية مثل مقايضات أسعار الفائدة عبر العملات, عندما يُستبعد العنصر الآجل أو الفرق على أساس العملة من التصنيف , فإن البنك يعترف عموماً بالعنصر المستبعد في الدخل الشامل الآخر.

تحدد تفاصيل القيم العادلة للأدوات المشتقة المستخدمة لأغراض التحوط والحركات في احتياطي التحوط في حقوق الملكية.

التحوطات بالقيمة العادلة

يُعترف بتغير القيمة العادلة لأدوات التحوط المؤهلة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة فيما عدا عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر, وفي هذه الحالة, يُعترف به في الدخل الشامل الآخر. لم يحدد البنك علاقات تحوط القيمة العادلة عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر .

تُعدل القيمة الدفترية للبند المتحوط له الذي لم يتم قياسه بالقيمة العادلة بالتغيير في القيمة العادلة الذي يمكن أن يعزى إلى المخاطر المتحوط لها وإجراء قيد مقابل في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة. وبخصوص أدوات الدين التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر , لا تُعدل القيمة الدفترية كما هي بالفعل بالقيمة العادلة , ولكن يُدرج جزء الربح أو الخسارة من القيمة العادلة على البند المتحوط له المرتبط بالخطر المتحوط له في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة بدلاً من الدخل الشامل الآخر. عندما يكون البند المتحوط له أداة حقوق ملكية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر , تبقى أرباح / خسائر التحوط في الدخل الشامل الآخر لمطابقة أداة التحوط.

عندما يُعترف بمكاسب / خسائر التحوط في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة , فإنه يُعترف بها في نفس البند مثل البند المتحوط له.

لا يتوقف البنك عن محاسبة التحوط إلا عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن , إن وجدت). يتضمن ذلك حالات انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها , ويحتسب الاستبعاد للأثر المستقبلي. كما يتم إطفاء تعديل القيمة العادلة للقيمة الدفترية للبنود المتحوط لها والتي تُستخدم بشأنها طريقة معدل الفائدة الفعال (أي أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) الناتج عن المخاطر المتحوط لها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة بدءاً من تاريخ لا يتجاوز تاريخ التوقف عن محاسبة التحوط.

تحوطات التدفق النقدي

يُستدرك الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات وأدوات التحوط الأخرى المؤهلة والتي تحدد وتؤهل كتحوطات للتدفقات النقدية في احتياطي التحوط للتدفقات النقدية , وهو مكون منفصل في الدخل الشامل الآخر , محصورًا بالتغير التراكمي في القيمة العادلة للبند المتحوط له من بداية التحوط مطروحًا منه أي مبالغ أعيد تدويرها إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

يعاد تصنيف المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر وتراكم في حقوق المساهمين في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة في الفترات التي يؤثر فيها بند التحوط على الربح أو الخسارة , في نفس سطر البند المتحوط له المستدرك. إذا لم يعد البنك يتوقع حدوث المعاملة, فإنه يعاد تصنيف هذا المبلغ فوراً إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

يتوقف البنك عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن , إن وجدت). ويشمل ذلك الحالات التي تنتهي فيها أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها , أو عندما لا يعتبر حدوث معاملة تحوط محددة أمراً محتملًا بدرجة كبيرة , ويُحتسب التوقف بأثر مستقبلي. تبقى أي أرباح / خسائر معترف بها في الدخل الشامل الآخر ومراكمة في حقوق الملكية في ذلك الوقت في حقوق الملكية ويعترف بها عند تسجيل المعاملة المتوقعة في النهاية في الربح أو الخسارة. عندما يصبح حدوث معاملة كانت متوقعة غير متوقع , فإنه يعاد تصنيف الأرباح / الخسائر المتراكمة في حقوق المساهمين ويعترف بها مباشرة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية

تُعالج تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية محاسبياً على نحو مشابه لتحوطات التدفقات النقدية. ويعترف بأي أرباح / خسائر على أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط في الدخل الشامل الآخر وتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية.

يُعاد تصنيف الأرباح والخسائر الناتجة عن أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط المتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية إلى الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة كفروقات أسعار صرف العملات الأجنبية العائدة للعملية الأجنبية كما هو موضح أعلاه.

التقـــاص

يتم اجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية واظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص او يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

حسابات مداره لصالح العملاء

تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء وعلى مسؤوليتهم الخاصة ولا تعتبر من موجودات البنك, ويتم اعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة راس المال المدارة لصالح العملاء عن رأسمالها. يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

القيمة العادلة

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس, بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضل أسلوب تقييم أخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أوالمطلوبات, يأخذ البنك بعين الاعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الاعتبار في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية وفق تلك الأسس, وذلك باستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة ولسيت قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (36).

إضافة إلى ذلك, تُصنف قياسات القيمة العادلة, لأغراض إعداد التقاريـر المالية, إلى المستوى (1) أو (2) أو (3) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل, وهي محددة كما يـلي:

مدخلات المستوى (1)	وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غيـر المعدّلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتـي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس
مدخلات المستوى (2)	وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى 1 والملاحظة للموجودات أو المطلوبات, سواء بطريقة مباشرة أو غيـر مباشرة و
مدخلات المستوى (3)	وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

المخصصـات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة ناشئة عن احداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم احتساب مخصص تعويض نهاية الخدمة بواقع شهرعن كل سنة خدمة للموظفين غير المشمولين باحكام قانون الضمان الاجتماعي.

يتم قيد التعويضات المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة عند دفعها, ويتم قيد المخصص للالتزامات المترتبة على البنك لقاء تعويض نهاية الخدمة للموظفين في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة .

ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الارباح الخاضعة للضريبة , وتختلف الارباح الخاضعة للضريبة عن الارباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لأن الأرباح المعلنة تشمل ايرادات غير خاضعة للضريبة او مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وانما في سنوات لاحقة او الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبيا أو بنود ليست خاضعة او مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية .
- تحســب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يمارس بها البنك نشاطاته.
- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها او استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات او المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على اساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحدة وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي او تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة .
- يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم امكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئيا او كليا.
- يقوم البنك باحتساب الضريبة المؤجلة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (12).

الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءاً لديون في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل, ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بشكل إفرادي, ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد , يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز فيمة التدني الذي تم تسجيله مسبقاً . هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 10/3/16234 بتاريخ 10 تشرين الأول 2022 أوقف احتساب المخصص التدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون شريطة الإبقاء على المخصصات المرصودة إزاء العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك وعلى ان يتم فقط تحرير المخصص المرصود مقابل أي من العقارات المخالفة التي يتم التخلص منها.

الموجودات المالية المرهونة

وهي تلك الموجودات المالية المرهونة لصالح اطراف اخرى مع وجود حق للطرف الاخر بالتصرف فيها (بيع او اعادة رهن) يستمر تقييم هذه الموجودات وفق السياسات المحاسبية المتبعة لتقييم كل منها حسب تصنيفه الاصلي.

عقود إعادة الشراء أو البيع

يستمر الاعتراف في القوائم المالية الموحدة بالموجودات المباعة والتي تم التعهد المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مستقبلي, وذلك لاستمرار سيطرة البنك على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع تؤول للبنك حال حدوثها, ويستمر تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة, (هذا وفي حال وجود حق للمشتري بالتصرف بهذه الموجودات (بيع او اعادة رهن) فيجب اعادة تصنيفها ضمن الموجودات المالية المرهونة) تدرج المبالغ المقابلة للمبالغ المستلمة لهذه العقود ضمن المطلوبات في بند الأموال المقترضة, ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد يستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

أما الموجودات المشتراه مع التعهد المتزامن بإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة, وذلك لعدم توفر السيطرة على تلك الموجودات ولأن أية مخاطر أو منافع لا تؤول للبنك حال حدوثها, وتدرج المبالغ المدفوعة المتعلقة بهذه العقود ضمن الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى أو ضمن التسهيلات الإئتمانية حسب الحال, ويتم معالجة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد تستحق على مدى فترة العقد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

ممتلكات ومعدات

- تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم واي تدني في قيمتها , ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب المئوية التالية :

	%
مباني	2 – 10
معدات وأجهزة وأثاث	9 – 20
وسائط نقل	15 – 20
أجهزة الحاسب الآلي	15 – 20
تحسينات وديكورات	15 – 20

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة .

- يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام , فاذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً, يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.
- يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها او عندما لا يكون هنالك منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها او من التخلص منها.

الموجودات غير الملموسة

- الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الإندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها. أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الإندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.
- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على اساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.
- لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن اعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة في نفس الفترة.
- يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم اجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.
- تشمل الموجودات غير الملموسه أنظمة حاسوب وبرامج الحاسب الآلي وتقوم ادارة البنك بتقدير العمر الزمني لكل بند حيث يتم اطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت بنسبة 15% - 20% سنويا.

العملات الاجنبية

لغرض القوائم المالية الموحدة, يُعتبر عن النتائج والوضع المالي لكل شركة من المجموعة بوحدة العملة الوظيفية للبنك , وعملة العرض للقوائم المالية الموحدة.

يتم إعداد القوائم المالية المنفصلة للشركات التابعه للبنك , وتُعرض القوائم المالية المنفصلة لكل شركة من المجموعة بعملة الوظيفية الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها. تُسجل المعاملات بعملات غير عملتها الوظيفية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تواريخ تلك المعاملات. وفي تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة , يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. كما تحول البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة والمسجلة بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة. لا يتم اعادة تصنيف تحويل البنود غير النقدية التي تقاس بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية.

تُسجل فروقات الصرف في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة في الفترة التي تنشأ فيها باستثناء:

- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على المعاملات التي تم من أجل التحوط لمخاطر عملات أجنبية.
- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على البنود النقدية المطلوبة من / الى عملية أجنبية التي من غير المخطط تسويتها أو من غير المحتمل تسويتها في المستقبل القريب (وبالتالي تشكل هذه الفروقات جزءً من صافي الاستثمار في العملية الأجنبية) , والتي يُعترف بها مبدئياً في حساب الدخل الشامل الآخر الموحد ويعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة عند البيع أو التصرف الجزئي بصافي الاستثمار.

ومن أجل عرض القوائم المالية الموحدة , يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة. كما تحول الايرادات وفقًا لمتوسط أسعار الصرف للفترة , ما لم تتغير أسعار الصرف تغيراً كبيراً خلال تلك الفترة , وفي هذه الحالة تُستخدم أسعار الصرف في تاريخ المعاملات. كما تُستدرك فروقات التحويل الناشئة , إن وجدت , في قائمة الدخل الشامل الآخر الموحد وتجمع في بند منفصل لحقوق الملكية.

عند إستبعاد عمليات أجنبية (أي التخلص من كامل حصة البنك من عمليات أجنبية , أو الناتج من فقدان السيطرة على شركة تابعة ضمن عمليات أجنبية أو الاستبعاد الجزئي بحصه في ترتيب مشترك أو شركة زميلة ذات طابع اجنبي تصبح فيها الحصة المحتفظ بها أصلًا ماليًا) , فإنه يعاد تصنيف جميع فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية المتراكمة في البند المنفصل تمثل حقوق الملكية بخصوص تلك العملية العائدة لمالكي البنك إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

بالإضافة لذلك , فيما يتعلق بالتخلص الجزئي من شركة تابعة تتضمن عمليات أجنبية لا ينتج عنها فقدان البنك للسيطرة على الشركة التابعة, تعاد حصتها من فروقات الصرف المتراكمة إلى صافي الدخل الشامل بنسبة التي تم استبعادها ولا يعترف بها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة. أما بخصوص جميع التصفيات الجزئية للشركات الحليفة أو المشاريع المشتركة التي لا تؤدي إلى فقدان البنك لتأثير مهم أو سيطرة مشتركة) , فإنه يعاد تصنيف الحصة من فروقات الصرف المتراكمة إلى قائمة الربح أو الخسارة الموحد.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر, وتتضمن : النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية, وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب من تاريخ إقتنائها.

عقود الإيجار

البنك كمستأجر

يقوم البنك بتقييم ما إذا كان العقد يحتوي على إيجار عند البدء في العقد. يعترف البنك بموجودات حق الاستخدام وإلتزامات الإيجار المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات الإيجار التي يكون فيها المستأجر , باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل (المعرَّفة على أنها عقود إيجار مدتها 12 شهراً أوأقل) وعقود إيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة, وبالنسبة لهذه العقود , يقوم البنك بالإعتراف بمدفوعات الإيجار كمصروف تشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ما لم يكن أساس منتظم آخر أكثر تمثيلا للنمط الزمني الذي يتم فيه الإستفادة من المنافع الاقتصادية من الأصول المستأجرة.

يتم قياس التزام الإيجار مبدئيًا بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم يتم دفعها في تاريخ البدء في عقد الإيجار, مخصومة باستخدام السعر الضمني في عقد الإيجار , وإذا تعذر تحديد هذا المعدل بسهولة , يقوم البنك بإستخدام معدل إقتراضه الإضافي.

تشمل مدفوعات الإيجار المدرجة في قياس التزام الإيجار ما يلي:

- مدفوعات الإيجار الثابتة (متضمنة في جوهرها على مدفوعات ثابتة) , مطروحًا منها حوافز الإيجار مستحقة القبض
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل , تقاس في البداية باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ البدء بالعقد
- المبلغ المتوقع أن يدفعه المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية
- سعر ممارسة خيارات الشراء , إذا كان المستأجر على يقين معقول من ممارسة الخيارات و
- دفع غرامات إنهاء العقد , إذا كان عقد الإيجار يعكس ممارسة خيار إنهاء عقد الإيجار.

يتم عرض التزامات الإيجار كبند منفصل في قائمة المركز المالي الموحدة.

يتم لاحقًا قياس التزامات الإيجار من خلال زيادة القيمة الدفترية لعكس الفائدة على التزامات الإيجار (باستخدام طريقة الفائدة الفعالة) وبتخفيض القيمة الدفترية لتعكس مدفوعات الإيجار المدفوعة.

يتم إعادة قياس التزامات الإيجار (وإجراء تعديل مماثل لموجودات حق الاستخدام ذي الصلة) كلما:

- تم تغيير مدة الإيجار أو أن هناك حدث أو تغيير هام في الظروف التي تؤدي إلى تغيير في تقييم ممارسة خيار الشراء , وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزامات الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل.
- تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغييرات في مؤشر أو معدل أو تغيير في المدفوعات المتوقعة بموجب القيمة المتبقية المضمونة, وفي هذه الحالات يتم إعادة قياس التزام الإيجار عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل خصم غير متغير (ما لم تتغير مدفوعات الإيجار بسبب التغيير في سعر الفائدة العائم, وفي هذه الحالة يتم استخدام معدل الخصم المعدل).
- يتم تعديل عقد الإيجار ولا يتم المحاسبة عن تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل , وفي هذه الحالة يتم إعادة قياس التزام الإيجار بناءً على مدة عقد الإيجار المعدّل عن طريق خصم مدفوعات الإيجار المعدلة باستخدام معدل الخصم المعدل بالسعر الفعلي بتاريخ التعديل.

يتم إستهلاك موجودات حق الاستخدام على مدى مدة عقد الإيجار أوالعمر الإنتاجي للأصل (ايهما أقصر). إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل الأساسي أو تكلفة حق الاستخدام , والذي يعكس أن البنك يتوقع ممارسة خيار الشراء , فإن قيمة حق الاستخدام ذات الصلة يتم إستهلاكها على مدى العمر الإنتاجي للأصل. ويبدأ الاستهلاك في تاريخ بداية عقد الإيجار.

يتم عرض موجودات حق الاستخدام – بالصافي كبند منفصل في قائمة المركز المالي الموحدة.

يطبق البنك المعيار المحاسبي الدولي رقم (36) لتحديد ما إذا كانت قيمة حق الاستخدام قد انخفضت قيمتها وتحسب أي خسائر انخفاض في القيمة كما هو موضح في سياسة "الممتلكات والمعدات".

لا يتم تضمين الإيجارات المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل في قياس التزامات الإيجار وموجودات حق الاستخدام. يتم إدراج المدفوعات ذات الصلة كمصروف في الفترة التي يحدث فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى هذه المدفوعات ويتم تضمينها في "نفقات أخرى" في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة.

البنك كمؤجر

يقوم البنك بالدخول في عقود إيجار كمؤجر فيما يتعلق ببعض عقاراته الاستثمارية.

يتم تصنيف عقود الإيجار التي يكون البنك فيها مؤجرا كإيجارات تمويل أو تشغيل. في حال كانت شروط عقد الإيجار تنقل كل مخاطر ومنافع الملكية إلى المستأجر , يتم تصنيف العقد على أنه عقد إيجار تمويلي ويتم تصنيف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود الإيجار التشغيلية.

عندما يكون البنك مؤجرًا وسيطًا , فهو يمثل عقد الإيجار الرئيسي والعقد من الباطن كعقدين منفصلين. يتم تصنيف عقد الإيجار من الباطن على أنه تمويل أو عقد إيجار تشغيلي بالرجوع إلى أصل حق الاستخدام الناشئ عن عقد الإيجار الرئيسي.

يتم الاعتراف بإيرادات التأجير من عقود الإيجار التشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ذي الصلة. تضاف التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة في التفاوض وترتيب عقد إيجار تشغيلي إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

يتم الاعتراف بالمبالغ المستحقة على المستأجرين بموجب عقود الإيجار التمويلي كذمم مدينة بمبلغ صافي استثمار الشركة في عقود الإيجار. يتم تخصيص إيرادات عقود التأجير التمويلي للفترات المحاسبية لتعكس معدل عائد دوري ثابت على صافي استثمار البنك القائم فيما يتعلق بعقود الإيجار.

عندما يتضمن العقد مكونات تأجير ومكونات اخرى غير التأجير , يطبق البنك المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) لتوزيع المبالغ المستلمة او التي سيتم إستلامها بموجب العقد لكل مكون.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر, وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية, وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

الربح للسهم

يتم احتساب الربح للسهم الأساسي والمخفض والمتعلق بالأسهم العادية. ويحتسب الربح للسهم الأساسي بقسمة الربح أو الخسارة للسنة العائدة لمساهمي الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال السنة. ويحتسب الربح للسهم المخفض بتعديل الربح أو الخسارة للسنة العائدة لمساهمي الشركة والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية بحيث تظهر التأثير على حصة السهم من أرباح جميع الأسهم العادية المتداولة خلال السنة والمحتمل تراجع عائدها.

3. تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة

أ. معايير محاسبية جديدة ومعدلة سارية المفعول للسنة الحالية

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21 – افتقار العملة للتبادل.

تعديلات على معايير مجلس معايير محاسبة الاستدامة لتعزيز قابليتها للتطبيق الدولي.

لم يعتمد البنك مسبقًا المعايير الجديدة والمعدلة التالية التي تم إصدارها, ولكنها لم تصبح سارية المفعول بعد. إن الإدارة بصدد تقييم تأثير المتطلبات الجديدة .

ب. معايير صادرة وغير سارية المفعول

سارية لفترات سنوية تبدأ في أو بعد	المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة
أول كانون الثاني 2026	التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 بشأن تصنيف وقياس الأدوات المالية
أول كانون الثاني 2026	التحسينات السنوية على المعايير المحاسبية الدولية – نسخة 11
أول كانون الثاني 2027	التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 18 - العرض والإفصاح في القوائم المالية
أول كانون الثاني 2027	التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 19 - الشركات التابعة بدون مساءلة عامة: الإفصاحات

تتوقع الإدارة اعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية الموحدة للبنك في فترة التطبيق الأولي, كما تتوقع ألا يكون لاعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة أي تأثير جوهري على القوائم المالية في فترة التطبيق الأولي باستثناء المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 والمتعلق بإعادة تصنيف بنود القوائم المالية وترتيبها.

4. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

ان اعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من ادارة البنك القيام باجتهادات وتقديرات وافتراضات تؤثر في مبالغ الموجودات المالية والمطلوبات المالية وكذلك الافصاح عن الالتزامات المحتملة. كما ان هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الايرادات والمصاريف والمخصصات بشكل عام والخسائر الإئتمانية المتوقعة وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في قائمة الدخل الشامل الموحدة وضمن حقوق المساهمين . وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك اصدار احكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. ان التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراضات بشكل دوري , ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية. في اعتقادنا فإن التقديرات التي تم اتباعها ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة ومفصلة على النحو التالي:

أحكام هامة في تطبيق السياسات المحاسبية للبنك

فيما يلي الأحكام الهامة , غير تلك التي تنطوي على تقديرات (والمفصح عنها أدناه) , التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية الموحدة:

تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نتائج اختبار مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم واختبار نموذج الأعمال. يحدد البنك نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معًا لتحقيق هدف أعمال معين. ويتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الموجودات وقياس أدائها, والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها وكيف يتم تعويض مدراء الموجودات. يراقب البنك الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم استبعادها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال المحتفظ بها. وتعتبر المراقبة جزءً من التقييم المتواصل للمجموعة حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم بموجبه الاحتفاظ بالموجودات المالية المتبقية مناسبًا , وإذا كان من غير المناسب ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي يتم إدخال تغييرًا مستقبليًا لتصنيف تلك الموجودات.

الزيادة الهامة في مخاطر الائتمان

يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً لموجودات المرحلة الأولى , أو الخسارة الائتمانية على مدى العمر الزمني للموجودات من المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية في حال زيادة مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ما الذي يشكل زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. وعند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأي من الموجودات قد ارتفعت بشكل كبير , يأخذ البنك في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المستقبلية المعقولة والمدعومة. ان التقديرات والمستخدمة من قبل إدارة البنك المتعلقة بالتغير المهم في مخاطر الإئتمان والتي تؤدي الى تغير التصنيف ضمن المراحل الثلاث (1 و2 و 3) موضحة بشكل مفصل ضمن الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة .

إنشاء مجموعات من الموجودات ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي , يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة (مثل نوع الأداة , درجة مخاطر الائتمان , نوع الضمانات, تاريخ الاعتراف الأولي , الفترة المتبقية لتاريخ الإستحقاق , الصناعة, الموقع الجغرافي للمقترض, الخ). يراقب البنك مدى ملاءمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. إن هذا الأمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان, تكون هناك إعادة تقسيم للموجودات بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل موجودات إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الموجودات.

إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ

يعد إعادة تقسيم المحافظ والحركات بين المحافظ أكثر شيوعًا عندما حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان (أو عندما تنعكس تلك الزيادة الكبيرة) وبالتالي تنتقل الأصول من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تتراوح مدتها بين (12) شهرًا إلى آخر , أو العكس , ولكنها قد تحدث أيضًا ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرا أو مدى الحياة ولكن مقدار تغييرات الخسائر الائتمانية المتوقعة نظرًا لاختلاف مخاطر الائتمان من المحافظ .

النماذج والافتراضات المستخدمة

يستخدم البنك نماذج وافتراضات متنوعة في قياس القيمة العادلة للموجودات المالية وكذلك في تقييم خسارة الائتمان المتوقعة والموضحة في الايضاحات حول القوائم المالية الموحدة. يتم تطبيق الحكم عند تحديد أفضل النماذج الملائمة لكل نوع من الموجودات وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في تلك النماذج , والتي تتضمن افتراضات تتعلق بالدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان.

أ. تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية:
يصنف البنك الأدوات المالية أو مكونات الموجودات المالية عند الاعتراف الأولي إما كأصل مالي أو إلتزام مالي أو كأداة ملكية وفقًا لجوهر اتفاقيات التعاقد وتعريف الأداة. يخضع إعادة تصنيف الأداة المالية في القوائم المالية الموحدة لجوهرها وليس لشكلها القانوني. ويحدد البنك التصنيف عند الاعتراف المبدئي وكذلك إجراء إعادة تقييم لذلك التحديد , إن أمكن وكان مناسبًا , في تاريخ كل قائمة مركز مالي موحد.

وعند قياس الموجودات والمطلوبات المالية, يُعاد قياس بعض من موجودات ومطلوبات البنك بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقاريـر المالية. ويستعين البنك عند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات ببيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى 1, يجري البنك التقييمات بالاستعانة بمقيميين مستقلين مؤهلين مهنيًا. ويعمل البنك بتعاون وثيق مع المقيميين المؤهلين الخارجين لوضع تقنيات تقييم وبيانات مناسبة على نموذج تقدير القيمة العادلة.

ب. قياس القيمة العادلة:
في حال تعذر الحصول من الأسواق النشطة على القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة في قائمة المركز المالي الموحد , يتم تحديد تلك القيم العادلة بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التقييم التي تتضمن استعمال نماذج حسابية. ويتم التحصيل على البيانات المدخلة لتلك النماذج من بيانات السوق , إن أمكن. وفي غياب تلك البيانات السوقية , فيتم تحديد القيم العادلة عن طريق اتخاذ أحكام. وتتضمن تلك الأحكام اعتبارات السيولة والبيانات المدخلة للنماذج مثل تقلب المشتقات ونسب الخصم ذات مدى أطول ونسب الدفعات المسبقة ونسب التعثر في السداد بشأن الأوراق المالية المدعمة بالموجودات. وتعتقد الإدارة أن تقنيات التقييم المستخدمة التي تم إختيارها هي مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

ج.الأدوات المالية المشتقة:
يتم الحصول بشكل عام على القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المقاسة بالقيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير المعترف بها إن كان مناسبًا. وفي حال عدم وجود الأسعار, تُحدد القيم العادلة باستخدام تقنيات تقييم تعكس بيانات السوق القابلة للملاحظة. وتتضمن تلك التقنيات إجراء مقارنة مع أدوات مماثلة عند وجود أسعار السوق القابلة للملاحظة وتحليل تدفقات نقدية مخصومة ونماذج خيار التسعير وتقنيات التقييم الأخرى المستخدمة عموماً من متشاركي السوق. إن العوامل الرئيسية التي تأخذها الإدارة بالاعتبار عند تطبيق النموذج هي:

- التوقيت المتوقع وإحتمالية الحدوث للتدفقات النقدية المستقبلية على الأداة, حيث تخضع تلك التدفقات النقدية بشكل عام إلى بنود شروط الأداة وذلك بالرغم من أن حكم الإدارة قد يكون مطلوبًا في الحالات التي تكون فيها قدرة الطرف المقابل لتسديد الأداة بما يتفق مع الشروط التعاقدية محل شك و
- نسبة خصم مناسبة للأداة. تحدد الإدارة تلك النسبة بناءً على تقديرها لهامش النسبة بشأن الأداة أعلى من النسبة التي لا تحمل مخاطر. وعند تقييم الأداة بالإشارة إلى أدوات مقارنة, تراعي الإدارة استحقاق وهيكل ودرجة تصنيف الأداة على أساس النظام الذي يتم معه مقارنة المركز القائم. وعند تقييم الأدوات على أساس النموذج باستخدام القيمة العادلة للمكونات الرئيسية, تضع الإدارة في اعتبارها كذلك ضرورة إجراء تعديلات لحساب عدد من العوامل مثل فروق العطاءات وحالة الائتمان وتكاليف خدمات المحافظ وعدم التأكد بشأن النموذج.

تحديد مدة عقد الإيجار
عند تحديد مدة عقد الإيجار , تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزًا اقتصاديًا خيار التمديد , أو عدم خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكدًا بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنهائه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون ضمن سيطرة المستأجر.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة
فيما يلي التقديرات الرئيسية التي استخدمتها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك والتي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية الموحدة:

تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات النظرة المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات / السوق وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة , يستخدم البنك معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض.

احتمالية التعثر
تشكل احتمالية التعثر مدخلًا رئيسيًا في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديرًا لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فتره زمنية معينة , والتي تشمل إحتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة بإفتراض التعثر
تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها, مع الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية والتعديلات الائتمانية المتكاملة.

قياس القيمة العادلة وإجراءات التقييم
عند تقدير القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يستخدم البنك , بيانات السوق المتاحة القابلة للملاحظة. وفي حال عدم وجود مدخلات المستوى (1) , يجري البنك التقييمات بالاستعانة بنماذج تقييم مناسبة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية.

مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة
يتطلب من إدارة البنك استخدام إجتهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الإئتمان للموجودات المالية بعد الإعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الإئتمان المتوقعة. ان أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدرة البنك مفصلة ضمن الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

التدني في قيمة العقارات المستملكة
يتم قيد التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمة الاصل, ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.

الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة
تقوم الادارة باعادة تقدير الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة للسنة.

ضريبة الدخل
يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب واثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

مخصص القضايا
يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة
تقوم الادارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة للسنة.

خيارات التمديد والإنهاء في عقود الإيجار
يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود, إن معظم خيارات التمديد والإنهاء المحتفظ بها قابلة للتجديد من قبل كل من البنك والمؤجر.

خصم مدفوعات الإيجار
يتم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للبنك ((IBR)). طبقت الإدارة الأحكام والتقديرات لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

5. نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الاول	
	2025	2024
	دينار	دينار
نقد في الخزينة	162,387,393	112,799,554
أرصدة لدى بنوك مركزية:		
- حسابات جارية وتحت الطلب	163,780,333	158,446,303
- ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	432,906,203	312,862,131
- شهادات إيداع	34,100,000	73,358,855
- متطلبات الاحتياطي النقدي	123,718,725	114,772,162
مجموع الأرصدة لدى بنوك مركزية	754,505,261	659,439,451
ينزل: الخسائر الائتمانية المتوقعة	(1,313,730)	(654,233)
ارصدة لدى بنوك مركزية بالصافي	753,191,531	658,785,218
المجموع	**915,578,924**	**771,584,772**

توزعت الأرصدة وفقا للمراحل الائتمانية حسب النحو الآتي:

البند	كما في 31 كانون الأول 2025			كما في 31 كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	595,300,800	64,138,899	-	659,439,699	782,620,321
الأرصدة الجديدة خلال السنة	86,187,765	-	-	86,187,765	-
الأرصدة المسددة	(24,769,524)	-	-	(24,769,524)	(117,674,772)
	656,719,041	64,138,899	-	720,857,940	664,945,549
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-	(2,438,040)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	19,790,258	6,835,239	-	26,625,497	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	7,021,824	-	-	7,021,824	(3,068,058)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**683,531,123**	**70,974,138**	**-**	**754,505,261**	**659,439,451**

توزيع اجمالي الأرصدة لدى بنوك مركزية وفقا لدرجات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك كما يلي:

البند	كما في 31 كانون الأول 2025				كما في 31 كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المجموع
	مستوى افرادي	مستوى تجميعي	مستوى افرادي	مستوى تجميعي	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
لم يتم تصنيف الائتمان بناء على نظام تقدير التصنيف الائتماني الداخلي:					
1	566,958,297	-	-	-	510,501,741
2	-	-	-	-	-
3	-	-	-	-	-
4	-	-	-	-	-
5	116,572,826	-	-	-	81,757,565
6	-	70,974,138	-	-	67,180,145
7	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-
المجموع	**683,531,123**	**70,974,138**	**-**	**-**	**659,439,451**

وفيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة:

البند	كما في 31 كانون الأول 2025						كما في 31 كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
رصيد بداية السنة	80,837	-	573,396	-	-	654,233	293,302
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	12,226	-	-	-	-	12,226	-
المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة	(8,338)	-	-	-	-	(8,338)	(157,558)
	84,725	-	573,396	-	-	658,121	135,744
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-	-	-	519,365
التغيرات الناتجة عن تعديلات	22,577	-	630,854	-	-	653,431	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	2,178	-	-	-	-	2,178	(876)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**109,480**	**-**	**1,204,250**	**-**	**-**	**1,313,730**	**654,233**

- بلغ الاحتياطي النقدي 123,718,725 دينـار كما فـي 31 كانون الأول 2025 (114,772,162 دينار كما في31 كانون الاول 2024).
- بلغــت الأرصــدة مقيــدة السحـب بإستثنـاء الاحتياطـي النقــدي 2,271,203 دينـار كمـا فـي 31 كانـون الاول 2025 (2,227,131 دينار كما في 31 كانون الاول 2024).
- تشمل الودائع لآجل وخاضعة لإشعار 10,635,000 دينار تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2025 (10,635,000 دينار كما في 31 كانـون الاول 2024).
- لم يتم احتساب مخصص خسائر إئتمانية متوقعة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على الأرصدة لدى البنك المركزي الأردني كما في 31 كانون الأول 2025 و2024 وذلك وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم 2018/13 بتاريخ 6 حزيران 2018 فيما يخص تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

6. أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	بنـوك ومؤسســات مصرفيــة محليــة		بنــوك ومؤسســات مصرفيــة خارجيــة		المجمــــــــــــــــوع	
	31 كانـــــــــــــــون الاول					
	2025	2024	2025	2024	2025	2024
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	-	78,363,136	35,231,380	78,363,136	35,231,380
ودائع تستحق خلال فترة 3 أشهر أو أقل	88,453,860	128,270,000	68,704,585	104,706,072	157,158,445	232,976,072
إجمالي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	88,453,860	128,270,000	147,067,721	139,937,452	235,521,581	268,207,452
ينزل: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(4,253)	(2,870)	(96,538)	(99,546)	(100,791)	(102,416)
المجموع	**88,449,607**	**128,267,130**	**146,971,183**	**139,837,906**	**235,420,790**	**268,105,036**

توزع إجمالي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك على النحو التالي:

البند	كما في 31 كانون الأول 2025					كما في 31 كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
1	-	-	-	-	-	-
2	100,257,153	-	-	-	-	100,257,153
3	23,202,741	-	-	-	-	23,202,741
4	2,262,337	-	-	-	-	2,262,337
5	65,296,968	-	-	-	-	65,296,968
6	44,402,251	-	-	-	-	44,402,251
7	-	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	99,452	99,452
9	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	679	679
المجموع	**235,421,450**	**-**	**-**	**-**	**100,131**	**235,521,581**

توزعت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية وفقا للمراحل الإئتمانية على النحو الآتي:

البند	كما في 31 كانون الأول 2025					كما في 31 كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	268,109,474	-	-	-	97,978	268,207,452
الأرصدة الجديدة خلال السنة	82,902,079	-	-	-	2,074	82,904,153
الأرصدة المسددة	(148,911,481)	-	-	-	-	(148,911,481)
	202,100,072	-	-	-	100,052	202,200,124
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	31,532,350	-	-	-	-	31,532,350
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	1,789,028	-	-	-	79	1,789,107
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**235,421,450**	**-**	**-**	**-**	**100,131**	**235,521,581**

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة:

البند	المرحلة الأولى		كما في 31 كانون الأول 2025 المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	كما في 31 كانون الأول 2024
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			المجموع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
رصيد بداية السنة	19,047	-	-	-	83,369	102,416	70,197
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	7,014	-	-	-	1,763	8,777	25,349
المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة	(8,079)	-	-	-	-	(8,079)	(167)
	17,982	-	-	-	85,132	103,114	95,379
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(4,008)	-	-	-	-	(4,008)	6,133
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	1,606	-	-	-	79	1,685	904
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**15,580**	**-**	**-**	**-**	**85,211**	**100,791**	**102,416**

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا يتقاضى البنك عليها فوائد 23.054.248 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (23.004.463 دينار كما في 31 كانون الأول 2024).
- بلغت الأرصدة مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية 6.682.055 دينار كما في 31 كانون الاول 2025 (5.096.065 دينار كما في 31 كانون الأول 2024) .

7. إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	بنـوك ومؤسسـات مصرفيـة محليـة		بنـوك ومؤسسـات مصرفيـة خارجيـة		المجمـوع	
	31 كانون الاول					
	2025	2024	2025	2024	2025	2024
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
إيداعات تستحق خلال فترة من 3 أشهر إلى 6 أشهر	-	-	704,000	312,000	704,000	312,000
إيداعات تستحق خلال فترة من 6 أشهر الى 9 أشهر	-	-	707,520	104,000	707,520	104,000
إيداعات تستحق خلال فترة من 9 أشهر الى سنة	-	-	-	52,000	-	52,000
إيداعات تستحق خلال فترة تزيد عن سنة	-	-	-	-	-	-
إجمالي الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	1,411,520	468,000	1,411,520	468,000
ينزل: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	-	-	(7,722)	(54)	(7,722)	(54)
المجموع	**-**	**-**	**1,403,798**	**467,946**	**1,403,798**	**467,946**

توزع إجمالي الإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك على النحو التالي:

البند	كما في 31 كانون الأول 2025						كما في 31 كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		الثالثة	المجموع	
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			المجموع
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
1	-	-	-	-	-	-	-
2	1,411,520	-	-	-	-	1,411,520	468,000
3	-	-	-	-	-	-	-
4	-	-	-	-	-	-	-
5	-	-	-	-	-	-	-
6	-	-	-	-	-	-	-
7	-	-	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**1,411,520**	**-**	**-**	**-**	**-**	**1,411,520**	**468,000**

توزعت الإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية وفقا للمراحل الإئتمانية على النحو الآتي :

البند	كما في 31 كانون الأول 2025						كما في 31 كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		الثالثة	الإجمالي	
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
رصيد بداية السنة	468,000	-	-	-	-	468,000	448,000
الأرصدة الجديدة خلال السنة	64,000	-	-	-	-	64,000	104,000
الأرصدة المسددة	(192,000)	-	-	-	-	(192,000)	(52,000)
	340,000	-	-	-	-	340,000	500,000
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	963,520	-	-	-	-	963,520	-
الأرصدة المعدومة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	108,000	-	-	-	-	108,000	(32,000)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**1,411,520**	**-**	**-**	**-**	**-**	**1,411,520**	**468,000**

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة:

البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		كما في 31 كانون الأول 2024
	مستوى افرادي	مستوى تجميعي	مستوى افرادي	مستوى تجميعي	مستوى افرادي	مستوى تجميعي	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	54	-	-	54	-	-	51
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	10	-	-	10	-	-	11
المسترد من خسارة التدني على الأرصدة المسددة	(26)	-	-	(26)	-	-	(4)
	38	-	-	38	-	-	58
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	7,672	-	-	7,672	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	12	-	-	12	-	-	(4)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**7,722**	**-**	**-**	**7,722**	**-**	**-**	**54**

لا يوجد إيداعات مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية كما في 31 كانون الاول 2025 و2024 .

8. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــــون الأول	
	2025	2024
	دينار	دينار
أسهم مدرجة في أسواق محلية نشطة	167,983	145,550
أسهم غير مدرجة في أسواق محلية نشطة*	221,678	209,648
	389,661	**355,198**

9. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــــون الأول	
	2025	2024
	دينار	دينار
أسهم مدرجة في أسواق محلية نشطة	7,354,369	4,781,747
أسهم غير مدرجة في أسواق محلية نشطة *	4,823,017	2,246,774
أسهم مدرجة في أسواق خارجية نشطة	8,790,453	6,799,654
أسهم غير مدرجة في أسواق خارجية نشطة *	65,827,812	90,122,007
مجموع أدوات الملكية	86,795,651	103,950,182
سندات حكومية	77,966,288	146,606,532
مجموع أدوات الدين	77,966,288	146,606,532
المجموع	**164,761,939**	**250,556,714**

- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل 756,945 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 (568,139 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024) .

* تم احتساب القيمة العادلة للإستثمارات غير المدرجة وفقاً لما يلي:

- وفقاً لأسلوبي المضاعفات والتدفقات النقدية المخصومة والتي تعتبر من طرق المستوى الثالث وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13).
- بإستخدام مدخلات السوق التي يمكن ملاحظتها.

- توزيع إجمالي أدوات الدين ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل حسب فئات التصنيف الائتماني الداخلي للبنك:

البند	كما في 31 كانون الأول 2025				كما في 31 كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى مستوى إفرادي	المرحلة الثانية مستوى إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
1	77,966,288	-	-	77,966,288	146,606,532
2	-	-	-	-	-
3	-	-	-	-	-
4	-	-	-	-	-
5	-	-	-	-	-
6	-	-	-	-	-
7	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-
	77,966,288	**-**	**-**	**77,966,288**	**146,606,532**

إن الحركة على أدوات الدين ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر خلال السنة كانت على النحو الآتي:

البند	كما في 31 كانون الأول 2025				كما في 31 كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
القيمة العادلة كما في بداية السنة	146,606,532	-	-	146,606,532	144,192,002
الاستثمارات الجديدة خلال السنة	2,810,288	-	-	2,810,288	12,017,042
الاستثمارات المستحقة خلال السنة	(71,450,532)	-	-	(71,450,532)	(9,602,512)
	77,966,288	-	-	77,966,288	146,606,532
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**77,966,288**	**-**	**-**	**77,966,288**	**146,606,532**

لم يتم احتساب مخصص خسائر إئتمانية متوقعة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على أدوات الدين ضمن الموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل كما في 31 كانون الأول 2025 وذلك وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم 2018/13 بتاريخ 6 حزيران 2018 فيما يخص تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

وفيما يلي ملخص الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل أدوات الدين ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر:	المرحلة الأولى مستوى إفرادي	المرحلة الثانية مستوى إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	المرحلة الأولى مستوى إفرادي	المرحلة الثانية مستوى إفرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
البند	كما في 31 كانون الأول 2025				كما في 31 كانون الأول 2024			
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	-	-	-	-	-	-	-	-
خسارة التدني على الاستثمارات المحتجزة خلال السنة	-	-	-	-	-	-	-	-
المسترد من خسارة التدني على الاستثمارات المستحقة	-	-	-	-	-	-	-	-
الأرباح المحولة إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-	-	-
ما لم تحوله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-	-	-
الخسائر المتوقعة المحولة إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-	-	-
ما لم تحوله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-	-	-
رصيد نهاية السنة	-	-	-	-	-	-	-	-

* لم يتم إدراج مخصص الخسائر الإئتمانية أعلاه في قائمة المركز المالي الموحدة لأن القيمة الدفترية للاستثمار في أدوات الدين هي بالقيمة العادلة.

10. تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة - بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الاول	
	2025	2024
	دينار	دينار
الافراد (التجزئة)	552,651,722	548,806,740
حسابات جارية مدينة	37,062,896	25,359,314
قروض وكمبيالات *	469,101,823	481,642,523
بطاقات الائتمان	46,487,003	41,804,903
القروض العقارية	224,133,151	229,784,378
الشركات:	658,783,746	685,796,875
الشركات الكبرى	471,518,552	456,521,740
حسابات جارية مدينة	44,332,792	50,516,340
قروض وكمبيالات *	427,185,760	406,005,400
مؤسسات صغيرة ومتوسطة	187,265,194	229,275,135
حسابات جارية مدينة	34,383,256	41,213,639
قروض وكمبيالات *	152,881,937	188,061,496
الحكومة والقطاع العام	306,838,273	222,633,454
المجمـــوع	**1,742,406,892**	**1,687,021,447**
ينزل: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(157,425,757)	(170,038,654)
ينزل: فوائد معلقة	(13,337,136)	(18,208,582)
صافي التسهيلات الإئتمانية المباشرة	**1,571,643,999**	**1,498,774,211**

*صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدمـــاً البالغـــة 22,314,494 دينـــار كما في31 كانون الأول 2025 (18,139,627 دينار كما في 31 كانون الأول 2024).

- بلغت تسهيلات المرحلة الثالثة 161,320,510 دينار أي ما نسبته (9/3%) من رصيد التسهيلات الإئتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2025 (163,422,800 دينار أي ما نسبتـه (9/7%) كما في 31 كانون الأول 2024),
- بلغت تسهيلات المرحلة الثالثة بعد تنزيل الفوائد المعلقة 148,196,921 دينار أي ما نسبته (8/6%) من رصيد التسهيلات الإئتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائـد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2025 (145,234,281 دينار أي ما نسبته (8/7%) كما في 31 كانون الأول 2024).
- لا يوجد تسهيلات ائتمانية مباشرة ممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها كما في 31 كانون الأول 2025 (349,968 دينار أي ما نسبته 02/0%) كما في 31 كانون الأول 2024) , كما بلغت التسهيلات الممنوحة للقطاع العام في فلسطين 86,418,032 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (69,554,742 دينار كما في 31 كانون الأول 2024).

تتوزع التسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل تجميعي وفقا للمراحل الائتمانية كما يلي:

البند	كما في 31 كانون الأول 2025					
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد بداية السنة	685,829,584	523,891,138	159,731,860	154,146,065	163,422,800	1,687,021,447
التسهيلات الجديدة خلال السنة	188,212,611	109,215,686	7,392,120	18,233,299	4,204,258	327,257,974
التسهيلات المسددة	(90,020,772)	(62,426,133)	(6,550,390)	(13,948,218)	(12,708,134)	(185,653,647)
	784,021,423	570,680,691	160,573,590	158,431,146	154,918,924	1,828,625,774
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	53,877,701	11,551,073	(53,623,845)	(11,529,160)	(275,769)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(36,150,357)	(49,101,513)	36,432,210	49,847,988	(1,028,328)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(8,041,502)	(7,724,851)	(17,369,022)	(18,108,999)	51,244,374	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(661,669)	(754,313)	(3,333,829)	(1,770,034)	(1,492,998)	(8,012,843)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(24,236,107)	(29,241,942)	15,239,453	(536,073)	69,516	(38,705,153)
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	(42,310,306)	(42,310,306)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	1,776,604	57,437	765,914	14,368	195,097	2,809,420
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**770,586,093**	**495,466,582**	**138,684,471**	**176,349,236**	**161,320,510**	**1,742,406,892**

افصاح الحركة على مخصص التدني بشكل تجميعي وفقا للمراحل الأئتمانية:

البند	كما في 31 كانون الأول 2025					
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد بداية السنة	11,610,078	1,903,980	6,182,675	21,307,601	129,034,320	170,038,654
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	314,575	493,921	140,220	3,342,532	7,417,214	11,708,462
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(422,425)	(309,892)	(60,001)	(1,856,352)	(9,942,168)	(12,590,838)
	11,502,228	2,088,009	6,262,894	22,793,781	126,509,366	169,156,278
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	396,910	189,541	(358,309)	(187,308)	(40,834)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(101,072)	(178,161)	316,533	454,361	(491,661)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(8,466)	(37,043)	(1,822,069)	(360,016)	2,227,594	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين						
المراحل الثلاث خلال السنة	(288,538)	(144,033)	220,007	464,876	19,769,705	20,022,017
التغيرات الناتجة عن تعديلات	73,658	(110,724)	637,154	333,900	(3,269)	930,719
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	(33,705,261)	(33,705,261)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	45,129	1,294	42,486	8,304	924,791	1,022,004
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**11,619,849**	**1,808,883**	**5,298,696**	**23,507,898**	**115,190,431**	**157,425,757**

تتوزع التسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل تجميعي وفقا للمراحل الائتمانية كما يلي:

البند	كما في 31 كانون الأول 2024					
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد بداية السنة	713,742,596	635,712,518	41,843,994	59,568,216	150,296,318	1,601,163,642
التسهيلات الجديدة خلال السنة	144,644,941	94,627,148	4,467,645	5,367,124	6,105,071	255,211,929
التسهيلات المسددة	(76,753,975)	(71,699,841)	(13,570,078)	(2,702,446)	(11,315,268)	(176,041,608)
	781,633,562	658,639,825	32,741,561	62,232,894	145,086,121	1,680,333,963
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	5,176,596	18,904,772	(5,130,260)	(18,250,129)	(700,979)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(114,482,483)	(120,770,770)	116,691,924	121,433,370	(2,872,041)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(5,602,023)	(5,825,967)	(3,758,375)	(8,279,336)	23,465,701	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	1,241,096	(1,265,030)	22,924,630	(2,299,238)	(374,120)	20,227,338
التغيرات الناتجة عن تعديلات	18,314,850	(25,784,381)	(3,734,532)	(691,380)	(306,033)	(12,201,476)
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	(1,053,553)	(1,053,553)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(452,014)	(7,311)	(3,088)	(116)	177,704	(284,825)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**685,829,584**	**523,891,138**	**159,731,860**	**154,146,065**	**163,422,800**	**1,687,021,447**

افصاح الحركة على مخصص التدني بشكل تجميعي وفقا للمراحل الأئتمانية:

البند	كما في 31 كانون الأول 2024					
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد بداية السنة	16,859,326	5,401,063	8,443,104	4,663,379	116,877,817	152,244,689
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	419,013	718,896	145,901	7,788,358	9,887,720	18,959,888
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(4,128,191)	(346,424)	(6,794,192)	(3,392,214)	(7,319,631)	(21,980,652)
	13,150,148	5,773,535	1,794,813	9,059,523	119,445,906	149,223,925
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	208,861	644,940	(163,771)	(198,754)	(491,276)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(1,033,670)	(3,965,457)	2,263,415	4,362,288	(1,626,576)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(14,760)	(39,328)	(797,521)	(179,625)	1,031,234	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين						
المراحل الثلاث خلال السنة	(196,562)	(599,064)	1,018,522	7,903,243	11,306,604	19,432,743
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(503,088)	89,452	2,067,248	360,990	(88,771)	1,925,831
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	(503,981)	(503,981)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(851)	(98)	(31)	(64)	(38,820)	(39,864)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**11,610,078**	**1,903,980**	**6,182,675**	**21,307,601**	**129,034,320**	**170,038,654**

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة :

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة حسب القطاع :

	31 كانون الأول 2025					
		الشركـــات				
	الافـــــراد	القـــروض العقـاريـة	الشـــركـــات الكبـــــرى	الصغيـــرة والمتـوسطة	الحكومة والقطاع العام	الاجمـــــالي
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد في بداية السنة	79,238,687	11,442,586	44,199,743	33,278,534	1,879,104	170,038,654
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	7,984,512	1,192,430	463,341	2,068,179	-	11,708,462
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة	(4,406,433)	(5,736,472)	(880,688)	(1,567,245)	-	(12,590,838)
	82,816,766	6,898,544	43,782,396	33,779,468	1,879,104	169,156,278
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	12,937,651	1,337,818	473,814	5,272,734	-	20,022,017
التغيرات الناتجة عن التعديلات	100,198	121,413	293,990	165,414	249,704	930,719
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج المركز المالي	(15,223,555)	(620,269)	(8,696,493)	(9,164,944)	-	(33,705,261)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	394,749	78,217	184,081	364,957	-	1,022,004
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**81,025,809**	**7,815,723**	**36,037,788**	**30,417,629**	**2,128,808**	**157,425,757**
إعادة التوزيع:						
المخصصات على مستوى إفرادي	894,077	2,290,515	35,996,783	30,305,729	2,128,808	71,615,912
المخصصات على مستوى تجميعي	80,131,732	5,525,208	41,005	111,900	-	85,809,845
الرصيد في نهاية السنة	**81,025,809**	**7,815,723**	**36,037,788**	**30,417,629**	**2,128,808**	**157,425,757**

	31 كانون الأول 2024					
		الشركـــات				
	الافـــــراد	القـــروض العقـاريـة	الشـــركـــات الكبـــــرى	الصغيـــرة والمتـوسطة	الحكومة والقطاع العام	الاجمـــــالي
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد في بداية السنة	57,755,481	9,125,152	45,878,846	38,337,910	1,147,300	152,244,689
خسارة التدني على التسهيلات الجديدة خلال السنة	12,418,819	2,374,186	2,058,139	2,108,744	-	18,959,888
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المسددة	(5,549,323)	(1,112,486)	(4,987,960)	(10,060,208)	(270,675)	(21,980,652)
	64,624,977	10,386,852	42,949,025	30,386,446	876,625	149,223,925
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	14,332,202	1,008,670	329,205	2,760,187	1,002,479	19,432,743
التغيرات الناتجة عن التعديلات	382,944	47,203	1,183,348	312,336	-	1,925,831
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج المركز المالي	(95,385)	-	(232,237)	(176,359)	-	(503,981)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	(6,051)	(139)	(29,598)	(4,076)	-	(39,864)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**79,238,687**	**11,442,586**	**44,199,743**	**33,278,534**	**1,879,104**	**170,038,654**
إعادة التوزيع:						
المخصصات على مستوى إفرادي	934,252	1,683,521	44,130,972	32,979,397	1,879,104	81,607,246
المخصصات على مستوى تجميعي	78,304,435	9,759,065	68,771	299,137	-	88,431,408
الرصيد في نهاية السنة	**79,238,687**	**11,442,586**	**44,199,743**	**33,278,534**	**1,879,104**	**170,038,654**

وفيما يلي التفاصيل على مستوى كل قطاع الأعمال :

أ. محفظة الافراد (التجزئة)

البند	كما في 31 كانون الأول 2025						كما في 31 كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجمعي	مستوى إفرادي	مستوى تجمعي			
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
1	-	-	-	-	-	-	-
2	-	-	-	-	-	-	-
3	-	-	-	-	-	-	-
4	156,060	-	-	-	-	156,060	120,609
5	4,334,805	-	-	-	-	4,334,805	2,172,628
6	252,888	-	-	-	-	252,888	73,390
7	-	-	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	21,537	21,537	-
9	-	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	1,559,566	1,559,566	1,664,317
غير مصنف	-	344,490,448	-	136,653,721	65,182,697	546,326,866	544,775,796
المجموع	**4,743,753**	**344,490,448**	**-**	**136,653,721**	**66,763,800**	**552,651,722**	**548,806,740**

افصاح الحركة على التسهيلات :

أ. محفظة الأفراد

البند	كما في 31 كانون الأول 2025						كما في 31 كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد بداية السنة	2,334,236	360,542,907	32,391	122,368,991	63,528,215	548,806,740	543,613,039
التسهيلات الجديدة خلال السنة	1,976,827	84,188,898	-	17,324,534	2,719,877	106,210,136	83,936,539
التسهيلات المسددة	(94,369)	(48,495,744)	-	(11,931,747)	(2,740,945)	(63,262,805)	(56,121,794)
	4,216,694	396,236,061	32,391	127,761,778	63,507,147	591,754,071	571,427,784
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	247,758	7,939,859	-	(7,917,946)	(269,671)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	(31,265,179)	-	31,834,515	(569,336)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(6,470,809)	(32,391)	(13,198,543)	19,701,743	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	(686,873)	-	(1,741,237)	299,582	(2,128,528)	(2,440,465)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	279,301	(21,278,740)	-	(85,077)	-	(21,084,516)	(19,978,496)
التسهيلات المعدومة والمحولة لخارج قامة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	(15,908,158)	(15,908,158)	(197,548)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	16,129	-	231	2,493	18,853	(4,535)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**4,743,753**	**344,490,448**	**-**	**136,653,721**	**66,763,800**	**552,651,722**	**548,806,740**

افصاح الحركة على مخصص التدني:	كما في 31 كانون الأول 2025						كما في 31 كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد بداية السنة	1,032	1,751,919	379	20,785,741	56,699,616	79,238,687	57,755,481
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	609	467,769	-	3,329,990	4,186,144	7,984,512	12,418,819
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(350)	(297,927)	-	(1,783,784)	(2,324,372)	(4,406,433)	(5,549,323)
	1,291	1,921,761	379	22,331,947	58,561,388	82,816,766	64,624,977
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	37,163	154,951	-	(152,718)	(39,396)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	(144,949)	-	395,988	(251,039)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(35,082)	(379)	(283,444)	318,905	-	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف							
بين المراحل الثلاث خلال السنة	(36,064)	(115,890)	-	199,636	12,889,969	12,937,651	14,332,202
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(114)	(110,980)	-	211,292	-	100,198	382,944
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	(15,223,555)	(15,223,555)	(95,385)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	361	-	136	394,252	394,749	(6,051)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**2,276**	**1,670,172**	**-**	**22,702,837**	**56,650,524**	**81,025,809**	**79,238,687**

ب. محفظة القروض العقارية	كما في 31 كانون الأول 2025						كما في 31 كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجمعي	مستوى إفرادي	مستوى تجمعي			
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
1	-	-	-	-	-	-	-
2	14,034	-	-	-	-	14,034	10,722
3	9,050	-	-	-	-	9,050	19,628
4	124,443	-	-	-	-	124,443	2,665,741
5	3,312,597	-	858,849	-	-	4,171,446	6,647,561
6	12,018,728	-	70,842	-	-	12,089,570	6,584,129
7	-	-	64,412	-	-	64,412	75,564
8	-	-	-	-	2,703,001	2,703,001	2,699,197
9	-	-	-	-	884,375	884,375	-
10	-	-	-	-	907,071	907,071	1,155,390
غير مصنف	-	149,661,220	-	39,569,792	13,934,737	203,165,749	209,926,446
المجموع	**15,478,852**	**149,661,220**	**994,103**	**39,569,792**	**18,429,184**	**224,133,151**	**229,784,378**

افصاح الحركة على التسهيلات:

البند	كما في 31 كانون الأول 2025						كما في 31 كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد بداية السنة	14,121,086	162,222,220	1,882,259	31,630,780	19,928,033	229,784,378	234,448,839
التسهيلات الجديدة خلال السنة	3,488,252	24,406,292	-	908,765	170,740	28,974,049	23,460,618
التسهيلات المسددة	(2,032,849)	(13,681,910)	(29,957)	(2,016,468)	(7,253,132)	(25,014,316)	(21,098,975)
	15,576,489	172,946,602	1,852,302	30,523,077	12,845,641	233,744,111	236,810,482
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	9,282	3,585,341	(9,282)	(3,585,341)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(193,479)	(17,693,882)	193,479	17,871,021	(177,139)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(596,658)	(1,254,042)	(812,653)	(4,790,038)	7,453,391	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(1,070)	(55,381)	(67,956)	(12,068)	(385,076)	(521,551)	(661,384)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	675,970	(7,908,726)	(167,266)	(450,996)	897	(7,850,121)	(6,353,285)
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز لمالي الموحدة	-	-	-	-	(1,310,307)	(1,310,307)	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	8,318	41,308	5,479	14,137	1,777	71,019	(11,435)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**15,478,852**	**149,661,220**	**994,103**	**39,569,792**	**18,429,184**	**224,133,151**	**229,784,378**

افصاح الحركة على مخصص التدني:

البند	كما في 31 كانون الأول 2025						كما في 31 كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد بداية السنة	26,142	148,249	24,848	518,901	10,724,446	11,442,586	9,125,152
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	6,164	25,428	-	12,542	1,148,296	1,192,430	2,374,186
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(8,569)	(11,776)	(648)	(72,568)	(5,642,911)	(5,736,472)	(1,112,486)
	23,737	161,901	24,200	458,875	6,229,831	6,898,544	10,386,852
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	425	34,584	(425)	(34,584)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(729)	(32,767)	729	57,928	(25,161)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(181)	(1,961)	(11,316)	(73,619)	87,077	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(48)	(28,141)	(343)	264,922	1,101,428	1,337,818	1,008,670
التغيرات الناتجة عن تعديلات	3,362	1,982	(6,551)	122,608	12	121,413	47,203
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	(620,269)	(620,269)	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	212	933	250	8,168	68,654	78,217	(139)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**26,778**	**136,531**	**6,544**	**804,298**	**6,841,572**	**7,815,723**	**11,442,586**

ج. محفظة للشركات الكبرى	كما في 31 كانون الأول 2025					كما في 31 كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	الإجمالي	
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
1	-	-	-	-	-	-
2	1,217,382	-	-	-	1,217,382	77,477
3	6,923,671	-	-	-	6,923,671	24,113,607
4	191,644,917	-	11,484,319	-	203,129,236	171,560,162
5	146,866,050	-	2,891,922	-	149,757,972	144,071,929
6	69,651,981	-	5,583,284	-	75,235,265	77,081,309
7	-	-	8,367,222	-	8,367,222	3,018,507
8	-	-	-	-	89,506	160,784
9	-	-	-	-	1,492,970	1,649,061
10	-	-	-	-	24,574,149	33,876,237
غير مصنف	-	690,747	-	-	40,432	912,667
المجموع	**416,304,001**	**690,747**	**28,326,747**	**-**	**26,197,057**	**471,518,552**	**456,521,740**

افصاح الحركة على التسهيلات:	كما في 31 كانون الأول 2025					كما في 31 كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	الإجمالي	
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد بداية السنة	360,710,388	837,969	59,212,603	-	35,760,780	456,521,740	360,784,681
التسهيلات الجديدة خلال السنة	68,664,037	74,793	7,388,788		296,810	76,424,428	101,919,088
التسهيلات المسددة	(20,843,381)	(68,189)	(1,017,282)		(292,708)	(22,221,560)	(17,412,907)
	408,531,044	844,573	65,584,109	-	35,764,882	510,724,608	445,290,862
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	50,677,555	-	(50,677,555)	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(15,011,978)	-	15,208,276	-	(196,298)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,334,618)	-	(185,077)	-	1,519,695	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	18,727	-	(501,632)	-	(26,265)	(509,170)	6,257,660
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(27,273,719)	(153,826)	(1,327,299)	-	68,120	(28,686,724)	5,815,740
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	(11,113,111)	(11,113,111)	(585,649)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	696,990	-	225,925	-	180,034	1,102,949	(256,873)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**416,304,001**	**690,747**	**28,326,747**	**-**	**26,197,057**	**471,518,552**	**456,521,740**

افصاح الحركة على مخصص التدني:	كما في 31 كانون الأول 2025						كما في 31 كانون الأول 2024
البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد في بداية السنة	11,111,629	2,691	2,107,735	-	30,977,688	44,199,743	45,878,846
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	275,372	260	140,184	-	47,525	463,341	2,058,139
الرصيد بداية السنة	(301,830)	(129)	(27,375)	-	(551,354)	(880,688)	(4,987,960)
	11,085,171	2,822	2,220,544	-	30,473,859	43,782,396	42,949,025
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	290,542	-	(290,542)	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(38,540)	-	228,671	-	(190,131)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(940)	-	(8,480)	-	9,420	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(217,838)	-	(49,524)	-	741,176	473,814	329,205
التغيرات الناتجة عن تعديلات	38,972	(2,133)	260,432	-	(3,281)	293,990	1,183,348
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	(8,696,493)	(8,696,493)	(232,237)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	17,591	-	17,395	-	149,095	184,081	(29,598)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**11,174,958**	**689**	**2,378,496**	**-**	**22,483,645**	**36,037,788**	**44,199,743**

د. محفظة الشركات الصغيرة والمتوسطة	كما في 31 كانون الأول 2025						كما في 31 كانون الأول 2024
البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثاني		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجمعي	مستوى إفرادي	مستوى تجمعي			
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
1	-	-	-	-	-	-	-
2	320,889	-	-	-	-	320,889	729,813
3	3,041,344	-	-	-	-	3,041,344	4,204,042
4	29,427,569	-	100,783	-	-	29,528,352	48,562,838
5	59,161,203	-	6,191,773	-	-	65,352,976	70,120,192
6	21,688,241	-	8,540,169	-	-	30,228,410	44,026,566
7	-	-	8,112,864	-	-	8,112,864	16,991,576
8	-	-	-	-	10,239,255	10,239,255	1,946,842
9	-	-	-	-	5,411,586	5,411,586	5,623,100
10	-	-	-	-	34,071,917	34,071,917	36,140,687
غير مصنف	-	624,167	-	125,723	207,711	957,601	929,479
المجموع	**113,639,246**	**624,167**	**22,945,589**	**125,723**	**49,930,469**	**187,265,194**	**229,275,135**

افصاح الحركة على التسهيلات :

البند	كما في 31 كانون الأول 2025						كما في 31 كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
رصيد بداية السنة	155,585,162	288,042	29,049,865	146,294	44,205,772	229,275,135	232,871,999
التسهيلات الجديدة خلال السنة	7,457,226	545,703	3,332	-	1,015,163	9,021,424	41,168,384
التسهيلات المسددة	(27,765,433)	(180,290)	(5,503,151)	(3)	(2,528,769)	(35,977,646)	(53,001,847)
	135,276,955	653,455	23,550,046	146,291	42,692,166	202,318,913	221,038,536
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	2,943,106	25,873	(2,937,008)	(25,873)	(6,098)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(20,944,900)	(142,452)	21,030,455	142,452	(85,555)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(6,110,226)	-	(16,338,901)	(120,418)	22,569,545	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(679,326)	(12,059)	(2,764,241)	(16,729)	(1,381,239)	(4,853,594)	204,372
التغيرات الناتجة عن تعديلات	2,082,341	99,350	(129,272)	-	499	2,052,918	8,314,565
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	(13,869,642)	(13,869,642)	(270,356)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	1,071,296	-	534,510	-	10,793	1,616,599	(11,982)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**113,639,246**	**624,167**	**22,945,589**	**125,723**	**49,930,469**	**187,265,194**	**229,275,135**

افصاح الحركة على مخصص التدني:

البند	كما في 31 كانون الأول 2025						كما في 31 كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
رصيد بداية السنة	471,275	1,121	2,170,609	2,959	30,632,570	33,278,534	38,337,910
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	32,430	464	36	-	2,035,249	2,068,179	2,108,744
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(111,676)	(60)	(31,978)	-	(1,423,531)	(1,567,245)	(10,060,208)
	392,029	1,525	2,138,667	2,959	31,244,288	33,779,468	30,386,446
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	68,780	6	(67,342)	(6)	(1,438)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(61,803)	(445)	87,133	445	(25,330)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(7,345)	-	(1,801,894)	(2,953)	1,812,192	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(34,588)	(2)	269,874	318	5,037,132	5,272,734	2,760,187
التغيرات الناتجة عن تعديلات	31,438	407	133,569	-	-	165,414	312,336
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	(9,164,944)	(9,164,944)	(176,359)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	27,326	-	24,841	-	312,790	364,957	(4,076)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**415,837**	**1,491**	**784,848**	**763**	**29,214,690**	**30,417,629**	**33,278,534**

هـ- التسهيلات الممنوحة للحكومة والقطاع العام	كما في 31 كانون الأول 2025						كما في 31 كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
1	170,790,241	-	-	-	-	170,790,241	153,078,712
2	-	-	-	-	-	-	-
3	-	-	-	-	-	-	-
4	-	-	-	-	-	-	-
5	-	-	-	-	-	-	-
6	49,630,000	-	86,418,032	-	-	136,048,032	69,554,742
7	-	-	-	-	-	-	-
8	-	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**220,420,241**	**-**	**86,418,032**	**-**	**-**	**306,838,273**	**222,633,454**

افصاح الحركة على التسهيلات:	كما في 31 كانون الأول 2025						كما في 31 كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد بداية السنة	153,078,712	-	69,554,742	-	-	222,633,454	229,445,084
التسهيلات الجديدة خلال السنة	106,626,269	-	-	-	-	106,626,269	4,727,300
التسهيلات المسددة	(39,284,740)	-	-	-	-	(39,284,740)	(28,406,085)
	220,420,241	-	69,554,742	-	-	289,974,983	205,766,299
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-	-	-	16,867,155
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	16,863,290	-	-	16,863,290	-
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**220,420,241**	**-**	**86,418,032**	**-**	**-**	**306,838,273**	**222,633,454**

افصاح الحركة على مخصص التدني:

البند	كما في 31 كانون الأول 2025					كما في 31 كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	الإجمالي	
	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار	دينـــار
الرصيد بداية السنة	-	-	1,879,104	-	1,879,104	1,147,300
خسارة التدني على الارصدة خلال الفترة	-	-	-	-	-	-
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	-	-	-	-	-	(270,675)
	-	-	1,879,104	-	1,879,104	876,625
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال لسنة	-	-	-	-	-	1,002,479
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	249,704	-	249,704	-
التسهيلات المعدومة و المحولة لخارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**-**	**-**	**2,128,808**	**-**	**2,128,808**	**1,879,104**

الفوائد المعلقـــة

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة :	31 كانـــــــــــــــون الاول 2025				
	الافـــــراد	القـــروض العقـــارية	الشركـــات		
			الشـــركـــات الكبـــرى	الصغيـــرة والمتـــوسطة	الاجمـــالي
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد في بداية السنة	3,073,537	3,555,756	4,072,827	7,506,462	18,208,582
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	586,301	276,394	932,957	2,280,384	4,076,036
ينـــزل: الفوائد المحولة للايرادات	(52,688)	(166,664)	(25,450)	(171,075)	(415,877)
فروقات ترجمة	3,787	1,548	50,560	39,984	95,879
ديون مشطوبة ومحولة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	(697,806)	(793,027)	(2,421,855)	(4,714,796)	(8,627,484)
الرصيد في نهاية السنة	**2,913,131**	**2,874,007**	**2,609,039**	**4,940,959**	**13,337,136**

	31 كانـــــــــــــــون الاول 2024				
	الافـــــراد	القـــروض العقـــارية	الشركـــات		
			الشـــركـــات الكبـــرى	الصغيـــرة والمتـــوسطة	الاجمـــالي
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد في بداية السنة	2,700,170	2,787,959	3,870,605	6,689,141	16,047,875
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	665,203	820,867	650,672	1,427,547	3,564,289
ينـــزل: الفوائد المحولة للايرادات	(189,067)	(52,629)	(48,330)	(511,979)	(802,005)
فروقات ترجمة	(604)	(441)	(46,708)	(4,250)	(52,003)
ديون مشطوبة ومحولة خارج قائمة المركز المالي الموحدة	(102,165)	-	(353,412)	(93,997)	(549,574)
الرصيد في نهاية السنة	**3,073,537**	**3,555,756**	**4,072,827**	**7,506,462**	**18,208,582**

توزع التسهيلات الائتمانية المباشرة والصافي حسب التوزيع الجغرافي والقطاع الاقتصادي كما يلي :

	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع		
			31 كانون الاول		
	دينار	دينار	2025 دينار	2024 دينار	
مالي	1,593,271	7,090,000	8,683,271	8,399,785	
صناعة	103,365,186	22,868,561	126,233,747	161,696,308	
تجارة	263,855,847	89,730,096	353,585,943	334,992,905	
عقارات	205,752,017	18,381,134	224,133,151	229,784,378	
انشاءات	20,389,076	18,296,509	38,685,585	35,908,158	
زراعة	9,419,170	6,873,335	16,292,505	14,682,000	
سياحة ومطاعم وملاهي عامة	63,962,968	43,173,573	107,136,541	119,857,153	
أسهم	10,711,508	-	10,711,508	11,912,891	
افراد	446,878,778	103,227,590	550,106,368	547,154,415	
حكومة وقطاع عام	220,420,241	86,418,032	306,838,273	222,633,454	
المجموع	**1,346,348,062**	**396,058,830**	**1,742,406,892**	**1,687,021,447**	

11. موجودات مالية بالتكلفة المطفأة - بالصافي

	31 كانون الأول	
إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2025	2024
	دينار	دينار
موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية:		
سندات وأذونات مالية حكومية وبكفالتها	120,217,633	117,240,001
سندات واسناد قرض شركات وبنوك	10,657,868	12,187,903
سندات وأذونات حكومات خارجية	-	15,493,710
مجموع موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية	130,875,501	144,921,614
موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية:		
سندات واسناد قرض شركات	21,270,000	21,270,000
سندات وأذونات حكومات خارجية	94,857	-
مجموع موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية	21,364,857	21,270,000
مجموع الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	152,240,358	166,191,614
ينزل: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(335,724)	(331,345)
صافي الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	**151,904,634**	**165,860,269**

- تحليل السندات والاذونات:	31 كانون الاول	
	2025	2024
	دينار	دينار
موجودات مالية ذات معدل عائد ثابت	152,240,358	166,191,614
موجودات مالية ذات معدل عائد متغير	-	-
	152,240,358	**166,191,614**

توزعت أدوات الدين بالتكلفة المطفأة حسب فئات التصنيف الإئتماني بناء على نظام البنك الداخلي كما في 31 كانون الأول 2025 و2024 كما يلي:

البند	كما في 31 كانون الأول 2025						كما في 31 كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
1	120,312,490	-	-	-	-	120,312,490	117,240,000
2	-	-	-	-	-	-	709,205
3	-	-	-	-	-	-	709,437
4	-	-	-	-	-	-	-
5	18,456,868	-	-	-	-	18,456,868	30,733,173
6	13,471,000	-	-	-	-	13,471,000	13,471,000
7	-	-	-	-	-	-	3,328,799
8	-	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**152,240,358**	**-**	**-**	**-**	**-**	**152,240,358**	**166,191,614**

توزعت الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة وفقا للمراحل الإئتمانية على النحو الآتي:

البند	كما في 31 كانون الأول 2025						كما في 31 كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	162,862,815	-	3,328,799	-	-	166,191,614	164,361,770
الإستثمارات الجديدة خلال السنة	8,055,574	-	-	-	-	8,055,574	42,931,630
الإستثمارات المستحقة	(18,541,999)	-	(3,328,799)	-	-	(21,870,798)	(40,753,916)
	152,376,390	-	-	-	-	152,376,390	166,539,484
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص – كما في نهاية الفترة – نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال الفترة	-	-	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(136,032)	-	-	-	-	(136,032)	(347,870)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**152,240,358**	**-**	**-**	**-**	**-**	**152,240,358**	**166,191,614**

- إن ملخص الحركة على مخصص تدني الخسائر الإئتمانية المتوقعة هي كما يلي:

البند	كما في 31 كانون الأول 2025				كما في 31 كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	305,958	25,387	-	331,345	235,121
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	22,502	-	-	22,502	55,151
المسترد من خسارة التدني على الاستثمارات المستحقة	(33,568)	(25,387)	-	(58,955)	(27,192)
	294,892	-	-	294,892	263,080
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص كما في نهاية السنة نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	40,832	-	-	40,832	68,265
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**335,724**	**-**	**-**	**335,724**	**331,345**

- تستحق الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة كما يلي:

	لغاية شهر	أكثر من شهر الى 3 شهور	أكثر من 3 شهور الى 6 شهور	أكثر من 6 شهور الى سنة	أكثر من سنة الى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
كما في 31 كانون الأول 2025	2,836,451	21,292,868	1,999,886	2,083,000	82,762,194	41,265,959	152,240,358
كما في 31 كانون الأول 2024	709,205	709,437	18,329,710	2,112,637	115,371,316	28,959,309	166,191,614

12. ممتلكات ومعدات - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	اراضـــــي	مبانـــــي	معـــــدات واجهـــــزة واثـــــاث	وسائـط نقـل	أجهـــــزة الحاسب الآلي	تحسينـــات وديكـــورات	المجموع
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الكلفـــة :							
الرصيد في بداية السنة	5,885,380	20,651,296	30,193,906	1,144,305	20,025,654	30,422,365	108,322,906
إضافات	-	86,655	1,697,412	215,710	1,700,246	3,335,748	7,035,771
استبعادات	(1,229,455)	(1,557,332)	(212,636)	-	(1,230,764)	(804,393)	(5,034,580)
فروقات عملات أجنبية	1,167	30,749	48,019	1,643	118,065	8,149	207,792
الرصيد في نهاية السنة	4,657,092	19,211,368	31,726,701	1,361,658	20,613,201	32,961,869	110,531,889
الاستهلاك المتراكم :							
الاستهلاك المتراكم في بداية السنة	-	8,006,886	22,905,726	1,015,760	12,842,720	24,994,245	69,765,337
استهلاك السنة	-	224,661	1,364,587	63,561	1,903,335	1,802,721	5,358,865
(استبعادات)	-	(378,927)	(241,050)	-	(1,157,112)	(786,725)	(2,563,814)
فروقات عملات أجنبية	-	4,298	11,362	474	17,448	4,578	38,160
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	-	7,856,918	24,040,625	1,079,795	13,606,391	26,014,819	72,598,548
صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة	4,657,092	11,354,450	7,686,076	281,863	7,006,810	6,947,050	37,933,341
دفعات على شراء موجودات ثابتة *	-	-	1,598,402	4,416	217,692	4,171,710	5,992,220
حق استخدام الأصول المستأجرة **	-	-	-	-	-	-	23,206,699
صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة	**4,657,092**	**11,354,450**	**9,284,478**	**286,279**	**7,224,502**	**11,118,760**	**67,132,260**
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024							
الكلفـــة :							
الرصيد في بداية السنة	4,656,314	19,451,093	29,670,390	1,141,483	17,447,133	29,738,785	102,105,198
إضافات	1,229,455	1,209,452	723,982	3,129	3,183,110	847,875	7,197,003
استبعادات	-	-	(192,859)	-	(587,560)	(162,092)	(942,511)
فروقات عملات أجنبية	(389)	(9,249)	(7,607)	(307)	(17,029)	(2,203)	(36,784)
الرصيد في نهاية السنة	5,885,380	20,651,296	30,193,906	1,144,305	20,025,654	30,422,365	108,322,906
الاستهلاك المتراكم :							
الاستهلاك المتراكم في بداية السنة	-	7,734,731	21,546,044	968,544	11,670,497	23,351,314	65,271,130
استهلاك السنة	-	273,393	1,538,320	47,325	1,748,946	1,758,778	5,366,762
(استبعادات)	-	-	(176,231)	-	(573,722)	(114,502)	(864,455)
فروقات عملات أجنبية	-	(1,238)	(2,407)	(109)	(3,001)	(1,345)	(8,100)
الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة	-	8,006,886	22,905,726	1,015,760	12,842,720	24,994,245	69,765,337
صافي القيمة الدفترية للموجودات الثابتة	5,885,380	12,644,410	7,288,180	128,545	7,182,934	5,428,120	38,557,569
دفعات على شراء موجودات ثابتة *	-	78,234	261,719	211,413	764,367	264,669	1,580,402
حق استخدام الأصول المستأجرة **	-	-	-	-	-	-	20,883,357
صافي الممتلكات والمعدات في نهاية السنة	**5,885,380**	**12,722,644**	**7,549,899**	**339,958**	**7,947,301**	**5,692,789**	**61,021,328**

* تبلغ قيمة الالتزامات المالية المتبقية لاقتناء ممتلكات ومعدات 5.851.711 دينار لعام 2025 سيتم تسديدها وفقاً لشروط التعاقد على شراء هذه الموجودات .

ـ تبلغ تكلفة الممتلكات والمعدات المستهلكة بالكامل 45.061.066 دينار لعام 2025 (42.486.118 دينار لعام 2024).

** يمثل هذا البند اثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) وتفاصيله كما يلي :	31 كانون الأول	
	2025	2024
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	20,883,357	21,146,283
إضافات خلال السنة	7,996,642	4,286,871
عقود ملغاة خلال السنة	(156,415)	(81,158)
(إستهلاكات) خلال السنة	(5,516,979)	(4,467,653)
فروقات عملات أجنبية	94	(986)
الرصيد نهاية السنة	**23,206,699**	**20,883,357**

13. موجودات غير ملموسة – بالصافي

يشمل هذا البند على أنظمة وبرامج حاسوب يتم إطفاءها بنسبة سنوية تتراوح من 15% إلى 20% وتفاصيلها كما يلي:

	31 كانون الأول	
	2025	2024
	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	8,627,153	7,397,514
اضافات خلال السنة	1,524,801	2,841,359
الاطفاء للسنة	(1,791,387)	(1,610,006)
فروقات عملات أجنبية	9,869	(1,714)
رصيد نهاية السنة	**8,370,436**	**8,627,153**

14. موجودات أخرى

	31 كانون الاول	
	2025	2024
فوائد وإيرادات برسم القبض	11,807,551	11,641,936
مصروفات مدفوعة مقدماً	4,238,707	3,319,845
عقارات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون هالكة *	78,867,594	74,077,931
شيكات مقاصة	4,344,360	2,636,026
دفعات مقدمة لقاء استملاك أراضي وعقارات	3,619,015	2,694,074
تأمينات مدفوعة	299,023	227,911
دفعات ضريبية مدفوعة مقدماً	3,341,785	2,934,480
مشتقات مالية – إيضاح (39)	-	35,726
مدينون وارصدة مدينة أخرى	10,989,045	6,878,827
المجموع	**117,507,080**	**104,446,756**

* فيما يلي ملخص الحركة على العقارات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون هالكة:	عقارات مستملكة	
	2025	2024
	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	83,639,083	82,312,612
إضافات	8,385,307	5,612,157
استبعادات	(3,859,695)	(4,285,686)
رصيد نهاية السنة	88,164,695	83,639,083
مخصص تدني عقارات آلت ملكيتها للبنك**	(9,297,101)	(9,561,152)
رصيد نهاية السنة	**78,867,594**	**74,077,931**

- تتطلب تعليمات البنك المركزي الاردني التخلص من العقارات التي الت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة على العملاء خلال فترة أقصاها سنتين من تاريخ استملاكها, وللبنك المركزي في حالات استثنائية ان يمدد هذه المدة الى سنتين متتاليتين كحد أقصى.

كما تم إعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استملاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استنادا لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/10 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017.علما بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 13967/1/10 بتاريخ 25 تشرين أول 2018 أقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم 16607/1/10 بتاريخ 17 كانون الأول 2017 , حيث أكد فيه تأجيل احتساب المخصص حتى نهاية العام 2019. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 16234/3/10 بتاريخ 10 تشرين الأول 2022 أوقف احتساب المخصص التدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون شريطة الإبقاء على المخصصات المرصودة إزاء العقارات المستملكة المخالفة لأحكام قانون البنوك وعلى أن يتم فقط تحرير المخصص المرصود مقابل أي من العقارات المخالفة التي يتم التخلص منها.

** إن الحركة على مخصص تدني عقارات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون هالكة هي كما يلي :	31 كانون الأول	
	2025	2024
	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	9,561,152	9,528,870
(المسترد من) مصروف المخصص خلال السنة	(264,051)	32,282
رصيد نهاية السنة	**9,297,101**	**9,561,152**

15. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	31 كانون الاول 2025			31 كانون الاول 2024		
	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع	داخل المملكة	خارج المملكة	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	-	6,003,718	6,003,718	-	7,679,465	7,679,465
ودائع لاجل تستحق خلال 3 شهور	-	23,080,579	23,080,579	-	34,396,639	34,396,639
ودائع لاجل تستحق من 3 - 6 شهور	-	-	-	-	260,000	260,000
ودائع لاجل تستحق من 6 - 9 شهور	-	-	-	-	-	-
ودائع لاجل تستحق من 9 - 12 شهر	-	-	-	-	-	-
ودائع لاجل يزيد إستحقاقها عن سنة	-	-	-	-	-	-
المجموع	**-**	**29,084,297**	**29,084,297**	**-**	**42,336,104**	**42,336,104**

16. ودائع عملاء

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

البيان	31 كانون الأول 2025				31 كانون الأول 2024			
	أفراد	شركات كبرى	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	الحكومة والقطاع العام	أفراد	شركات كبرى	مؤسسات صغيرة ومتوسطة	الحكومة والقطاع العام
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	293,757,201	71,247,357	162,026,586	7,499,860	329,794,430	45,602,693	145,072,184	6,557,462
ودائع التوفير	826,869,326	463,726	2,423,883	10,079	812,311,933	5,469	1,774,559	11,457
ودائع لاجل وخاضعة لاشعار	708,842,380	111,920,368	46,716,823	13,857,005	609,253,983	103,152,935	30,616,941	16,740,471
شهادات ايداع	139,795,680	-	496,473	-	149,934,329	-	544,849	-
المجموع	**1,969,264,587**	**183,631,451**	**211,663,765**	**21,366,944**	**1,901,294,675**	**148,761,097**	**178,008,533**	**23,309,390**

- بلغت ودائع الحكومة الاردنية والقطاع العام الاردني داخل المملكة 10.790.052 دينـــار أي ما نسبته 0/45% من اجمـالـي الودائع كما في 31 كانون الأول 2025 (16.311.683 دينـار، أي ما نسبته 0/72% كما في 31 كانون الأول 2024).
- بلغت الودائع التي لا تحمل فوائد 684.190.207 دينار أي ما نسبته 28/68% من اجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2025 (675.284.676 دينار أي ما نسبته 29/99% كما في 31 كانون الأول 2024).
- بلغت الودائع المحجوزة مقيدة السحب 16.672.653 دينار أي ما نسبته 0/70% من اجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2025 (21.189.006 دينار أي ما نسبته 0/94% كما في 31 كانون الأول 2024).
- بلغت الودائع الجامدة 65.905.094 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (58.228.677 دينار كما في 31 كانون الأول 2024) .

17. تأمينات نقدية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانون الاول	
	2025	2024
	دينار	دينار
تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة	115,859,992	129,691,320
تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة	30,922,561	70,095,042
المجموع	**146,782,553**	**199,786,362**

18. مخصصات متنوعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	رصيد بداية السنة	المخصص المكون (المسترد) خلال السنة	المخصص المستخدم خلال السنة	فرق عملات أجنبية	رصيد نهاية السنة
31 كانون الأول 2025	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مخصص تعويض نهاية الخدمة	4,624,546	712,417	(1,901,845)	-	3,435,118
مخصص القضايا المقامة ضد البنك	444,200	1,650,748	(1,624,670)	-	470,278
مخصصات متنوعة	463,530	(2,132)	-	3,619	465,017
المجموع	**5,532,276**	**2,361,033**	**(3,526,515)**	**3,619**	**4,370,413**
31 كانون الأول 2024					
مخصص تعويض نهاية الخدمة	4,182,879	676,825	(234,407)	(751)	4,624,546
مخصص القضايا المقامة ضد البنك	293,464	156,627	(5,891)	-	444,200
مخصصات متنوعة	2,670,849	1,716	(2,208,960)	(75)	463,530
المجموع	**7,147,192**	**835,168**	**(2,449,258)**	**(826)**	**5,532,276**

19. ضريبة الدخل

أ. مخصص ضريبة الدخل

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:	2025	2024
	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	19,138,825	19,247,420
ضريبة الدخل المدفوعة	(18,833,959)	(21,503,870)
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	15,517,406	21,395,275
ضريبة الدخل عن سنوات سابقة	(648,691)	-
رصيد نهاية السنة	**15,173,581**	**19,138,825**

تمثل ضريبة الدخل الظاهرة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ما يلي:	2025	2024
	دينار	دينار
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	15,517,406	21,395,275
ضريبة دخل سنوات سابقة	(648,691)	-
موجودات ضريبية مؤجلة للسنة – اضافة	(2,535,991)	(6,994,526)
اطفاء موجودات ضريبية مؤجلة	3,391,917	5,338,721
19,739,470	**15,724,641**	

- تبلغ نسبة ضريبة الدخل القانونية في الاردن على البنوك 38%, علماً بأن نسبة ضريبة الدخل القانونية في فلسطين والتي يوجد للبنك إستثمارات وفروع فيها 15% وفي العراق 15% وفي سورية (شركة تابعة) 25% والشركات التابعة في الأردن 28%.
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن حتى نهاية العام 2020, أما للسنوات 2021 و2022 لم يتم التوصل إلى تسوية نهائية قيد الإعتراض, كما قام البنك بتقديم كشوفات التقدير الذاتي للأعوام 2023 و2024 ودفع المبالغ الواجب دفعها حسب القانون ولم يتم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات عن تلك السنوات بعد. هذا وبرأي الإدارة والمستشارين القانوني والضريبي أنه لن يترتب على البنك أية التزامات تزيد عن المخصصات المستدركة في القوائم المالية الموحدة.
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرتي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة عن نتائج أعمال البنك في فلسطين حتى نهاية العام 2023, هذا وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي أن المخصصات المرصودة في القوائم المالية الموحدة كافية لتسديد الإلتزامات الضريبية.
- تم التوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بما يخص شركة تفوق للإستثمارات المالية (شركة تابعة) حتى نهاية العام 2024 باستثناء الأعوام 2021 و2023, حيث قامت الشركة بتقديم كشف التقدير الذاتي للأعوام المذكورة ودفع الضرائب ولم يتم مراجعتها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بعد, وبرأي إدارة الشركة والمستشار الضريبي أن المخصصات المرصودة في القوائم المالية الموحدة كافية لتسديد الالتزامات الضريبية.
- قامت شركة الأردن للتأجير التمويلي (شركة تابعة) بالتوصل إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام 2022, كما قامت بتقديم كشف التقدير الذاتي للأعوام 2023 و2024 ودفع الضرائب المعلنة ولم يتم مراجعتها من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بعد, وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي أن المخصصات المرصودة في القوائم المالية الموحدة كافية لتسديد الإلتزامات الضريبية.
- تم احتساب الضريبة المستحقة على البنك وشركاته التابعة والفروع الخارجية في القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025, هذا وبرأي الإدارة والمستشار الضريبي أنها كافية لمواجهة الالتزامات الضريبية كما في ذلك التاريخ.

فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:	2025	2024
	دينار	دينار
الربح المحاسبي	60,227,670	55,027,021
ارباح غير خاضعة للضريبة	(41,780,829)	(42,342,375)
مصروفات غير مقبولة ضريبيا	37,675,286	51,847,460
الربح الضريبي	56,122,127	64,532,106
نسبة ضريبة الدخل	%27,6	%33,2
ضريبة الدخل المستحقة عن أرباح السنة	**15,517,406**	**21,395,275**

ب. موجودات ضريبية مؤجلة	كما في 31 كانون الأول 2025				2024
ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :	رصيد بداية السنة	المبالغ المحررة	المبالغ المضافة	الرصيد في نهاية السنة	الضريبة المؤجلة
الحسابات المشمولة					
موجودات ضريبية مؤجلة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مخصصات إضافية	15,789,860	-	2,671,020	18,460,880	6,183,815	5,405,469
مخصص الديون غير العاملة	2,315,631	93,223	-	2,222,408	717,469	750,398
مخصص تعويض نهاية الخدمة	4,441,591	1,776,663	557,044	3,221,972	944,580	1,291,213
فوائد معلقة	573,719	177,476	-	396,243	113,198	162,892
مخصص القضايا المقامة على البنك	444,200	1,624,670	1,650,748	470,278	150,625	143,937
مخصص تدني عقارات آلت ملكيتها للبنك	9,561,152	264,051	-	9,297,101	3,287,258	3,387,597
تدني موجودات متوفرة للبيع	62,831	-	-	62,831	23,876	23,876
تقييم موجودات مالية آلت ملكيتها للبنك	837,287	-	-	837,287	318,169	318,169
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**37,588,650**	**3,262,001**	**770,720**	**35,097,369**	**11,336,686**	**12,357,407**
مخصصات مصاريف أخرى	3,621,267	2,208,960	2,230,539	3,642,846	1,196,640	1,287,284
	75,236,188	9,407,044	7,880,071	73,709,215	24,272,316	25,128,242
ج. مطلوبات ضريبية مؤجلة						
احتياطي القيمة العادلة	**1,316,677**	**265,684**	**1,178,210**	**2,229,203**	**243,390**	**229,911**

- ان الحركة على حساب الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة كما يلي :

	موجودات ضريبية مؤجلة		مطلوبات ضريبية مؤجلة	
	2025	2024	2025	2024
	دينار	دينار	دينار	دينار
رصيد بداية السنة	25,128,242	23,472,437	229,911	471,683
المضاف خلال السنة	2,535,991	6,994,526	113,389	8,242
المطفئ خلال السنة	(3,391,917)	(5,338,721)	(99,910)	(250,014)
رصيد نهاية السنة	**24,272,316**	**25,128,242**	**243,390**	**229,911**

* إن نسبة الضريبة المستخدمة في احتساب الضرائب المؤجلة هي النسبة النافذة في البلدان المتواجد بها البنك.

20. أموال مقترضة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	المبلـــغ	عدد الأقساط الكليـــة	المتبقيـــة	دورية استحقاق الأقساط	الضمانـــات	سعر فائدة الإقتراض
كما في 31 كانون الاول 2025	دينـــــار					
اقتراض من بنوك مركزية *	16,139,485	120-11	113-2	شهري	سندات خزينة وكمبيالات	صفر – 1%
اقتراض من بنوك خارجية	7,147,805	2	1	نصف سنوي	لا يوجد	4.79%
إلتزامات عقود الإيجار **	23,685,819	1171	533	سنوي	لا يوجد	متوسط 5.64%
المجموع	**46,973,108**					
كما في 31 كانون الاول 2024						
اقتراض من بنوك مركزية *	18,998,947	120-6	120-4	شهري	سندات خزينة وكمبيالات	صفر – 1%
إلتزامات عقود الإيجار **	20,823,821	1115	537	سنوي	لا يوجد	متوسط 6,48%
المجموع	**39,822,768**					

* تم إعادة إقراض المبالغ أعلاه لعملاء البنك ضمن شريحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى بأسعار فائدة تتراوح من 2% الى 6.83%.

- إن الإقتراض ذو فائدة ثابتة ولا يوجد اقتراض ذو فائدة متغيرة، وبلغ رصيد الاقتراض الغير خاضع لفائدة والمتعلق بالقروض التي طرحها البنك المركزي الأردني لمواجهة جائحة كورونا مبلغ 949,730 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (3,434,381 دينار كما في 31 كانون الأول 2024).

** التزامات عقود الإيجار - مقابل حق استخدام الأصول – المستأجرة:	31 كانـــــــــــون الأول	
	2025	2024
تحليل الاستحقاق - التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة	دينـــار	دينـــار
اقل من سنة واحدة	6,412,287	5,200,480
من سنة إلى خمس سنوات	17,260,491	15,675,180
أكثر من خمس سنوات	5,274,406	5,302,527
مجموع التزامات الإيجار غير المخصومة	28,947,184	26,178,187
التزامات الإيجار المخصومة المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة	23,685,819	20,823,821
لغاية سنة	5,146,761	3,548,432
اكثر من سنة	**18,539,058**	**17,275,389**

21. مطلوبات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	31 كانـــــــــــون الاول 2025	2024
	دينـــار	دينـــار
فوائد مستحقة غير مدفوعة	13,064,382	14,894,390
شيكات مقبولة الدفع	8,163,027	7,131,898
أمانات وذمم مؤقتة	10,365,313	10,052,288
أرباح مساهمين غير موزعة	3,472,002	3,201,826
تأمينات صناديق حديدية	208,818	185,508
تأمينات عقارات مباعة	400,240	340,932
مشتقات أدوات مالية – إيضاح (39)	1,693,762	-
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة على بنود خارج المركز المالي**	8,586,292	10,334,067
مطلوبات أخرى*	51,167,430	8,337,541
	97,121,266	**54,478,450**

* إن تفاصيل بند المطلوبات الاخرى هي كما يلي:

	31 كانـــــــــــون الاول 2025	2024
	دينـــار	دينـــار
أمانات الضمان الاجتماعي	351,184	406,581
أمانات ضريبة الدخل	564,621	554,578
مصروفات مستحقة	10,015,759	6,309,850
حوالات واردة	743,210	200,415
حوالات صادرة	38,912,168	-
مكافأة اعضاء مجلس الإدارة	55,000	55,000
أرصدة دائنة أخرى	525,488	811,117
	51,167,430	**8,337,541**

** هذا وتوزعت بنود خارج المركز المالي وفقاً للمراحل الإئتمانية بشكل تجميعي كما يلي:

البند	كما في 31 كانون الأول 2025						كما في 31 كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد بداية السنة	557,229,242	78,270,132	16,365,884	16,265,757	11,299,487	679,430,502	579,107,926
التعرضات الجديدة خلال السنة	192,897,504	14,336,872	13,833,677	525,636	9,167	221,602,856	201,861,027
التعرضات المستحقة	(121,617,697)	(8,538,707)	(1,646,518)	(1,663,943)	(226,771)	(133,693,636)	(75,039,128)
	628,509,049	84,068,297	28,553,043	15,127,450	11,081,883	767,339,722	705,929,825
ما تم تحويله الى المرحلة الأولى	8,976,925	7,339,089	(8,935,425)	(7,339,089)	(41,500)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(6,490,182)	(1,541,470)	6,490,182	1,541,470	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,652,245)	(431,794)	(1,022,437)	(357,897)	3,464,373	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	47,404	352,277	433,385	(50,980)	(2,732,941)	(1,950,855)	(2,399,659)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(3,511,247)	2,401,288	(901,394)	(252,075)	-	(2,263,428)	(23,349,461)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	1,107,461	-	127,663	-	19,688	1,254,812	(750,203)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**626,987,165**	**92,187,687**	**24,745,017**	**8,668,879**	**11,791,503**	**764,380,251**	**679,430,502**

- كما توزع مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات غير المباشرة بشكل تجميعي كما يلي:

البند	كما في 31 كانون الأول 2025						كما في 31 كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد بداية السنة	626,343	40,227	296,487	53,816	9,317,195	10,334,068	8,682,263
خسارة التدني على التعرضات الجديدة خلال السنة	208,487	10,702	53,656	2,286	35,773	310,904	2.098.788
خسارة التدني على التعرضات المستحقة	(122,430)	(6,821)	(31,473)	(7,050)	(1,878,302)	(2,046,076)	(441,678)
	712,400	44,108	318,670	49,052	7,474,666	8,598,896	10,357,373
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	118,560	10,043	(85,091)	(10,043)	(33,469)	-	-
ما تم تحويله الى المرحلة الثانية	(13,488)	(1,145)	13,488	1,145	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,104)	(270)	(122,840)	(2,396)	126,610	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(93,375)	(7,045)	27,586	9,217	(112,701)	(176,318)	271,970
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(23,511)	(2,435)	171,132	284	(70)	145,400	(290,963)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	5,123	-	1,813	-	11,378	18,314	(4,313)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**704,605**	**43,256**	**324,758**	**47,259**	**7,466,414**	**8,586,292**	**10,334,067**

- هذا وتوزعت التسهيلات الائتمانية الغير مباشرة وفقا للمراحل الإئتمانية بشكل افرادي كما يلي:

أ. الاعتمادات	كما في 31 كانون الأول 2025					كما في 31 كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
1	-	-	-	-	-	-
2	12,337	-	-	-	-	12,337
3	12,629,929	-	-	-	-	12,629,929
4	41,714,883	-	-	-	-	41,714,883
5	7,532,083	-	1,274,496	-	-	8,806,579
6	11,315,190	-	117,944	-	-	11,433,134
7	-	-	8,599,437	-	-	8,599,437
8	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-
المجموع	**73,204,422**	**-**	**9,991,877**	**-**	**-**	**83,196,299**

افصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة:	كما في 31 كانون الأول 2025					كما في 31 كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي		
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد بداية السنة	59,868,999	-	1,393,860	-	-	61,262,859
التسهيلات الجديدة خلال السنة	52,215,900	-	9,782,496	-	-	61,998,396
التسهيلات المسددة	(53,729,885)	-	(372,747)	-	-	(54,102,632)
	58,355,014	-	10,803,609	-	-	69,158,623
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,021,112	-	(1,021,112)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(566,798)	-	566,798	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(640,090)	-	(357,418)	-	-	(997,508)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	15,035,184	-	-	-	-	15,035,184
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-		-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**73,204,422**	**-**	**9,991,877**	**-**	**-**	**83,196,299**

افصاح الحركة على مخصص التدني:	كما في 31 كانون الأول 2025						كما في 31 كانون الأول 2024
البند	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد بداية السنة	40,953	-	8,229	-	-	49,182	45,716
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	55,978	-	46,677	-	-	102,655	14,476
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(27,177)	-	(1,541)	-	-	(28,718)	(18,462)
	69,754	-	53,365	-	-	123,119	41,730
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	6,688	-	(6,688)	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(1,757)	-	1,757	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(5,871)	-	3,915	-	-	(1,956)	5,243
التغيرات الناتجة عن تعديلات	1,899	-	-	-	-	1,899	2,209
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**70,713**	**-**	**52,349**	**-**	**-**	**123,062**	**49,182**

ب. القبولات	كما في 31 كانون الأول 2025						كما في 31 كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
1	-	-	-	-	-	-	-
2	-	-	-	-	-	-	-
3	126,344	-	-	-	-	126,344	1,340,719
4	78,902,871	-	-	-	-	78,902,871	158,015,052
5	18,332,074	-	-	-	-	18,332,074	6,810,803
6	-	-	-	-	-	-	3,217,530
7	-	-	60,457	-	-	60,457	-
8	-	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**97,361,289**	**-**	**60,457**	**-**	**-**	**97,421,746**	**169,384,104**

افصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة:

البند	كما في 31 كانون الأول 2025						كما في 31 كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد بداية السنة	168,157,357	-	1,226,747	-	-	169,384,104	91,452,791
التسهيلات الجديدة خلال السنة	22,302,713	-	-	-	-	22,302,713	81,584,515
التسهيلات المسددة	(11,158,795)	-	-	-	-	(11,158,795)	(15,669,714)
	179,301,275	-	1,226,747	-	-	180,528,022	157,367,592
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	1,226,747	-	(1,226,747)	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(27,581)	-	27,581	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	1,434,295	-	32,876	-	-	1,467,171	(470,304)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(84,573,447)	-	-	-	-	(84,573,447)	12,486,816
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**97,361,289**	**-**	**60,457**	**-**	**-**	**97,421,746**	**169,384,104**

افصاح الحركة على مخصص التدني:

البند	كما في 31 كانون الأول 2025						كما في 31 كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد بداية السنة	117,456	-	8,222	-	-	125,678	96,410
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	23,026	-	-	-	-	23,026	79,065
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(27,029)	-	-	-	-	(27,029)	(47,848)
	113,453	-	8,222	-	-	121,675	127,627
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	8,222	-	(8,222)	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(211)	-	211	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(4,075)	-	2,573	-	-	(1,502)	6,371
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(29,326)	-	-	-	-	(29,326)	(8,320)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**88,063**	**-**	**2,784**	**-**	**-**	**90,847**	**125,678**

ج. الكفالات	كما في 31 كانون الأول 2025						كما في 31 كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى تجميعي		
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
1	-	-	-	-	-	-	-
2	2,053,388	-	-	-	-	2,053,388	300,570
3	13,409,840	-	-	-	-	13,409,840	8,511,404
4	23,119,094	-	6,000	-	-	23,125,094	16,660,091
5	39,644,291	-	29,066	-	-	39,673,357	32,146,650
6	12,364,798	-	1,189,246	-	-	13,554,044	14,118,218
7	-	-	797,457	-	-	797,457	1,511,492
8	-	-	-	-	140,928	140,928	59
9	-	-	-	-	63,119	63,119	163
10	-	-	-	-	11,578,289	11,578,289	11,299,265
غير مصنفة	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**90,591,411**	**-**	**2,021,769**	**-**	**11,782,336**	**104,395,516**	**84,547,912**

افصاح الحركة على التسهيلات غير المباشرة:	كما في 31 كانون الأول 2025						كما في 31 كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
البند	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى تجميعي		
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد بداية السنة	69,635,342	-	3,613,083	-	11,299,487	84,547,912	85,547,480
التسهيلات الجديدة خلال السنة	25,798,294	-	51,088	-	-	25,849,382	13,748,553
التسهيلات المسددة	(4,520,086)	-	(181,085)	-	(226,771)	(4,927,942)	(10,172,492)
	90,913,550	-	3,483,086	-	11,072,716	105,469,352	89,123,541
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	2,251,414	-	(2,209,914)	-	(41,500)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(1,447,793)	-	1,447,793	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(306,621)	-	(730,160)	-	1,036,781	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	139,030	-	11,186	-	(305,349)	(155,133)	(1,058,312)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(1,843,604)	-	(75,319)	-	-	(1,918,923)	(2,806,382)
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	885,435	-	95,097	-	19,688	1,000,220	(710,935)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**90,591,411**	**-**	**2,021,769**	**-**	**11,782,336**	**104,395,516**	**84,547,912**

افصاح الحركة على مخصص التدني:							
البند	كما في 31 كانون الأول 2025						كما في 31 كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد بداية السنة	195,508	-	175,551	-	9,317,195	9,688,254	7,856,792
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	35,472	-	400	-	35,773	71,645	1,906,125
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(10,289)	-	(3,399)	-	(1,878,302)	(1,891,990)	(291,522)
	220,691	-	172,552	-	7,474,666	7,867,909	9,471,395
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	72,019	-	(38,550)	-	(33,469)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(3,329)	-	3,329	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(570)	-	(118,594)	-	119,164	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(57,606)	-	9,348	-	(105,255)	(153,513)	234,161
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(32,903)	-	54,171	-	(70)	21,198	(13,020)
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	3,627	-	1,502	-	11,378	16,507	(4,282)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**201,929**	**-**	**83,758**	**-**	**7,466,414**	**7,752,101**	**9,688,254**

د. السقوف غير المستغلة							
البند	كما في 31 كانون الأول 2025						31 كما في كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
فئات التصنيف الائتماني بناء على نظام البنك الداخلي:	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
1	-	-	-	-	-	-	5,138
2	10,074,160	-	-	-	-	10,074,160	335,660
3	67,682,529	-	-	-	-	67,682,529	46,730,302
4	178,863,477	-	3,977,615	-	-	182,841,092	113,296,771
5	82,251,144	-	1,720,671	-	-	83,971,815	76,178,618
6	26,958,733	-	5,083,933	-	-	32,042,666	29,046,552
7	-	-	1,888,695	-	-	1,888,695	4,106,697
8	-	-	-	-	-	-	-
9	-	-	-	-	-	-	-
10	-	-	-	-	9,167	9,167	-
غير مصنفة	-	92,187,687	-	8,668,879	-	100,856,566	94,535,889
المجموع	**365,830,043**	**92,187,687**	**12,670,914**	**8,668,879**	**9,167**	**479,366,690**	**364,235,627**

افصاح الحركة على السقوف غير المستغلة:

البند	المرحلة الأولى		كما في 31 كانون الأول 2025 المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	كما في 31 كانون الأول 2024 الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد بداية السنة	259,567,544	78,270,132	10,132,194	16,265,757	-	364,235,627	367,425,549
التسهيلات الجديدة خلال السنة	92,580,597	14,336,872	4,000,093	525,636	9,167	111,452,365	99,323,731
التسهيلات المسددة	(52,208,931)	(8,538,707)	(1,092,686)	(1,663,943)	-	(63,504,267)	(50,711,531)
	299,939,210	84,068,297	13,039,601	15,127,450	9,167	412,183,725	416,037,749
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	4,477,652	7,339,089	(4,477,652)	(7,339,089)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(4,448,010)	(1,541,470)	4,448,010	1,541,470	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(1,345,624)	(431,794)	(292,277)	(357,897)	2,427,592	-	-
الأثر نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(885,831)	352,277	746,741	(50,980)	(2,427,592)	(2,265,385)	(1,270,334)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	67,870,620	2,401,288	(826,075)	(252,075)	-	69,193,758	(50,492,520)
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	222,026	-	32,566	-	-	254,592	(39,268)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**365,830,043**	**92,187,687**	**12,670,914**	**8,668,879**	**9,167**	**479,366,690**	**364,235,627**

افصاح الحركة على مخصص التدني:

البند	المرحلة الأولى		كما في 31 كانون الأول 2025 المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	الإجمالي	كما في 31 كانون الأول 2024 الإجمالي
	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي	مستوى إفرادي	مستوى تجميعي			
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد بداية السنة	272,425	40,227	104,485	53,816	-	470,953	683,345
خسارة التدني على الأرصدة الجديدة خلال السنة	94,011	10,702	6,579	2,286	-	113,578	117,122
المسترد من خسارة التدني على التسهيلات المستحقة	(57,935)	(6,821)	(26,533)	(7,050)	-	(98,339)	(83,846)
	308,501	44,108	84,531	49,052	-	486,192	716,621
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	31,631	10,043	(31,631)	(10,043)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(8,191)	(1,145)	8,191	1,145	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(534)	(270)	(4,246)	(2,396)	7,446	-	-
الأثر على المخصص نتيجة تغيير التصنيف بين المراحل الثلاث خلال السنة	(25,823)	(7,045)	11,750	9,217	(7,446)	(19,347)	26,195
التغيرات الناتجة عن تعديلات	36,819	(2,435)	116,961	284	-	151,629	(271,832)
التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	1,497	-	311	-	-	1,808	(31)
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	**343,900**	**43,256**	**185,867**	**47,259**	**-**	**620,282**	**470,953**

22. رأس المال المكتتب به

- يبلغ رأس المال المكتتب به (200) مليون دينار كما في 31 كانون الأول 2025 و2024 .
- يبلغ رأس المال المكتتب به في نهاية السنة (200) مليون دينار موزعاً على (200) مليون سهم قيمة السهم الواحد الإسمية دينار.

23. الاحتياطيات

- الاحتياطي القانوني

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الارباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانون البنوك وقانون الشركات وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين.

- الاحتياطي الاختياري

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال الأعوام السابقة. يستخدم الاحتياطي الاختياري في الاغراض التي يقررها مجلس الادارة ويحق للهيئة العامة رسملته أو توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين.

- احتياطي المخاطر المصرفية العامة

يمثل هذا البند إحتياطي مخاطر مصرفية عامة وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني وتعليمات السلطات الرقابية الأخرى، هذا وقد تم تحويل رصيد إحتياطي المخاطر المصرفية العامة الى الأرباح المدورة كما في 1 كانون الثاني 2018 إستنادا لتعميم البنك المركزي رقم 10/1/1359 بتاريخ 25 كانون الثاني 2018 وتعليمات البنك المركزي رقم 2018/13 بتاريخ 6 حزيران 2018 والسلطات الرقابية الأخرى.

- الاحتياطي الخاص

يمثل هذا البند إحتياطي التقلبات الدورية والمحتسب وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وذلك بما يخص فروع البنك العاملة في فلسطين.

- ان الاحتياطيات المقيد التصرف بها هي كما يلي:

اســـــم الاحتياطـــــي	المبلـــــــغ دينـــار	طبيعة التقييد
الاحتياطي القانوني	128,482,054	حسب قانون البنوك والشركات
احتياطي المخاطر المصرفية العامة	4,102,021	متطلبات السلطات الرقابية
احتياطي خاص	5,849,743	متطلبات السلطات الرقابية

24. فروقات ترجمة عملات أجنبية

يمثل هذا البند صافي الفرق الناتج عن ترجمة صافي الاستثمار في العملات الأجنبية للبنك عند توحيد القوائم المالية.

إن الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي:	2025 دينـــار	2024 دينـــار
رصيد في بداية السنة	(9,420,102)	(9,562,080)
التغير في ترجمة صافي الإستثمار خلال السنة	195,989	141,978
الرصيد في نهاية السنة	**(9,224,113)**	**(9,420,102)**

25. احتياطي القيمة العادلة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2025 دينـار	2024 دينـار
الرصيد في بداية السنة	37,056,092	31,794,224
(خسائر) أرباح غير متحققة – أدوات ملكية	(19,663,547)	7,787,119
أرباح (خسائر) غير متحققة – أدوات دين	1,462,016	(2,730,384)
أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل منقولة لقائمة الربح أو الخسارة نتيجة البيع	(204,176)	(36,638)
مطلوبات ضريبية مؤجلة	(13,479)	241,771
الرصيد في نهاية السنة *	**18,636,906**	**37,056,092**

* بالصافي بعد الضريبة المؤجلة والبالغة 243,390 دينار للعام 2025 (229,911 دينار للعام 2024).

26. أرباح مدورة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2025 دينـار	2024 دينـار
الرصيد في بداية السنة	168,169,427	174,847,102
أرباح موزعة على المساهمين	(36,000,000)	(36,000,000)
أرباح السنة	44,005,639	35,017,177
المحول (الى) الاحتياطيات	(6,092,971)	(5,547,880)
فروقات ترجمة عملات أجنبية	(46,535)	(146,972)
الرصيد في نهاية السنة	**170,035,560**	**168,169,427**

- يشمل رصيد الارباح المدورة 24,272,316 دينار مقيد التصرف فيه مقابل موجودات ضريبية مؤجلة كما في 31 كانون الأول 2025 (25,128,242 دينار كما في 31 كانون الاول 2024).
- يشمل رصيد الأرباح المدورة 227,598 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 يمثل أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي رقم (9)، وبموجب طلب هيئة الأوراق المالية يحظر التصرف به لحين تحققه، كما يشمل رصيد الأرباح المدورة مبلغ 813,437 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 يحظر التصرف به من خلال التوزيع كأرباح على المساهمين او استخدامه لأي أغراض أخرى الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني والناجمة عن تطبيق تعميم البنك المركزي الأردني رقم 1359/1/10 بتاريخ 25 كانون الثاني 2018.

* بالصافي بعد ضريبة الدخل.

27. أرباح مقترح توزيعها

أوصى مجلس الإدارة في جلسته بتاريخ 29 كانون الثاني 2026 على توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع 18% من رأس المال وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين والبنك المركزي الأردني.

28. الفوائــد الدائنـــة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2025	2024
	دينـار	دينـار
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة:		
للافراد (التجزئة) :	50,325,124	52,274,910
حسابات جارية مدينة	1,850,825	1,305,596
قروض وكمبيالات	42,537,719	45,507,623
بطاقات الائتمان	5,936,580	5,461,691
القروض العقارية	16,787,654	17,691,053
الشركات :	46,437,983	43,032,876
الشركات الكبرى :	30,993,768	26,776,281
حسابات جارية مدينة	3,213,262	3,035,227
قروض وكمبيالات	27,780,506	23,741,054
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :	15,444,215	16,256,595
حسابات جارية مدينة	2,032,249	2,389,019
قروض وكمبيالات	13,411,966	13,867,576
الحكومة والقطاع العام	21,518,338	19,215,487
البنود الأخرى:		
أرصدة لدى بنوك مركزية	28,158,047	34,611,339
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	8,019,020	10,078,931
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	9,300,909	9,331,324
موجودات مالية من خلال الدخل الشامل	7,096,490	10,827,681
المجمـــوع	**187,643,565**	**197,063,601**

29. الفوائــد المدينـــة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2025	2024
	دينار	دينار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	1,424,183	1,403,295
ودائع عملاء:		
حسابات جارية وتحت الطلب	95,684	2,290
ودائع توفير	2,925,536	2,577,114
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	38,017,408	41,763,612
شهادات إيداع	8,132,270	9,288,005
أموال مقترضة	221,497	92,828
تأمينات نقدية	3,706,354	3,718,125
رسوم ضمان الودائع	2,700,611	2,281,002
فوائد إلتزامات عقود إيجار	1,539,188	1,290,770
	58,762,731	**62,417,041**

30. صافي إيرادات العمولات

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2025	2024
عمولات دائنة :	دينار	دينار
عمولات تسهيلات مباشرة	3,286,102	3,918,073
عمولات تسهيلات غير مباشرة	5,325,470	4,637,753
عمولات أخرى	42,812,554	19,167,278
المجموع	51,424,126	27,723,104
ينزل: عمولات مدينة	2,624,937	2,015,072
صافي ايرادات العمولات	**48,799,189**	**25,708,032**

31. أرباح عملات أجنبية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2025	2024
	دينــار	دينــار
ناتجة عن التداول/ التعامل	(757,451)	282,810
ناتجة عن التقييم	5,794,837	4,617,674
	5,037,386	**4,900,484**

32. أرباح موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

خلال العـام 2025	أرباح متحققة	أرباح غير متحققة	عوائد توزيعات أسهم	المجمـــوع
	دينار	دينار	دينار	دينار
أسهم محلية	-	34,463	18,080	52,543
	-	**34,463**	**18,080**	**52,543**
خلال العـام 2024	**أرباح متحققة**	**أرباح غير متحققة**	**عوائد توزيعات أسهم**	**المجمـــوع**
	دينار	دينار	دينار	دينار
أسهم محلية	-	4,401	4,450	8,851
	-	**4,401**	**4,450**	**8,851**

33. إيرادات أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2025	2024
	دينار	دينار
ايرادات مستردة من سنوات سابقة	554,011	528,741
أرباح بيع عقارات آلت ملكيتها للبنك	1,317,514	208,625
ايرادات البريد والهاتف وسويفت	660,395	389,779
ايجارات مقبوضة من عقارات البنك	182,210	222,248
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	26,102	91,950
فوائد معلقة معادة للإيرادات	415,877	802,005
ايرادات أخرى	2,895,658	2,175,537
	6,051,767	**4,418,885**

34. نفقات الموظفين

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2025	2024
	دينار	دينار
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	40,567,396	33,382,288
مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي	2,969,967	2,677,219
مساهمة البنك في صندوق الادخار	2,109,358	2,041,530
نفقات طبية	1,819,613	1,513,600
تدريب الموظفين	334,639	589,225
مياومات سفر وتنقلات	1,546,257	968,217
تأمين حياة	326,658	251,760
	49,673,888	**41,423,839**

35. مصاريف أخرى

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2025	2024
	دينار	دينار
ايجارات	477,247	175,064
قرطاسية ومطبوعات	727,379	724,255
بريد وهاتف وسويفت	3,208,957	2,483,418
أنظمة و صيانة وتصليحات وتنظيفات	10,309,822	9,327,116
رسوم ورخص وضرائب	4,883,651	4,851,936
اعلانات واشتراكات وحملات تسويقية	13,621,493	12,153,826
رسوم تأمين	6,185,839	5,474,338
انارة وتدفئة	819,045	769,024
تبرعات واعانات	1,732,211	864,019
ضيافة وندوات ودعوات لعملاء البنك	379,248	395,383
أتعاب مهنية وقانونية وإستشارات	2,658,012	2,466,497
مكافأة اعضاء مجلس الإدارة	55,000	55,000
متفرقة أخرى	1,242,389	1,415,616
	46,300,293	**41,155,492**

36. مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:	2025	2024
	دينار	دينار
الأرصدة لدى بنوك مركزية	657,319	361,807
الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية	(3,310)	31,315
الايداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية	7,656	7
التسهيلات الائتمانية المباشرة بالتكلفة المطفأة	20,070,360	18,337,810
الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	4,379	96,224
بنود خارج قائمة المركز المالي	(1,766,090)	1,656,117
	18,970,314	**20,483,280**

37. حصة السهم من الربح للسنة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2025	2024
	دينار	دينار
(الربح للسنة (مساهمي البنك	44,005,639	35,017,177
* المتوسط المرجح لعدد الأسهم	200,000,000	200,000,000
(حصة السهم من الربح للسنة (مساهمي البنك		
	فلس / دينار	فلس / دينار
الأساسي والمخفض	**022/**	**018/**

* تم احتساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم من الربح العائد لمساهمي البنك بناءً على عدد الأسهم المصرح بها للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 و2024 وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (33).

38. النقد وما في حكمه

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2025	2024
	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	906,257,654	761,604,005
يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	235,521,581	268,207,452
يزيل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	(29,084,297)	(42,076,104)
أرصدة مقيدة السحب	(132,671,983)	(122,095,358)
	980,022,955	**865,639,995**

39. مشتقات أدوات مالية

إن تفاصيل المشتقات المالية القائمة في نهاية السنة هي كما يلي:

كما في 31 كانون الأول 2025	آجال القيمة العادلة الاعتبارية حسب الاستحقاق											
	مجموع القيمة الاعتبارية (الإسمية)	خلال 3 أشهر	من 3 - 12 شهر	المجموع	قيمة عادلة سالبة	قيمة عادلة موجبة	مجموع القيمة الاعتبارية (الإسمية)	خلال 3 أشهر	من 3 - 12 شهر	المجموع	قيمة عادلة سالبة	قيمة عادلة موجبة
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
عقود شراء عملات اجنبية	57,267,480	57,083,600	183,880	57,267,480	(1,705,487)	11,725	63,205,374	55,079,470	8,125,904	63,205,374	-	35,726
المجموع	**57,267,480**	**57,083,600**	**183,880**	**57,267,480**	**(1,705,487)**	**11,725**	**63,205,374**	**55,079,470**	**8,125,904**	**63,205,374**	**-**	**35,726**

٤٠ المعاملات مع اطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع أعضاء مجلس الادارة والإدارة العليا والشركة التابعة وكبار المساهمين ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية .

إن تفاصيل التسهيلات الممنوحة لأطراف ذات العلاقة تعتبر عاملة .

- فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال السنة :	الشركات التابعة*	أعضاء مجلس الادارة	أطراف أخرى	صندوق ادخار موظفي البنك	المجموع	المجموع	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول			
	2025	2025	2025	2025	2025	2024	2025	2024		
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة:	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار		
موجودات :										
استثمارات	-	-	-	-	-	45,627,636	-	-		
أرصدة تسهيلات ائتمانية	-	45,627,636	-	-	45,627,636	45,627,636	-	-		
أرصدة ودائع و حسابات جارية	583,429	1,085,592	-	-	1,669,021	3,075,411	3,433,733	1,764,712	-	10
أرصدة التأمينات النقدية	-	-	11	-	11	10	-	-	-	-
مطلوبات:	-	2,989,404	-	-	2,989,404	3,982,000	2,989,404	-	-	-
ودائع عملاء وتأمينات	4,944,485	775,304	10,195,144	316,726	16,231,659	38,520,921	30,743,507	14,511,848	316,726	4,944,485
ودائع بنوك	-	-	7,390,056	-	7,390,056	7,798,232	7,390,056	-	-	-
أموال مقترضة	-	-	2,815,914	-	2,815,914	2,989,024	2,815,914	-	-	-
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:										
كفالات	50,000	-	464,000	-	514,000	576,550	592,215	78,215	-	50,000
قبولات واعتمادات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
عناصر قائمة الربح او الخسارة الموحدة:										
فوائد وعمولات دائنة	54,932	78,583	-	-	133,515	184,937	196,367	62,852	-	54,932
فوائد وعمولات مدينة	246,408	5,656	974,882	-	1,226,946	3,010,396	2,133,701	829,371	77,384	246,408

أسعار الفائدة

- تتراوح أسعار الفوائد الدائنة بالدينار من 1% (يمثل السعر الأدنى هامش الفائدة مقابل تأمينات نقدية مقدارها 100%) إلى 11.25% .
- لا يوجد أسعار للفوائد الدائنة بالأجنبي.
- تتراوح أسعار الفوائد المدينة بالدينار من 0.0025% إلى 5.50%.
- تتراوح أسعار الفوائد المدينة بالأجنبي من 2.67% الى 3.45%.

* إن الأرصدة والمعاملات مع الشركات التابعة يتم استبعادها من القوائم المالية الموحدة وتظهر للتوضيح فقط.

- يتم اظهار الاستثمار في الشركة التابعة سوريا بالكلفة, علماً ان البنك قد قام بالتحوط للإنخفاض في قيمة الاستثمار في سجلاته.
- بلغ عدد الأطراف ذات العلاقة الذين تم منحهم تسهيلات ائتمانية 38 عميل كما في 31 كانون الاول 2025.

- فيما يلي ملحق لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) للإدارة التنفيذية للبنك:	2025	2024
	دينار	دينار
رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية	3,646,251	3,306,532
تنقلات وأمانة سر	18,000	18,000
بدل عضوية وتنقلات ومكافآت مجلس الإدارة	634,238	658,076
المجموع	**4,298,489**	**3,982,608**

٤١. ادارة المخاطر

أولا: الافصاحات الوصفية:

يقوم البنك بإدارة المخاطر المصرفية عن طريق تحديد المخاطر التي يمكن التعرض لها وسبل مواجهتها وتخفيفها, ضمن إطار كلي لإدارة المخاطر وذلك استناداً لافضل المعايير والأعراف والممارسات المصرفية حيث تم الفصل ما بين دوائر المخاطر ودوائر تنمية الأعمال ودوائر العمليات (التنفيذ).

* لدى البنك لجنة لإدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تتولى بدورها العمل على ضمان وجود نظام رقابي داخلي فعال والتحقق من حسن ادائه كما يقر المجلس سياسات إدارة المخاطر بشكل عام ويحدد إطارها.

* تتولى اجهزة ادارة المخاطر مسؤولية ادارة مختلف انواع المخاطر من حيث :

- اعداد السياسات واعتمادها من مجلس الادارة.
- تحليل جميع انواع المخاطر (ائتمان, سوق, سيولة, عمليات, أمن المعلومات, ...).
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من انواع المخاطر.
- تزويد مجلس الإدارة والإدارة العليا بكشوفات ومعلومات عن قياس المخاطر في البنك بشكل نوعي وكمي.

* قام البنك بتطبيق مجموعة من الأنظمة الآلية لقياس وضبط المخاطر مثل نسب كفاية رأس المال, مخاطر ونسب السيولة (LCR/ NSFR), مخاطر العمليات والأحداث التشغيلية, ومخاطر السوق.

مخاطر الائتمان:

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض او الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحدده وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي الى الحاق خسائر مالية للبنك.

في هذا السياق يقوم البنك بتعزيز الاطر المؤسسية التي تحكم ادارة الائتمان من خلال ما يلي :

1. مجموعة من الدوائر المتخصصة المستقله لادارة مخاطر الائتمان وكما يلي:

- دائرة ائتمان الشركات.
- دائرة ائتمان الشركات المتوسطة والصغيره (SME's).
- دائرة ائتمان الافراد.
- دائرة ائتمان الفروع الخارجية.
- دائرة مخاطر محافظ الائتمان: والتي تعنى بشكل اساسي في الحفاظ على نوعية الائتمان الممنوح لعملاء البنك (الشركات الكبرى والشركات, الشركات المتوسطة والصغيرة SME والأفراد) ودراسة مؤشرات المخاطر Key Risk Indicators وذلك من خلال اعداد دراسات وتقارير تعني بأداء المحافظ والمخصصات واعداد التوصيات اللازمة بخصوص ذلك , كما تقوم باعداد دراسات و تقارير دورية تهتم بما يلي:

- التركزات الائتمانية للمحفظة على مستوى النشاط الاقتصادي.
- التركزات الائتمانية للمحفظة على مستوى المنتج.
- تقارير تعنى بنسب التعثر ونسب التغطية ومقارنتها بأداء القطاع المصرفي.
- تقارير تعنى بأداء المحافظ الائتمانية حسب المحفظة (شركات،حكومة،SME و افراد) ومقارنة نسب النمو بأداء القطاع المصرفي.
- تطبيق المعيار المحاسبي في التقارير المالية IFRS9 من خلال التقارير والسيناريوهات اللازمة للامتثال في تطبيق المعيار في بداية العام 2018.
- تطبيق نموذج Application Scorecard بالإعتماد على مجموعة من المعايير الخاصة بالعميل من أجل تقييم مخاطر عملاء الأفراد والتي تساهم في القرار الائتماني.
- تطبيق نظام تصنيف درجات مخاطر للعملاء (Risk Rating Systems) يتم من خلاله تصنيف العملاء الى عشره مستويات وفقاً لتصنيف مخاطر المقترض Obligor Risk Rating (القطاع الإقتصادي، الادارة، الوضع المالي، الخبره... الخ).

2. الفصل ما بين دوائر تنمية الاعمال المختلفة ودوائر مخاطر الائتمان.

3. منظومة من السياسات والاجراءات المعتمدة التي تحدد اسس تعريف وقياس وادارة هذا النوع من المخاطر.

4. تحديد التركزات الائتمانية على مستوى نوع الائتمان، القطاع الاقتصادي، التوزيع الجغرافي، المحافظ الائتمانية ... الخ). وتتولى ادارة مخاطر الائتمان كل ضمن اختصاصه بمراقبة هذه التركزات .

5. نظام الصلاحيات وادارة العلاقة:
يعتمد بنك الاردن نظام صلاحيات يتضمن آلية منح الصلاحيات وتفويضها ومراقبتها وادارة العلاقة لمختلف انشطة الائتمان.

6. تحديد اساليب تخفيف المخاطر :
يتبع بنك الاردن اساليب مختلفة لتخفيف المخاطر الائتمانية تتمثل فيما يلي:
- تقديم الهيكل المناسب للائتمان بما يتفق مع الغاية منه وأجل تسديده.
- التأكد من استكمال جميع النواحي الرقابية على استغلال الائتمان ومصادر سداده.
- استيفاء الضمانات المناسبة تحوطاً لاي مخاطر بهذا الخصوص.
- دراسة وتقييم معاملات الائتمان من قبل دوائر الائتمان.
- التقييم الدوري للضمانات حسب طبيعة ونوعية ودرجة مخاطر الضمان لتعزيزها والتأكد من تغطيتها للائتمان الممنوحة أولاً بأول من قبل دوائر الائتمان.
- لجان متخصصة للموافقة على الائتمان.

7. دوائر تنفيذ الائتمان تتضمن مراقبة تنفيذ الائتمان بالاضافة لوحدة تعنى بالتوثيق واستكمال التدقيق القانوني والتنفيذ.

8. تطبيق انظمة الية لادارة الائتمان (CCM + Credit Lens).

9. دوائر متخصصه لمتابعة تحصيل المستحقات والديون المتعثرة.

10. لجنة لإدارة المخاطر على مستوى مجلس الإدارة لمراجعة سياسات وإستراتيجيات الإئتمان والإستثمار والمخاطر.

11. تحديد مهام دوائر الائتمان المختلفة من حيث آلية ودورية المراقبة والكشوفات المستخرجة وآلية تصعيدها الى الادارة العليا ومجلس الادارة.

12. تحليل التقلبات الاقتصادية والتغييرات في هيكل ونوعية المحفظة الائتمانية.

13. اعداد التقارير للرقابة على سقوف الدول و التوظيفات لدى البنوك (Country and Counterparty limits).

14. اعداد التقارير عن رأس المال الاقتصادي (economic capital).

15. اعداد وإجراء اختبارات الاوضاع الضاغطة (Stress Testing) و (ICAAP)

16. التقارير الرقابية:
تتولى دوائر الائتمان كل ضمن اختصاصه مراقبة وتقييم كافة العمليات الائتمانية من خلال مجموعة من الكشوفات الرقابية:
- المراقبة اليومية:
- التجاوزات الائتمانية, السقوف المستحقة غير المجددة, الحسابات المستحقة وغيرها.
- مراقبة جودة وتوزيع المحفظة الائتمانية.
- تصنيف المخاطر الائتمانية, القطاع الاقتصادي, نوع الائتمان, الضمانات, التركزات , اتجاهات جودة الاصول الائتمانية ,.....، وغيرها.
- مراقبة التعرض الائتماني (Total Exposure) على مستوى العميل,المنطقة الجغرافية, نوع الائتمان, القطاع الاقتصادي, تاريخ الاستحقاق, نوع الضمان وغيرها.

ورفع هذه التقارير بشكل دوري الى لجنة إدارة المخاطر المنبثقه عن مجلس الادارة, اما بالنسبة للعمليات اليومية فترفع الى المدير العام أولاً بأول وعند الحاجة لذلك.

17. الانذار المبكر (EWS) :
حساب EWS هو الحساب الذي يشتمل على اشارات الانذار المبكر وهو حساب يظهر مخاطر او نقاط ضعف محتملة ذات طبيعة مادية تتطلب مراقبة او اشرافاً او اهتماماً أوثق من قبل الادارة, يمكن ان تؤدي نقاط الضعف الظاهرة في الحساب اذا تركت دون تصحيح الى انخفاض احتمالية السداد ليصبح ضمن الحسابات غير الجيدة والمشكوك فيها (B&D).

تقوم دوائر الائتمان بالفحص والتقييم والدراسة لمؤشرات الانذار المبكر التي ظهرت على أي من العملاء بأنه وعلى الرغم من ظهور هذا المؤشر بالتنسيق مع دوائر تنمية الاعمال للوقف على ان كان لظهور هذا المؤشر أثر جوهري على اعمال العميل وديمومة نشاطه وقدرته على الوفاء بتعهداته تجاه البنك....الخ, وفي حال التوافق مع دائرة تنمية الاعمال بأنه لا يوجد له اثر فيتم اضافة هذه الحسابات الى قائمة الحسابات الخضراء, والتي تعنى بالعملاء الذين ظهر عليهم مؤشرات انذار مبكر دون ان يتم عرضه على لجنة مؤشرات الانذار المبكر.

مخاطر التشغيل

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة او فشل العمليات الداخلية والموظفين والانظمة او تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية وقد تم تأسيس دائرة مخاطر العمليات في البنك منذ عام 2003 وتم رفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والانظمة الالية منذ ذلك التاريخ وتتبع اداريا الى ادارة المخاطر.

ويتولى البنك ادارة مخاطر العمليات ضمن الاسس التالية:
1. اعداد سياسة مخاطر العمليات واعتمادها من قبل مجلس الادارة وتطبيقها على ارض الواقع والتي تضمنت اسس تعريف وقياس ومراقبة المخاطر بالإضافة الى مستوى قبول هذا النوع من المخاطر.
2. تطبيق نظام آلي لادارة مخاطر العمليات (CAREWeb) .
3. تحديث ملفات مخاطر العمليات (Risk Profile) بحيث تتضمن كافة انواع مخاطر العمليات والاجراءات الرقابية التي تحد منها ودورية فحصها بما يكفل كفاءتها واستمرارية عملها على مستوى كل وحدة من وحدات البنك . ويتم رفع تقارير إلى لجنة إدارة المخاطر لإقرار هذه الملفات.
4. تتولى ادارة التدقيق الداخلي تقييم مدى صحة الفحوصات الشهرية القائمة على التقييم الذاتي لمختلف وحدات البنك وتصنيف هذه الوحدات ضمن معايير التصنيف المعتمدة بهذا الخصوص وتضمينها ضمن تقرير التدقيق الداخلي وتزويد لجنة التدقيق بها اولاً بأول . يتم إعداد تقرير يبين نتائج التقييم الذاتي ونتائج تقييم التدقيق الداخلي لكافة وحدات البنك ورفعه للجنة التدقيق بشكل ربع سنوي.
5. التقييم المستمر لملفات مخاطر العمليات (Risk Profile) :
6. تطبيق منهجية التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية (CRSA) كأداه لادارة المخاطر التشغيلية وتقييمها بإستمرار للتعرف على المخاطر الجديدة بالاضافة للتأكد من كفاءة عمل الاجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر وتحديث هذه الملفات اولاً باول ليعكس الواقع الفعلي لبيئة العمل.
7. بناء قاعدة بيانات بالاخطاء التشغيلية وتحليلها ورفع تقارير دورية.
8. تقييم وحدات البنك ضمن اسس ومعايير دولية حسب البيئة الرقابية.
9. بناء وتحديد ومراقبة مؤشرات الاداء Key Risk Indicators على مستوى البنك ورفع تقارير لوحدات البنك المعنية بنتائج هذه المؤشرات ليتم متابعتها من قبلهم و تطبيق الاجراءات التصحيحية لمعالجة المخاطر قبل حدوثها.
10. اعداد وإجراء اختبارات الاوضاع الضاغطة (Stress Testing) الخاصة بمخاطر التشغيل.
11. تزويد الدوائر المعنية بكشوفات دورية (شهري, ربع سنوي) تعكس واقع البيئة الرقابية لمختلف وحدات البنك.
12. تقييم اجراءات وسياسات العمل والتاكد من تحديد وتصحيح اي ضعف Control Gaps في الاجراءات الرقابية بناءً على الفحص الذاتي للاجراءات الرقابية.
13. تدريب وتوعية موظفي البنك على مخاطر التشغيل وكيفية ادارتها لتحسين البيئة الرقابية في البنك.
14. تحديث ملف مخاطر المنشأة بالتنسيق مع دائرة التدقيق الداخلي ودائرة الامتثال ودائرة العمليات المركزية للتعرف على المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة وتؤثر سلباً على تحقيق أهداف واستراتيجية المنشأة وأرباحها. يتم عرض أية تعديلات على ملف المخاطر الخاص بالمنشأة على لجنة إدارة المخاطر ليتم إقرار الملف من قبلهم. وتتولى إدارة التدقيق الداخلي سنوياً تقييم الإجراءات الرقابية للمنشأة وعرض نتائج الفحوصات على لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر.

مخاطر السوق والسيولة

مخاطر السيولة:

وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر وتنقسم مخاطر السيولة إلى:

مخاطر تمويل السيولة(Funding liquidity Risk) :

وهي مخاطر عدم مقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد – مثل تحصيل الذمم – او الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.

مخاطر سيولة السوق Market Liquidity Risk)):

وهي مخاطر عدم تمكن بيع الأصل في السوق او بيعه مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة او الطلب في السوق.

مخاطر السوق:

وهي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج المركز المالي لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار ومعدلات العائد في السوق والمخاطر التي تنشا من المخاطر المصرفية المترتبة على كافة أنواع الاستثمارات/التوظيفات والجوانب الاستثمارية لدى البنك, وتشمل مخاطر السوق ما يلي:

- مخاطر أسعار الفوائد.
- مخاطر أسعار الصرف (التعامل بالعملات الأجنبية).
- مخاطر أسعار الأوراق المالية.
- مخاطر البضائع.

وتنشأ مخاطر السوق من:

- التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في السوق.
- تقلبات أسعار الفائدة.
- تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعا وشراء.
- الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير.
- حيازة المراكز غير المغطاة.

ومن الأدوات الأساسية المستخدمة في قياس وإدارة مخاطر السوق ما يلي:

- قيمة نقطة الأساس (Basis Point Value).
- القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk).
- اختبار الحساسية (Stress Testing).

ويتولى البنك إدارة مخاطر السوق والسيولة ضمن المعطيات التالية:

- منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة التي تحدد أسس تعريف وقياس ومراقبة ومتابعة وإدارة مخاطر السوق ومخاطر السيولة.
- تطبيق نظام لإدارة الموجودات والمطلوبات Assets and Liabilities Management System لضبط وقياس مخاطر السيولة وأسعار الفائدة.

إعداد خطة لإدارة أزمات السيولة تتضمن:

- إجراءات متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
- لجنة متخصصة لإدارة أزمة السيولة.
- خطة توفير سيولة في الحالات الطارئة Liquidity Contingency Plan .

تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السوق و السيولة من خلال:-

- تقرير مخاطر السيولة حسب سلم الاستحقاق.
- مراقبة سقوف, وجودة المحفظة الاستثمارية.
- مراقبة الالتزام بنسب السيولة مثل نسبة تغطية السيولة (LCR), نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) وامتثال النسبة للحدود الدنيا.
- مراقبة السيولة القانونية والسيولة النقدية وهي الاحتفاظ بمقدار كاف من الموجودات السائلة (النقدية وشبه النقدية) لمواجهة الالتزامات.
- اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing).
- عمل الدراسات الدورية عن التطورات في الأسواق العالمية والمحلية.
- مراقبة الأدوات الاستثمارية ودراسة مدى توافقها مع الحدود الاستثمارية المقررة في السياسة الاستثمارية وحدود وقف الخسارة المسموح بها.
- دراسة الحدود والسقوف الاستثمارية والتوصية بتعديلها بما يتناسب مع التطورات وأوضاع الأسواق العالمية والمحلية والمخاطر المحيطة بها وتنويع الاستثمار بما يحقق أفضل العوائد بأقل المخاطر الممكنة.

- دراسة التركزات الاستثمارية على مستوى كل أداة.
- اعداد تقرير عن المحافظ الاستثمارية وحجم التعرضات والالتزام بالسقوف المحددة ورفع اية تجاوزات للجهة ذات العلاقة.
- مراقبة تغيرات اسعار الفوائد على مستوى الأسواق المحلية والعالمية.
- مراقبة حساسية الأدوات الاستثمارية لتغيرات اسعار الفوائد على مستوى كل أداة استثمارية.
- مراقبة التركزات على مستوى السوق / الأداة والتوزيع الجغرافي.
- رفع التقارير الدورية إلى ALCO, ولجنة إدارة المخاطر/مجلس الإدارة.

مخاطر أمن وحماية المعلومات

وهي المخاطر التي تنشأ عن تهديد المعلومات الخاصة بالبنك من حيث السرية Confidentiality والتكامل Integrity والتوافر Availability, و قد تأسست دائرة أمن و حماية المعلومات للعمل على توفير الحماية للمعلومات والمستخدمين والأصول على حد سواء عن طريق توفير السياسات والإجراءات التي تضمن ديمومة تحقيق الحماية ومن خلال استخدام وسائل ومستلزمات تعمل على كشف وفحص وتطوير بيئة العمل الى بيئة أكثر أماناً.

وحرصا على تعزيز أمن وحماية المعلومات، يتولى البنك ادارة مخاطر أمن وحماية المعلومات ضمن الاسس التالية:

- مراجعة سياسات أمن المعلومات وتحديثها بما يتناسب مع المعايير العالمية.
- الامتثال لمتطلبات PCI-DSS.
- الالتزام بمعايير امن المعلومات وفقاً لنظام الايزو 27001.
- المراقبة الدورية للأنظمة والسيرفرات والاجهزة الطرفية عن طريق برامج متخصصة والتصدي لأي تهديد.
- مراجعة ومراقبة الصلاحيات وتوزيعها وفق ما يتناسب مع السياسات وطبيعة الأعمال والمسمى الوظيفي والموافقات اللازمة.
- عمل فحوصات دورية على الأنظمة ومراجعة الثغرات الأمنية
- مراجعة خطة استمرارية العمل وإدارة الأزمات وخطة الإخلاء وتجهيز دراسات تبيّن الوضع الحالي.
- الاستمرار في إجراء المتابعات والتقييم الدوري المتخصص بنواحي الأمن المادي.
- تدريب وتوعية موظفي البنك على مخاطر أمن وحماية المعلومات وكيفية التعامل مع هذا الموضوع من خلال اعطاء دورات تدريبية والنشرات التوعوية.
- رفع التقارير الى لجنة ادارة المخاطر /مجلس الادارة بشكل دوري لمواكبة الاعمال والمستجدات.
- العمل على تلبية متطلبات SWIFT-CSP.
- عمل دليل حاكمية إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها ونشره على موقع البنك.
- العمل على تطبيق إطار حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها COBIT 2019.

مخاطر الامتثال

تعرف مخاطر الامتثال على انها المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك للقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والقوانين والأنظمة المصرفية المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية.

يؤمن بنك الاردن أن الامتثال للأنظمة والمعايير والتعليمات أحد أهم أسس وعوامل نجاح المؤسسات المالية ويوفر لها الحماية من العقوبات النظامية والحفاظ على سمعتها ومصداقيتها ويدرك انعكاس ذلك في الحفاظ على مصالح المساهمين والمودعين واصحاب المصالح. ويعتبر بنك الاردن الامتثال ثقافة مؤسسية ومسؤولية شاملة ومتعددة الجوانب وتقع على عاتق جميع الجهات في البنك بدءا من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وانتهاءً بجميع الموظفين كل حسب صلاحياته والمهام المناطة به.

وانطلاقا من هنا أسس بنك الاردن دائرة الامتثال كدائرة مستقلة تتبع للجنة الامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة حيث ترفع الدائرة تقاريرها الدورية للجنة الامتثال حول المواضيع المتعلقة بكافة محاور الاعمال الموضحة ضمن الوحدات التي تندرج ضمن الهيكل التنظيمي للدائرة , هذا وقد تم رفد الدائرة بالكوادر البشرية المؤهلة والمدربة والأنظمة الالية اللازمة لها لتحقيق اهدافها ومنح موظفي الدائرة والصلاحيات التي تمكنهم من اداء واجباتهم باستقلالية تامة و تخصيص الموازنات اللازمة لها و يتم تعيين ضباط امتثال في كافة الشركات التابعة للبنك وفروعه الخارجية ويتم متابعتهم والاشراف على اعمالهم من خلال دائرة الامتثال في الادارة العامة .

وتجدر الاشارة إلى ان كافة انشطة دائرة الإمتثال تخضع للتدقيق والمراجعة المستمرة من قبل دائرة التدقيق الداخلي كجهة مستقلة وترفع دائرة التدقيق الداخلي تقاريرها في هذا الاطار إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الادارة.

يتم إدارة مخاطر الامتثال ضمن المحاور التالية:

مخاطر عدم الامتثال للتعليمات والقوانين والأنظمة:

- يتم إدارة هذه المخاطر من خلال وحدة الامتثال كوحدة مستقلة تتبع لدائرة الامتثال وتدير مخاطر الامتثال على مستوى البنك وفقا للأسس التالية:
- اعداد سياسة الامتثال على مستوى المجموعة البنكيةCompliance Group Plicy وتطويرها واعتمادها من قبل مجلس إدارة البنك وتعميمها على كافة العاملين في البنك ومراجعتها بشكل دوري.
- تطبيق نظام الي لادارة مخاطر الامتثال مبني على درجة المخاطرRis Based Approch .
- تقديم النصح والمشورة لمجلس الادارة ولباقي الادارات التنفيذية في البنك بشأن التطبيق السليم للتعليمات والقوانين (منها القوانين والسياسات الداخلية).
- اعداد برامج التحقق من الامتثال بـ Compliance Monitoring Programme لتزويد الإدارة بتأكيد معقول بأن مخاطر الامتثال الرئيسية تدار بشكل ملائم من قبل الجهات ذات العلاقة.
- ايصال التغيرات المرتبطة بالتعليمات لتحقيق الاهداف المشتركة ومشاركتها مع قطاع الأعمال في الوقت المناسب.
- دائرة الامتثال هي نقطة الاتصال مع الجهات الرقابية والمسؤولة عن مساعدة الادارة العليا بالحفاظ على اقامة علاقات جيدة مع الجهات الرقابية.
- المساعدة في تعزيز ثقافة الامتثال من خلال العمل بدور النصح والارشاد وتوضيح القوانين.
- توفير التدريب والتوعية للإدارة والموظفين بشأن متطلبات الامتثال بشكل مستمر وتطوير برامج التدريب وفقا للمستجدات.
- التنسيق مع الوظائف الرقابية الأخرى مثل دائرة التدقيق الداخلي ودوائر المخاطر وتنسيق العمل الذي تقوم به هذه الوظائف.

مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

يتم إدارة هذه المخاطر من خلال وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب, كوحده مستقلة وتتبع إدارياً إلى دائرة الامتثال تتولى الوحدة إدارة مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب على مستوى المجموعة ضمن الأسس التالية:

- سياسة لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب على مستوى المجموعة Group Policy AML معتمدة من مجلس ادارة البنك و معممة على كافة العاملين في البنك باختلاف مهامهم الوظيفية وبجميع مستوياتهم الادارية .
- تعيين مسؤول للابلاغ Money Laundering Reporting Officer MLRO وتعيين نائب له يتولى وبشكل مستقل عملية الابلاغ لوحدة التحريات المالية FIU عن اي شبهة تتعلق بغسل اموال او تمويل ارهاب او تهرب ضريبي.
- تطبيق برنامج للتعرف على العملاء KYC بما ينسجم مع متطلبات مختلف الجهات الرقابية و تطبيق اجراءات العناية الواجبة Customer Due Diligence استنادا للمنهج المستند الى المخاطر بحيث يتم بذل العناية الواجبة المعززة Enhanced Customer Due Diligence للعملاء من الشخصيات الطبيعية و الاعتبارية الذين ينطبق عليهم تصنيف العميل مرتفع المخاطر وفقا لمنهجية البنك المعتمدة لتصنيف مخاطر غسل الاموال و تمويل الارهاب و تشمل هذه الاجراءات حظر التعامل مع اي من الاسماء المدرجة على قوائم الحظر الدولية و اهمها قرارات مجلس الامن و كذلك حظر فتح حسابات مجهولة او حسابات رقمية او التعامل مع البنوك الوهمية .
- تبني اجراءات تساعد البنك على التعرف على المستفيد الحقيقي Beneficial Owner والمستفيد النهائي Ultimate Beneficial Owner عند انشاء العلاقة و /أو عند اجراء اي عملية مالية لمصلحة اي عميل من خلال البنك .
- يعتمد البنك على أنظمة آلية متقدمة لرصد العمليات المالية وفق المنهج المستند إلى المخاطر, ويطبق إطاراً موحداً لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى المجموعة, التزاماً بالمتطلبات التشريعية المحلية والمعايير الدولية ذات العلاقة, بما في ذلك توصيات مجموعة العمل الماليFATF.
- مما يعزز القدرة على الكشف المبكر عن الأنشطة غير الإعتيادية التي قد تنطوي على شبهات غسل أموال أو تمويل إرهاب أو تهرب ضريبي والإبلاغ عنها وفقاً للتشريعات والتعليمات النافذة في القطاعات القضائية التي يمارس فيها البنك أعماله.
- يقع على عاتق دائرة الامتثال دراسة المنتجات قبل طرحها وكذلك تقييم قنوات تقديم الخدمة قبل اتاحتها لعملاء البنك و تقييم مخاطر استغلالها لعميات غسل الاموال و تمويل الاهاب و وضع الضوابط المخففة و تطوير الاجراءات الرقابية.
- تخصيص قنوات لموظفي البنك للابلاغ عن اي شبهة تقع ضمن اطار غسل الاموال او تمويل الارهاب او التهرب الضريبي و تشجيعهم على الابلاغ و توفير الحماية لهم انطلاقا من سياسة البنك للانذار المبكر Whistleblowing Policy .
- وضع اجراءات رادعة لاي تقصير او عدم امتثال للمتطلبات الواردة ضمن برنامج البنك لمكافحة غسل الاموال وتمويل الاهاب وتوثيق ذلك ضمن ميثاق السلوك المهني Code of Conduct.
- اجراء عملية تقييم دوري لمخاطر غسل الاموال و تمويل الإرهاب التي يواجهها البنك على مستوى المجموعة البنكيةSelf- Risk Assessment تأخذ بعين الاعتبار مخاطر العملاء- مخاطر المنتجات -مخاطر قنوات تقديم الخدمة-مخاطر التفرعات الخارجية و كذلك نتائج عملية التقييم الوطني للمخاطر National Risk Assessment .
- وضع اجراءات للتعامل مع البنوك الاجنبية تشمل اتخاذ اجراءات العناية الواجبة وفقا لدرجة المخاطر وتقييم برامج الامتثال و برامج مكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب في هذه البنوك والحصول على موافقة السيد المدير العام قبل اي تعامل و متابعة تعاملات البنك مع هذه البنوك بشكل مستمر.
- وضع برنامج تدريبي مستمر يشمل كافة موظفي البنك بمختلف مستوياتهم الادارية بما في مجلس ادارة البنك وتطوير هذه البرنامج بشكل مستمر.
- التوثيق وحفظ السجلات استنادا لتعليمات الجهات الرقابية في القطاعات القضائية التي يمارس البنك اعمال فيها وفقاً لاجراءات واليات البنك المخصصة لهذا الغرض.
- اجراء عملية تدقيق مستقل من قبل دائرة التدقيق الداخلي ورفع النتائج والتوصيات للجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الادارة.

مخاطر عدم الالتزام بمتطلبات الامتثال الضريبي

تقوم وحدة التحقق المالي والضريبي/ قسم الـ الامتثال الضريبي بالمتابعة المستمرة لضمان الإلتزام بمتطلبات الامتثال الضريبي حسب الإطار القانوني الذي يخضع له القطاعات القضائية التي يمارس البنك أعماله فيها وفقاً للإتفاقيات المبرمة والتحقق من تطبيق جميع المحاور الأساسية والإمتثال لكامل متطلباته تفادياً لتعرض البنك لأي مخاطر متمثلة بعدم الامتثال للقانون أو الاخلال بأحد محاوره.

هذا ويتم مراجعة سياسة الامتثال الضريبي على مستوى مجموعة بنك الأردن بشكل مستمر واعتمادها من مجلس الإدارة.

و انطلاقا من سياسة الامتثال لقانون الـ FATCA المعتمدة من مجلس الإدارة و التي يتم مراجعتها بشكل دوري تم تطوير برنامج الامتثال ضمن المحاور الرئيسية التالية :

- محور الـDue Diligence and Documentation
- محور الـReporting
- محور الـCertificate
- محور الـWithholding وفقا لمتطلبات الاتفاقية

مخاطر الاحتيال و الفساد

انطلاقا من حرص دارة البنك على تعزيز مبادئ الاستقامة والنزاهة و العمل الجماعي تم تاسيس قسم خاص يعنى بادارة مخاطر الاحتيال والفساد تحت مظلة دائرة الامتثال و تم رفد القسم بالموارد البشرية التي تتمتع بمهارات و كفاءات عالية.

حيث يعتمد برنامج ادارة مخاطر الاحتيال في بنك الاردن على الاسس التالية:

- اعتماد سياسة موحدة لمكافحة الاحتيال و الفساد على مستوى مجموعة بنك الادن و اعتمادها من مجلس ادارة البنك.
- توفير الانظمة والصلاحيات اللازمة لدائرة الامتثال التي تمكنها من ادارة هذه النوع من المخاطر والعمل على تطويرها بشكل مستمر.
- اعتماد سياسة للتعرف على الموظفين KYE تتضمن التحقق من الاشخاص المرشحين لوظائف في البنك من حيت النزاهة و عدم وجود مؤشرات سلبية تتعلق بسلوكياتهم و الاستمرار بالتحقق من موظفي البنك بعد التعيين بتوظيف اليات للتحقق من عدم وجود مؤشرات سلبية تتعلق بسلوكياتهم و ادائهم .
- اعتماد اليات للتحقق من الموردين قبل التعامل وبعد التعاقد.
- اعتماد سياسة لادارة تعارض المصالح ووضع اليات واجراءات عمل لتجنب اي تعارض في المصالح ومراقبة الامتثال لها بشكل مستمر.
- اعتماد ميثاق للسلوك المهني Code of Conduct وتعميمه على كافة الموظفين و توعيتهم بأهم مبادؤه بشكل مستمر
- توفير قناة للابلاغ "Whistleblowing" عن اي اختراقات او شبهات و جعل هذه القناة متاحة لكافة اصحاب المصالح من موظفين /عملاء/ مساهمين /موردين على مدار الساعة وجعلها متاحة على الموقع الرسمي للبنك.
- وضع مسارات محددة للتصعيد فيما يتعلق بمخالفات الموظفين حسب معطيات كل حالة (دائرة الامتثال /دائرة الموارد البشرية/ دائرة التدقيق الداخلي /لجنة التدقيق -مجلس الادارة).
- اعتماد سياسة للانذارالمبكر يضمن البنك بموجبها الحماية للمبلغين و يمكنهم من الابلاغ بشكل سري عن اي معلومات تتعلق بوجود مخالفات او اختراقات.
- اعتماد مبدأ الشفافية بحيث يتم اعلام البنك المركزي الاردني والجهات المعنية عن اي حالات متحققة يتم التعامل معها.

إدارة ومعالجة شكاوى العملاء:

يولي بنك الأردن أهميه خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع العملاء بعدالة وشفافية, وينعكس ذلك واضحا بالأعمال اليومية التي يمارسها البنك بدأً من اعتماد المنتجات وطرحها وتسعيرها وصياغة العقود والنماذج, وكذلك الإعلانات والحملات الدعائية.وتعتبر تأسيس وحدة للتعامل مع شكاوي العملاء التي تم تأسيسها بما ينسجم مع تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم 2012/56 الصادرة عن البنك المركزي الأردني بتاريخ 2012/10/31 وتعليمات الإجراءات الداخلية الخاصة بالتعامل مع شكاوي عملاء مزودي الخدمات المالية والمصرفية رقم 2017/1 تاريخ 2017/7/28 وتتبع إداريا لدائرة الامتثال بوصفها دائرة رقابية مؤشرا على الأهمية التي يوليها البنك فيما يخص تعامله مع العملاء بعدالة وشفافية, حيث يؤمن بنك الأردن أن شكاوي العملاء ممكن أن تكون أداة هامه جداً لرصد أي تجاوزات في سياسات وإجراءات البنك العامه ووسيله للتطوير من خلال استقبال الشكاوي وتحليلها والوقوف على أسبابها ومعالجة أي خلل قد يكون تسبب في شكوى العميل مع عدم اغفال دور شكاوي العملاء في تحسين جودة الخدمة المقدمة للعملاء من خلال التنسيق بين وحدة شكاوى العملاء ووحدة جودة الخدمة اليومي لغايات معالجة شكاوي العملاء.

يتم إدارة ومعالجة شكاوي العملاء وفقا لما يلي:

- اعداد سياسة التعامل مع شكاوي العملاء وتطويرها واعتمادها من قبل مجلس إدارة البنك وتعميمها على كافة العاملين في البنك ومراجعتها بشكل دوري.
- اعداد سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية وتطويرها واعتمادها من قبل مجلس إدارة البنك وتعميمها على كافة العاملين في البنك ومراجعتها بشكل دوري.
- توفير قنوات اتصال مختلفة لاستقبال شكاوى العملاء على مدى 24 ساعة طيلة أيام الأسبوع.
- اعداد الية لادارة ومعالجة شكاوي العملاء واعتمادها اصوليا ومراجعتها بشكل دوري.

- توفير انظمة الية ضمن نظام CX لادارة شكاوي العملاء و متابعتها.
- يتم التعامل مع الشكاوي الواردة من عملاء البنك و شركاته التابعة و الفروع الخارجية بالوقوف على أسبابها و معالجتها و ضمان عدم تكرارها وذلك في إطار زمني محدد باتفاقيات مستوى الخدمة التشغيلية المصرفية التي تحدد الاطار الزمني لمعالجة الشكاوي و بما يضمن الاستقلالية و الحيادية.
- حفظ السجلات الخاصة بشكاوي العملاء و من ذلك تسجيل المكالمات و حفظها وفقا للاطر الزمنية المطلوبة بموجب التعليمات.
- رفع تقارير بشكل دوري لمجلس الادارة بخصوص شكاوي العملاء و الاجراءات المتخذة للتعامل معها
- تزويد البنك المركزي الاردني بتقارير ربع سنوية تتضمن بيانات احصائية بطبيعة ونوع الشكاوي المقدمة للبنك.

ادارة مخاطر الامتثال لبرامج العقوبات الدولية

انطلاقا من ايمان البنك بدوره في المنظومة الاقتصادية المحلية و العالمية يسعى البنك للامتثال للقرارات الصادرة عن القائمة الوطنية للإرهابيين ومجلس الامن التابع للأمم المتحدة و التي صادقت المملكة الاردنية الهاشمية عليها والمتعلقة بقوائم الارهاب و منع انتشار اسلحة الدمار الشامل كما يتم الامتثال لاي قرارات صادرة عن لجان دولية صادقت المملكة الاردنية الهاشمية عليها و كذلك الدول التي يمارس البنك اعمال فيها و العقوبات و القيود التي تفرضها الدول التي يوجد تعاملات لبنك الاردن مع بنوك مراسلة خاضعة للاختصاصات القضائية التابعه لها و ضمن حدود التعامل مع البنك المراسل.

اسس بنك الاردن وظيفة مستقلة ضمن الهيكل التنظيمي لدائرة الامتثال تقع على عاتقها مسؤولية التحقق من تطبيق برنامج البنك للامتثال للعقوبات الدولية ومتابعة المستجدات الدولية بهذا الشأن وعكسها ضمن متطلبات برنامج الامتثال للعقوبات الدولية.

هذا ويطبق بنك الاردن برنامج للامتثال للعقوبات الدولية على مستوى المجموعة البنكية يتضمن ما يلي:

سياسة للامتثال للعقوبات الدولية على مستوى المجموعة Sanction Compliance Group Policy معتمدة من قبل مجلس ادارة البنك و التي تم تعميمها على كافة العاملين في البنك باختلاف مهامهم الوظيفية و بجميع مستوياتهم الادارية بشكل عام فقد اتبع البنك سياسة عدم التهاون Zero Tolerance Approach مع أي شكل من اشكال عدم الامتثال للعقوبات المالية التي تفرضها اللجان الدولية و التي اشير اليها سابقاً.

بموجب السياسة المشار اليها يلتزم بنك الاردن بما يلي:

- يرفض البنك التعاملات مع اي اشخاص او كيانات مدرجة بموجب القرارات الصادرة عن مجلس الامن.
- التجميد الفوري لأصول أي حكومة, هيئة,فرد أو مؤسسة ضمن لوائح العقوبات الصادرة عن قرارات لجان الجزاءات لمجلس الامن و اعلام اللجنة الفنية.
- عدم تمريراي تعاملات من والى دول محظور التعامل معها و وفقا لبرامج العقوبات المفروضة على هذه الدول.
- عدم تمرير اي تعاملات تتعلق بأنواع محددة من الأنشطة الاقتصادية و التجارية ضمن دولة خاضعة للعقوبات ضمن الحدود الملزمة للبنك بهذا الخصوص.
- الامتثال للعقوبات الصادرة عن مكتب مراقبة الاصول الاجنبية OFAC التابع لوزارة الخزانة الامريكية ضمن الحدود الملزمة للبنك بهذا الخصوص.
- الامتثال للعقوبات الصادرة عن الاتحاد الاوروبي EU ضمن الحدود الملزمة للبنك بهذا الخصوص.
- توظيف انظمة الية توفر قاعدة بيانات تشمل كافة القوائم العالمية للأشخاص والكيانات المحظور التعامل معهم والتي تم تحديثها بشكل يومي.
- التحقق من عدم ادراج اي من العملاء المحتملين Customer Onboarding قبل انشاء العلاقة و تفعيل الحساب من خلال (عمل Integration" (للقوائم العالمية مع انظمة البنك المعتمدة لفتح الحسابات من مختلف القنوات بحيث يتم التحقق اليا من اسم العميل و المستفيد الحقيقي (شريك /مفوض/وكيل /وصي/ولي).
- التحقق و بشكل مستمر بأن اي من عملاء البنك الحاليين Pre-existing clients لم يتم ادراجه على القوائم بعد فتح الحساب خلال العلاقة, ويتم ذلك من خلال تنفيذ عمليات مسح الية دورية وفقا لدرجة المخاطر RBA.
- يصدر النظام الالي تنبيهات Alertفي حال ظهور اي تشابه بين اسم اي من عملاء البنك المحتملين او الحالين من الافراد او الشخصيات الاعتبارية او اسم أي مفوض بموجب الوكالة او شهادة التسجيل ضمن الملفات الاساسية المرتبطة بالحساب مع اسم شخص مدرج بحيث يتم اجراء عملية التحقيق اللازم من قبل دائرة الامتثال .
- اجراءات عمل واضحة تبين وبشكل واضح الإجراءات الواجب اتباعها في حال تبين ان أي من العملاء قد أصبح مدرجا ضمن قوائم من حيث اجراءات التصعيد والابلاغ.
- التحقق من اطراف اي معاملة مالية قبل تنفيذها.
- اعتماد Online Safe Watch وهو نظام مرتبط بشكل مباشر بنظام الـ Swift والذي يقوم بشكل مباشر بإجراء عملية مسح لجميع حقول الـ Swift Message, والتحقق من عدم ادراج أي طرف ضمن حقول الرسالة قبل إصدارها او استقبالها, مما يضمن عدم تمرير أي حركات مالية من خلال البنوك المراسلة تحتوي أي اسم مدرج.
- تعاميم محدثة بشكل دوري على مستوى المجموعة البنكية تضمن أسماء الدول ذات المخاطر المرتفعة معها بموجب قرارات مجلس الامن وبرامج العقوبات الدولية, لغايات اتخاذ إجراءات العناية الواجبة المعززة قبل تنفيذ أي عملية تكون احدى هذه الدول طرفا فيها.
- عملية فحص مستمرة للتحقق من امتثال كافة موظفي البنك بمتطلبات برنامج الامتثال للعقوبات الدولية ضمن برامج التحقق من الامتثال التي تجريها دائرة الامتثال بشكل دوري.

- برامج تدقيق داخلي للتحقق بشكل مستقل من كفاية الاجراءات المتخذة لتلبية متطلبات برنامج الامتثال للعقوبات الدولية وان دائرة الامتثال تقوم بالدور المطلوب منها بهذا الخصوص.
- برامج تدريب مستمرة تشمل دورات تدريبية ونشرات توعية للموظفين بمختلف مستوياتهم الادارية بما في مجلس ادارة البنك وتطوير هذه البرامج بشكل مستمر.

الافصاحات الخاصة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما تم اعتماده من البنك المركزي الأردني

أولاً: الإفصاحات الوصفية

بتاريخ 24 تموز 2014 قامت لجنة المعايير المحاسبية الدولية بإصدار النسخة النهائية من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9) والمتعلق بالأدوات المالية والمخصصات وحلّ هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39), ويتضمن المعيار ما يلي:

- التصنيف والقياس للأدوات المالية.
- مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة.
- محاسبة التحوط.

هذا وقد جاء المعيار استجابة لنتائج الدروس المأخوذة من الازمة المالية العالمية, حيث اتضح ان أحد اسباب امتداد الازمة هو التأخر في الاعتراف بخسائر الديون, إذ كان يتم الاعتراف بالخسائر حين تحققها, اما المعيار الجديد فإنه يتطلب احتساب مخصصات للتسهيلات الائتمانية بناء على التوقعات بحدوث تعثر او عدم السداد من قبل المقترض.

يدخل هذا المعيار في تعديلات جذرية على الطرق المستخدمة في عمليات احتساب المخصصات لدى البنوك حيث ان المفهوم الحالي لرصد المخصصات مبني على اساس رصد المخصصات الفعلية للخسائر المتحققة جراء الديون المتعثرة في حين إن المعيار الجديد مبني على اساس رصد مخصصات بناء على التوقعات المستقبلية للتعرضات الائتمانية Forward Looking ويسمى بالخسائر الائتمانية المتوقعة ECL- Expected Credit Loss.

قام بنك الأردن وبالتعاون مع شركة Moody's بأعمال تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9, حيث تم توظيف البيانات التاريخية لمجموعة بنك الأردن في عمليات قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة المرجحة بأثر السيناريوهات الاقتصادية.

وتم مراعاة الالتزام بتعليمات البنك المركزي الأردني بالإضافة إلى منظومة أعمال البنك ودوائر المخاطر (منظومة المخاطر) والدوائر الرقابية في بناء منهجية بنك الأردن في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما تم اعتماده من البنك المركزي الأردني بحيث تحاكي منهجية التطبيق نموذج اعمال مجموعة بنك الأردن في عمليات الاحتساب ضمن أفضل الممارسات والطرق الكمية والنماذج الاحصائية للوصول الى مكونات معادلة احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بناءً على تعليمات البنك المركزي الأردني والتي تتلخص في:

الخسارة الائتمانية المتوقعة = احتمالية التعثر X الرصيد عند التعثر X الخسارة عند التعثر

نطاق تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما تم اعتماده من البنك المركزي الأردني

يتم تطبيق منهجية بنك الأردن في أعمال تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما تم اعتماده من البنك المركزي الأردني على البنك في الأردن والخارج وبما يتوافق مع قوانين وتعليمات البلدان المضيفة, ويطبق نموذج قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة ضمن الإطار التالي:

- القروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة).
- أدوات الدين المسجلة بالتكلفة المطفأة.
- الكفالات المالية (وفق متطلبات المعيار).
- المطالبات الائتمانية على البنوك والمؤسسات (باستثناء الأرصدة الجارية التي ستستعمل لتغطية عمليات البنك مثل الحوالات, الكفالات والاعتمادات خلال فترة زمنية قصيرة جدا (أيام)).

وفيما يلي أهم المعلومات والتعريفات المستخدمة من قبل البنك لتطبيق هذا المعيار:

التعثر (Default): يعرف التعثر في حالة التوقف عن الدفع (ظهور مستحقة) لمدة 90 يوم فأكثر مما يشكل إدراك ملموس لعدم قدرة العميل على الوفاء بالالتزامات التعاقدية بالكامل اتجاه البنك.

احتمالية التعثر (Probability of Default): هي نسبة احتمالية تعثر العميل او التأخر عن الوفاء بسداد الاقساط او الالتزامات في مواعيدها المحددة تجاه البنك, ويتم موائمتها استنادا إلى درجة مخاطر العميل.

على مستوى محفظة الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة: تم تحديد احتمالية التعثر من خلال ربط مخرجات نظام تصنيف درجات المخاطر الداخلي (Internal Risk Rating System) الذي يتم استخدامه لعملية تصنيف درجات مخاطر عملاء الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة علما ان كل درجة مخاطر يقابلها احتمالية تعثر مرجحة بحالات التعثر التاريخية (Historical Default Events by Segment) على مستوى المحفظة.

على مستوى محفظة الأفراد: فقد تم الاعتماد على البيانات التاريخية لمحفظة الائتمان على مستوى الحساب لاحتساب معدلات التعثر (Observed Default Rate) حيث يؤخذ بالاعتبار التقييم الائتماني باستخدام بطاقات التقييم بالنقاط (Score Cards) للعملاء بالإضافة للسيناريوهات الاقتصادية.

التعرض عند التعثر (Exposure at Default): وتمثل الرصيد القائم (مديونية العميل) بالإضافة الى السقوف الممنوحة وغير المستغلة المرجحة بنسب الاستغلال وذلك عند حدو ث التعثر.

يتم احتساب الرصيد عند التعثر آخذين ايضاً بعين طبيعة التسهيلات (مباشرة وغير مباشرة بالإضافة الى دوارة و/او متناقصة) حيث تم وضع أسس لاحتساب الرصيد عند التعثر بناء على طبيعة التسهيل ونسب الإستغلال.

الخسارة الناتجة عن التعثر (Loss Given Default): وتمثل خسارة البنك التي يتحملها عند إطفاء التسهيلات الهالكة وبحسب المعادلة (1-) نسبة التغطية (Recovery Ratio).

على مستوى محفظة الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة: يتم احتساب الخسارة الناتجة عن التعثر من خلال استخدام نموذج (RiskCalc) المقدم من قبل شركة (Moody's) وهو نموذج يستخدم في احتساب الخسارة الناتجة عن التعثر (Loss Given Default) لعملاء الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة ويعتمد النموذج على مدخلات أساسية وهي احتمالية التعثر للعميل , القطاع الاقتصادي الذي ينتمي له نشاط العميل بالإضافة لطبيعة التسهيل (تسهيل دوار و/او متناقص) كما يأخذ بعين الاعتبار توفر ضمانات (Secured \Unsecured) بالإضافة الى نوع الضمانة وقيمتـها, ويوفر استخدام نموذج (RiskCalc) احتسـاب الخسـارة الناتجـة عن التعثر لسنـة واحـدة (LGD 1 year) وطول عمر التسهيل (Long Run LGD),ومن ثم يتم استخدام batch متخصصة في احتساب نسبة LGD بعد الأخذ بالاعتبار نسب الاسترداد التاريخية للعملاء.

على مستوى محفظة الافراد: تم تطبيق نسب الخسارة عند التعثر على مستوى المنتج بناء على الدراسات التي اعتمدت على نسب الاسترداد Recovery Rate لعملاء البنك مع الاخذ بالاعتبار الضمانات المقابلة للتسهيلات, تم تقسيم منتجات ائتمان الافراد إلى أربعة مجموعات وهي (القروض السكنية, القروض الشخصية, قروض السيارات , القروض الدوارة بما فيها البطاقات الائتمانية) وهي ذات مخاطر ائتمانية متشابهة وتتشارك من حيث نوع المنتج الائتماني, نوعية الضمانات, سعر الفائدة والاستحقاق.

تم افتراض نسبة الخسارة الناتجة عن التعثر كصفر للعملاء الذين يتعاملون مع البنك مقابل تأمينات نقدية 100% (بنفس عملة التسهيلات) والتسهيلات الممنوحة/المكفولة من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية (بغض النظر عن عملة التسهيلات).

احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة للودائع لدى البنوك

احتســاب احتماليــة التعثــر (PD)والخســارة الناتجــة عــن التعثــر (LGD) لإنتــاج ما يسمــى Expected Default Frequency وهي ما يعادل احتمالية التعثر للبنوك التي يتم الاحتفاظ بودائع لديها من ثم يتم إنتاج الخسارة الناتجة عن التعثر LGD وبعد ذلك يتم احتساب الرصيد عند التعثر بافتراض كامل قيمة الوديعة ومن ثم يتم احتساب الخسائر المتوقعة من خلال استخدام النماذج الإحصائية.

احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة للسندات

الحصة الأكبر لمحفظة السندات هي سندات مكفولة من الحكومة الأردنية ولا تخضع لاحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة.

يتم احتساب مكونات معادلة الخسارة الائتمانية المتوقعة للسندات من خلال ما يلي:
احتمالية التعثر (PD) والخسارة الناتجة عن التعثر (LGD) حيث تم القيام بإدخال بيانات مالية تخص البنوك التي تم شراء سنداتها حيث ان تلك العملية تنتج ما يسمى Expected Default Frequency وهي ما يعادل احتمالية التعثر من ثم يتم إنتاج الخسارة الناتجة عن التعثر LGD وبعد ذلك يتم احتساب الرصيد عند التعثرEAD بافتراض كامل قيمة السند ومن ثم يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) من خلال استخدام النماذج الإحصائية.

كما تم في بداية العام 2025 البدء بتطبيق احتساب المخصصات تحت المراقبة وغير العاملة بالإستناد إلى تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (2024/8) والتي تقترب في نهجها من تعليمات المعيار 9.

نظام تصنيف درجات مخاطر الائتمان الداخلي Internal Credit Risk Rating

يقوم البنك بتطبيق نظام تصنيف درجات مخاطر داخلي Internal Risk Rating System بحيث يتم تصنيف درجات مخاطر عملاء الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة بدرجات قياس من 1-10 وبحيث تعكس كل درجة مخاطر احتمالية التعثر المقابلة لها بالتالي التعرف على احتمالية تعثر العميل من خلال درجة المخاطر الخاصة به.

تشمل عملية تصنيف درجات مخاطر العميل دراسة وتحليل بيانات العملاء الكمية بحيث يتم تقييم الأداء المالي للعميل Financial Analysis (نسب وهوامش الربح, السيولة بالإضافة الى خدمة الدين وهيكل رأسمال النشاط) بالإضافة الى البيانات النوعية والتي تغطي نشاط العميل Business Analysis (الإدارة, وضع النشاط وعلاقته مع البنك بالإضافة الى مخاطر القطاع الاقتصادي).

يتكون جدول قياس درجات المخاطر من 10 درجات وتعبر كل منها (داخليا) عن درجة المخاطر المرتبطة بالعميل وبحيث انه كلما ارتفعت درجة مخاطر العميل انعكس ذلك على احتمالية تعثره بالتالي يترتب على ذلك فرض رقابة اكثر على حساب العميل واتباع اجراءات اشد في إدارة الائتمان الممنوح للعميل علما ان الدرجات من 1-6 تعبر بشكل عام عن مخاطر مقبولة نسبيا (بالتالي يدرج الائتمان الممنوح للعميل ضمن المرحلة الأولى) في حين تعكس الدرجة 7 حدوث ارتفاع جوهري في درجة مخاطر العميل (بالتالي يدرج ضمن المرحلة الثانية / تحت المراقبة) وأخيرا الدرجات من 8-10 تعكس دخول العميل في حالة التعثر اي ضمن المرحلة الثالثة ويصنف الائتمان الممنوح للعميل ضمن تصنيف غير عامل.

احتساب درجة مخاطر العملاء والخسـارة الائتمانيــة المتوقعــة على مستــوى محفظة الافراد:

يتم الاعتماد على نظام التقييم الائتماني للعملاء والذي يتم من خلاله اعطاء Score لكل عميل من خلال نتائج التقييم الائتماني Application Scorecard و Behavioral Scorecardg والتي تعتمد بشكل اساسي على البيانات الاساسية للعميل , المنتج الممنوح , واداء العميل من حيث الالتزام بالسداد في القروض الممنوحة, يتم تحديد احتمالية التعثر بالاعتماد على معدلات التعثر التاريخية (Observed Default Rate) على مستوى الحسابات بحيث تم بناء منحنى Vintage PD ويتم تعديل المنحنى بالاخذ بعين الاعتبار التقييم الائتماني للعملاء بالاضافة للسيناريوهات الاقتصادية, وبحيث يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مستوى الحساب وحسب احتمالية التعثر و نسبة الخسارة عند التعثر المحددة ويؤخذ بعين الاعتبار طبيعة التسهيلات وعمر الائتمان.

حوكمة تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما تم اعتماده من البنك المركزي الأردني

تشمل منهجية البنك في تطبيق معيار التقارير المالية الدولي على إجراءات الحوكمة المتبعة في تطبيق المعيار والتي تلخص أدوار اللجان والجهات المعنية في البنك في اعمال تطبيق المعيار والآليات المتبعة في فحص البيانات المستخدمة في تطبيق المعيار.

تشمل إجراءات الحوكمة دور التدقيق وتشمل دور التحقق من كفاية الخسارة الائتمانية المتوقعة (خسارة التدني) المرصودة من قبل البنك والتأكد من كفايتها على كل بيانات مالية والمراجعة الدورية والتأكد من صحة ودقة البيانات المتعلقة بتطبيق المعيار بهدف الـتأكد من تلبية متطلبات السلطات الرقابية ومراقبة وتقييم عملية التطبيق من قبل الدوائر المعنية من خلال رفع تقارير دورية إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة الذي بدوره يعتمد النتائج وتقع على عاتقه مسؤولية الرقابة الفاعلة من خلال تحديد أدوار اللجان والدوائر ووحدات العمل في البنك لضمان تكاملية العمل فيما بينها وتوفير البنية التحتية المناسبة لأعمال الالتزام في تطبيق المعيار.

التغير في مخاطر الائتمان والمحددات التي يتبعها البنك في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة:

لمحفظة الشركات يتم اعتماد نظام التصنيف الداخلي لمخاطر العملاء المعتمد من قبل البنك بالإضافة الى قرارات لجنة الائتمان. لغايات تحديد حدوث تغيير جوهري في درجة مخاطر العميل يتم مقارنة درجة تصنيف العميل الحالية مع درجة تصنيف العميل في العام السابق (بيانات شهر 12 كأساس من كل عام) حيث يعتبر تراجع تصنيف العميل بمقدار درجتين (Two Full Grades) مؤشر على ارتفاع مخاطر العميل او (ظهور مستحقة) لمدة 30 يوم فأكثر الأمر الذي يتطلب نقل العميل من Stage1 الى Stage 2.لغاية ضبط عملية الانتقال للمطالبات الائتمانية بين المراحل تم وضع الضوابط التالية:

اعتماد معيار (فترة وجود مستحقة 30 يوم) منذ بداية التطبيق كمؤشر على وجود ارتفاع في مخاطر الائتمان.

في حال وجود مستحقة من (30 – 89) يوما على مستوى الحساب يتم تصنيف جميع التسهيلات الممنوحة للعميل ضمن المرحلة Stage 2.
لمحفظة الافراد فانه في حال وجود مستحقة من (30 – 89) يوما على مستوى الحساب او في حال حدوث تغيير جوهري في احتمالية التعثر فانه يتم تصنيف جميع التسهيلات الممنوحة للعميل ضمن نفس المنتج ضمن المرحلة Stage 2.

العميل المصنف تحت المراقبة تبقى جميع المنتجات الممنوحة له ضمن Stage 2 لحين التزام العميل بفترة Cure Period وفقاً للتعليمات 2024/8 وفي حال التزام العميل وانتقال تصنيفه إلى منتظم يتم معاملة العميل حسب قاعدة عدد أيام المستحقة فقط.
العميل المصنف غير عامل تبقى جميع المنتجات الممنوحة له ضمن Stage 3, لحين التزام العميل بفترة Cure Period وفقاً للتعليمات 2024/8 وفي حال تصويب وضع الحساب يتم انتقال العميل إلى Stage 2 كون تصنيف العميل سيصبح تحت المراقبة محول من غير عامل ويبقى بها حتى تحقق البند رقم 4.

السيناريوهات والمؤشرات الاقتصادية

يتم توظيف أثر السيناريوهات الاقتصادية وترجيح ما نسبته (30% من نتيجة السيناريو السلبي + 30% من نتيجة السيناريو الإيجابي+ 40% من نتيجة السيناريو الأساسي) على النتيجة النهائية للخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى التسهيل/ الأداة وتكون نتيجة الخسـارة الائتمانيــة المتوقعــة اخذا بعين الاعتبار تاريــخ الاستحقــاق لكل تسهيل والمرحلة التي تم تصنيــف العميــل ضمنــها (Stage2 , Stage1 Stage 3 &).

تم اعتماد عدة عوامل اقتصادية في التنبؤ بالأحداث المستقبلية المتوقعة واستخدام أكثر من سيناريو (أساسي, سلبي, ايجابي) وتلخصت تلك العوامل في اعتماد أثر التغير في الناتج القومي الإجمالي وأداء السوق المالي (لمحفظة الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة) والتغير في مؤشر أسعار المستهلكين, الطلب و الاقتراض المحلي, مؤشر اسعار العقارات و نسبة البطالة (لمحفظة الأفراد) المؤشرات بعد ان تم دراسة مدى ارتباطها مع معدلات التعثر حسب البيانات التاريخية.

نتيجة للحرب على قطاع غزة و التطورات الناجمة عنها , قام البنك بإتخاذ مجموعة من الإجراءات و التدابير منذ بدء الحرب بالإضافة إلى عمل سيناريوهات للأوضاع الضاغطة وتم إعتماد بعض التعديلات على إحتساب الخسائر الإئتمانية وذلك من خلال تعديل الأوزان الترجيحية على السيناريوهات الإقتصادية على حسب التعرضات الممنوحة في الضفة الغربية أو غزة بإعتماد أوزان ترجيحة 40% للسيناريو السلبي و 60% للسيناريو الأساس في الضفة الغربية و 100% للسيناريو السلبي للتعرضات الممنوحة في قطاع غزة.بالإضافة إلى رفع مراحل التصنيف للحسابات التي ارتأى البنك أنها تحمل مخاطر مرتفعة ضمن الضفة الغربية وقطاع غزة .

توظيف أثر السيناريوهات الاقتصادية في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة	
محفظة الشركات والتجارية الائتمانية	إن النموذج الذي وجد انه الأنسب احصائيا هو النموذج الذي يضم أداء السوق المالي Equity واجمالي الناتج المحلي GDP كمتغيرات مستقلة لها تأثير على نوعية الائتمان (المتغير التابع). كلما تغير واحد من هذه المتغيرات فإن هذا التغير سيؤثر بالتالي على نوعية الائتمان (سلبا او ايجابا). بناء على نتائج الاختبار الاحصائي (T-statistics) تم اعتماد المتغيرات الاقتصادية (أداء السوق المالي Equity واجمالي الناتج المحلي GDP) اذ اظهرا انهما الأنسب لتحديد التغير في نوعية الائتمان للعميل.
محفظة الافراد	إن المؤشرات الاقتصادية التي تم اعتمادها في عملية احتساب الخسارة الائتمانية هي التغير في مؤشر أسعار المستهلكين, الطلب و الاقتراض المحلي , مؤشر اسعار العقارات و نسبة البطالة. وقد تم اختيار هذه المؤشرات بعد ان تم دراسة مدى ارتباطها مع معدلات التعثر حسب البيانات التاريخية.
السندات	يتم احتساب مكونات معادلة الخسارة الائتمانية المتوقعة للسندات من خلال احتمالية التعثر (PD) والخسارة الناتجة عن التعثر (LGD) حيث تم القيام بإدخال بيانات مالية تخص البنوك التي تم شراء سنداتها حيث ان تلك العملية تنتج ما يسمى Expected Default Frequency وهي ما يعادل احتمالية التعثر من ثم يتم إنتاج الخسارة الناتجة عن التعثر LGD وبعد ذلك يتم احتساب الرصيد عند التعثر EAD بافتراض كامل قيمة السند ومن ثم يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) من خلال استخدام النماذج الإحصائية.
شركة الأردن للتأجير التمويلي	يتم احتساب الرصيد عند التعثر لقروض التأجير التمويلي إستناد الى (صافي الاستثمار + الجزء غير المستغل من السقف للعملاء ضمن المرحلة 1+ 2). - يتم احتساب الخسارة الناتجة عن التعثر (LGD) من خلال نظام RiskCalc - تم تطبيق نسب الخسارة عند التعثر على مستوى المنتج في جانب محفظة الافراد. - ربط احتمالية تعثر عملاء المحفظة باحتمالية التعثر خلال فترة زمنية معينة في الدورة الاقتصادية PIT PD بحيث يتم اخضاعها للسناريوهات الاقتصادية وبناء عليه تم انتاج الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى العميل حسب تصنيفه ضمن محفظة الشركات او محفظة الأفراد
شركة تفوق للاستثمارات المالية	- احتساب التعرض عند التعثر EAD بناء على اجمالي السقف على الرغم من ان الاستغلال مربوط بإيداع أسهم (أي لا يوجد حرية للاستغلال دون وجود مساهمة من العميل). - احتساب ال LGD وفقا لقيمة ضمانة الأسهم الواردة من قبل الشركة (القيمة السوقية) وحسب أنظمة الاحتساب. - منح العملاء في المحفظة درجة مخاطر (5). - ربط احتمالية تعثر عملاء المحفظة باحتمالية التعثر خلال فترة زمنية معينة في الدورة الاقتصادية PIT PD بحيث يتم اخضاعها للسيناريوهات الاقتصادية وبناء عليه انتاج الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى العميل وعلى مستوى المحفظة.
الودائع لدى البنوك	احتساب احتمالية التعثر PD والخسارة الناتجة عن التعثر LGD لإنتاج ما يسمى Expected Default Frequency وهي ما يعادل احتمالية التعثر للبنوك التي يتم الاحتفاظ بودائع لديها من ثم يتم إنتاج الخسارة الناتجة عن التعثر LGD وبعد ذلك يتم احتساب الرصيد عند التعثر بافتراض كامل قيمة الوديعة ومن ثم يتم احتساب الخسائر المتوقعة من خلال استخدام النماذج الإحصائية.

ثانياً : الافصاحات الكمية :

41. /أ) مخاطر الائتمان

التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الاخرى).	2025	2024
	دينار	دينار
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة		
أرصدة لدى بنوك مركزية	753,191,531	658,785,218
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	235,420,790	268,105,036
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	1,403,798	467,946
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل – أدوات دين	77,966,288	146,606,532
التسهيلات الائتمانية:	1,571,643,999	1,498,774,211
للافراد	468,712,782	466,494,516
القروض العقارية	213,443,421	214,786,036
الشركات	584,778,331	596,739,309
الشركات الكبرى	432,871,725	408,249,170
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	151,906,606	188,490,139
للحكومة والقطاع العام	304,709,465	220,754,350
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أسناد وسندات وأذونات)	151,904,634	165,860,269
	2,791,531,040	**2,738,599,212**
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة		
كفالات	96,643,415	74,859,658
اعتمادات	83,073,237	61,213,677
قبولات	97,330,899	169,258,426
سقوف تسهيلات مباشرة وغير مباشرة غير مستغلة	478,746,408	363,764,674
الاجمالي	**3,547,324,999**	**3,407,695,647**

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي :

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (2009/47)	اجمالي قيمة التعرض	الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL)	31 كانون الأول 2025 مستوى احتمالية الخسارة(PD)	التصنيف وفق مؤسسات التصنيف الخارجي	التعرض عند التعثر (EAD)	متوسط الخسارة عند التعثر (LGD)%
		دينـار	دينـار			دينـار	
1	عامل	927,193,603	14,616	%4.5 - %0	Aaa	909,081,379	%12.560
2	عامل	114,959,258	89,488	%18.13 - %0.01	Aa1 - Aa3	105,447,099	%37.14
3	عامل	127,025,448	258,948	%26.14 - %0.03	A1 - A3	199,569,206	%30.12
4	عامل	572,209,917	5,026,012	%18.61 - %0.08	Baa1 - Baa3	550,611,913	%47.99
5	عامل	573,951,109	6,825,895	%38.98 - %0.01	Ba1 - Ba3	557,833,959	%43.51
6	عامل	439,326,678	4,301,926	%30.87 - %0.02	B1 - B3	457,290,143	%32.71
7	عامل	27,668,395	3,103,779	%40 - %0.12	Caa1 - Caa3	26,970,901	%47.33
غير مصنف	عامل	772,672,384	25,407,296	%100 - %0	-	601,796,800	%66.67
تعرضات غير عاملة							
8	غير عاملة	13,029,953	2,592,021	%100	Default	13,029,702	%75.28
غير مصنفة	غير عاملة	12,122,851	4,439,619	%100	Default	12,122,851	%63.48
9	غير عاملة	7,680,204	4,014,370	%100	Default	7,679,222	%70.23
غير مصنفة	غير عاملة	12,135,372	8,220,108	%100	Default	12,135,372	%65.46
10	غير عاملة	64,811,992	55,642,603	%100	Default	64,489,380	%72.47
غير مصنفة	غير عاملة	50,307,851	47,833,335	%100	Default	50,307,696	%67.51
المجموع		**3,715,095,015**	**167,770,016**			**3,568,365,623**	

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (2009/47)	اجمالي قيمة التعرض	الخسائر الإئتمانية المتوقعة (ECL)	31 كانون الأول 2024 مستوى احتمالية الخسارة(PD)	التصنيف وفق مؤسسات التصنيف الخارجي	التعرض عند التعثر (EAD)	متوسط الخسارة عند التعثر (LGD)%
		دينـار	دينـار			دينـار	
1	عامل	927,432,123	10,656	%4.5% - %0	Aaa	929,927,405	%5.00
2	عامل	16,799,275	25,473	%4.5 - %0.01	Aa1 - Aa3	16,173,915	%33.46
3	عامل	122,498,139	177,520	%0.56 - %0.02	A1 - A3	100,790,012	%30.83
4	عامل	586,752,024	231,490	%1.01 - %0.07	Baa1 - Baa3	522,611,076	%49.16
5	عامل	532,020,269	2,217,915	%2.42 - %0.22	Ba1 - Ba3	516,737,647	%47.24
6	عامل	445,437,176	3,641,967	%5.73 - %0.66	B1 - B3	439,676,088	%59.48
7	عامل	29,012,572	13,415,240	%43.38 - %1.69	Caa1 - Caa3	28,623,943	%52.62
غير مصنف	عامل	772,573,092	23,305,624	%100 - %0	-	605,464,276	%65.27
تعرضات غير عاملة							
8	غير عاملة	4,789,145	1,337,818	%100	Default	4,788,891	%82.47
غير مصنفة	غير عاملة	5,404,522	2,265,654	%100	Default	5,404,522	%66.35
9	غير عاملة	7,175,930	4,562,425	%100	Default	7,175,611	%83.88
غير مصنفة	غير عاملة	7,530,978	4,835,728	%100	Default	7,530,978	%66.54
10	غير عاملة	72,060,582	67,314,817	%100	Default	71,732,199	%79.34
غير مصنفة	غير عاملة	59,670,589	58,118,442	%100	Default	59,651,019	%67.41
المجموع		**3,589,156,416**	**181,460,769**			**3,316,287,582**	

- تشمل التعرضات الإئتمانية التسهيلات الأرصدة والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية وسندات الخزينة وأي موجودات لها تعرضات إئتمانية .

توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل اجمالي التعرضات الائتمانية:

31 كانون الأول 2025

البند	اجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							الخسارة الإئتمانية المتوقعة (ECL)
		تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وآليات	أخرى	اجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
ارصدة لدى بنوك مركزية	754,505,261	-	-	-	-	-	-	-	754,505,261	1,313,730
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	235,521,581	-	-	-	-	-	-	-	235,521,581	100,791
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	1,411,520	-	-	-	-	-	-	-	1,411,520	7,722
التسهيلات الائتمانية:										
للأفراد	549,738,591	34,032,407	-	-	5,666,136	77,147,922	-	116,846,465	432,892,126	81,025,809
القروض العقارية	221,259,144	68,818	-	-	202,498,904	6,493	-	202,574,215	18,684,929	7,815,723
للشركات										
الشركات الكبرى	468,909,513	18,773,835	10,534,769	-	39,358,634	3,417,220	-	72,084,458	396,825,055	36,037,788
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (SME's)	182,324,235	20,644,210	252,839	-	63,605,792	8,843,164	-	93,346,005	88,978,230	30,417,629
للحكومة و القطاع العام	306,838,273	-	-	-	-	-	-	-	306,838,273	2,128,808
سندات و اسناد و أذونات:										
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	152,240,358	-	-	-	-	-	-	-	152,240,358	335,724
ضمن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل - أدوات دين	77,966,288	-	-	-	-	-	-	-	77,966,288	-
المجموع	**2,950,714,764**	**73,519,270**	**10,787,608**	**-**	**311,129,466**	**89,414,799**	**-**	**484,851,143**	**2,465,863,621**	**159,183,724**
الكفالات المالية	104,395,516	2,379,039	11,091	-	6,570,778	458,242	-	9,419,150	94,976,366	7,752,101
الإعتمادات المستندية والقبولات	180,618,045	7,032,255	-	-	104,928	-	-	7,137,183	173,480,862	213,909
الإلتزامات الاخرى	479,366,690	-	-	-	-	-	-	-	479,366,690	620,282
المجموع الكلي	**3,715,095,015**	**82,930,564**	**10,798,699**	**-**	**317,805,172**	**89,873,041**	**-**	**501,407,476**	**3,213,687,539**	**167,770,016**

توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل اجمالي التعرضات الائتمانية:

31 كانون الأول 2024

البند	اجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							الخسارة الإئتمانية المتوقعة (ECL)
		تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وآليات	أخرى	اجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
ارصدة لدى بنوك مركزية	659,439,451	-	-	-	-	-	-	-	659,439,451	654,233
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	268,207,452	-	-	-	-	-	-	-	268,207,452	102,416
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	468,000	-	-	-	-	-	-	-	468,000	54
التسهيلات الائتمانية:										
للأفراد	545,733,203	39,444,383	-	-	10,088,635	53,183,194	-	102,716,212	443,016,991	79,238,687
القروض العقارية	226,228,622	310,213	-	-	196,572,781	26,006	-	196,909,000	29,319,622	11,442,586
للشركات										
الشركات الكبرى	452,448,913	16,844,704	10,752,354	-	30,941,919	3,767,657	-	62,306,634	390,142,279	44,199,743
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (SME's)	221,768,673	17,079,206	351,526	-	80,889,356	7,758,239	-	106,078,327	115,690,346	33,278,534
للحكومة و القطاع العام	222,633,454	-	-	-	-	-	-	-	222,633,454	1,879,104
سندات و اسناد و أذونات:										
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	166,191,614	-	-	-	-	-	-	-	166,191,614	331,345
ضمن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل - أدوات دين	146,606,532	-	-	-	-	-	-	-	146,606,532	-
المجموع	**2,909,725,914**	**73,678,506**	**11,103,880**	**-**	**318,492,691**	**64,735,096**	**-**	**468,010,173**	**2,441,715,741**	**171,126,702**
الكفالات المالية	84,547,912	2,474,962	11,165	-	6,505,397	45,488	-	9,037,012	75,510,900	9,688,254
الإعتمادات المستندية والقبولات	230,646,963	5,504	-	-	122,631	-	-	128,135	230,518,828	174,860
الإلتزامات الاخرى	364,235,627	-	-	-	-	-	-	-	364,235,627	470,953
المجموع الكلي	**3,589,156,416**	**76,158,972**	**11,115,045**	**-**	**325,120,719**	**64,780,584**	**-**	**477,175,320**	**3,111,981,096**	**181,460,769**

التعرضات المدرجة ضمن المرحلة الثالثة:

البند	اجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							الخسارة الإئتمانية المتوقعة (ECL)
		تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات وآليات	أخرى	اجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات
التسهيلات الائتمانية:	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
للأفراد	63,850,669	316,123	-	-	220,683	12,113,540	-	12,650,346	51,200,323	56,650,524
القروض العقارية	15,555,177	-	-	-	12,464,833	6,493	-	12,471,326	3,083,851	6,841,572
للشركات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الشركات الكبرى	23,801,233	25,448	-	-	1,562,797	43,863	-	1,632,108	22,169,125	22,483,645
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (SME's)	44,989,510	329,970	-	-	18,936,809	2,918,831	-	22,185,610	22,803,900	29,214,690
للحكومة و القطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**148,196,589**	**671,541**	**-**	**-**	**33,185,122**	**15,082,727**	**-**	**48,939,390**	**99,257,199**	**115,190,431**
الكفالات المالية	11,782,336	70	-	-	23,585	12,049	-	35,704	11,746,632	7,466,414
المجموع الكلي	**159,978,925**	**671,611**	**-**	**-**	**33,208,707**	**15,094,776**	**-**	**48,975,094**	**111,003,831**	**122,656,845**

التعرضات المدرجة ضمن المرحلة الثالثة:

البند	اجمالي قيمة التعرض	القيمة العادلة للضمانات							الخسارة الإئتمانية المتوقعة (ECL)
		تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	سيارات و آليات	أخرى	اجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات
التسهيلات الائتمانية:	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
للأفراد	60,454,678	189,822	-	-	4,837,134	167,718	-	5,194,674	55,260,004	56,699,616
القروض العقارية	16,372,277	-	-	-	5,134,214	-	-	5,134,214	11,238,063	10,724,446
للشركات										
الشركات الكبرى	31,708,016	22,049	-	-	1,541,777	21,784	-	1,585,610	30,122,406	30,977,688
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (SME's)	36,699,310	364,159	-	-	10,685,930	2,156,568	-	13,206,657	23,492,653	30,632,570
للحكومة و القطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**145,234,281**	**576,030**	**-**	**-**	**22,199,055**	**2,346,070**	**-**	**25,121,155**	**120,113,126**	**129,034,320**
الكفالات المالية	11,299,487	82	-	-	162,915	11,129	-	174,126	11,125,361	9,317,195
المجموع الكلي	**156,533,768**	**576,112**	**-**	**-**	**22,361,970**	**2,357,199**	**-**	**25,295,281**	**131,238,487**	**138,351,515**

1. الديون المجدولة :

بلغت قيمة الديون التي تمت جدولتها 1,915,269 دينار خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 ولا زالت هذه الديون غير عاملة وتحت فترة الاختبار كما بلغت قيمة الديون التي تمت جدولتها (تحويلها من حسابات غير عاملة إلى حسابات تحت المراقبة) 88,550 دينار خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025.

2. الديون المعاد هيكلتها :

بلغت قيمة الديون التي تمت هيكلتها صعوبات مالية 59,021,588 خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025.

3. سندات وأسناد وأذونات :

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والاسناد والاذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية:

نوع التصنيف	مؤسسة التصنيف	درجة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	الاجمالي
			دينار	دينار	دينار
سندات بنوك أجنبية خارجية	Fitch	-AA	-	-	-
سندات بنوك أجنبية خارجية	Fitch	+A	-	-	-
سندات بنوك أجنبية خارجية	Fitch	+BB	-	10,657,868	10,657,868
سندات حكومية أردنية	Fitch	-BB	77,966,288	120,217,633	198,183,921
سندات حكومات خارجية	Fitch	-B	-	-	-
أذونات حكومات خارجية	Fitch	NR	-	-	-
سندات غير مصنفة	Fitch	NR	-	21,364,857	21,364,857
الاجمالي			**77,966,288**	**152,240,358**	**230,206,646**

4. توزع الخسائر الائتمانية حسب درجات التصنيف الائتماني :

البنود	كما في 31 كانون الأول 2024								كما في 31 كانون الأول 2025							
	داخل المملكة		دول الشرق الأوسط الأخرى		أوروبا		الإجمالي		داخل المملكة		دول الشرق الأوسط الأخرى		أوروبا		الإجمالي	
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أ. التوزع الكلي للتعرضات حسب المناطق الجغرافية:																
أرصدة لدى بنوك مركزية	547,654,009	753,191,531	205,537,522	-	-	-	753,191,531	658,785,218	88,449,606	49,186,902	-	-	-	-	49,186,902	60,612,071
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	88,449,606	235,420,790	34,437,099	1,403,798	-	-	235,420,790	268,105,036	1,214,965,979	2,735,112	349,589,503	1,403,798	7,088,517	467,946	2,735,112	1,498,774,211
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	1,403,798	-	-	-	-	1,403,798	467,946	300,099,216	15,456	125,140,372	561,905	26,764,262	96,643,415	74,859,658	1,571,643,999
التسهيلات الائتمانية	1,214,965,979	1,403,798	349,589,503	7,088,517	1,498,774,211											
سندات وأسناد وأذونات:																
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	125,140,372	26,764,262	-	-	-	-	26,764,262	165,860,269	156,093,121	18,317,623	23,433,285	-	-	169,258,426	61,213,677	363,764,674
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل - أدوات الدين	77,966,288	-	-	-	-	-	-	146,606,532	73,897,614	97,330,899	47,237,990	83,073,237	35,835,247	61,213,677	74,859,658	169,258,426
الإجمالي / للسنة الحالية	**2,054,176,254**	**617,732,184**	**60,718,001**	**16,455,932**	**60,718,001**	**16,455,932**	**617,732,184**	**67,700,588**	**300,099,216**	**156,093,121**	**35,835,247**	**47,237,990**	**60,718,001**	**16,455,932**	**60,718,001**	**18,892,121**
الخسائر المالية	60,718,001	16,455,932	-	-	-	-	16,455,932	18,892,121	73,897,614	23,433,285	-	-	-	-	-	-
الإعتمادات المستندية	35,835,247	47,237,990	-	-	-	-	47,237,990	-	478,746,408	169,258,426	363,764,674					
قبولات	73,897,614	23,433,285	-	-	-	-	23,433,285	-	708,618	97,330,899	6,278,398					
السقوف غير المستغلة	300,099,216	156,093,121	-	-	-	-	156,093,121	18,317,623	-	18,317,623	104,910,332					
المجموع الكلي	**2,524,726,332**	**860,952,512**	**60,718,001**	**16,455,932**	**60,718,001**	**16,455,932**	**860,952,512**	**104,910,332**	**708,618**	**3,547,324,999**	**3,407,695,647**					

ب. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما تم اعتماده من قبل البنك المركزي الأردني :	31 كانون الاول 2025					كما في 31 كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع
البند	مستوى فردي	مستوى تجميعي	مستوى فردي	مستوى تجميعي		
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
داخل المملكة	1,827,700,073	561,644,834	20,415,489	80,336,880	34,629,056	2,526,842,008
دول الشرق الأوسط الأخرى	546,004,809	24,157,296	206,947,218	81,126,078	2,717,111	837,779,095
أوروبا	104,910,332	-	-	-	-	25,456,927
أسيا	6,278,398	-	-	-	-	2,646,355
إفريقيا	708,618	-	-	-	-	4,866,235
أمريكا	49,748,807	-	-	-	-	10,105,027
دول أخرى	-	-	-	-	-	-
المجموع	**2,535,351,037**	**585,802,130**	**227,362,707**	**161,462,958**	**37,346,167**	**3,407,695,647**

ثانيا: الافصاحات الكمية

5. توزيع التعرضات حسب القطاعات الاقتصادية:	31 كانون الاول 2025									كما في 31 كانون الأول 2024
أ. التوزيع الكلي للتعرضات حسب الأدوات المالية	مالي	صناعة	تجارة	عقارات	زراعة	سياحة ومطاعم ومرافق عامة	أسهم	أفراد	حكومة وقطاع عام	اجمالي
البند	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	753,191,531	-	-	-	-	-	-	-	-	658,785,218
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	235,420,790	-	-	-	-	-	-	-	-	268,105,036
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	1,403,798	-	-	-	-	-	-	-	-	467,946
التسهيلات الائتمانية	8,681,002	111,482,279	316,925,216	239,283,227	13,812,029	99,993,391	10,706,988	466,050,402	304,709,465	1,498,774,211
سندات وأسناد وأذونات:										
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	10,654,259	18,124,388	2,813,498	-	-	-	-	-	120,312,489	165,860,269
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل - أدوت دين	-	-	-	-	-	-	-	-	77,966,288	146,606,532
الاجمالي / للسنة الحالية	**1,009,351,380**	**129,606,667**	**319,738,714**	**239,283,227**	**13,812,029**	**99,993,391**	**10,706,988**	**466,050,402**	**502,988,242**	**2,738,599,212**
الكفالات المالية	35,436,550	5,779,028	26,191,755	16,464,116	130,813	11,073,886	-	1,567,267	-	74,859,658
الإعتمادات المستندية	9,153,536	49,458,084	13,055,144	152,579	-	11,253,894	-	-	-	61,213,677
قبولات	1,419	30,325,275	61,355,406	-	5,648,799	-	-	-	-	169,258,426
السقوف غير المستغلة	93,576,102	86,928,653	149,546,349	13,857,280	3,080,544	25,401,840	1,536,610	101,753,744	3,065,286	363,764,674
المجموع الكلي	**1,147,518,987**	**302,097,707**	**569,887,368**	**269,757,202**	**22,672,185**	**147,723,011**	**12,243,598**	**569,371,413**	**506,053,528**	**3,407,695,647**

ب. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) كما تم اعتماده من قبل البنك المركزي الأردني :

البند	31 كانون الاول 2025						كما في 31 كانون الأول 2024
	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	المجموع	المجموع
	مستوى فردي	مستوى تجميعي	مستوى فردي	مستوى تجميعي			
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
مالي	1,067,614,044	-	79,867,526	-	37,417	1,147,518,987	991,482,722
صناعي	289,291,199	-	11,312,049	-	1,494,459	302,097,707	321,180,127
تجارة	537,593,843	-	17,376,765	-	14,916,760	569,887,368	598,081,967
عقارات	63,945,206	149,666,630	7,870,498	38,765,496	9,509,372	269,757,202	261,139,773
زراعة	16,544,709	-	5,369,255	-	758,221	22,672,185	18,452,415
سياحة ومطاعم ومرافق عامة	124,921,434	1,412,115	18,100,489	-	3,288,973	147,723,011	141,445,533
أسهم	12,243,598	-	-	-	-	12,243,598	13,603,154
أفراد	4,497,986	434,723,385	111,615	122,697,462	7,340,965	569,371,413	560,383,781
حكومة وقطاع عام	418,699,018	-	87,354,510	-	-	506,053,528	501,926,175
المجموع	**2,535,351,037**	**585,802,130**	**227,362,707**	**161,462,958**	**37,346,167**	**3,547,324,999**	**3,407,695,647**

6. التعرضات الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها

أ. إجمالي التعرضات الائتمانية التي تم تصنيفها :

البند	31 كانون الاول 2025						نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها
	المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		إجمالي التعرضات التي تم تصنيفها		
	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار		
أرصدة لدى بنوك مركزية	70,974,138	-	-	-	-		%0.00
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	100,131	-	-		%0.00
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-		%0.00
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل- أدوات الدين	-	-	-	-	-		%0.00
التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة	315,033,707	(19,454,691)	161,320,510	48,447,279	28,992,588		%6.09
سندات وأسناد وأذونات ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-		%0.00
المجموع	**386,007,845**	**(19,454,691)**	**161,420,641**	**48,447,279**	**28,992,588**		**%5.30**
الكفالات المالية	2,021,769	(1,481,095)	11,782,336	689,932	(791,163)		-%5.73
الاعتمادات المستندية	9,991,877	(811,732)	-	-	(811,732)		-%8.12
القبولات	60,457	(1,166,290)	-	-	(1,166,290)		-%1929.12
السقوف غير المستغلة	21,339,793	(5,781,674)	9,167	-	(5,781,674)		-%27.08
المجموع الكلي	**419,421,741**	**(28,695,482)**	**173,212,144**	**49,137,211**	**20,441,729**		**%3.45**

ب. الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها:	31 كانون الاول 2025						
	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			الخسارة الإئتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها			
				المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	
البند	إجمالي الخسائر التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثانية	إجمالي الخسائر التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثالثة	إجمالي الخسائر التي تم تعديل تصنيفها	مستوى فردي	مستوى تجميعي	مستوى فردي	مستوى تجميعي	المجموع
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	1,204,250	-	-	-	1,204,250
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	85,211	-	85,211
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل- أدوات الدين	-	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة	(1,271,925)	21,464,804	20,192,879	5,298,696	23,507,898	115,190,431	-	143,997,025
سندات وأسناد وأذونات ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	**(1,271,925)**	**21,464,804**	**20,192,879**	**6,502,946**	**23,507,898**	**115,275,642**	**-**	**145,286,486**
الكفالات المالية	(144,467)	(19,560)	(164,027)	83,758	-	7,466,414	-	7,550,172
الإعتمادات المستندية	(1,016)	-	(1,016)	52,349	-	-	-	52,349
القبولات	(5,438)	-	(5,438)	2,784	-	-	-	2,784
الإلتزامات الأخرى	(18,013)	-	(18,013)	185,867	47,259	-	-	233,126
المجموع الكلي	**(1,440,859)**	**21,445,244**	**20,004,385**	**6,827,704**	**23,555,157**	**122,742,056**	**-**	**153,124,917**

6. التعرضات الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها

أ . إجمالي التعرضات الائتمانية التي تم تصنيفها :	31 كانون الاول 2024					
	المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة			
البند	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	64,138,899	64,138,899	-	-	64,138,899	100.00%
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	97,978	-	-	0.00%
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	0.00%
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل- أدوات الدين	-	-	-	-	-	0.00%
التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة	313,877,925	223,332,586	163,422,800	19,518,561	242,851,147	50.88%
سندات وأسناد وأذونات ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	3,328,799	-	-	-	-	0.00%
المجموع	**381,345,623**	**287,471,485**	**163,520,778**	**19,518,561**	**306,990,046**	**56.34%**
الكفالات المالية	3,613,083	1,096,880	11,299,487	253,938	1,350,818	9.06%
الاعتمادات المستندية	1,393,860	982,826	-	-	982,826	70.51%
القبولات	1,226,747	1,226,747	-	-	1,226,747	100.00%
السقوف غير المستغلة	26,397,951	11,926,728	-	-	11,926,728	45.18%
المجموع الكلي	**413,977,264**	**302,704,666**	**174,820,265**	**19,772,499**	**322,477,165**	**54.77%**

ب. الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها:	31 كانون الاول 2024						
	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها			الخسارة الإئتمانية المتوقعة للتعرضات التي تم تعديل تصنيفها			
	إجمالي الخسائر التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثانية	إجمالي الخسائر التي تم تعديل تصنيفها من المرحلة الثالثة	إجمالي الخسائر التي تم تعديل تصنيفها	المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		المجموع
				مستوى فردي	مستوى تجميعي	مستوى فردي	مستوى تجميعي	
البند	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	573,396	-	573,396	573,396	-	-	-	573,396
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	83,369	-	83,369
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل- أدوات الدين	-	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية بالتكلفة المطفأة	14,207,797	10,219,986	24,427,783	6,182,675	21,307,601	129,034,320	-	156,524,596
سندات وأسناد وأذونات ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة	-	-	-	25,387	-	-	-	25,387
المجموع	**14,781,193**	**10,219,986**	**25,001,179**	**6,781,458**	**21,307,601**	**129,117,689**	**-**	**157,206,748**
الكفالات المالية	(3,834)	241,050	237,216	175,551	-	9,317,195	-	9,492,746
الإعتمادات المستندية	6,510	-	6,510	8,229	-	-	-	8,229
القبولات	8,222	-	8,222	8,222	-	-	-	8,222
الإلتزامات الأخرى	51,209	-	51,209	104,485	53,816	-	-	158,301
المجموع الكلي	**14,843,300**	**10,461,036**	**25,304,336**	**7,077,945**	**21,361,417**	**138,434,884**	**-**	**166,874,246**

41/ب) مخاطر السـوق :

الافصاحات الوصفية :

- هي المخاطر التي تنشأ نتيجة تذبذب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق مثل (أسعار الفائدة وأسعار العملات وأسعار الأسهم) وتنشأ مخاطر السوق نتيجة وجود مراكز مفتوحة في أسعار الفائدة، والعملات، والاستثمار في الأسهم، ويتم مراقبة هذه المخاطر وفقاً لسياسات وإجراءات محددة من خلال لجان متخصصة وتتركز المخاطر الناتجة في:

- مخاطر أسعار الفائدة.
- مخاطر أسعار الصرف.
- مخاطر أسعار الأسهم.

- مخاطر التغير في أسعار السلع.

تنشأ مخاطر السوق من :

- التغيرات التي تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأسواق.
- تقلبات أسعار الفائدة.
- تقلبات أسعار الأدوات المالية المتاجرة بها.
- تقلبات أسعار العملات الأجنبية.
- التذبذبات في أسعار الموجودات والمطلوبات وعوائد التسوية.

- حيازة المراكز غير المتعلقة بالعملاء.

مخاطر أسعار الفائدة

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في المبالغ الموجودات والمطلوبات حسب التواريخ الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفائدة في فترة زمنية معينة وتوفر إدارة البنك أدوات مالية مشتقة لإدارة هذه المخاطر عن طريق أسعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجية إدارة المخاطر التي تتوافقها لجنة الموجودات والمطلوبات، ويتبع البنك سياسة التحوط المالي لكل من الموجودات المالية والمطلوبات المالية كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وهو التحوط المتعلق بمخاطر مستقبلية متوقعة.

مخاطر أسعار العملات الأجنبية :

تقوم البنك بوضع وتحليل سيناريوهات لقياس حساسية مخاطر أسعار الفائدة بالاضافة الى توفير نظام لمراقبة الاختلاف في تاريخ اعادة التسعير بما يتضمن ضبط وتنفيذ المخاطر والمراعاة المقبولة ومموازنة آجال استحقاق الموجودات مع المطلوبات، وكذلك فجوات العوائد والتحوط للسعارها.

مخاطر العملات الأجنبية :

وتنشأ هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار صرف العملات وتتبع البنك سياسة محدودة في إدارة مراكزه بالعملات وتتضمن السياسة استراتيجية لمواجهة مخاطر السوق ومراقبتها ويذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

- يمنع تجاوز السقوف نهائياً ويتم فوراً تصفية أي جزء يتجاوز الحد الاقصى لاي عدد .
- يتعين على كل متعامل تجاوز حد مركز فوراً بمجرد وقوعه ويتم تخفيض المركز الى الحد الاقصى المسموح به .
- تتوفى دائرة الخزينة والاستثمار تحاليل ومراقبة يومية للمراكز المفتوحة يومياً وتبلغ فوراً في حال وجود أي تجاوز للسقوف أو وجود الخسارة أو ارتفاع المخاطر بناءاً على تحركات السوق.

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية الرئيسية لدى البنك :	31 كانون الاول	
نوع العملة	2025	2024
	دينار	دينار
دولار أمريكي	(135,664,055)	(4,372,767)
جنيه إسترليني	25,405	18,857
يورو	(4,013,785)	344,888
ين ياباني	390	577
عملات أخرى	117,060,725	(53,305,567)
	(22,591,320)	**(57,314,012)**

مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الاسهم. يعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية. معظم استثمارات الأسهم المتداولة التي يملكها البنك مدرجة في بورصة عمان.

إدارة مخاطر السوق

يتبع البنك سياسات مالية وإستثمارية لادارة المخاطر المختلفة ضمن استراتيجية محددة وهنالك لجنة لادارة الموجودات والمطلوبات في البنك تتولى رقابة وضبط المخاطر واجراء التوزيع الاستراتيجي الامثل لكل من الموجودات والمطلوبات سواءً في قائمة المركز المالي الموحد أو خارجها , وكذلك فقد تم تأسيس وحدة مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الالية يُناط بها مهام إدارة هذا النوع من المخاطر ضمن الاسس التالية:

- اعداد منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والبنك المركزي الأردني .
- اعداد سياسة لإدارة مخاطر السوق واعتمادها من قبل مجلس الادارة وتطبيقها على أرض الواقع والتي تضمنت أسس تعريف وقياس ومراقبة هذا النوع من المخاطر.
- تطبيق نظام (Refinitiv Eikon) لمراقبة مخاطر الاستمرارية في أسواق رأس المال العالمية والأسواق النقدية وتبادل العملات.
- إعداد آلية لإدارة السقوف الاستثمارية المحلية والخارجية.
- تطوير أدوات قياس وإدارة ومراقبة مخاطر السوق من خلال:
  - مؤشرات المخاطر الرئيسية (KRIs).
  - RAG Status (Red / Amber / Green).
  - القيمة المعرضة للمخاطر (VAR).
  - تحليل نقطة الأساس (DV01).
  - اختبار الأوضاع الضاغطة . (Stress Testing)
  - تقارير وقف سقف الخسارة ((Stop Loss Limit.
  - تقارير التركزات الاستثمارية على مستوى (التوزيع الجغرافي،والقطاع الاقتصادي، العملة،الأداة.
  - مراقبة السقوف الاستثمارية.
  - مراقبة العمليات الاستثمارية على مستوى (المراكز المالية المفتوحة, الأسهم المحلية والعالمية و السندات المحلية والعالمية).
- رفع التقارير الدورية إلى لجنة GALCO, ولجنة إدارة المخاطر/ مجلس الإدارة.

الافصاحات الكمية:		31كانون الاول 2025	
1. مخاطر أسعار الفائدة :	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملة		دينار	دينار
دولار أمريكي	%2	(2,713,281)	-
جنيه استرليني	%2	508	-
يورو	%2	(80,276)	-
ين ياباني	%2	8	-
عملات أخرى	%2	**2,341,215**	**-**
العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
		دينار	دينار
دولار أمريكي	%2	2,713,281	-
جنيه استرليني	%2	(508)	-
يورو	%2	80,276	-
ين ياباني	%2	(8)	-
عملات أخرى	%2	**(2,341,215)**	**-**

		31كانون الاول 2024	
	التغير (زيادة) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
العملة		دينار	دينار
دولار أمريكي	%2	(87,455)	-
جنيه استرليني	%2	377	-
يورو	%2	6,898	-
ين ياباني	%2	12	-
عملات أخرى	%2	**(1,066,111)**	**-**
العملة	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
		دينار	دينار
دولار أمريكي	%2	87,455	-
جنيه استرليني	%2	(377)	-
يورو	%2	(6,898)	-
ين ياباني	%2	(12)	-
عملات أخرى	%2	**1,066,111**	**-**

2. مخاطر العمـــلات :

العملـــــــــة	الزيادة في سعر صرف العملة بنسبة (نقطة مئوية)	31 كانـــــــــــــــون الاول 2025 الاثر على الارباح والخسائر	الاثر على حقوق الملكية
		دينـــــــار	دينـــــــار
دولار أمريكي	%5	(6,783,203)	-
جنيه استرليني	%5	1,270	-
يورو	%5	(200,689)	-
ين ياباني	%5	20	-
عملات أخرى	%5	**5,853,036**	**-**

العملـــــــــة	الزيادة في سعر صرف العملة بنسبة (نقطة مئوية)	31 كانـــــــــــــــون الاول 2024 الاثر على الارباح والخسائر	الاثر على حقوق الملكية
		دينـــــــار	دينـــــــار
دولار أمريكي	%5	(218,638)	-
جنيه استرليني	%5	943	-
يورو	%5	17,244	-
ين ياباني	%5	29	-
عملات أخرى	%5	**(2,665,278)**	**-**

3. مخاطر التغير بأسعار الاسهم :

المؤشـــــــر	التغير في المؤشر	31 كانـــــــــــــــون الاول 2025 الاثر على الارباح والخسائر	الاثر على حقوق الملكية
		دينـــــــار	دينـــــــار
بورصة عمان	%5	8,399	367,719
بورصة فلسطين	%5	-	439,523

المؤشـــــــر	التغير في المؤشر	31 كانـــــــــــــــون الاول 2024 الاثر على الارباح والخسائر	الاثر على حقوق الملكية
		دينـــــــار	دينـــــــار
بورصة عمان	%5	7,277	239,087
بورصة فلسطين	%5	-	339,983

التاكيز في مخاطر العملات في كل من	31كانون الاول 2025					
	دولار أمريكي	جنيه استرليني	يورو	ين ياباني	أخـــرى	إجمالـــي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
موجودات :						
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	88,078,762	977,976	6,374,788	271	237,097,613	332,529,410
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	172,286,574	6,666,081	10,286,795	26,539	14,647,522	203,913,511
موجودات مالية من خلال قائمة الدخل الشامل	51,432,545	-	-	-	40,664	51,473,209
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	289,360,964	-	4,935,624	-	186,220,353	480,516,941
موجودات مالية (بالتكلفة المطفأة)	68,976,172	-	-	-	94,854	69,071,026
موجودات أخرى	9,302,095	6,527	278,181	5,388	24,410,616	33,724,626
اجمالي الموجودات	**679,437,112**	**7,650,584**	**21,597,207**	**32,198**	**462,511,622**	**1,171,228,723**
مطلوبات :						
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	598,553	21,050	484,880	-	22,144,636	23,249,119
ودائع العملاء	520,881,108	7,407,048	24,787,456	27,390	280,114,860	833,217,862
تأمينات نقدية	32,186,617	151,816	278,181	4,418	13,113,514	45,734,546
مطلوبات أخرى	261,434,889	45,265	60,475	-	30,077,887	291,618,516
اجمالي المطلوبات	**815,101,167**	**7,625,179**	**25,610,992**	**31,808**	**345,450,897**	**1,193,820,043**
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة لسنة 2025	(135,664,055)	25,405	(4,013,785)	390	117,060,725	(22,591,320)
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي سنة 2025	202,881,146	-	10,040,278	88,357	8,475,774	221,485,555

	31كانون الاول 2024					
	دولار أمريكي	جنيه استرليني	يورو	ين ياباني	أخـــرى	إجمالـــي
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
اجمالي الموجودات	639,614,449	7,302,713	16,005,229	191,011	425,637,171	1,088,750,573
اجمالي المطلوبات	643,987,216	7,283,856	15,660,341	190,434	478,942,738	1,146,064,585
صافي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة لسنة 2024	**(4,372,767)**	**18,857**	**344,888**	**577**	**(53,305,567)**	**(57,314,012)**
التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي لسنة 2024	**243,895,541**	**-**	**3,174,102**	**4,701,298**	**3,692,670**	**255,463,611**

ـ فجوة إعادة تسعير الفائدة

يتم التصنيف على أساس فترات اعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق	أقل من شهر	من شهر لغاية (3) شهور	أكثر من 3 شهور الى 6 شهور	أكثر من 6 شهور الى سنة	أكثر من سنة الى 3 سنوات	أكثر من (3) سنوات	عناصر بدون فائدة	المجمـــــوع
للسنـــــــة 2025								
الموجـــــــــودات	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
نقد وارصدة لدى البنوك المركزية	469,726,316	-	-	-	-	10,635,000	435,217,608	915,578,924
أرصدة و إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	154,954,721	2,245,765	703,932	699,866	-	-	78,220,304	236,824,588
موجودات مالية بالقيمة العادلة	19,166,909	-	30,094,200	-	18,503,129	10,202,050	87,185,312	165,151,600
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	60,605,179	255,889,370	187,967,718	162,103,070	335,896,445	569,182,217	-	1,571,643,999
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	94,854	10,635,000	15,490,597	2,083,000	82,667,337	40,933,846	-	151,904,634
ممتلكات ومعدات - بالصافي	-	-	-	-	-	-	67,132,260	67,132,260
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	8,370,436	8,370,436
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	24,272,316	24,272,316
موجودات اخرى	-	-	-	-	-	-	117,507,080	117,507,080
مجموع الموجودات	**704,547,979**	**268,770,135**	**234,256,447**	**164,885,936**	**437,066,911**	**630,953,113**	**817,905,316**	**3,258,385,837**
المطلوبـــــــــات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	24,412,877	-	-	-	-	-	4,671,420	29,084,297
ودائع عملاء	811,439,244	326,815,393	237,643,796	177,544,042	171,143,153	-	661,341,119	2,385,926,747
تأمينات نقدية	19,381,129	4,363,812	11,211,868	19,791,460	32,714,702	4,307,919	55,011,663	146,782,553
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	4,370,413	4,370,413
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	15,173,581	15,173,581
أموال مقترضة	1,808,375	1,683,646	9,787,170	5,056,898	16,622,060	11,065,229	949,730	46,973,108
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	243,390	243,390
مطلوبات اخرى	-	-	-	-	-	-	97,121,266	97,121,266
مجموع المطلوبات	**857,041,625**	**332,862,851**	**258,642,834**	**202,392,400**	**220,479,915**	**15,373,148**	**838,882,582**	**2,725,675,355**
فجوة إعادة تسعير الفائدة	**(152,493,646)**	**(64,092,715)**	**(24,386,387)**	**(37,506,464)**	**216,586,996**	**615,579,965**	**(20,977,267)**	**532,710,482**
للسنـــــــة 2024								
إجمالي الموجودات	663,321,598	295,278,216	143,209,616	201,990,847	607,957,091	518,871,748	724,298,509	3,154,927,625
إجمالي المطلوبات	735,583,135	338,664,490	229,378,870	209,012,507	202,042,792	16,501,038	881,515,559	2,612,698,391
فجوة إعادة تسعير الفائدة	**(72,261,537)**	**(43,386,274)**	**(86,169,254)**	**(7,021,660)**	**405,914,299**	**502,370,710**	**(157,217,050)**	**542,229,234**

مخاطر السيولة

أولاً : ويلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير مخصومه) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي بتاريخ القوائم المالية الموحدة:

	لغاية شهر	أكثر من شهر ولغاية 3 شهور	أكثر من 3 شهور الى 6 شهور	أكثر من 6 شهور الى سنة	أكثر من سنة الى 3 سنوات	اكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجمـــــوع
31 كانـــــــون الاول 2025	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	24,412,877	-	-	-	-	-	4,671,420	29,084,297
ودائع عملاء	833,017,908	545,612,851	347,135,464	263,277,754	396,171,538	-	711,232	2,385,926,747
تأمينات نقدية	19,508,819	4,719,081	11,330,725	19,791,460	89,366,257	-	2,066,211	146,782,553
أموال مقترضة	1,914,976	1,882,195	9,951,504	5,238,630	16,863,325	11,122,478	-	46,973,108
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	4,370,413	4,370,413
مخصص ضريبة الدخل	3,030,077	1,315,258	-	8,767,101	-	-	2,061,145	15,173,581
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	243,390	243,390
مطلوبات أخرى	4,873,831	3,605,358	3,409,761	3,484,663	7,666,571	8,808,944	65,272,138	97,121,266
مجموع المطلوبات	**886,758,488**	**557,134,743**	**371,827,454**	**300,559,608**	**510,067,691**	**19,931,422**	**79,395,949**	**2,725,675,355**
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	**887,480,293**	**270,040,958**	**233,365,623**	**165,531,794**	**511,705,219**	**643,237,898**	**547,024,052**	**3,258,385,837**
31 كانـــــــون الاول 2024	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
المطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	34,572,063	-	-	260,000	-	-	7,504,041	42,336,104
ودائع عملاء	797,828,157	477,434,052	316,993,230	269,169,369	389,948,887	-	-	2,251,373,695
تأمينات نقدية	21,755,807	6,526,053	16,171,059	50,612,697	104,720,746	-	-	199,786,362
أموال مقترضة	1,417,389	1,949,779	3,032,415	4,811,508	15,817,713	12,793,964	-	39,822,768
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	5,532,276	5,532,276
مخصص ضريبة الدخل	4,435,859	-	10,649,600	1,992,221	-	-	2,061,145	19,138,825
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	229,911	229,911
مطلوبات أخرى	5,470,859	3,647,375	3,388,752	3,770,829	7,467,778	87,861	30,644,996	54,478,450
مجموع المطلوبات	**865,480,134**	**489,557,259**	**350,235,056**	**330,616,624**	**517,955,124**	**12,881,825**	**45,972,369**	**2,612,698,391**
مجموع الموجودات (حسب استحقاقاتها المتوقعة)	**779,740,798**	**296,653,796**	**143,870,425**	**200,035,669**	**570,019,209**	**640,479,857**	**524,127,871**	**3,154,927,625**

ثانياً : يلخص الجدول أدناه استحقاقات المشتقات المالية على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي من تاريخ القوائم المالية الموحدة:
- المشتقات المالية/ المطلوبات التي يتم تسويتها بالإجمالي وتشمل :

المشتقات للمتاجرة	31 كانـون الأول 2025			31 كانـون الأول 2024		
	لغاية 3 أشهر	من 3 أشهر لغاية سنة	الاجمالـــي	لغاية 3 أشهر	من 3 أشهر لغاية سنة	الاجمالـــي
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
مشتقات العملات:						
تدفق خارج	(57,083,600)	(183,880)	(57,267,480)	(55,079,470)	(8,125,904)	(63,205,374)
تدفق داخل	55,466,944	106,774	55,573,718	55,131,793	8,109,307	63,241,100
المجمـــوع	**(1,616,656)**	**(77,106)**	**(1,693,762)**	**52,323**	**(16,597)**	**35,726**

ثالثاً : نسبة تغطية السيولة

بلغ متوسط نسبة تغطية السيولة 335.9% للسنة المنتهية في 31 كانون الاول 2025 (449.2% للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2024).كما بلغت نسبة تغطية السيولة 602.6% للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 (407% كما في 31 كانون الأول 2024).

رابعاً : نسبة صافي التمويل المستقر

بلغت نسبة صافي التمويل المستقر 166.66% كما في 31 كانون الاول 2025 (152.69% كما في 31 كانون الأول 2024).

بنـود خارج قائمة المركز المالي الموحدة :	31 كانـــــــــون الأول 2025			
	لغـــاية سنـــة	مـــن سنـــة لغاية (5) سنوات	أكثـر مـن (5) سنـوات	المجمـوع
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الاعتمادات والقبولات	180,618,045	-	-	180,618,045
السقوف غير المستغلة	479,366,690	-	-	479,366,690
الكفالات	103,911,834	483,682	-	104,395,516
عقود إيجار تشغيلية	5,146,761	14,159,998	4,379,059	23,685,819
التزامات رأسمالية	5,851,711	-	-	5,851,711
المجمـــوع	**774,895,041**	**14,643,680**	**4,379,059**	**793,917,781**
	31 كانـــــــــون الأول 2024			
الاعتمادات والقبولات	230,274,216	372,747	-	230,646,963
السقوف غير المستغلة	364,235,627	-	-	364,235,627
الكفالات	82,198,086	2,349,826	-	84,547,912
عقود إيجار تشغيلية	3,561,454	11,961,386	5,300,981	20,823,821
التزامات رأسمالية	332,087	-	-	332,087
المجمـــوع	**680,601,470**	**14,683,959**	**5,300,981**	**700,586,410**

42. التحليل القطاعـــي

1. معلومات عن أنشطة البنك:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية بحيث يتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانع القرار الرئيسي لدى البنك وذلك من خلال القطاعات الرئيسية التالية:
- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الإئتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وادارة أموال البنك.
- خدمات الوساطة المالية: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات شراء وبيع الاسهم لمحفظة العملاء ولحسابها وأمانة الاستثمار والاستشارات المالية وكذلك خدمة الحفظ الأمين وادارة الاصدارات الأولية.

- فيما يلي معلومات عن قطاعات أعمال البنك موزعة حسب الأنشطة:

	الأفـــراد	المؤسســات	الخزينـــة	الوساطة المالية	أخـرى	المجمـــوع 2025	المجمـــوع 2024
	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
إجمالي الدخل	90,318,145	62,051,697	36,713,058	314,872	535,606	189,933,378	170,401,503
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	(12,014,070)	(6,289,983)	(666,041)	(220)	-	(18,970,314)	(20,483,280)
نتائج أعمال القطاع	78,304,075	55,761,714	36,047,017	314,652	535,606	170,963,064	149,918,223
المصاريف الأخرى	(66,707,514)	(26,828,116)	(7,298,400)	(204,976)	(9,699,388)	(110,738,394)	(94,891,202)
الربح قبل الضرائب	11,596,561	28,933,598	28,748,617	109,676	(9,163,782)	60,224,670	55,027,021
ضريبة الدخل	(1,382,935)	(5,788,988)	(8,211,814)	(84,037)	(256,867)	(15,724,641)	(19,739,470)
صافي ربح السنة	**10,213,626**	**23,144,610**	**20,536,803**	**25,639**	**(9,420,649)**	**44,500,029**	**35,287,551**
معلومات أخرى							
ممتلكات وأجهزة	810,417	1,123,969	-	-	9,513,203	11,447,589	8,267,991
استهلاكات واطفاءات	8,986,460	1,561,945	15,157	-	1,761,438	12,667,231	11,444,421
إجمالي الموجودات	716,296,293	975,286,541	1,462,022,546	2,929,916	101,850,541	3,258,385,837	3,154,927,625
إجمالي المطلوبات	**2,039,523,167**	**526,961,276**	**69,473,692**	**832,265**	**88,884,955**	**2,725,675,355**	**2,612,698,391**

2. معلومات عن التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإفصاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية من خلال فروعه في فلسطين والشركات التابعة.

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصروفاته الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

	داخل المملكة		خارج المملكة		المجموع	
	2025	2024	2025	2024	2025	2024
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الإيرادات	183,396,176	189,551,848	67,924,870	45,281,769	251,321,046	234,833,617
مجموع الموجودات	2,274,821,379	2,257,123,284	983,564,458	897,804,341	3,258,385,837	3,154,927,625
المصروفات الرأسمالية	4,564,446	5,122,110	6,883,143	3,145,881	11,447,589	8,267,991

43. تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات :

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها :

	31 كانون الاول 2025		
	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
	دينار	دينار	دينار
الموجودات :			
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	904,943,924	10,635,000	915,578,924
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	235,420,790	-	235,420,790
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	1,403,798	-	1,403,798
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة	389,661	-	389,661
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	136,056,760	28,705,179	164,761,939
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	666,565,337	905,078,662	1,571,643,999
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	26,220,451	125,684,183	151,904,634
ممتلكات ومعدات - بالصافي	-	67,132,260	67,132,260
موجودات غير ملموسة	-	8,370,436	8,370,436
موجودات ضريبية مؤجلة	-	24,272,316	24,272,316
موجودات أخرى	**32,666,987**	**84,840,093**	**117,507,080**
مجموع الموجودات	2,003,667,708	1,254,718,129	3,258,385,837
المطلوبات :			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	29,084,297	-	29,084,297
ودائع عملاء	1,989,755,209	396,171,538	2,385,926,747
تأمينات نقدية	57,416,296	89,366,257	146,782,553
مخصصات متنوعة	-	4,370,413	4,370,413
مخصص ضريبة الدخل	13,112,435	2,061,146	15,173,581
أموال مقترضة	18,987,305	27,985,803	46,973,108
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	243,390	243,390
مطلوبات أخرى	80,645,750	16,475,516	97,121,266
مجموع المطلوبات	**2,189,001,292**	**536,674,063**	**2,725,675,355**
الصافـــــي	**(185,333,584)**	**718,044,066**	**532,710,482**

43. تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات :

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها :

	31 كانون الاول 2024		
	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
	دينار	دينار	دينار
الموجودات :			
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	760,949,772	10,635,000	771,584,772
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	268,105,036	-	268,105,036
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	467,946	-	467,946
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة	355,198	-	355,198
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	62,979,523	187,577,191	250,556,714
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة	624,509,540	874,264,671	1,498,774,211
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	7,558,110	158,302,159	165,860,269
ممتلكات ومعدات - بالصافي	-	61,021,328	61,021,328
موجودات غير ملموسة	-	8,627,153	8,627,153
موجودات ضريبية مؤجلة	-	25,128,242	25,128,242
موجودات أخرى	**27,583,206**	**76,863,550**	**104,446,756**
مجموع الموجودات	1,752,508,331	1,402,419,294	3,154,927,625
المطلوبات :			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	42,336,104	-	42,336,104
ودائع عملاء	1,861,424,808	389,948,887	2,251,373,695
تأمينات نقدية	95,065,616	104,720,746	199,786,362
مخصصات متنوعة	-	5,532,276	5,532,276
مخصص ضريبة الدخل	17,077,680	2,061,145	19,138,825
أموال مقترضة	11,211,091	28,611,677	39,822,768
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	229,911	229,911
مطلوبات أخرى	49,497,025	4,981,425	54,478,450
مجموع المطلوبات	**2,076,612,324**	**536,086,067**	**2,612,698,391**
الصافـــــي	**(324,103,993)**	**866,333,227**	**542,229,234**

44. مستويات القيمة العادلة

أ - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك المحددة بالقيمة العادلة بشكل مستمر:

ان بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية ، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادلة لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة) .

	القيمة العادلة					
دينار اردني الموجودات المالية / المطلوبات المالية موجودات مالية بالقيمة العادلة:	31 كانون الأول 2025 دينار	31 كانون الأول 2024 دينار	مستوى القيمة العادلة	طريقة التقييم والمدخلات المستخدمة	مدخلات هامة غير ملموسة	العلاقة بين المدخلات الهامة غير الملموسة والقيمة العادلة
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة						
اسهم متوفر لها اسعار سوقية	167,983	145,550	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
اسهم غير متوفر لها اسعار سوقية	221,678	209,648	المستوى الثاني	قوائم مالية صادرة عن الشركات		
المجموع	389,661	355,198				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل						
اسهم متوفر لها اسعار سوقية	16,144,822	11,581,400	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	ينطبق	لا ينطبق
اسهم غير متوفر لها اسعار سوقية	5,293,888	2,668,299	المستوى الثاني	قوائم مالية صادرة عن الشركات او مدخلات السوق التي يمكن ملاحظتها	ينطبق	ينطبق
أسهم غير متوفر لها اسعار سوقية	65,356,941	89,700,483	المستوى الثالث	أساليب تقييم باستخدام مدخلات لا تعتمد على معلومات السوق المتاحة	ينطبق	ينطبق
أدوات دين متوفر لها أسعار سوقية	77,966,288	146,606,532	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	ينطبق	ينطبق
المجموع	**164,761,939**	**250,556,714**				
عقود آجلة عملات أجنبية	-	35,726	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
إجمالي الموجودات مالية بالقيمة العادلة	165,151,600	250,947,638				
مطلوبات مالية بالقيمة العادلة:						
عقود آجلة عملات أجنبية	1,693,762	-	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	**1,693,762**	**-**				

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الاول والمستوى الثاني خلال العام 2025 .

تم أتباع أسلوبي المضاعفات والتدفقات النقدية المخصومة لتقييم إستثمار البنك في أسهم خارجية في أسواق غير نشطة والمصنفة ضمن المستوى الثالث بمقارنتها بنتائج شركات مماثلة تعمل في نفس مجال الشركة المستثمر بها.

ب - القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر:

باستثناء ما يرد في الجدول ادناه اننا نعتقد ان القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية الموحدة للبنك تقارب قيمتها العادلة وذلك لأن إدارة البنك تعتقد أن القيمة الدفترية للبنود المبينة ادناه تعادل القيمة العادلة لها تقريبا وذلك يعود اما لاستحقاقها قصير الاجل او ان أسعار الفائدة لها يعاد تسعيرها خلال العام .

	31 كانون الاول 2025		31 كانون الاول 2024		مستوى القيمة العادلة
	القيمة الدفترية دينار	القيمة العادلة دينار	القيمة الدفترية دينار	القيمة العادلة دينار	دينار
موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة					
أرصدة لدى بنوك مركزية	754,505,261	754,579,293	659,439,451	659,493,105	المستوى الثاني
ارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	235,521,581	235,607,688	268,207,452	268,505,692	المستوى الثاني
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	1,411,520	1,446,664	468,000	491,456	المستوى الثاني
قروض وكمبيالات وأخرى	1,528,882,999	1,535,971,983	1,470,076,728	1,475,318,967	المستوى الثاني
موجودات مالية بالتكلفة المطفاة	152,240,358	153,427,761	166,191,614	168,574,470	المستوى الثاني
مجموع موجودات مالية غير محددة القيمة العادلة	**2,672,561,719**	**2,681,033,389**	**2,564,383,245**	**2,572,383,690**	
مطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة					
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	29,084,297	29,141,585	42,336,104	42,402,500	المستوى الثاني
ودائع عملاء	2,385,926,747	2,398,899,043	2,251,373,695	2,266,193,418	المستوى الثاني
تامينات نقدية	146,782,553	146,802,778	199,786,362	199,801,245	المستوى الثاني
مجموع المطلوبات مالية غير محددة القيمة العادلة	**2,561,793,597**	**2,574,843,406**	**2,493,496,161**	**2,508,397,163**	

للبنود المبينة اعلاه قد تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمستوى الثاني والثالث وفقاً لنماذج تسعير متفق عليها و التي تعكس مخاطر الإئتمان لدى الأطراف التي يتم التعامل معها .

ج - الموجودات والمطلوبات غير المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة والتي تكشف عنها القيمة العادلة في القوائم المالية:

	31 كانون الاول 2025		31 كانون الاول 2024		مستوى القيمة العادلة
	القيمة الدفترية دينار	القيمة العادلة دينار	القيمة الدفترية دينار	القيمة العادلة دينار	دينار
موجودات أخرى	88,164,695	134,169,570	83,639,082	129,576,242	المستوى الثاني
	88,164,695	**134,169,570**	**83,639,082**	**129,576,242**	

توضح البنود أعلاه القيمة العادلة للموجودات غير المالية التي يتم تحديدها على أساس أسعار أدوات مالية مشابهة في سوق غير نشط.

45. إدارة رأس المـال:

مكونات رأس المال :

- رأس المال المدفوع :
يتكون رأس مال بنك الأردن من أسهم عادية تتكون من (200) مليون سهم بقيمة إسمية دينار للسهم الواحد, ويحتفظ برأس المال والإحتياطيات القانونية والأرباح المدورة لمواجهة النمو في عمليات البنك , وتلبية متطلبات التفرع المحلي والإقليمي .

- رأس المال التنظيمي :
يعتبر رأس المال التنظيمي أداة رقابية بموجب متطلبات السلطات الرقابية وكذلك متطلبات بازل (III) لأغراض تحقيق الرقابة على كفاية رأس المال ومدى نسبة رأس المال التنظيمي للموجودات الخطرة والمرجحة ومخاطر السوق, ويتكون رأس المال التنظيمي حسب متطلبات بازل (III):

- الأسهم العادية ,الأرباح المدورة, بنود الدخل الشامل المتراكم, الاحتياطيات المعلنة, حقوق الأقلية والارباح المرحلية بعد طرح الضريبة والتوزيعات المتوقعة وتطرح التعديلات الرقابية.

متطلبات الجهات الرقابية :
تلزم تعليمات السلطات الرقابية بأن يكون الحد الأدنى لرأس المال (100) مليون دينار وكذلك نسبة كفاية رأس المال أن لا تقل عن 12% حسب تعليمات البنك المركزي الأردني ولغايات تصنيف البنك ضمن الفئة الأولى فيجب ان لا تقل نسبة كفاية رأس المال عن 14%, وفي حال كان البنك مصنف ضمن بنوك ذات الأهمية D-SIBS فإن نسبة كفاية رأس المال يجب ان لا تقل عن (14%, + رأس المال المطلوب من البنوك المهمة محليا حسب الفئة التي ينتمي لها البنك) , ويحب أن لا تقل نسبة حقوق حملة الأسهم العادلة CET1 إلى الموجودات داخل وخارج الميزانية (الرفع المالي) فيجب أن لا تقل عن 4%.

تحقيق أهداف إدارة رأس المال :
تهدف إدارة البنك إلى تحقيق أهداف إدارة رأس المال من خلال تنمية أعمال البنك وتحقيق فائض في الأرباح التشغيلية والإيرادات والتشغيل الأمثل لمصادر الأموال المتاحة بما يحقق النمو المستهدف في حقوق المساهمين وذلك من خلال النمو في الاحتياطي الاجباري بواقع 10% من الأرباح المتحققة والإحتياطي الاختياري بواقع 20% والأرباح المدورة.

إن رأس المال التنظيمي ونسبة كفاية رأس المال وفقاً للمنهج المعياري هي كما يلي:	بآلاف الدنانيـــر 2025 دينـــار	بآلاف الدنانيـــر 2024 دينـــار
بنود رأس المال الاساسي لحملة الأسهم العادية (CET1):		
رأس المال المكتتب به والمدفوع	200,000	200,000
الإحتياطي القانوني	128,482	122,432
الإحتياطي الإختياري	199	109
إحتياطيات أخرى	5,850	5,850
احتياطي القيمة العادلة	18,637	37,056
الأرباح المدورة	132,995	131,128
حقوق الأقلية في رؤوس أموال الشركات التابعة	3,593	4,612
يطرح : التعديلات الرقابية على رأس المال	(41,867)	(43,175)
مجموع رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET1)	447,889	458,012
بنود رأس المال الإضافي		
رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين المدرجة في المرحلة الأولى (stage 1) بما لا يزيد عن 1,25% من مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	5,207	5,244
إحتياطي المخاطر المصرفية	4,102	4,102
مجموع رأس المال الإضافي	**9,309**	**9,346**
مجموع رأس المال التنظيمي	**457,198**	**467,358**
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	2,383,509	2,337,147
نسبة كفاية رأس المال التنظيمي (٪)	19.18%	20.00%
نسبة رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET1) (٪)	18.79%	19.60%
نسبة كفاية رأس مال الشريحة الأولى (٪)	18.79%	19.60%

46. ارتباطات والتزامات محتملة

أ- ارتباطات والتزامات ائتمانية :

	كما في 31 كانون الأول	
	2025	2024
	دينـــار	دينـــار
اعتمادات مستندية:	83,196,299	61.262,859
قبولات	97,421,746	169,384,104
كفالات :		
- دفع	28,572,595	30,780,699
- حسن تنفيذ	58,297,883	36,350,093
- أخرى	17,525,038	17,417,120
سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة بالتكلفة المطفأة وغير مباشرة غير مستغلة	479,366,690	364,235,627
المجمـــــوع	**764,380,251**	**679,430,502**

- بلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسب وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على البنود خارج قائمة المركز المالي (الغير ممولة) مبلغ 8,586,292 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025 (مبلغ 10,334,067 دينار كما في 31 كانون الأول 2024).

ب - التزامات تعاقدية :

	كما في 31 كانون الأول	
	2025	2024
	دينـــار	دينـــار
عقود شراء ممتلكات ومعدات*	5,851,711	332,087
عقود ايجار تشغيلية ورأسمالية**	23,685,819	20,823,821
المجمـــوع	**29,537,530**	**21,155,908**

* تستحق هذه الالتزامات خلال أقل من سنة.
** تستحق هذه الإلتزامات في فترة تتراوح ما بين السنة والعشر سنوات.

ج - القضايا المقامة على البنك

هنالك قضايا مقامة على البنك لابطال مطالبات البنك على الغير ولفك رهونات عقارية وللمطالبة بالعطل والضرر ولوقف صرف شيكات , ويبلغ مجموع قيم هذه القضايا 7,023,999 دينار كما في 31 كانون الاول 2025 (5,698,484 دينار كما في نهاية السنة السابقة) وفي رأي الادارة ومحامي البنك فإنه لن يترتب على البنك أية مبالغ مادية لقاء هذه القضايا عدا المخصص المرصود والبالغ 918,126 دينار كما في 31 كانون الأول 2025 (مقابل 892,048دينار كما في نهاية السنة السابقة) , علماً بأن المبالغ التي قد يدفعها البنك لقاء القضايا التي فصلت أو تم تسويتها ودياً يتم قيدها في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة أو يتم قيدها على المخصص المأخوذ عند دفعها .

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئة الأوراق المالية

أسماء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا

مساهمات كبار المساهمين

مساهمات أعضاء مجلس الإدارة

مساهمات الإدارة التنفيذية العليا

شبكة فروع بنك الأردن

الهيكل التنظيمي العام

البيانات الإضافية لمتطلبات هيئـة الأوراق الماليـة 2025

أ. كلمة رئيس مجلس الإدارة

ب. تقرير مجلس الإدارة

1. أ- أنشطة البنك الرئيسة:

تقديم منتجات وخدمات مصرفية وائتمانية شاملة، قبول الودائع بكافة أنواعها، الطلب والتوفير ولأجل، إصدار شهادات الإيداع والقيام بعمليات التمويل للأفراد والشركات، إضافةً إلى التمويل التجاري وفتح الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة، إصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية لكافة العملاء في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتقديم خدمة التأجير التمويلي وخدمة الحافظ الأمين.

1. ب- أماكن البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها:

بلـغ عـدد الفـروع والمكاتـب المنتشـرة فـي الأردن وفلسـطين والبحريـن 82 فرعـاً و3 مكاتـب للصرافـة فـي الأردن و19 فرعـاً ومكتبـاً واحـداً في فلسـطين وفرعـاً واحـداً فـي البحريـن وفرعـاً واحـداً فـي العـراق، وقـد وردت عناويـن الفـروع والمكاتـب بشـكل مفصّل فـي نهايـة التقرير ضمن (شـبكة فروع بنـك الأردن).

كما بلغ عدد موظفي البنك 1,963 موظفاً. وفيما يلي تفاصيل أعداد الموظفين في الفروع والمكاتب:

الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين
الإدارة العامة	676	فرع الطرة	3	فرع ش. المدينة المنورة/تلاع العلي	6	فرع سوق باب المدينة مول	9
الإدارة الإقليمية	149	فرع العقبة	8	فرع ش. إيدون/إربد	6	الفرع المتنقل	3
الإدارة الإقليمية - العراق	52	فرع الفحيص	5	فرع ش. حكما/إربد	6	فرع الخليل	17
فرع أبو علندا	6	فرع القويسمة	8	فرع ش. فيصل/الزرقاء	6	فرع الإرسال	7
فرع أبو نصير	7	فرع الكرك	6	فرع ش. مكة	8	فرع الرام/القدس	7
فرع إربد	11	فرع المحطة	5	فرع صويلح	7	فرع العيزرية/القدس	7
فرع الأزرق الشمالي	6	فرع المدينة الرياضية	6	فرع ضاحية الياسمين	7	فرع النصر	11
فرع البيادر	7	فرع المطار	3	فرع طارق	5	فرع بيت لحم	9
فرع الجاردنز	9	فرع المفرق	8	فرع عبدون	8	فرع جنين	11
فرع الجامعة الأردنية	4	فرع المنطقة الحرة/الزرقاء	6	فرع عجلون	8	فرع المنطقة الصناعية/ رام الله	8
فرع الجبل الشمالي	5	فرع المنطقة الصناعية/البيادر	4	فرع الوحدات	5	فرع رام الله	23
فرع الجبيهة	7	فرع النزهة	6	فرع كفرنجة	3	فرع رفيديا	6
فرع الجيزة	4	فرع الهاشمي الشمالي	4	فرع مدينة الحسن الصناعية	5	فرع طولكرم	8
فرع الخالدي	4	فرع تاج مول	8	فرع السوق التجاري	5	فرع غزة	15
فرع الدوار الأول	6	فرع جبل الحسين	6	فرع ماركا	9	فرع قباطية	9
فرع الرابية	5	فرع جبل اللويبدة	5	فرع مرج الحمام	6	فرع نابلس	17
فرع الرصيفة	5	فرع جرش	6	فرع معان	5	فرع ضاحية البريد	6
فرع الرمثا	7	فرع خلدا	8	فرع عمان	3	فرع الطيرة	7
فرع الرونق	6	فرع أم أذينة	7	فرع الحرية مول	10	فرع الخضر	7
فرع الزرقاء	6	فرع مأدبا	7	فرع ضاحية النخيل	4	فرع سلفيت	7
فرع الزرقاء الجديدة	6	فرع دير أبي سعيد	5	فرع ش. الإذاعة والتلفزيون	7	جنين - حي البساتين	8
فرع السلط	7	فرع سحاب	6	فرع ش. المدينة الطبية	5	فرع البحرين	7
فرع العبدلي مول	8	فرع سيتي مول	13	فرع حي الزيتونة	4	فرع بغداد	16
فرع درة خلدا	7	فرع ش. الثلاثين/إربد	2	فرع ضاحية الأمير راشد	4	فرع إربيل	13
فرع الشميساني	13	فرع شارع الحرية/المقابلين	5	فرع ضاحية الرشيد	6	فرع البصرة	14
فرع الشونة الشمالية	5	فرع شارع الحصن	6	فرع دابوق	2	فرع المنصور	10
فرع الصويفية	5	فرع ش. المدينة المنورة	5	فرع دابوق ش. الحجاز	6		

1. ج- حجم الاستثمار الرأسمالي:

بلغ حجم الاستثمار الرأسمالي 12,972,390 دينار في نهاية عام 2025 مقارنة بمبلغ 11,109,350 دينار في نهاية عام 2024.

2. الشركات التابعة للبنك

أ. بنك الأردن-سوريا/الجمهورية العربية السورية

اسم الشركة	بنك الأردن – سوريا
نوع الشركة	مساهمة مُغفلة سوريا
تاريخ التأسيس	2008/5/28
النشاط الرئيسي للشركة	القيام بكافة العمليات المصرفية
رأسمال الشركة	15,000,000,000 ليرة سوريا
نسبة ملكية بنك الأردن في بنك الأردن - سوريا	%49
عنوان الشركة	دمشق – ش. بغداد – ساحة السبع بحرات ص.ب. 8058 دمشق-سوريا هاتف: 00963-11-22900000 فاكس: 00963-11-2313568
عدد الموظفين	232 موظفاً
المشاريع المملوكة من قبل البنك ورؤوس أموالها	لا يوجد

عناوين فروع البنك وعدد موظفي كل فرع:

الفرع	العنوان	هاتف	فاكس	ص.ب.	عدد موظفي الفرع
فرع ش. بغداد	دمشق - ساحة السبع بحرات	00963-11-22900100	00963-11-2317730	ص.ب. 8058 دمشق-سوريا	10
فرع أبو رمانة	دمشق- أبو رمانة - ساحة الجامعة العربية	00963-11-3354500	00963-11-3354506/507	ص.ب. 8058 دمشق-سوريا	7
فرع العباسيين	دمشق – ساحة العباسيين	00963-11-4438261	00963-11-4438267	ص.ب. 8058 دمشق-سوريا	7
فرع جرمانا	ريف دمشق – جرمانا - ساحة السيد الرئيس	00963-11-5694845	00963-11-5694869	ص. ب. 8058 دمشق-سوريا	7
فرع حرستا (مغلق مؤقتاً)	ريف دمشق – حرستا - مقابل مبنى مديرية الخدمات الجديدة	00963-11-5376711	00963-11-5376717	ص.ب. 8058 دمشق-سوريا	لا يوجد
فرع ش. الفيصل/ حلب	حلب – ش. الملك فيصل	00962-21-2228075	00963-21-2228071	ص.ب. 8058 حلب-سوريا	7
فرع حمص	حمص- دوار 94 – ش. أبو تمام	00963-12-2220603	00963-12-2222305	ص.ب. 3058 حمص-سوريا	6
فرع اللاذقية	اللاذقية – ش. الكورنيش الغربي	00963-41-2557623	00963-41-2556768	ص.ب. 58 اللاذقية-سوريا	10
فرع طرطوس	طرطوس – ش. الثورة	00963-43-2313733	00963-43-2313793	ص.ب. 8058 دمشق-سوريا	8
فرع السويداء	السويداء – طريق القنوات	00963-16-324188	00963-16-324288	ص.ب. 88 السويداء-سوريا	4
فرع عدرا الصناعية	ريف دمشق - المدينة الصناعية – القطاع الإداري – الإدارة والمصارف	00963–11–5850206	00963–11–5850216	ص. ب: 8058 دمشق-سوريا	4

الهيكل التنظيمي لبنك الاردن - سورية

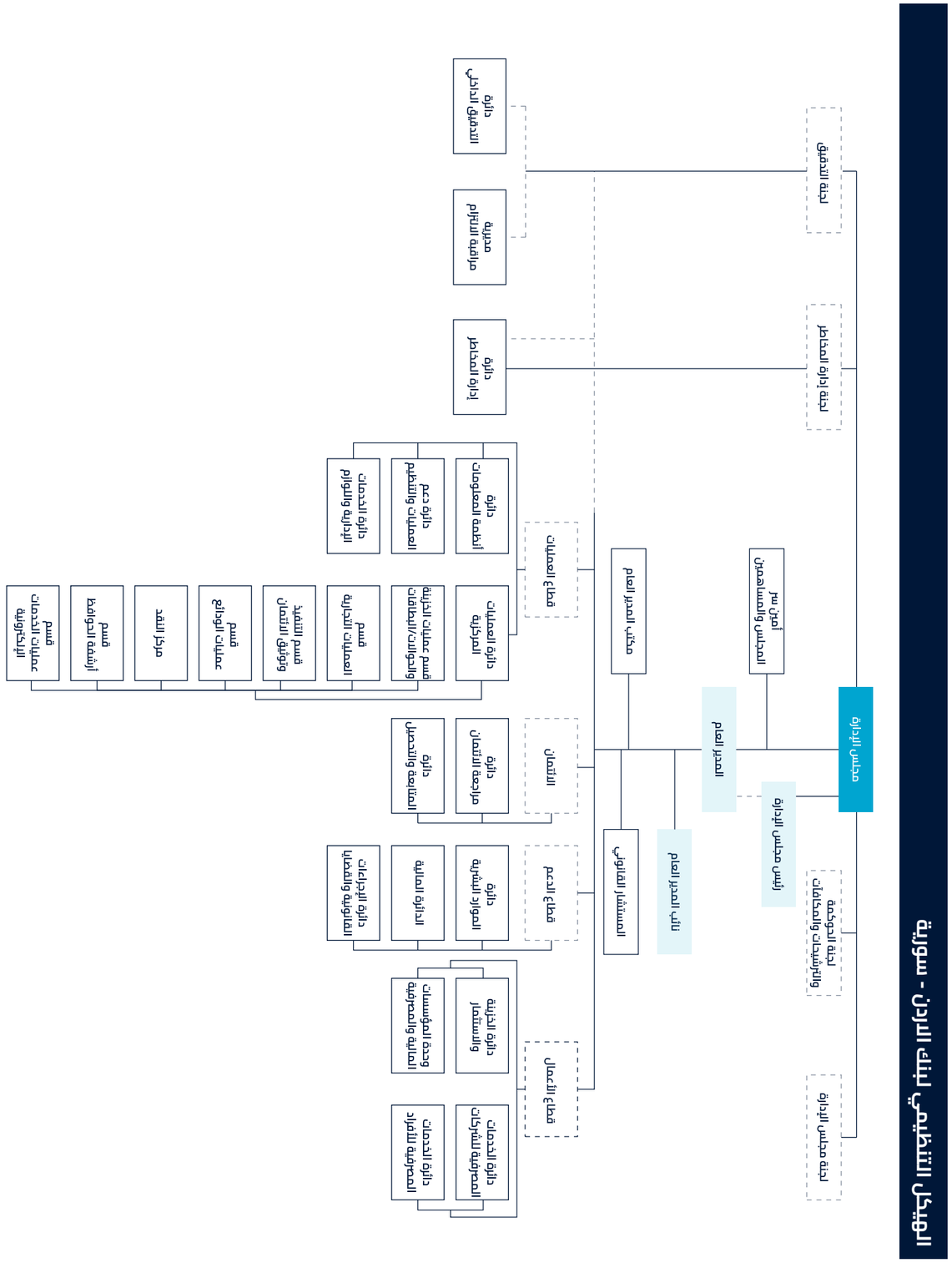

اسم الشركة	شركة الأردن للتأجير التمويلي
نوع الشركة	مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2011/10/24
النشاط الرئيسي للشركة	التأجير التمويلي
رأسمال الشركة	20,000,000 دينار
نسبة ملكية البنك	%100
عنوان الشركة	عمان - ش. مكة – مجمع الحسيني، بناية رقم: 164 ص. ب. 2140 عمان 11181 الأردن هاتف: 5542697 6 962+ فاكس: 5542698 6 962+
عدد الموظفين	5 موظفين
عناوين فروع الشركة	لا يوجد للشركة فروع
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها	لا يوجد

1. الهيكل التنظيمي/شركة الأردن للتأجير التمويلي

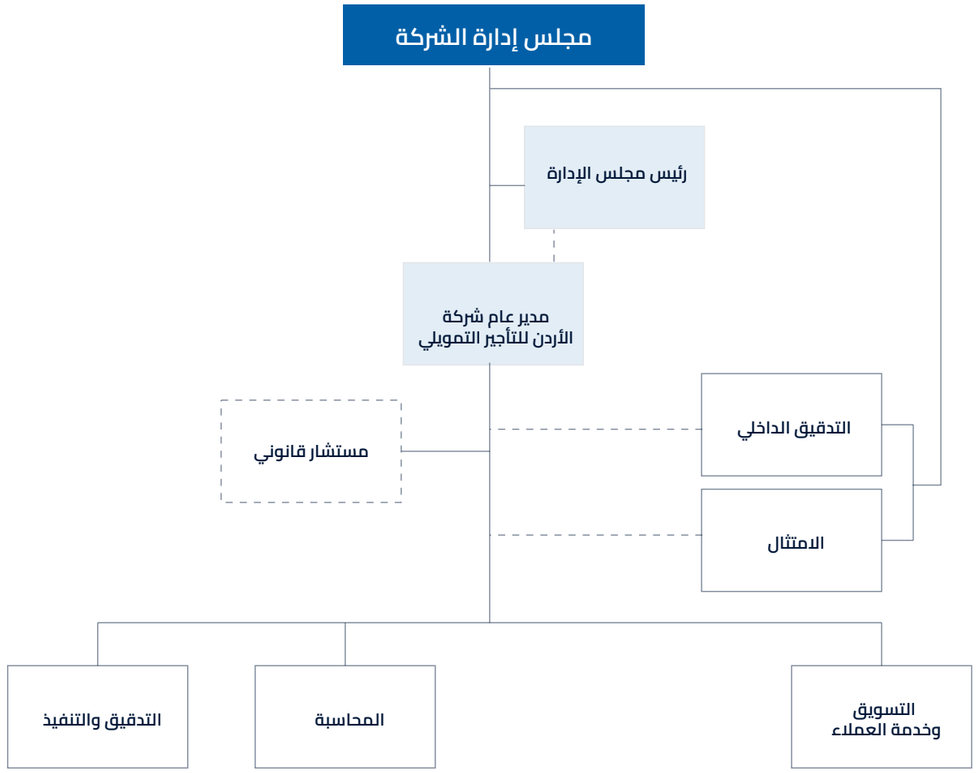

ج. شركة تفوّق للاستثمارات المالية المساهمة الخاصة المحدودة / المملكة الأردنية الهاشمية

اسم الشركة	شركة تفوّق للاستثمارات المالية
نوع الشركة	مساهمة خاصة
تاريخ التأسيس	2006/3/23
النشاط الرئيسي للشركة	وساطة مالية (بيع وشراء الأسهم)
رأسمال الشركة	3,500,000 دينار
نسبة ملكية البنك	%100
عنوان الشركة	عمان - ش. مكة – مجمع الحسيني، بناية رقم: 164 ص. ب. 942453 - عمان 11194 - الأردن هاتف: 5519309 6 962+ 5516809 6 962+ فاكس: 5519567 6 962+
عدد الموظفين	7 موظفين
عناوين فروع الشركة	لا يوجد للشركة فروع
المشاريع المملوكة من قبل الشركة ورؤوس أموالها	لا يوجد

1. الهيكل التنظيمي / شركة تفوّق للاستثمارات المالية

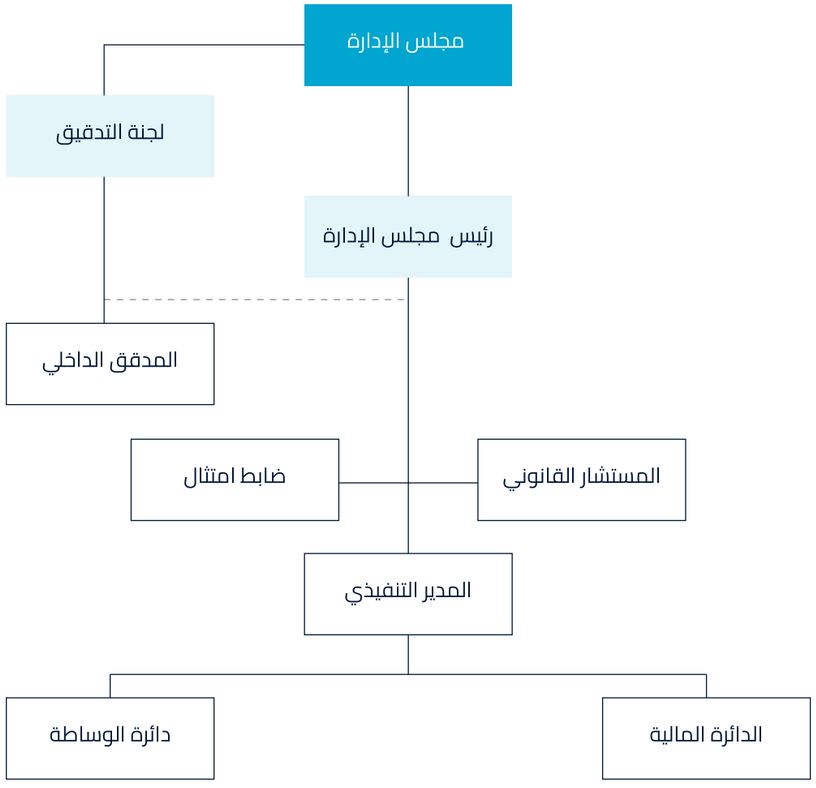

3. أ- أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري
رئيس مجلس الإدارة / متفرغاً

تاريخ الميلاد: 1969/11/14 تاريخ العضوية: 2001/6/14
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير في إدارة الأعمال والمحاسبة المهنية سنة 1995 من كلية كانيشوس, بافالو, الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس في الاقتصاد سنة 1990 من جامعة جنوب كاليفورنيا/الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- رئيساً لمجلس الإدارة لبنك الأردن منذ 2 آب 2007 ولغاية تاريخه.
- رئيس مجلس إدارة بنك الأردن – سوريا منذ 2 تموز 2015 ولغاية 3 آب 2019.
- رئيساً لمجلس الإدارة/المدير العام لبنك الأردن منذ 2 آب 2007 ولغاية 12 كانون الثاني 2017.
- مديراً عاماً لبنك الأردن منذ 10 آب 2003 ولغاية 12 كانون الثاني 2017.
- نائباً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الأول 1996 – 8 آب 2003.
- مساعداً تنفيذياً للمدير العام في بنك الأردن من كانون الثاني 1995 - كانون الأول 1996.
- حضر العديد من الدورات المصرفية والقيادية المتقدمة يذكر منها:
  - البرنامج التدريبي الشامل على العمليات المصرفية لدى فروع بنك الأردن من شباط 1991 - كانون الثاني 1993.
  - دورة تدريبية متخصصة في الائتمان لدى المكتب الرئيسي لبنك مانيوفاكتشررز هانوفر في الولايات المتحدة الأمريكية من أيلول 1990 - شباط 1991.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس الأمناء في مركز الملك عبدالله الثاني للتميز.

السيد وليد توفيق شاكر فاخوري
نائب رئيس مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1972/2/12 تاريخ العضوية: 2017/4/18
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير Business Administration سنة 2000 من جامعة City University/لندن.
- بكالوريوس Marketing Science سنة 1992 من جامعة Western International University/لندن.

الخبرات العملية:
- رئيس مجلس إدارة شركة التوفيق إنفستمنت هاوس – الأردن منذ سنة 2007.
- عضو مجلس إدارة بنك الأردن منذ 2005/02/17 ولغاية 2015/06/14.
- رئيس مجلس إدارة شركة Petroerpuoa/إسبانيا منذ سنة 2014.
- رئيس تنفيذي شركة JABA Inversiones Inmobiliarias/إسبانيا منذ سنة 2014.
- رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي/فلسطين منذ سنة 2001 ولغاية 2016/04.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار منذ سنة 2009 ولغاية 2017/08.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية منذ 2006/03/23 ولغاية 2014/10/15 ومنذ 2014/11/19 ولغاية 2016/04/18.
- عضو اللجنة التنفيذية لصندوق حصص الاستثمار ممثلاً للقطاع الخاص – البنك الإسلامي للتنمية/جدة اعتباراً من 2009/9/6 ولسنة 2013.
- مساعد للمدير العام في بنك الأردن من 1 أيلول 2003 ولغاية 15 نيسان 2004.
- عضو مجلس إدارة منتدب في البنك الإسلامي العربي/فلسطين من أيلول 1999 ولغاية 17 حزيران 2001.
- مساعد المدير العام في بنك الأردن من نيسان 1999 ولغاية أيلول 1999.
- مدير تنفيذي في بنك الأردن من تموز 1995 ولغاية نيسان 1999.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة Advanced Inhalation Rituals Midco Limited.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- شركة الدخان والسجائر الدولية.
- شركة زهرة الأردن للاستثمارات العقارية والفنادق.
- شركة الثقة للنقل الدولي.
- شركة النقليات السياحية (جت).
- شركة اليرموك للتأمين.
- شركة الاتحاد العربي للتأمين.
- بنك الإنماء الصناعي.
- شركة الإقبال للطباعة والتغليف.
- عضو مجلس إدارة شركة الإقبال للاستثمار.

الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:
- خبرة 17 سنة في مجال الخدمات المالية والاستثمارية، منها 10 سنوات في الخدمات المالية والاستثمارية الإسلامية.

الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا
عضو مجلس الإدارة/ ممثل شركة
AL-Eqbal For General Investment

تاريخ الميلاد: 1956/12/13
تاريخ العضوية: 2008/10/22
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ليسانس الآداب / فلسفة وعلم نفس سنة 1986 من جامعة بيروت العربية /لبنان.
- شهادة الطب والجراحة سنة 1987 من جامعة الإسكندرية/مصر.

السيد حسام راشد رشاد مناع
عضو مجلس الإدارة/ممثل شركة
AL- Yamama for General Investments/جزر كايمن

تاريخ الميلاد: 1963/9/6
تاريخ العضوية: 2015/7/30
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة الأعمال سنة 1989 من جامعة California State University, Chico/الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس إدارة الأعمال سنة 1987 من جامعة California State University, Chico/الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- مدير محفظة من خلال الأعمال الخاصة, منذ أيار 2004 ولغاية تاريخه.
- الرئيس التجاري لشركة شمس معان لتوليد الطاقة منذ تشرين الأول 2015 - أيلول 2017.
- المدير العام لشركة العقبة لصناعة وتكرير الزيوت النباتية (AMRV), من أيار 2011 - أيار 2013.
- عضو لجنة التدقيق في شركة الجنوب لصناعة الفلاتر م.ع.م (AJFM), منذ أيار 2008 – تشرين الأول 2010.
- مدير المحفظة الاستثمارية في بنك المؤسسة العربية المصرفية/دائرة الاستثمار, من آذار 2002 – نيسان 2004.
- مدير تسهيلات الشركات في بنك المؤسسة العربية المصرفية, من أيلول 2000 – شباط 2002.
- ضابط ائتمان (مراقب) في البنك العربي/قسم التسهيلات الائتمانية/الشركات والفروع الدولية, من تموز 1994 - أيار 2000.
- ضابط ائتمان (مسؤول قسم) في البنك العربي - فرع المحطة/دائرة التسهيلات الائتمانية من حزيران 1991 – حزيران 1994.
- مسؤول حساب في شركة Metropolitan Life - سان فرانسيسكو/ كاليفورنيا, الولايات المتحدة الأمريكية, من حزيران 1989 - حزيران 1990.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة في شركة الجنوب لصناعة الفلاتر م.ع.م (AJFM) من أيار 2008 – تشرين الأول 2010.
- عضو هيئة مديرين في شركة التجمعات الاستثمارية العقارية من آذار 2002 – نيسان 2004.

السيد وليد محمد جميل الجمل
عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية

تاريخ الميلاد: 1971/4/9
تاريخ العضوية: 2017/1/12
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة أعمال في المحاسبة المهنية سنة 1995 من كلية كانيشوس, بافلو, الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1992 من الجامعة الأردنية / الأردن.

الخبرات العملية:
- المدير العام لشركة الأردن ديكابولس للأملاك منذ أيلول 2014 ولغاية تاريخه.
- مدير الدائرة المالية والإدارية لشركة الأردن الأولى للاستثمار خلال السنوات 2011 - 2013.
- نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية لشركة مقاولات MGC / المملكة العربية السعودية خلال السنوات 2007 - 2011.
- المراقب المالي ومدير دائرة الموارد البشرية لمجموعة دار الدواء خلال السنوات 2001 – 2007.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن دبي للأملاك لتطوير الأراضي.
- رئيس مجلس إدارة شركة عين الأردن للمنتجعات السياحية.
- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن دبي للمنتجعات السياحية المتخصصة.
- رئيس مجلس إدارة شركة أمان الأردن ديكابولس للاستثمارات السياحية.
- رئيس مجلس إدارة شركة تطوير جنوب البحر الميت للمنتجعات المتخصصة.
- رئيس مجلس إدارة شركة أحياء عمان للاستثمارات الفندقية.
- رئيس مجلس إدارة شركة أحياء العاصمة للاستثمارات السياحية.
- رئيس مجلس إدارة شركة أحياء العاصمة للاستثمارات العقارية.
- رئيس مجلس إدارة شركة أحياء العاصمة للاستثمارات المتخصصة.
- رئيس هيئة المديرين لمجموعة النسر الدولية للاستثمار.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن ديكابولس للأملاك.
- رئيس هيئة المديرين لشركة أحياء عمان لتأهيل وتطوير العقار.
- رئيس هيئة المديرين لشركة الرشاد للاستثمارات الصناعية.
- عضو هيئة مديرين / شركة الضمان المميزة للاستثمارات السياحية.
- عضو هيئة مديرين / شركة منتجع ماعين الأردنية.
- عضو مجلس إدارة في شركة ميد غولف للتأمين.

الشريفة لما فواز ال عون
ممثل شركة
عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة
AL LOULOUA for General Investments
Cayman Islands/ اعتباراً من 2025/3/27

تاريخ الميلاد: 1979/08/21
تاريخ العضوية : 2025/03/27
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة أعمال في التجارة الدولية والتمويل من معهد الدبلوماسية سنة 2003.
- بكالوريوس الآداب تخصص مزدوج في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة بوسطن سنة 2002

الخبرات العملية:
- الرئيس التنفيذي لشركة Oasis /500 منذ سنة 2018 ولغاية تاريخه.
- رئيس الاستثمار والتسريع Oasis /500 منذ سنة 2015 ولغاية 2017.
- مدير المالية والاستثمار / مجموعة النقل منذ سنة 2012 ولغاية 2015.
- مدير تنفيذي – إدارة الاستثمار / PanBuck منذ سنة 2010 ولغاية 2012.
- رئيس استثمارات الأسهم / Awraq في بنك القاهرة عمان منذ سنة 2005 ولغاية 2010.
- موظف استثماري في البنك العربي منذ سنة 2003 ولغاية 2005.
- محلل في شركة MIC منذ سنة 2001 ولغاية 2003.

السيد فواز يوسف إبراهيم غانم
عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة التوفيق إنفستمنت هاوس – الأردن اعتباراً من 2025/7/20

تاريخ الميلاد: 1972/10/14 تاريخ العضوية : 2025/06/30
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/غير مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير في إدارة الأعمال (MBA) – تخصص التمويل – كلية ليونارد إن. ستيرن من جامعة نيويورك الولايات المتحدة سنة 1999.
- بكالوريوس علوم الهندسة الكيميائية من جامعة تافتس, ميدفورد, ماساتشوستس, الولايات المتحدة سنة 1994.
- لشهادة العامة للتعليم من جامعة كامبريدج سنة 1990.

الخبرات العملية:
- رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة إثمار للاستثمار والاستشارات المالية اعتباراً من 2007/01/30 ولغاية تاريخه.
- نائب الرئيس التنفيذي لشركة أموال إنفست, عمّان – الأردن – منذ عام 2005 ولغاية 2007.
- نائب الرئيس التنفيذي للدائرة المالية للشركات في شركة الثقة للاستثمارات الأردنية منذ تموز /2003 ولغاية/ نيسان 2005.
- مدير قسم الاندماج والاستحواذ (M&A) – في بنك UBS WARBURG نيويورك, الولايات المتحدة الأمريكية منذ آب /1999 ولغاية حزيران/2003.
- مهندس مبيعات كيميائي في الشركة العربية للكيماويات (ACC) منذ شباط /1995 ولغاية حزيران/1997.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة شركة إثمار للاستثمار والاستشارات المالية
- عضو مجلس إدارة شركة الأردنية الفرنسية للتأمين
- عضو مجلس إدارة شركة الكسيح لتصنيع الأطعمة
- عضو مجلس إدارة شركة الاستثمارات العامة
- عضو مجلس إدارة شركة إثمار السعودية للاستشارات المالية (المملكة العربية السعودية)

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس الأمناء في مؤسسة التعاون
- عضو مجلس إدارة شركة الكهرباء الوطنية
- عضو مجلس الأمناء في مؤسسة الحسين للسرطان
- عضو مجلس إدارة هيئة تنظيم قطاع التأمين
- عضو مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني
- عضو مجلس إدارة الشركة الأردنية للصناعات الخشبية
- عضو مجلس إدارة شركة دار التمويل الإسلامي

السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جار الله
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1953/2/16 تاريخ العضوية: 2020/10/18
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/مستقل

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة وإنجليزي سنة 1977 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- المدير العام لشركة جار الله انتربرايز للاستشارات الإدارية/ أبو ظبي/ الإمارات العربية المتحدة منذ شهر 2016/1 لغاية تاريخه.
- نائب الرئيس التنفيذي لإدارة التسهيلات المتعثرة/ بنك الخليج الأول/ أبو ظبي/ الإمارات العربية المتحدة منذ شهر 2011/8 ولغاية 2015/12.
- نائب الرئيس الأول ومدير منطقة في البنك العربي/ أبو ظبي/ الإمارات العربية المتحدة منذ شهر 2006/9 ولغاية 2011/7.
- مدير منطقة في البنك العربي/ أبو ظبي/ الإمارات العربية المتحدة منذ شهر 2002/7 ولغاية 2006/9.
- مدير فرع في البنك العربي/ أبو ظبي/ الإمارات العربية المتحدة منذ شهر 1999/9 ولغاية 2002/7.
- شغل عدة مناصب في سيتي بنك/ الإمارات العربية المتحدة, البحرين, الأردن من شهر 1976/10 ولغاية 1999/9.
- حضر العديد من الدورات التدريبية المتخصصة في العمل المصرفي يذكر منها:
  - الدورة التدريبية المتخصصة في المفاوضات وإعادة الجدولة للتسهيلات المتعثرة لدىLondon Business School of Economy سنة 2012.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة بنك عُمان العربي.
- عضو مجلس إدارة AB Capital/ الإمارات العربية المتحدة.
- عضو مجلس إدارة الشركة العربية للخدمات المشتركة/ الإمارات العربية المتحدة.
- عضو مجلس إدارة شركة الخليج العربي للتكنولوجيا/ الإمارات العربية المتحدة.

السيد يوسف جان جوزيف شمعون
عضو مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1979/11/23 تاريخ العضوية: 2021/4/19
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/مستقل

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة أعمال (التمويل والشركات) سنة 2006, من جامعة جورج تاون واشنطن – الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس هندسة ميكانيكية سنة 2002, من جامعة McGill مونتريال/كندا.

الخبرات العملية:
- الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة ZenHR منذ شهر 2017/1 لغاية تاريخه.
- الشريك المؤسس وعضو مجلس الإدارة لشركة جواكر منذ شهر 2008/10 لغاية تاريخه.
- الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة أخطبوط منذ شهر 2007/6 لغاية تاريخه.
- حاصل على شهادة SaaStr Annual/سان فرانسيسكو, الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة Elevating Finance Operations/فيلادلفيا, الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة Growth Forum – EO / لندن/ المملكة المتحدة.
- حاصل على شهادة Georgetown Leadership Seminar (GLS) / واشنطن, الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة Endeavor Leadership Program / كاليفورنيا, الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل على شهادة Bank Rotation / بنك الأردن.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- شركة ZenHR منذ شهر 2017/1 لغاية تاريخه.
- شركة أخطبوط منذ شهر 2007/6 لغاية تاريخه.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- مؤسسة Entrepreneurs Organization (EO) فرع الأردن منذ شهر 2016/9 لغاية شهر 2020/9
- شركة جواكر منذ شهر 2008/10 لغاية شهر 2021/9.

السيد سمير سعيد مراد
عضو مجلس الإدارة اعتباراً من 2025/3/27

تاريخ الميلاد: 1957/11/12 تاريخ العضوية: 2025/03/27
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/مستقل

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس إدارة الهندسة الكهربائية من جامعة نيو إنجلاند بريطانيا سنة 1982.

الخبرات العملية:
- رئيس مجلس الإدارة – شركة توزيع الكهرباء لغاية نيسان /2025
- وزير العمل منذ 2010/7/28
- وزير العمل منذ 2010/11/24
- وزير العمل منذ 2018/6/14
- عين في مجلس الاعيان بتاريخ 2016/9/27
- رئيس مجلس إدارة شركة كهرباء إربد المساهمة العامة من تاريخ 2019/11/17 ولغاية 2020/12/06
- عضو مجلس إدارة شركة المتكاملة للياقة البدنية والحلول الرياضية منذ 2013-2018
- عضو مجلس إدارة بنك المال الأردني منذ تاريخ 2009/8/31 ولغاية 2010/7/28
- ممثل بنك المال الأردني ورئيس مجلس إدارة بنك سوسيتيه جنرال منذ 2022/4/14 ولغاية 2022/8/15
- عضو مجلس إدارة سوسيتيه جنرال – الأردني منذ 2020/8/24 ولغاية 2022/4/13
- عضو مجلس إدارة شركة نقل منذ 2012 ولغاية 2016
- عضو في مجلس استثمار أموال الضمان الاجتماعي منذ 2014/3/1 ولغاية 2017/3/1
- رئيس مجلس إدارة شركة البريد الأردني منذ 2015-2016
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة المتوسط والخليج للتأمين من 2015 ولغاية 2019
- عضو في مجالس إدارة شركات غير ربحية التعليم لأجل التوظيف إنجاز:
  - منظمة رؤساء الشباب
  - جمعية الكشافة والمرشدات الأردنية
  - اللجنة الوطنية لتنمية الموارد البشرية
  - منتدى الاستراتيجية الأردني
  - أجيال من أجل السلام
  - منطقة تطوير موقع المعمودية

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة زاره للاستثمار القابضة
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة المتوسط والخليج

الانسة هلا محمد علي عبد الحميد سراج
عضو مجلس الإدارة اعتباراً من 2025/3/27

تاريخ الميلاد: 1991/07/01
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/ مستقل

تاريخ العضوية: 2025/03/27

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس اقتصاد وعلوم سياسية من جامعة ييل - الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2013.

الخبرات العملية:
- مدير ومؤسس شركة فينا القابضة منذ شهر 2023/12 ولغاية تاريخه.
- مدير عام شركة طلبات منذ 2019/12/1 ولغاية 2023/9/30.
- مدير العمليات في شركة أوبر منذ سنة 2017 – 2019.
- شريك ومحلل في شركة الواحة كابيتال – أبوظبي منذ سنة 2014 – 2017.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة في بورصة عمّان

السيد "عماد الدين" جهاد جودت المصري
عضو مجلس الإدارة لغاية 2025/3/27

تاريخ الميلاد: 1976/3/14
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/مستقل

تاريخ العضوية: 2021/4/19

الشهادات العلمية:
- ماجستير محاسبة وتمويل سنة 2007, من الجامعة الهاشمية / الأردن.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1998, من جامعة النجاح الوطنية / فلسطين.

الخبرات العملية:
- المدير العام لشركة زهران للتشغيل والصيانة / الرياض - السعودية, منذ شهر 2018/9 لغاية تاريخه.
- المدير المالي لشركة زهران القابضة / الرياض - السعودية, منذ سنة 2016 - 2018.
- المراقب المالي لشركة زهران القابضة / الرياض - السعودية, منذ سنة 2012 - 2016.
- مدير دائرة الخزينة لشركة زهران القابضة / الرياض - السعودية, منذ سنة 2011 - 2012.
- المدير المالي لشركة زهران للتشغيل والصيانة / الرياض - السعودية, منذ سنة 2009 - 2011.
- مسؤول وحدة الخزينة لشركة زهران القابضة / الرياض- السعودية, منذ سنة 2008 - 2009.
- مراقب مالي في البنك العربي/ عمّان - الأردن, منذ سنة 2005 - 2008.
- مسؤول علاقات عامة في البنك العربي / عمّان - الأردن, منذ سنة 1998 - 2005.

السيد هيثم محمد سميح عبدالرحمن بركات
عضو مجلس الإدارة/ممثل شركة
Al-Lu'lu'a for General Investments / جزر كايمن
لغاية 2025/3/27

تاريخ الميلاد: 1960/5/1
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/غير مستقل

تاريخ العضوية: 2015/7/30

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس هندسة كهرباء سنة 1984 من Portland State University/الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- مؤسس وشريك شركة الهندسة الكهربائية المتطورة – قطر منذ سنة 2001 ولغاية تاريخه.
- رئيس تنفيذي شركة كيبلك – الكويت منذ سنة 1999 ولغاية تاريخه.
- مدير عام المجموعة الهندسية المتطورة – الأردن منذ سنة 2007 ولغاية آذار 2018.
- مؤسس ورئيس تنفيذي المجموعة الإلكتروميكانيكية القطرية – قطر منذ سنة 1998 ولغاية أيلول 2017.
- نائب مدير عام شركة الصناعات الوطنية - الأردن من كانون ثاني 2004 - تموز 2004.
- مؤسس ورئيس تنفيذي شركة فدان للمقاولات الكهروميكانيكية – الأردن من سنة 1994 - 1997.
- نائب مدير عام شركة فدان للتجارة والمقاولات – الكويت من سنة 1984 - 1990.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة البنك الإسلامي العربي - فلسطين.
- شركة الصقر للتأمين.
- عضو مؤسس شركة الطاقة النظيفة – الأردن.
- عضو مجلس إدارة شركة الكابلات المتحدة – الأردن.

الخبرة العملية من خلال الأعمال الحرة الخاصة:
- خبرة في مجال الهندسة تزيد عن 30 سنة في الأردن, الخليج والولايات المتحدة الأمريكية, وتشمل تأسيس وإدارة شركات في عدة بلدان في مختلف التخصصات الهندسية.

خبرات عملية أخرى:
- خبرة في إدارة المشاريع وتطوير الأعمال.

السيد "شادي رمزي" عبدالسلام عطاالله المجالي
عضو مجلس الإدارة/ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن لغاية 2025/5/20

تاريخ الميلاد: 1962/7/6
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/غير مستقل

تاريخ العضوية: 2009/3/7

الشهادات العلمية:
- ماجستير هندسة كمبيوتر سنة 1985 من جامعة جورج واشنطن/الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس رياضيات وعلوم عسكرية سنة 1983 من الجامعة العسكرية في كارولينا الجنوبية/الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي لشركة الرؤية الحديثة للإلكترونيات والأجهزة الكهربائية منذ 8 آذار 2015 – 2019/10/31.
- المدير التنفيذي لمركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير من 2010/7/29 – 2014/5/22.
- المدير التنفيذي لشركة تطوير العقبة من كانون ثاني 2010 – تموز 2010.
- مدير عام في شركة سرايا العقبة من شباط 2007 – كانون الأول 2009.
- مفوض الإيرادات والجمارك في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 – شباط 2007.
- مدير منطقة الخليج/قطر لشركة الأوسط للمقاولات من أيلول 2002 - كانون الأول 2003.
- الرئيس التنفيذي لشركة الأردن لتطوير المشاريع السياحية (TALABAY) من تشرين الأول 2000 - أيلول 2002.
- المدير العام لشركة عبر الأردن لخدمات الاتصالات من أيار 1997 - أيلول 2000.
- المدير العام لشركة النسر للاتصالات المتقدمة من شباط 1997 - تشرين الثاني 2003.
- خبرة واسعة في مجال العمل العسكري حيث تدرج في العمل العسكري خلال السنوات 1985 - 1996.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة شركة الثقة للاستثمارات الأردنية منذ تشرين الأول 2017.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة شركة الضمان للاستثمار والصناعات الزراعية من أيلول 2020 لغاية 2024/7.
- رئيس مجلس إدارة الشركة اللوجستية الأردنية للمرافق النفطية منذ تموز 2019 لغاية 2024/7.
- رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير (KADDB) من 2010/12 – 2014/5.
- عضو مجلس إدارة مؤسسة إنجاز منذ تشرين الأول 2016 ولغاية 2018.
- عضو مجلس أمناء جامعة مؤته منذ 2009 ولغاية 2018.
- عضو مجلس إدارة شركة الثقة للاستثمارات الأردنية منذ تموز 2014 ولغاية تشرين الأول 2017.
- عضو مجلس أمناء متحف الدبابات الملكي.
- عضو مجلس أمناء جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية.
- عضو مجلس إدارة شركة مياه العقبة من 2010/1/1 - 2010/8/1.
- عضو مجلس إدارة ميناء وحاويات العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1.
- عضو مجلس إدارة شركة مطارات العقبة من 2010/1/1 – 2010/8/1.
- عضو مجلس الأمناء في جامعة العلوم التطبيقية من كانون ثاني 2006 – تشرين أول 2009.
- عضو مجلس المفوضين في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة من كانون ثاني 2004 - شباط 2007.
- عضو مجلس إدارة شركة توزيع الكهرباء من حزيران 2006 - آذار 2007.
- رئيس مجلس إدارة مدرسة العقبة الدولية من حزيران 2006 - شباط 2007.
- عضو مجلس إدارة الشركة اليمنية للهواتف العمومية من أيلول 1998 - أيلول 2000.
- عضو مجلس إدارة وكالة الشرق الأوسط للدفاع والأمن من آب 1997 - تشرين ثاني 2003.
- نائب رئيس مجلس إدارة مركز الملك عبدالله الثاني لتدريب العمليات الخاصة (KASOTC) من كانون الأول 2010 – شباط 2013.
- عضو مجلس أمانة عمان الكبرى من آب 2010 – آب 2013.
- عضو مجلس صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي من نيسان 2017 - نيسان 2023.

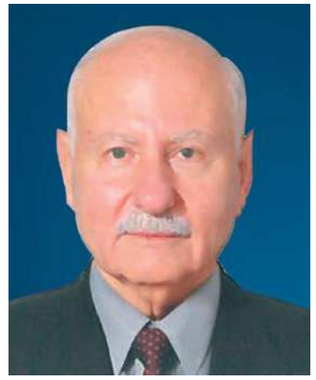

السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي
عضو مجلس الإدارة لغاية 2025/3/27

تاريخ الميلاد: 1944/03/30 تاريخ العضوية: 2017/4/17
طبيعة العضوية: غير تنفيذي/مستقل

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة سنة 1968 من جامعة الإسكندرية / جمهورية مصر العربية.

الخبرات العملية:
- مساعد المدير العام في بنك الأردن – إدارة الاستثمار والفروع – المملكة الأردنية الهاشمية من نيسان 2004 إلى تشرين الأول 2005.
- مساعد المدير العام في بنك الأردن – إدارة التنظيم والعمليات والمكننة - المملكة الأردنية الهاشمية من تشرين الأول 2001 إلى حزيران 2003.
- المدير التنفيذي في بنك الأردن – إدارة التنظيم والعمليات والمكننة - المملكة الأردنية الهاشمية من كانون الثاني 1992 إلى تشرين الأول 2001.
- مدير دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن - المملكة الأردنية الهاشمية من آذار 1990 إلى كانون الثاني 1992.
- مساعد رئيس دائرة – دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني – المملكة الأردنية الهاشمية من تموز 1986 إلى آذار 1990.
- مساعد مدير رئيسي – دائرة التدقيق الداخلي في البنك العربي الوطني – المملكة العربية السعودية من شباط 1983 إلى حزيران 1986.
- مراقب – دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني – المملكة الأردنية الهاشمية من تموز 1976 إلى شباط 1983.
- مساعد رئيس قسم في البنك العربي/فرع عمان – المملكة الأردنية الهاشمية من أيار 1969 إلى تموز 1976.
- محاسب – دائرة المحاسبة في الملكية الأردنية – المملكة الأردنية الهاشمية من تشرين الأول 1968 إلى أيار 1969.
- شارك ونظم ما يزيد عن خمسين دورة تدريبية وورشات عمل داخل وخارج الأردن.

خبرات أخرى:
- خبرة إدارية متنوعة ومثمرة ضمن مؤسسات مالية رائدة شملت:
  - تصميم وتطوير إجراءات العمل والرقابة بما يواكب متطلبات الكفاءة والفعالية في العمل.
  - الإشراف على تطوير وتطبيق الأنظمة البنكية الآلية.
  - خبرة واسعة في التدقيق الداخلي وأنظمة الرقابة الداخلية.

ب. أسماء ورتب أشخاص الإدارة التنفيذية العليا ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

السيد صالح رجب عليان حماد
المدير العام

تاريخ الميلاد: 1962/7/27 تاريخ التعيين: 2015/7/27

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس علوم حاسوب سنة 1985 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- المدير العام لبنك الأردن منذ 22 آذار 2018 لغاية تاريخه.
- المدير العام بالوكالة منذ 13 كانون الثاني 2017 لغاية 21 آذار 2018.
- مساعد المدير العام / إدارة قطاع الامتثال والمخاطر وأمين سر مجلس الإدارة في بنك الأردن منذ 2015/7/27 لغاية 2017/1/12.
- مساعد المدير العام / إدارة قطاع الامتثال والمخاطر وأمين سر مجلس الإدارة في بنك الأردن من 2014/12/15 لغاية 2015/5/28.
- المدير التنفيذي / إدارة الامتثال والمخاطر وأمين سر مجلس الإدارة في بنك الأردن منذ 2009/1/1 لغاية 2014/12/14.
- مدير دائرة الامتثال والمخاطر في بنك الأردن منذ 1994/12/1 لغاية 2008/12/31.
- خبرة طويلة في مجال التدقيق والعمليات وأمن المعلومات.
- حضر دورات عديدة محلية وخارجية في إدارة المخاطر ومتطلبات بازل والامتثال.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- رئيس مجلس إدارة بنك الأردن -سورية.
- رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة صندوق الحسين للإبداع والتفوق.
- عضو مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للتأمين.

السيد أسامة سميح أمين سكري
المستشار القانوني / الدائرة القانونية

تاريخ الميلاد: 1955/4/27 تاريخ التعيين كمستشار قانوني: 2015/4/28

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس حقوق سنة 1977 من جامعة بيروت العربية.

الخبرات العملية:
- مستشار قانوني لبنك الأردن منذ 2015/4/28 ولغاية تاريخه.
- مستشار قانوني ومدير للدائرة القانونية لبنك الأردن من 1994/4/10 - 2015/4/27.
- خبرة قانونية طويلة في مجال الاستشارات والمرافعات القانونية منذ سنة 1981.

العضوية السابقة في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس التأمينات في الضمان الاجتماعي.
- عضو مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.
- عضو مجلس إدارة الشركة الموحدة لتنظيم النقل البري.
- عضو مجلس إدارة شركة الصناعات الوطنية.
- عضو مجلس إدارة الشركة التكاملية للاستثمارات.
- عضو مجلس إدارة الشركة الشامخة للاستثمارات العقارية.
- عضو مجلس إدارة الشركة الدوليّة للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبيّة، حيث تتبع هذه العضوية للشركة المالكة للشركة الدولية (شركة أكزانتيا الإماراتية).
- عضو مجلس إدارة بنك الأردن – سوريا.
- عضو مجلس إدارة في شركة اكزانتيا - الإمارات العربيه المتحدة.

السيد نادر محمد خليل سرحان
مساعد المدير العام/إدارة قطاع المخاطر
أمين سر مجلس الإدارة

تاريخ الميلاد: 1967/10/7 تاريخ التعيين : 2017/4/2

الشهادات العلمية:
- ماجستير محاسبة سنة 2002 من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية / الأردن.
- بكالوريوس محاسبة سنة 1990 من جامعة المنصورة / جمهورية مصر العربية.

الخبرات العملية:
- مساعد المدير العام / إدارة قطاع المخاطر - بنك الأردن من تاريخ 2023/03/01 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي / إدارة قطاع المخاطر - بنك الأردن من تاريخ 2019/09/26 ولغاية تاريخ 2023/03/01.
- المدير التنفيذي - إدارة قطاع الامتثال والمخاطر / بنك الأردن من تاريخ 2019/04/24 ولغاية تاريخ 2019/09/25.
- مسؤول تطبيق متطلبات الـ FATCA – FATCA Responsible Officer منذ تموز 2017 ولغاية تاريخ 2020/11/30.
- المدير التنفيذي - إدارة قطاع الامتثال والمخاطر / بنك الأردن من تاريخ 2017/04/24 ولغاية تاريخ 2019/04/23 / تكليف.
- أمين سر مجلس الإدارة من تاريخ 2017/04/18 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي / إدارة الائتمان - بنك الأردن من تاريخ 2017/4/2 لغاية تاريخ 2017/04/23.
- المدير التنفيذي / إدارة الائتمان - بنك الأردن من تاريخ 2014/12/15 لغاية تاريخ 2017/1/28.
- مدير دائرة ائتمان التجارية، بالإضافة إلى مهامه الحالية كمدير دائرة ائتمان الفروع الخارجية والشركات - بنك الأردن من تاريخ 2013/4/21 ولغاية تاريخ 2014/12/14 / تكليف.
- مدير دائرة ائتمان الفروع الخارجية والشركات - بنك الأردن من تاريخ 2009/4/27 ولغاية تاريخ 2013/4/20.
- مدير دائرة مخاطر ائتمان الشركات - بنك الأردن من تاريخ 2007/10/28 ولغاية تاريخ 2009 /4/26.
- بنك الإسكان / مدير التمويل المتخصص من تاريخ 2003/9/7 ولغاية تاريخ 2007/10/28.
- بنك الأردن والخليج (البنك التجاري حالياً) / مدير حسابات الشركات من تاريخ 2002/10/13 ولغاية تاريخ 2003/9/6.
- بنك الإسكان / ضابط ائتمان تجاري من تاريخ 1998/5/28 ولغاية تاريخ 2002/10/12.
- بنك الإسكان / ضابط قروض تسهيلات من تاريخ 1992/5/3 ولغاية تاريخ 1998/5/27.
- حاصل على شهادة: Corporate Secretaries سنة 2020 من مؤسسة التمويل الدولية (IFC).
- حاصل على شهادة: Board of Directors certificate program سنة 2018 من مؤسسة التمويل الدولية (IFC).

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة بنك الأردن - سورية / ممثل بنك الأردن.

السيد خالد صبحي خميس عوض
المدير التنفيذي / إدارة الأنظمة الآلية

تاريخ الميلاد: 1977/5/25 تاريخ التعيين: 2021/12/30

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس هندسة كهربائية سنة 2000 من الجامعة الأردنية.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي / إدارة الأنظمة الآلية في بنك الأردن اعتباراً من 2021/12/30 لغاية تاريخه.
- مستشار الخدمات المالية الرقمية في مؤسسة التمويل الدولية / مجموعة البنك الدولي من تاريخ 2020/8 ولغاية تاريخ 2021/12.
- المدير العام في شركة الدقة المتناهية للحلول التقنية من تاريخ 2019/6 ولغاية تاريخ 2020/7.
- المدير التنفيذي / دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البنك الاستثماري من تاريخ 2011/10 ولغاية تاريخ 2019/6.
- مدير تطوير القنوات العالمية في البنك العربي من تاريخ 2010/8 ولغايه تاريخ 2011/10.
- مدير الأنظمة الأول ومساعد نائب الرئيس في البنك الأهلي التجاري من تاريخ 2006/3 ولغاية تاريخ 2010/8.
- قائد فريق في شركة ONEWORLD Software Solutions من تاريخ 1999/9 ولغاية تاريخ 2006/4.

الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي
المدير التنفيذي/دائرة الامتثال

تاريخ الميلاد: 1980/7/30 تاريخ التعيين: 2015/11/29

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس إدارة أعمال سنة 2002 من الجامعة الأردنية / الأردن.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي / دائرة الامتثال في بنك الأردن اعتباراً من 2020/9/1 ولغاية تاريخه.
- مسؤول تطبيق متطلبات الـ FATCA Responsible Officer - FATCA في بنك الأردن منذ 2020/12/1 لغاية تاريخه.
- مدير دائرة الامتثال في بنك الأردن منذ 2015/11/29 ولغاية 2020/8/31.
- مدير دائرة الامتثال في بنك الأردن منذ 2015/1/1 ولغاية 2015/9/26.
- مدير دائرة الامتثال ومخاطر العمليات في بنك الأردن من 2014/6/1 – 2014/12.
- ضابط ارتباط الحوكمة في بنك الأردن.
- مسؤول وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بنك الأردن من 2011/1/16 – 2014/6/1.
- ضابط مكافحة غسل أموال وتمويل إرهاب في بنك القاهرة عمان من سنة 2006 – 2011.
- موظف خدمة عملاء في بنك القاهرة عمان من سنة 2002 – 2006.
- حاصلة على شهادة مهنية (CAMS) Certified Anti-Money Laundering Specialist، شهادة اختصاصي معتمد في مكافحة غسل الأموال.
- حاصلة على شهادة مهنية (CACM) Certified Anti-Corruption Manager، شهادة خبير معتمد في مكافحة الفساد.
- حاصلة على شهادة International Compliance Association (ICA) الشهادة الدولية المتقدمة في الامتثال.
- حاصلة على شهادة Board of Directors Certified Program، برنامج عضو مجلس الإدارة المعتمد بالحوكمة سنة 2019 من مؤسسة التمويل الدولية (IFC).
- حاصلة على شهادة Corporate Secretaries سنة 2022 من مؤسسة التمويل الدولي (IFC) بالتعاون مع بيت الحوكمة.
- حاصلة على شهادة Certified Compliance Manager (CCM) سنة 2023 من المؤسسة الدولية للامتثال(GCI). Global Compliance Institute

السيد يوسف موسى يوسف أبو حميد
المدير التنفيذي/إدارة قطاع العمليات المركزية

تاريخ الميلاد: 1980/1/15 تاريخ التعيين: 2015/10/4

الشهادات العلمية:
- ماجستير محاسبة سنة 2004 من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- بكالوريوس محاسبة سنة 2002 من جامعة بيت لحم - فلسطين.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي/ إدارة قطاع العمليات المركزية في بنك الأردن اعتباراً من 2022/5/22 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي/ إدارة العمليات المركزية في بنك الأردن اعتباراً من 2021/3/15 ولغاية 2022/5/21.
- مدير إدارة العمليات المركزية في بنك الأردن منذ 2019/11/24 ولغاية 2021/3/14.
- مدير دائرة التنظيم في بنك الأردن من 2015/10/4 – 2019/11/23.
- مدير دائرة التنظيم في بنك الأردن من 2013/3/10 – 2015/7/27.
- مدير وحدة إجراءات عمل وهندسة العمليات / دائرة العمليات المركزية في بنك الأردن من 2009/1/1 – 2013/3/9.
- مسؤول وحدة إجراءات عمل وهندسة العمليات / دائرة العمليات المركزية في بنك الأردن من 2005/7/24 – 2008/12/31.
- موظف ودائع / خدمة عملاء في بنك الأردن من 2004/5/9 – 2005/7/23.
- موظف محاسبة في بنك الأردن من 3/5/ 2003 - 2004/5/8.

السيد سيف خضر محمد عيسى
الرئيس التنفيذي / بنك الأردن - فلسطين

تاريخ الميلاد: 1982/9/4 تاريخ التعيين: 2023/1/8

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة أعمال سنة 2008 من جامعة بيرزيت.
- بكالوريوس محاسبة سنة 2004 من جامعة النجاح الوطنية.

الخبرات العملية:
- الرئيس التنفيذي لبنك الأردن - فروع فلسطين اعتباراً من 2023/1/8 ولغاية تاريخه.
- مدير إدارة قطاع الشركات والمؤسسات المالية في البنك العربي – فلسطين منذ شهر 2022/2 ولغاية 2023/1/7.
- مدير منطقة الوسط / إدارة قطاع الشركات والمؤسسات المالية في البنك العربي - فلسطين منذ شهر 2019/1 ولغاية 2022/2.
- مدير منطقة الشمال / إدارة قطاع الشركات والمؤسسات المالية في البنك العربي - فلسطين منذ شهر 2017/2 ولغاية شهر 2018/12.
- مدير مراجعة الائتمان في البنك العربي – فلسطين منذ شهر 2010/11 ولغاية شهر 2017/2.
- مساعد مدير - محلل ائتمان الشركات في البنك العربي – فلسطين منذ شهر 2007/6 ولغاية شهر 2010/10.
- موظف علاقات عملاء الشركات في البنك العربي – فلسطين منذ شهر 2005/10 ولغاية شهر 2007/6.
- موظف تحت التدريب ضمن برنامج الرواد العربي في البنك العربي – فلسطين منذ شهر 2004/10 ولغاية شهر 2005/10.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة جمعية البنوك الفلسطينية.
- عضو مجلس إدارة شركة الشمال الصناعية الدولية وعضو هيئة مديري الشركة.

السيد هاني حسن محمود منسي
المدير التنفيذي / الإدارة المالية

تاريخ الميلاد: 1981/6/30 تاريخ التعيين: 2015/2/1

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة سنة 2005 من جامعة العلوم التطبيقية / الأردن.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي / الإدارة المالية في بنك الأردن اعتباراً من 2023/3/1 ولغاية تاريخه .
- مدير إدارة الرقابة المالية في بنك الأردن منذ 2016/3/1 ولغاية 2023/2/28.
- مدير دائرة الرقابة المالية بالوكالة في بنك الأردن منذ 2015/2/1 ولغاية 2016/2/29.
- مدير تدقيق / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2012 – 2014.
- مساعد مدير / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من كانون الأول 2011 – أيار 2012.
- مشرف / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من كانون الأول 2010 – تشرين الثاني 2011.
- مدقق رئيسي 2 / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2010 – تشرين الثاني 2010.
- مدقق رئيسي 1 / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2009 – أيار 2010.
- مدقق رئيسي بالوكالة / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2008 – أيار 2009.
- مدقق / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من حزيران 2007 – أيار 2008.
- مساعد مدقق / قسم التدقيق الخارجي في شركة ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن من كانون الأول 2005 – أيار 2007.

خبرات عملية أخرى:
- مستشار مالي - شركة بن لادن القابضة – جدة / السعودية من 2014 – 2015.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة الأردن للتأجير التمويلي.
- عضو مجلس إدارة شركة تفوّق للاستثمارات المالية.

السيد أنس غالب مصطفى تفاحة
المدير التنفيذي / إدارة قطاع الأفراد
اعتباراً من 2025/5/14

تاريخ الميلاد: 1984/7/18 تاريخ التعيين: 2020/7/19

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة سنة 2006, من الجامعة الهاشمية / الأردن.
- حاصل على الشهادة المتقدمة في الأسواق المالية العالمية من جامعة Yale University من الولايات المتحدة الأمريكية عام 2020.
- حاصل على الشهادة المتقدمة في الأوراق المالية والاستثمار CISI- 2015 Chartered Institute for Securities and Investment.
- حاصل على الشهادة الدولية في إدارة الثروات والاستثمار ICWIM عام 2019 المملكة المتحدة. International Certificate in Wealth and Investment Management.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي - إدارة قطاع الأفراد في بنك الأردن اعتباراً من 2025/5/14 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي - إدارة قطاع الأفراد (تكليف) في بنك الأردن منذ 2023/12/14 ولغاية 2025/5/13.
- مدير دائرة تطوير شرائح العملاء (كبار العملاء) / دائرة الخدمات المصرفية للأفراد في بنك الأردن منذ 2020/7/19 ولغاية 2023/12/13.
- مساعد نائب الرئيس / دائرة إدارة العلاقات – في بنك المشرق / الإمارات منذ سنة 2017 ولغاية سنة 2019.
- مدير علاقة كبار العملاء في بنك دبي الإسلامي منذ سنة 2007 ولغاية سنة 2017.
- موظف خدمة العملاء في بنك ستاندرد تشارترد منذ سنة 2006 ولغاية سنة 2007.

السيد أيمن أحمد عبدالكريم العقيلي
مدير دائرة الخزينة للمجموعة البنكية (تكليف)

تاريخ الميلاد: 1984/12/9 تاريخ التعيين: 2007/9/16

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس تمويل ومصارف سنة 2006 من جامعة آل البيت / الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير دائرة الخزينة للمجموعة البنكية (تكليف) في بنك الأردن منذ 2021/6/29 ولغاية تاريخه.
- مسؤول وحدة السوق النقدي وتداول العملات / دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن منذ 2017/12/1 ولغاية 2021/6/28.
- متداول رئيسي في دائرة الخزينة والاستثمار في بنك الأردن منذ 2015/10/26 ولغاية 2017/11/30.
- رئيس / موظف في عدة مناصب في بنك الأردن منذ 2007/9/16 ولغاية 2015/8/31.
- أمين صندوق في شركة أبو شيخة للصرافة منذ 2006/12/1 ولغاية 2007/9/16.

السيد ميشيل مروان عركوش
الرئيس التنفيذي / بنك الأردن – فرع العراق

تاريخ الميلاد: 1980/06/23 تاريخ التعيين: 2024/05/13

الشهادات العلمية:
- ماجستير في إدارة الأعمال سنة 2006 من جامعة Imperial College London.
- بكالوريوس علم حاسوب سنة 2002 من الجامعة الأمريكية في بيروت.

الخبرات العملية:
- الرئيس التنفيذي لبنك الأردن فرع العراق اعتباراً من 2024/05/13 ولغاية تاريخه.
- الشريك الإداري في شركة Diorite Business Advisors منذ سنة 2022 ولغاية 2023/10.
- مدير قسم التسليف والخدمات المصرفية للشركات في بنك عوده – العراق منذ سنة 2014 ولغاية سنة 2022.
- مدير العلاقات شركات رئيسي في Banque SBA Paris منذ سنة 2014 ولغاية سنة 2014.
- مدير العلاقات شركات رئيسي في بنك عوده – سورية منذ سنة 2007 ولغاية سنة 2013.
- مستشار أول في شركة جواد حبيب وشركاه منذ سنة 2006 ولغاية سنة 2007.

الفاضلة رشا ميشيل سلامة اسحق
المدير التنفيذي / دائرة ادارة
المشاريع المؤسسية اعتباراً من 2025/5/14

تاريخ الميلاد: 1983/9/4 تاريخ التعيين: 2022/9/4

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس نظم معلومات حاسوبية سنة 2005 من جامعة عمّان الأهلية.
- برنامج التحول الرقمي الاستراتيجي - برنامج تنفيذي سنة 2017 جامعة كاليفورنيا, بيركلي.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي / دائرة إدارة المشاريع المؤسسية في بنك الأردن اعتباراً من 2025/5/14 ولغاية تاريخه.
- مدير دائرة إدارة المشاريع المؤسسية في بنك الأردن منذ 2024/7/17 ولغاية 2025/5/13.
- مدير دائرة إدارة المشاريع في بنك الأردن منذ 2022/9/4 ولغاية 2024/7/16.
- مدير دائرة تسليم المشاريع في بنك المال الأردني منذ شهر 2019/4 ولغاية شهر 2022/8.
- مدير مشروع في شركة التقدم لبرمجة الكمبيوتر منذ شهر 2018/4 ولغاية شهر 2019/4.
- مدير أول / دائرة إدارة برامج ومشاريع المؤسسة في البنك الأهلي الأردني منذ شهر 2011/6 ولغاية شهر 2017/10.
- مساعد مدير برامج / منسق مشاريع في شركة eSense software منذ شهر 2007/10 ولغاية شهر 2011/6.
- محلل أعمال / منسق مشاريع في وزارة الاقتصاد الرقمي منذ شهر 2007/2 ولغاية شهر 2007/10.

الفاضلة سهى بنت الحسين بن محمد علي أبو الفرج
الرئيس التنفيذي / بنك الأردن - فرع السعودية

تاريخ الميلاد: 1966/6/12 تاريخ التعيين: 2024/8/1

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس في التجارة شعبة المحاسبة سنة 1988 من جامعة القاهرة .

الخبرات العملية:
- الرئيس التنفيذي في بنك الأردن فرع السعودية اعتباراً من 2024/8/1 ولغاية تاريخه.
- الرئيس التنفيذي في بنك مصر منذ شهر 2022/1 ولغاية شهر 2024/2.
- الرئيس التنفيذي في شركة الاتصال الميداني منذ شهر 2013/1 ولغاية شهر 2022/1.
- المدير الإقليمي/إدارة العملية الدولية في البنك السعودي البريطاني منذ شهر 2011/5 ولغاية شهر 2012/9.
- المدير الإقليمي إدارة العمليات الدولية في مجموعة سامبا المالية منذ شهر 2001/3 ولغاية شهر 2010/12.
- مدير علاقة دعم المنتجات في البنك السعودي الهولندي منذ شهر 1997/3 ولغاية شهر 2001/3.
- مستشار التسويق في شركة الإسكندرية لاستثمار العقارات منذ شهر 1996/10 ولغاية شهر 1997/2.
- مديرة فرع السيدات في البنك الأهلي التجاري منذ شهر 1995/3 ولغاية شهر 1996/7.
- مديرة فرع السيدات في بنك الرياض منذ شهر 1993/2 ولغاية شهر 1995/2.
- عملت لدى بنك القاهرة السعودي بعدة وظائف متنوعة منذ شهر 1989/3 ولغاية شهر 1993/1.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة سهم المستقبل (لقمتي Lugmety)
- عضو مجلس إدارة شركة طرفة الابداع (Blink)

السيد سامر محمد عمر أحمد
مدير دائرة التدقيق الداخلي(تكليف)
اعتباراً من 2025/2/13

تاريخ الميلاد: 1977/4/26 تاريخ التعيين: 2015/11/01

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس محاسبة سنة 1999 من جامعة جرش الأهلية.

الخبرات العملية:
- مدير دائرة التدقيق الداخلي (تكليف) في بنك الأردن اعتباراً من 2025/2/13 ولغاية تاريخه .
- مدير وحدة تدقيق العمليات ودوائر الدعم في بنك الأردن من 2023/05/03 ولغاية 2025/04/30.
- مدقق رئيسي / دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 2012/08/29 ولغاية 2023/05/02.
- مدقق – دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 2009/01/01 ولغاية 2012/08/28.
- مفتش فروع فلسطين / دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن من 2004/08/02 ولغاية 2009/08/31.
- موظف ودائع / خدمة عملاء – دائرة الخدمات المصرفية للأفراد في بنك الأردن من 2000/02/19 ولغاية 2004/08/01.

السيد يوسف علي يوسف سابتس
المدير التنفيذي / إدارة الموارد البشرية
اعتباراً من 2025/5/11

تاريخ الميلاد: 1966/10/17 تاريخ التعيين: 2025/5/11

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس إدارة أعمال سنة 1990 من جامعة لافيرن / كاليفورنيا / الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي- إدارة الموارد البشرية في بنك الأردن اعتباراً من 2025/5/11 ولغاية تاريخه.
- مدير مجموعة للموارد البشرية والخدمات المشتركة في كابيتال بنك منذ 2023/2/23 ولغاية 2024/04/30.
- مدير التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية في البنك العربي منذ 2007/11/22 ولغاية 2019/1/31 .
- قائم بأعمال مدير إدارة الموارد البشرية في البنك العربي خلال الفترة 2017/8/18 ولغاية 2018/4/21.
- رئيس إدارة الموارد البشرية لدى شركة Nokia Networks منذ شهر 10/ 2004 ولغاية شهر 11/ 2007.
- مدير تطوير الموارد البشرية لدى شركة Pechiney Group منذ شهر 2/ 2002 ولغاية شهر 9/ 2004.
- مدير رئيسي موارد بشرية لدى شركة Consolidated Contractors Company منذ شهر 1991/3 ولغاية شهر 2002/2.

السيد عصام باسم نصري سماره
المدير التنفيذي / إدارة التسويق
والعلامة التجارية اعتباراً من 2025/8/13

تاريخ الميلاد: 1978/12/06 تاريخ التعيين: 2025/8/13

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة أعمال سنة 2005 من جامعة Northeastern / بوسطن - الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس علوم سياسية سنة 2001 من جامعة /Northeastern بوسطن - الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي- إدارة التسويق والعلامة التجارية في بنك الأردن اعتباراً من 2025/8/13 ولغاية تاريخه.
- مدير تنفيذي أول - دائرة التسويق والاتصالات في بنك الاتحاد منذ شهر 2023/09 ولغاية 2025/8/12.
- مدير تنفيذي – دائرة التسويق والاتصال في الجامعة الأمريكية - العراق منذ شهر 2023/03 لغاية شهر 2023/09.
- مدير تنفيذي- دائرة التسويق والاتصال المؤسسي في كابيتال بنك منذ شهر 2019/01 ولغاية شهر 2023/02 .
- مدير دائرة التسويق في شركة واحة ايلة منذ شهر 01/ 2014 ولغاية شهر 2018/12.
- مدير دائرة التسويق في البنك العربي منذ شهر 2011/07 ولغاية شهر 2014/07.
- مدير دائرة التسويق في شركة سرايا منذ شهر 2007/05 ولغاية شهر 2011/07.
- رئيس قسم التسويق في مجموعة نقل منذ شهر 2005/05 ولغاية شهر 2007/05 .
- مساعد مدير تسويق ومبيعات في شركة Pacific Network منذ شهر 2001/9 ولغاية شهر 2005/04.

السيد خلدون محمد فلاح القماز
المدير التنفيذي / إدارة الاستراتيجيات والتحول
المؤسسي (تكليف) اعتباراً من 2025/10/9

تاريخ الميلاد: 1986/4/08 تاريخ التعيين: 2024/10/1

الشهادات العلمية:
- دكتوراة فلسفة إدارة الأعمال سنة 2021 من جامعة العلوم الإسلامية العالمية.
- ماجستير إدارة أعمال سنة 2011 من جامعة البلقاء التطبيقية.
- بكالوريوس هندسة البرمجيات سنة 2008 من جامعة البلقاء التطبيقية.

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي - إدارة الاستراتيجيات والتحول المؤسسي (تكليف) في بنك الأردن اعتباراً من 2025/10/9 ولغاية تاريخه.
- مدير التحول المؤسسي / إدارة قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في بنك الأردن منذ شهر 2024/10 ولغاية 2025/10/1.
- مدير التحول الرقمي وتطوير الأعمال في شركة عناصر الرقمنة منذ شهر 2024/01 ولغاية شهر 2024/09.
- رئيس قطاع الخدمات المصرفية لأعمال التجزئة والأفراد في البنك العقاري المصري منذ شهر 2023/05 ولغاية شهر 2024/01 .
- مدير مراكز الاتصال ودائرة المحافظة على العملاء في البنك الأهلي منذ شهر 2018/09 ولغاية شهر 2023/05.
- موظف خدمة عملاء في كابيتال بنك منذ شهر 2008/05 ولغاية شهر 2010/10.

السيد معتصم ماهر محمود الدويك
مساعد المدير العام / إدارة قطاع الشركات والمؤسسات المالية لغاية 2025/7/31

تاريخ الميلاد: 1973/5/15 تاريخ التعيين: 2022/11/20

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس رياضيات سنة 1998, من الجامعة الأمريكية في بيروت.

الخبرات العملية:
- مساعد المدير العام - إدارة قطاع الشركات والمؤسسات المالية في بنك الأردن اعتباراً من 2022/11/20 ولغاية تاريخه.
- مدير إدارة قطاع الشركات والعملاء المؤسسي في بنك ستاندرد تشارترد أبو ظبي–الإمارات منذ شهر 2015/5 لغاية شهر 2016/6.
- مدير إدارة قطاع الشركات والعملاء المؤسسي في بنك ستاندرد تشارترد الدوحة – قطر منذ شهر 2012/10 ولغاية شهر 2015/5.
- مدير إدارة حلول العملاء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباكستان في بنك ستاندرد تشارترد دبي – الإمارات منذ شهر 2011/6 لغاية شهر 2012/10.
- مدير إدارة قطاع الشركات المحلية وتغطية العملاء في بنك ستاندرد تشارترد دبي – الإمارات منذ شهر 2006/9 ولغاية شهر 2011/6.
- رئيس فريق / دائرة الشركات في بنك الدوحة – قطر منذ شهر 2002/10 ولغاية شهر 2006/9.
- مدير علاقة عملاء / دائرة الشركات في بنك الدوحة – قطر منذ شهر 2000/1 ولغاية شهر 2002/10.
- مدير إدارة القروض الشخصية والتجارية في بنك الدوحة – قطر منذ شهر 1998/9 ولغاية شهر 1999/12.

السيد سلام سلامة يوسف قموه
الرئيس التنفيذي - فرع البحرين
لغاية 2025/7/31

تاريخ الميلاد: 1965/4/5 تاريخ التعيين: 2014/4/27

الشهادات العلمية:
- ماجستير إدارة الأعمال تخصص مالية سنة 1993 من جامعة Louisiana Tech University/الولايات المتحدة الأمريكية.
- بكالوريوس إدارة الأعمال سنة 1991 من جامعة Louisiana Tech University/الولايات المتحدة الأمريكية.

الخبرات العملية:
- الرئيس التنفيذي - فرع البحرين في بنك الأردن منذ كانون الثاني 2018 ولغاية تاريخه.
- نائب الرئيس التنفيذي – الفروع الخارجية في بنك الأردن منذ شهر 2014/4 ولغاية شهر 2017/12.
- نائب الرئيس الأول، مدير إدارة علاقات العملاء الدوليين والإقليميين في البنك العربي - الأردن منذ شهر 2007/8 ولغاية شهر 2011/6.
- نائب الرئيس، مدير تمويل المقاولين والتمويل العقاري في البنك العربي، الوحدة المصرفية الخارجية - البحرين ومناصب أخرى في دائرة تطوير الأعمال منذ شهر 1997/9 لغاية شهر 2007/8.
- ضابط ائتمان (مراقب) في البنك العربي / قسم التسهيلات الائتمانية / الشركات والفروع الدولية، منذ شهر 1993/7 ولغاية شهر 1997/8.

خبرات عملية أخرى:
- حضر العديد من الدورات المصرفية والقيادية المتخصصة بتطوير الأعمال البنكية الدولية وإدارة الائتمان والمخاطر مع مؤسسات تعليمية مرموقة ومنها: IIR Middle East, Euro money training, citibank school of banking.

السيد يوسف موسى رضوان أبو زيد
مدير دائرة التدقيق الداخلي
لغاية 2025/2/27

تاريخ الميلاد: 1978/6/21 تاريخ التعيين : 2020/1/6

الشهادات العلمية:
- شهادة مدقق داخلي معتمد Certified Internal Auditor (CIA).
- ماجستير محاسبة من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية سنة 2007
- بكالوريوس إدارة الأعمال من جامعة النيلين سنة 2001.
- دبلوم إدارة مالية من كلية تدريب عمان ATC سنة 1999.

الخبرات العملية:
- مدير دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن منذ 2023/6/21 ولغاية تاريخه.
- مدير دائرة تطوير العملية الائتمانية في بنك الأردن منذ 2020/1/6 ولغاية 2023/6/20.
- رئيس وحدة مراجعة ائتمان، إدارة الفروع الخارجية والشركات التابعة في بنك الإسكان منذ شهر 2007/3 ولغاية شهر 2019/12
- مدير علاقات الشركات ومحلل الائتمان، الخدمات المصرفية للشركات في البنك العربي منذ عام 1999 لغاية شهر 2007/3.

المهندس رائد قتيبة عبداللطيف أبو قورة
المدير التنفيذي / إدارة الاستراتيجيات والتحول المؤسسي لغاية 2025/10/8

تاريخ الميلاد: 1979/7/17 تاريخ التعيين: 2023/7/9

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس هندسة كهرباء سنة 2003 من جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية.
- دبلوم برنامج في إدارة الابتكار سنة 2020 من معهد إدارة الأعمال الدولي من برلين, ألمانيا
- شهادة الدراسات العليا سنة 2021 في الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلة من جامعة تكساس في أوستن

الخبرات العملية:
- المدير التنفيذي / إدارة الاستراتيجيات والتحول المؤسسي اعتباراً من 2024/4/24 ولغاية تاريخه.
- المدير التنفيذي / المشاريع الخاصة في بنك الأردن منذ 2023/07/9 ولغاية 2024/4/23.
- نائب الرئيس /وحدة التوصيل الرقمي وتحويل العملاء في شركة Avertra Corp منذ شهر 2022/5 ولغاية شهر 2023/7.
- نائب الرئيس / دائرة التحول وإدارة المشاريع في بنك القاهرة عمان من شهر 2021/6 ولغاية شهر 2022/5.
- رئيس مهندسي الحلول العامودية ورئيس عمليات البرمجيات في شركة Honeywell / دبي من شهر 2020/9 ولغاية شهر 2021/5.
- مدير دائرة التحول المؤسسي والتحول الرقمي في شركة Honeywell/دبي منذ شهر 2016/6 لغاية شهر 2020/9.
- مدير دائرة التطوير وقائد إدارة البرامج التنظيمية في شركة Honeywell/استراليا منذ شهر 2010/4 ولغاية شهر 2016/6.
- مدير دائرة العمليات في شركة INS Telecoms & Control System / دبي منذ شهر 2008/1 ولغاية شهر 2010/3.

العضوية الحالية في مجالس إدارة الشركات الأخرى:
- عضو مجلس إدارة شركة تفوق للاستثمارات المالية

الفاضلة نجية إبراهيم شفيق التلاوي
مدير إدارة الموارد البشرية (تكليف)
لغاية 2025/5/10

تاريخ الميلاد: 1979/9/15 تاريخ التعيين: 2024/5/19

الشهادات العلمية:
- بكالوريوس اقتصاد سنة 2002 من الجامعة الأردنية, الأردن.

الخبرات العملية:
- مدير إدارة الموارد البشرية (تكليف) في بنك الأردن منذ 2024/10/28 ولغاية تاريخه.
- مدير التحول المؤسسي / دائرة الموارد البشرية في بنك الأردن منذ شهر 2024/5 لغاية 2024/10/27.
- مدير دائرة الموارد البشرية في شركة فينكا منذ شهر 2022/9 لغاية شهر 2024/5.
- مستشار دائرة الموارد البشرية في شركة خطوط الدوائر السبعة من شهر 2018/6 لغاية شهر 2020/1.
- مدير دائرة الموارد البشرية والعمليات في البنك الدولي(ISSF) منذ شهر 2018/1 لغاية شهر 2020/1.
- مدير دائرة الموارد البشرية في شركة صندوق المرأة للتمويل الأصغر (MFW) منذ شهر 2014/11 لغاية شهر 2018/5.
- مدير دائرة الموارد البشرية في شركة Edgo Management Group منذ شهر 2012/12 لغاية شهر 2014/10.
- مدير دائرة الموارد البشرية والإدارية في المجموعة المالية هيرميس منذ شهر 2010/5 لغاية شهر 2012/10 .
- رئيس دائرة الموارد البشرية والإدارية في شركة أوراق للاستثمار - إحدى شركات بنك القاهرة عمان منذ شهر 2005/8 لغاية شهر 2010/5.
- مسؤول دائرة الموارد البشرية في بنك ABC للاستثمارات - إحدى الشركات التابعة لبنك ABC منذ شهر 2004/1 لغاية شهر 2005/8.
- مساعد دائرة الموارد البشرية في بنك ستاندرد تشارترد منذ شهر 2002/7 لغاية شهر 2004/1.

4. مساهمات كبار المساهمين الذين يمتلكون أسهماً بنسبة 1% أو أكثر لسنة 2025 والمقارنة مع السنة السابقة 2024 كما يلي:

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم 2025	النسبة 2025	عدد الأسهم 2024	النسبة 2024	المستفيد النهائي من الأسهم 2025	عدد الأسهم المرهونة 2025	نسبة الأسهم المرهونة من إجمالي المساهمة 2025	جهة الرهن 2025
السيد ميشيل فايق إبراهيم الصايغ	الأردنية	3,528,054	%1.764	3,528,054	%1.764	نفسه	3,062,785	86.81%	- البنك التجاري الأردني /الفرع الرئيسي
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	الأردنية	5,517,409	%2.758	5,517,409	%2.758	نفسه	-	-	-
السيد غرم الله بن رداد بن سعيد الزهراني	السعودية	8,033,561	%4.016	8,033,561	%4.016	نفسه	-	-	-
السادة المصرف الليبي الخارجي	الليبية	9,090,909	%4.545	9,090,909	%4.545	رأس المال مملوك بالكامل لمصرف ليبيا المركزي	-	-	-
السيدة عواطف محمد ذيب المصري	الأردنية	9,520,171	%4.759	9,520,171	%4.759	نفسها	-	-	-
ALARRAKKA FOR GENERAL INVESTMENTS	Cayman Islands	12,231,424	%6.115	12,231,424	%6.115	- Mrs. Nimet Deeb Kamel AL-Ajam - Mr. Shaker Tawfiq Shaker Fakhouri - Mr. Samer Tawfiq Shaker Fakhouri - Mr. Walid Tawfiq Shaker Fakhouri - Mrs. Amal Tawfiq Shaker Fakhouri - Mrs. Iqabal Tawfiq Shaker Fakhouri	-	-	-
AL EQBAL FOR GENERAL INVESTMENTS	Cayman Islands	16,000,000	%8	16,000,000	%8	- Mrs. Nimet Deeb Kamel AL-Ajam - Mr. Shaker Tawfiq Shaker Fakhouri - Mr. Samer Tawfiq Shaker Fakhouri - Mr. Walid Tawfiq Shaker Fakhouri - Mrs. Amal Tawfiq Shaker Fakhouri - Mrs. Iqabal Tawfiq Shaker Fakhouri	-	-	-
ALYAMAMA FOR GENERAL INVESTMENTS	Cayman Islands	17,371,178	%8.685	17,371,178	%8.685	- Mrs. Nimet Deeb Kamel AL-Ajam - Mr. Shaker Tawfiq Shaker Fakhouri - Mr. Samer Tawfiq Shaker Fakhouri - Mr. Walid Tawfiq Shaker Fakhouri - Mrs. Amal Tawfiq Shaker Fakhouri - Mrs. Iqabal Tawfiq Shaker Fakhouri	-	-	-
AL LOLOUA FOR GENERAL INVESTMENTS	Cayman Islands	18,000,000	%9	18,000,000	%9	- Mrs. Nimet Deeb Kamel AL-Ajam - Mr. Shaker Tawfiq Shaker Fakhouri - Mr. Samer Tawfiq Shaker Fakhouri - Mr. Walid Tawfiq Shaker Fakhouri - Mrs. Amal Tawfiq Shaker Fakhouri - Mrs. Iqabal Tawfiq Shaker Fakhouri	-	-	-
ARAB GULF FOR GENERAL INVESTMENTS	Cayman Islands	18,000,000	%9	18,000,000	%9	- Mrs. Nimet Deeb Kamel AL-Ajam - Mr. Shaker Tawfiq Shaker Fakhouri - Mr. Samer Tawfiq Shaker Fakhouri - Mr. Walid Tawfiq Shaker Fakhouri - Mrs. Amal Tawfiq Shaker Fakhouri - Mrs. Iqabal Tawfiq Shaker Fakhouri	-	-	-
السادة شركة القراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	الأردنية	19,765,863	%9.882	19,765,863	%9.882	- السيدة دميا بنت غيث بن رشاد فرعون - السيدة هالة بنت عبد الرحمن بن فرعون - السيد وائل بن غيث بن رشاد فرعون - السيدة لانا بنت غيث ابن رشاد فرعون	-	-	-

5. الوضع التنافسي للبنك ضمن قطاع نشاطه والحصة السوقية:
وردت ضمن أنشطة وإنجازات البنك 2025 (صفحة 24).

6. لدرجة الاعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً أو خارجياً:

الرقم	اسم المورد	نسبة التعامل من إجمالي المشتريات
1	شركة النسر العربي للتأمين	%11

7. لا توجد أية حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته أو خدماته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.
- لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل البنك عليها.

8. لا توجد أي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.
- يلتزم البنك بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات والمعايير الدولية التي لها علاقة بأعماله.
- لا تنطبق معايير الجودة الدولية على البنك.

9. أ- الهيكل التنظيمي للبنك والشركات التابعة:
- ورد الهيكل التنظيمي العام لبنك الأردن (صفحة 299).
- ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (بنك الأردن - سورية) (صفحة 215).
- ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (شركة الأردن للتأجير التمويلي) (صفحة 216).
- ورد الهيكل التنظيمي للشركة التابعة (شركة تفوّق للاستثمارات المالية) (صفحة 217).

ب- عدد موظفي البنك والشركات التابعة وفئات مؤهلاتهم:

المؤهل العلمي	عدد موظفي بنك الاردن (مجموعة بنك الاردن)	عدد موظفي بنك الاردن – سورية	عدد موظفي شركة الأردن للتأجير التمويلي	عدد موظفيّ شركة تفوق للاستثمارات المالية
دكتوراه	3	-	-	-
ماجستير	113	10	2	-
دبلوم عالي	5	-	-	-
بكالوريوس	1610	164	2	6
دبلوم	142	29	1	-
ثانوية عامة	30	17	-	-
دون الثانوية	60	12	-	1
المجموع	**1963**	**232**	**5**	**7**

ج- برامج التدريب لسنة 2025 على مستوى مجموعة بنك الأردن وتفاصيلها كما يلي:

البيان	عدد الدورات	المستفيدون من الدورات التدريبية
الدورات الداخلية (التي نظمتها دائرة التعلم والتطور في البنك)	100	6857
الدورات الخارجية	190	764
المجموع	**290**	**7,621**

مجالات الدورات التدريبية على مستوى مجموعة بنك الأردن وتفاصيلها كما يلي:

البيان	العدد	المستفيدون
بنكية / مصرفية	57	2,534
المخاطر	21	1,396
الامتثال	49	2,380
ادارية	16	735
التسويق ومهارات البيع	2	68
شهادات مهنية	28	44
تدقيق ومالية	7	20
حاسوبية	30	55
اخرى	80	389
المجموع	**290**	**7,621**

10. وصف المخاطر:

ورد ضمن الحاكمية المؤسسية (صفحة 262)، وتشمل هذه المخاطر ما يلي:

مخاطر الائتمان:
تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة وتشمل هذه المخاطر البنود داخل القوائم المالية مثل القروض والسندات والبنود خارج القوائم المالية مثل الكفالات و/أو الاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى إلحاق خسائر مالية للبنك.

مخاطـر التشغيـــل:
وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والموظفين والأنظمة أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية.

مخاطر السيولة:
وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمالية عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها أو تمويل نشاطاته بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر, وتنقسم مخاطر السيولة إلى:

- مخاطر تمويل السيولة (Funding Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم مقدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد – مثل تحصيل الذمم – أو الحصول على تمويل لسداد الالتزامات.

- مخاطر سيولة السوق (Market Liquidity Risk):

وهي مخاطر عدم تمكن بيع الأصل في السوق أو بيعه مع تحمل خسارة مالية كبيرة نتيجة لضعف السيولة أو الطلب في السوق.

مخاطر السوق:
وهي مخاطر تعرض المراكز داخل وخارج المركز المالي لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار ومعدلات العائد في السوق والمخاطر التي تنشأ من المخاطر المصرفية المترتبة على كافة أنواع الاستثمارات/التوظيفات والجوانب الاستثمارية لدى البنك, وتشمل مخاطر السوق ما يلي:

- مخاطر أسعار الفوائد.
- مخاطر أسعار الصرف (التعامل بالعملات الأجنبية).
- مخاطر أسعار الأوراق المالية.

وتنشأ مخاطر السوق من:

- التغيرات التي قد تطرأ على الأوضاع السياسية والاقتصادية في السوق.
- تقلبات أسعار الفائدة.
- تقلبات أسعار الأدوات المالية الآجلة بيعاً وشراءً.
- الفجوات في استحقاق الموجودات والمطلوبات وإعادة التسعير.
- حيازة المراكز غير المغطاة.

مخاطر أسعار الفائدة:
تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الموجودات المالية الأخرى, يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة.

مخاطر العملات الأجنبية:
وتنشأ هذه المخاطر عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار صرف العملات ويتبع البنك سياسة مدروسة في إدارة مراكزه بالعملات الأجنبية.

مخاطر أسعار الأسهم:
تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم.

مخاطر أمن وحماية المعلومات:
وهي المخاطر التي تنشأ عن تهديد المعلومات الخاصة بالبنك من حيث السرية Confidentiality والتكامل Integrity والتوافر Availability.

مخاطـر الامتثـال:
وهي المخاطر التي تنشأ عن احتمال عدم امتثال البنك للقوانين والتشريعات والتعليمات السارية والقوانين والأنظمة المصرفية المهنية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية بما في ذلك سياسات البنك الداخلية.

11. أنشطة وإنجازات البنك لسنة 2025:
وردت ضمن تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 23)، مدعمة بالأرقام ووصف للأحداث الهامة التي مرت على البنك خلال سنة 2025.

12. لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية 2025 ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.

13. السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق الملكية وسعر إغلاق السهم من 2021 - 2025:

المؤشرات المالية للسنوات الخمس الأخيرة (2021 - 2025)									المبلغ بآلاف الدنانير (2021 - 2025)	
السنة المالية	حقوق الملكية – مساهمي البنك	حقوق غير المسيطرين	صافي الأرباح قبل الضريبة	الأرباح النقدية الموزعة		الأرباح المقترح توزيعها		توزيعات الأسهم المجانية	سعر إغلاق السهم (دينار)
				المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة		
2021	473,407	12,658	51,894	24,000	%12	36,000	%18	-	2.07
2022	529,192	13,152	60,932	36,000	%18	36,000	%18	-	2.16
2023	524,034	13,676	65,360	36,000	%18	36,000	%18	-	2.30
2024	528,298	13,930	55,027	36,000	%18	36,000	%18	-	2.19
2025	518,082	14,629	60,225	36,000	%18	36,000	%18	-	2.66

14. تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله لسنة 2025:
أُدرج في تقرير مجلس الإدارة في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 37)، وفيما يلي بيان بأهم النسب المالية:

الرقم	النسبة	2025	2024
1	العائد على متوسط حقوق مساهمي البنك	%8.4	%6.7
2	العائد على رأس المال	%22.2	%17.6
3	العائد على متوسط الموجودات	%1.4	%1.1
4	ربحية الموظف بعد الضريبة	22,543 دينار	16,307 دينار
5	دخل الفوائد إلى متوسط الموجودات	%5.9	%6.4
6	مصروف الفائدة إلى متوسط الموجودات	%1.8	%2.0
7	هامش الفائدة إلى متوسط الموجودات	%4.0	%4.3
8	تغطية مخصص التدني للتسهيلات غير العاملة بالصافي	%77.3	%89.84
9	نسبة التسهيلات غير العاملة / إجمالي االتسهيلات (بعد تنزيل الفوائد المعلقة)	%8.6	%8.7

15. التطورات المستقبلية الهامة والخطة المستقبلية للبنك:
التطورات المستقبلية ومشروعات البنك وتوجهاته الاستراتيجية وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال البنك ذكرت ضمن خطة بنك الأردن المستقبلية 2025 التي أدرجت في بند منفصل وبشكل مستقل (صفحة 46).

16. مقدار أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركات التابعة:

البيان	أتعاب التدقيق (دينار)
بنك الأردن	229,116
بنك الأردن – سوريا	25,248
شركة تفوّق للاستثمارات المالية	6,412
شركة الأردن للتأجير التمويلي	4,656
المجموع	**265,432**

17. بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل البنك
أ. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم:

الاسـم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم 2025	عدد الأسهم 2024
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس إدارة/ متفرغاً	أردنية	5,517,409	5,517,409
سلمى شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	23,827	15,018
تمارة شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	23,827	15,018
توفيق شاكر توفيق فاخوري	الأبناء	أردنية	600,205	372,000
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	نائب رئيس مجلس الإدارة	أردنية	168,648	168,648
السيدة شذى عبد المجيد عبد الله الدباس	الزوجة	أردنية	368	368
أحمد وليد توفيق شاكر فاخوري	الابناء	أردنية	48,606	36,786
AL- EQBAL FOR GENERAL INVESTMENT	عضو مجلس الإدارة	اردنية	16,000,000	16,000,000
الدكتور ينال مولود عبد القادر زكريا	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة	أردنية	46,736	46,736
السيدة دانا كايد محمد ساغه	الزوجة	أردنية	1,342,000	1,342,000
شركة AI YAMAMA FOR GENERAL INVESTMENTS /جزر كايمان	عضو مجلس الإدارة	اردنية	17,371,178	17,371,178
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة	أردنية	6,447	6,447
شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	عضو مجلس الإدارة	أردنية	19,765,863	19,765,863
السيد وليد محمد جميل الجمل	عضو مجلس الإدارة وممثل الشركة	أردنية	-	-
شركة AL Loulou for General Investments / جزر كايمان	عضو مجلس إدارة	أردنية	18,000,000	18,000,000
الشريفة لما فواز ال عون	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة اعتبارًا من2025/3/27	أردنية	5,000	-
شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن	عضو مجلس إدارة	أردنية	134,859	134,859
السيد فواز يوسف إبراهيم غانم	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة اعتبارًا من 2025/7/20	أردنية	-	-
السيد (محمد سائد) إسحاق حنفي جارالله	عضو مجلس الادارة	أردنية	5,000	5,000
السيد يوسف جان جوزيف شمعون	عضو مجلس الإدارة	أردنية	220,000	220,000
معالي السيد سمير سعيد مراد	عضو مجلس الإدارة اعتبارًا من2025/3/27	أردنية	5,000	-
السيدة هلا محمد سراج	عضو مجلس الإدارة اعتبارًا من2025/3/27	أردنية	5,000	-
السيد عماد الدين جهاد المصري	عضو مجلس الإدارة لغاية 2025/3/27	اردنية	5,000	5,000
السيد هيثم محمد سميح عبد الرحمن بركات	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة لغاية 2025/3/27	أردنية	164,941	34,898
السيد (شادي رمزي) عبد السلام عطا الله المجالي	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة لغاية 2025/5/20	أردنية	800	22,800
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضو مجلس إدارة لغاية 2025/3/27	أردنية	72,500	70,000

ب. عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل الإدارة العليا:

الاسم	الصفة	الجنسية	عدد الأسهم	
			2025	2024
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير العام	أردنية	42,079	42,079
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني	أردنية	210,950	210,950
السيدة نجوى محمد سعيد فوزي منكو	الزوجة	أردنية	178,971	178,971
السيد نادر محمد خليل سرحان	مساعد المدير العام / إدارة قطاع المخاطر امين سر مجلس الادارة	أردنية	35,500	35,500
السيدة نداء حسن محمد ابوزهرة	الزوجة	أردنية	650	650
شاكر نادر محمد سرحان	الابناء	أردنية	5,000	5,000
السيد خالد صبحي خميس عوض	المدير التنفيذي /إدارة الأنظمة الآلية	اردنية	-	-
الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي	المدير التنفيذي / دائرة الامتثال	أردنية	-	-
السيد يوسف موسى يوسف أبو حميد	المدير التنفيذي / إدارة قطاع العمليات المركزية	اردنية	-	-
السيدة مي عبدالرحمن عبد المعطي جعيتم	الزوجة	اردنية	273	273
السيد سيف خضر محمد عيسى	الرئيس التنفيذي / بنك الأردن فلسطين	فلسطينية	-	-
السيد هاني حسن محمود منسي	المدير التنفيذي / الإدارة المالية	أردنية	-	-
السيد أنس غالب مصطفى تفاحة	المدير التنفيذي /إدارة قطاع الافراد (تكليف)	اردنية	-	-
السيد أيمن أحمد عبدالكريم العقيلي	مدير دائرة الخزينة للمجموعة البنكية (تكليف)	اردنية	-	-
السيد ميشيل مروان عركوش	الرئيس التنفيذي / بنك الاردن – العراق	سورية	-	-
الآنسة رشا ميشيل سلامه اسحق	المدير التنفيذي / دائرة ادارة المشاريع المؤسسية	اردنية	-	-
الفاضلة سها بنت حسين بن محمد علي ابو الفرج	الرئيس التنفيذي / بنك الاردن- فرع السعودية	السعودية	-	-
السيد سامر محمد عمر احمد	مدير دائرة التدقيق الداخلي (تكليف) اعتبارا من 2025/02/13	اردنية	-	-
السيد يوسف علي يوسف سابتس	المدير التنفيذي / إدارة الموارد البشرية اعتبارا من 2025/5/11	اردنية	-	-
السيد عصام باسم نصرى سماره	المدير التنفيذي / إدارة التسويق اعتباراً من تاريخ 2025/08/13	اردنية	-	-
السيد خلدون محمد فلاح القماز	المدير التنفيذي / ادارة الاستراتيجيات والتحول المؤسسي (تكليف) اعتبارا من 2025/10/09	اردنية	-	-
السيد معتصم ماهر محمود الدويك	مساعد المدير العام / إدارة قطاع الشركات والمؤسسات المالية CIB لغاية 2025/7/31	اردنية	-	-
السيد سلام سلامة يوسف قموه	الرئيس التنفيذي – فرع البحرين لغاية 2025/7/31	أردنية	-	-
المهندس رائد قتيبة عبداللطيف أبو قورة	المدير التنفيذي / ادارة الاستراتيجيات والتحول المؤسسي لغاية 2025/10/8	اردنية	-	-
السيد يوسف موسى رضوان أبو زيد	مدير دائرة التدقيق الداخلي لغاية 2025/2/27	اردنية	-	-
الفاضلة نجيه ابراهيم شفيق التلاوي	مدير ادارة الموارد البشرية (تكليف) لغاية 2025/5/10	اردنية	-	-

ج. أسماء الشركات المسيطر عليها من قبل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وأشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم وعدد الأسهم المملوكة من قبل هذه الشركات في بنك الأردن لسنة 2025 و2024:

الاسم	المنصب	اسم الشركة المسيطر عليها	مساهمة الشركة في بنك الأردن	
			2025	2024
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الادارة / متفرغاً	شركة شاكر فاخوري وشركاه	-	-
السيد "شادي رمزي" عبد السلام عطاالله المجالي	عضو مجلس إدارة لغاية 2025/5/20	شركة ابولو للاستثمارات التجارية	-	-
		شركة الثقة للاستثمارات الأردنية	-	7,000
		شركة الاتجاهات للاستثمارات التجارية	-	-
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني للبنك	شركة اسامة السكري وشركاه / محامون	-	-

▪ لا يوجد شركات مسيطر عليها من قبل باقي أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وباقي أشخاص الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم.

18. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة التنفيذية العليا:

أ. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لسنة 2025:

الاسم	المنصب	بدل التنقلات السنوية وحضور اللجان	بدل عضوية	المكافآت السنوية	نفقات السفر السنوية	إجمالي المزايا السنوية
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة /متفرغاً	44,640	43,749.6	5000	-	93,389.6
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	نائب رئيس مجلس الإدارة	19,560	24,999.6	5000	-	49,559.6
الدكتور ينال مولود عبد القادر زكريا	عضو مجلس إدارة / ممثل شركة Al Eqbal for General Investment	34,380	24,999.6	5000	-	64,379.6
السيد حسام راشد رشاد مناع	عضو مجلس إدارة / ممثل شركة AI YAMAMA FOR GENERAL INVESTMENTS/جزر كايمان	35,520	24,999.6	5000	-	65,519.6
السيد وليد محمد جميل الجمل	عضو مجلس إدارة / ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	15,000	24,999.6	5000	-	44,999.6
الشريفة لما فواز ال عون	عضو مجلس إدارة/ ممثل شركة AL Loulou for General Investments / جزر كايمان اعتبارا من 2025/3/27	10,800	18,749.7	-	-	29,549.7
السيد فواز يوسف إبراهيم غانم	عضو مجلس إدارة / ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس – الأردن اعتبارا من 2025/7/20	7,320	12,499.8	-	-	19,819.8
السيد (محمد سائد) إسحاق حنفي جارالله	عضو مجلس إدارة	37,230	24,999.6	5000	3,824.944	71,054.54
السيد يوسف جان جوزيف شمعون	عضو مجلس إدارة	22,980	24,999.6	5000	-	52,979.6
معالي السيد سمير سعيد مراد	عضو مجلس إدارة اعتبارا من 2025/3/27	15,360	18,749.7	-	-	34,109.7
السيدة هلا محمد سراج	عضو مجلس إدارة اضافة اعتبارا من 2025/3/27	15,930	18,749.7	-	-	34,679.7
السيد عماد الدين جهاد المصري	عضو مجلس الإدارة لغاية 2025/3/27	3,060	6,249.9	5000	-	14,309.9
السيد هيثم محمد سميح عبد الرحمن بركات	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة لغاية 2025/3/27	5,910	6,249.9	5000	-	17,159.9
السيد (شادي رمزي) عبد السلام عطا الله المجالي	عضو مجلس إدارة وممثل الشركة لغاية 2025/5/20	10,890	9,677.3	5000	-	25,567.3
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضو مجلس إدارة لغاية 2025/3/27	5,910	6,249.9	5000	-	17,159.9
المجموع		**284,490**	**290,923.1**	**55,000**	**3,824.944**	**634,238.044**

ب. المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة التنفيذية العليا لسنة 2025:

دينـــار أردنـــي

الاسم	المنصب	الرواتب السنوية	المكافآت سنوية	بدل التنقلات السنوية وبدل امانة سر	مزايا أخرى (بدل سكن، تعليم, هاتف)	إجمالي المزايا السنوية
السيد صالح رجب عليان حماد	المدير العام	458,082	-	-	-	458,082
السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني/مدير الدائرة القانونية	271,514	45,839	-	-	317,353
السيد نادر محمد خليل سرحان	مساعد المدير العام/إدارة قطاع المخاطر	150,144	38,290	18,000	-	206,434
خالد صبحي خميس عوض	المدير التنفيذي/ إدارة الأنظمة الآلية	141,129	35,480	-	-	176,609
السيدة لانا فايز يحيى البريشي	المدير التنفيذي /دائرة الامتثال	95,596	12,912	-	-	108,508
السيد يوسف موسى يوسف أبو حميد	المدير التنفيذي / ادارة العمليات المركزية	108,918	17,570	-	-	126,488
السيد سيف خضر محمد عيسى	الرئيس التنفيذي-فروع فلسطين	134,331	15,000	-	-	149,331
السيد هاني حسن محمود منسي	المدير التنفيذي/إدارة الرقابة المالية	99,408	16,399	-	-	115,807
انس غالب مصطفى تفاحة	المدير التنفيذي / إدارة الخدمات المصرفية للأفراد	86,056	12,251	-	-	98,307
السيد ايمن احمد عبدالكريم العقيلي	مدير دائرة الخزينة والاستثمار (تكليف)	37,770	11,325	-	-	49,095
السيد ميشيل مروان عركوش	الرئيس التنفيذي/ بنك الاردن فرع العراق	262,340	30,111	-	-	292,451
السيدة رشا ميشيل سلامه اسحق	المدير التنفيذي / دائرة ادارة المشاريع المؤسسية	72,058	8,244	-	-	80,302
السيدة سها بنت حسين بن محمد علي ابو الفرج	الرئيس التنفيذي / بنك الاردن فرع السعودية	709,127	-	-	-	709,127
السيد سامر محمد عمر احمد	مدير دائرة التدقيق الداخلي (تكليف) اعتبارا من 2025/02/13	26,361	4,805	-	-	31,166
السيد يوسف علي سوسف سابتس	المدير التنفيذي / إدارة الموارد البشرية اعتبارا من 2025/05/11	94,136	-	-	-	94,136
السيد عصام باسم نصرى سماره	المدير التنفيذي / إدارة التسويق اعتباراً من تاريخ 2025/08/13	48,172	-	-	-	48,172
السيد خلدون محمد فلاح القماز	المدير التنفيذي / ادارة الاستراتيجيات والتحول المؤسسي (تكليف) اعتبارا من 2025/10/09	64,000	-	-	-	64,000
السيد معتصم ماهر محمود الدويك	مساعد المدير العام / إدارة قطاع الشركات والمؤسسات المالية لغاية 2025/07/31	137,595	-	-	-	137,595
الفاضلة نجية إبراهيم شفيق التلاوي	مدير إدارة الموارد البشرية) تكليف لغاية (2025/05/10	42,284	-	-	-	42,284
السيد يوسف موسى رضوان أبو زيد	مدير دائرة التدقيق الداخلي لغاية 2025/02/27	9,235	-	-	-	9,235
المهندس رائد قتيبة عبداللطيف أبو قورة	المدير التنفيذي / إدارة الاستراتيجيات" والتحول المؤسسي لغاية 2025/10/08	84,596	14,600	-	-	99,196
السيد سلام سلامة يوسف قموه	الرئيس التنفيذي - فرع البحرين لغاية 2025/07/31	159,987	-	5,259	111,614	276,860
المجموع		**3,292,839**	**262,826**	**23,259**	**111,614**	**3,690,538**

*المزايا العينية: مزايا مثل (سيارة, منزل, الخ .....)

19. ملخص سياسة التعيين واستقطاب الكفاءات

تهدف سياسة التعيين واستقطاب الكفاءات إلى تنظيم عملية استقطاب أفضل المواهب, الكفاءات, الخبرات والكوادر البشرية المناسبة والمؤهلة خارجياً أو داخلياً, واتباع طريقة عمل وإجراءات واضحة لضمان استمرارية استقطاب الكفاءات بشكل واضح وفعال وضمان الشفافية بالتعيين, وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص بعيداً عن الاعتبارات الشخصية وتعارض المصالح, مع الأخذ بعين الاعتبار الجدارات التقنية والسلوكية للمرشحين لتعبئة الشواغر القائمة وحسب حاجة العمل, والمهارات والثقافة المؤسسية التي يمتلكها المرشح لإتمام متطلبات العمل, مما يجعل البنك جهة عمل مفضلة (Employer of Choice) وتعزيز صورة وسمعة البنك كأفضل مؤسسة للعمل لديها (Employment Branding), وبما يضمن تغطية احتياجات البنك من الموارد البشرية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية طويلة وقصير المدى ورؤية البنك في تقديم المنتجات والخدمات وتوفير الحلول المالية الشاملة.

20. ملخص سياسات إدارة الأداء والمكافآت السنوية

تستند فلسفة إدارة الأداء والزيادات والمكافآت السنوية في بنك الأردن على تحديد وقياس أداء الموظفين ومستوى المهارات لديهم, وتحديد نقاط القوة وتعزيزها, وتحديد نقاط الضعف ووضع الخطط التطويرية للارتقاء بمستوى إنتاجية الموظفين, ومن ثم ربط معايير وأسس المكافآت لنتائج ومخرجات عملية التقييم السنوية للأفراد بما يدعم رفع كفاءة العمليات وزيادة الإنتاجية لدى كل موظف وتحفيز الموظفين على جميع المستويات الوظيفية للارتقاء بمستوى أداء البنك ككل. تتمحور أهم أهداف هذه العمليات ضمن النقاط التالية:

- التوافق ما بين الأهداف الفردية والتنظيمية: حيث تسعى العملية جاهدة لمواءمة الأهداف الفردية والتنظيمية لتتماشى مع الرؤية الاستراتيجية للبنك.
- بناء ثقافة تتمحور حول رفع الأداء: تتمثل روح هذه العملية في التفريق بين مستويات الأداء بموضوعية لبناء ثقافة قائمة على إدارة الموارد البشرية بناءً على مستوى الأداء والإنتاجية.
- تعزيز الارتباط بين الأداء والمكافآت: يدعم هذا النظام أيضاً تمييزاً قوياً قائماً على مكافأة الأفراد بناءً على نتائج الأداء الفردي وربطها بشكل مباشر مع نتائج أداء البنك ككل.

21. التبرعات والمنح والمساهمة في خدمة المجتمع

بلغت التبرعات والمنح ومساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي 1.7 مليون دينار, وتفاصيلها كما يلي:

الجهة / مجال التبرع	المبلغ (دينار)
مبادرة القطاع المصرفي لقطاعي الصحة والتعليم / قطاعي الصحة والتعليم	1,352,204.7
المظلة الاغاثية/ غزة	70,424
المجلس المشترك لإدارة النفايات الصلبة	58,155
تكية ام علي- برنامج الاطعام وحملة الشتاء لأطفال غزة	42,980
جمعية صندوق الأمان لمستقبل الايتام	22,500
مؤسسة الملكة رانيا للتعليم والتنمية / متحف الأطفال	20,833.3
العون الطبي للفلسطينيين	20,000
دعم التعليم	20,703
دعم الأنشطة البيئية	2,500
دعم الأنشطة الرياضية وذوي الاحتياجات الخاصة	20,300
دعم الأنشطة الخيرية	74,696
دعم الأنشطة الطبية	20,000
دعم جهات أخرى	8,000
الإجمالي	**1,733,296**

22. بيان بالعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم:

لا توجد أي عقود تم إبرامها مع الشركات التابعة أو الشركات الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام أو أعضاء المجلس أو أي موظف في البنك أو أقاربهم باستثناء المعاملات المصرفية الاعتيادية, والتي تم الإفصاح عنها في الإيضاح رقم (40) حول البيانات المالية, وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية.

23. مساهمة البنك في حماية البيئة وخدمة المجتمع المحلي:

أ. مساهمة البنك في حماية البيئة:

يواصل بنك الأردن نهجه الراسخ في دعم المبادرات البيئية, انطلاقًا من التزامه بالمساهمة في مواجهة التحديات البيئية والتغير المناخي، وتعزيز مفاهيم الاستدامة وحماية الموارد الطبيعية. ويحرص البنك على تطبيق أفضل الممارسات في إدارة آثاره البيئية من خلال الاستخدام الكفؤ للموارد, وإدارة النفايات, واعتماد أنظمة وسلوكيات صديقة للبيئة, إلى جانب دعم المبادرات والمشاريع البيئية ذات الأثر المستدام.

وفي هذا الإطار, قدّم البنك خلال عام 2025 دعمه لعدد من المبادرات البيئية, من أبرزها تقديم الرعاية الفضية لبرنامج (القافلة الخضراء) بالتعاون مع الجمعية العربية لحماية الطبيعة, والذي يواصل البنك دعمه للعام الحادي عشر على التوالي, حيث شارك متطوعون من موظفي بنك الأردن في زراعة 500 شجرة مثمرة في المناطق المهددة بالتصحر في منطقة الجيزة, بهدف زيادة الرقعة الخضراء وحماية الثروة النباتية في الأردن.

كما دعم البنك تنفيذ برنامج (نثمر وعيًا) للتوعية البيئية في المدارس بالتعاون مع الجمعية العربية لحماية الطبيعة, إضافة إلى تقديم الدعم للمجلس المشترك لإدارة النفايات الصلبة في محافظتي الخليل وبيت لحم في فلسطين, بهدف الحد من التلوث البيئي وتحسين الظروف الصحية للمجتمع المحلي.

ب. مساهمة البنك في خدمة المجتمع المحلي:

استمر بنك الأردن في أداء دوره الريادي في خدمة المجتمع المحلي من خلال تبني ودعم العديد من المبادرات والبرامج المجتمعية والإنسانية المنسجمة مع أهداف التنمية المستدامة, بما يسهم في تحقيق أثر اجتماعي ملموس وقيمة مضافة مستدامة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

وفي هذا السياق, ركّز البنك خلال عام 2025 على دعم المبادرات الإنسانية خلال شهر رمضان المبارك, حيث قدّم الدعم لقيادة سلاح الجو الملكي / نادي سيدات سلاح الجو لتوزيع طرود الخير على الأسر الأقل حظًا, كما دعم عددًا من الجمعيات الخيرية لتوزيع المساعدات الغذائية على الأسر المحتاجة والأيتام في مناطق مختلفة من المملكة. إضافة إلى ذلك, شارك البنك في إقامة عدة إفطارات خيرية بالتعاون مع مركز هيا الثقافي, ومتحف الأطفال-الأردن, وتكية أم علي, ونادي العون الإنساني. وفي ذات السياق, قدم بنك الأردن رعايته لبرنامج (الامتنان) الذي تم تنفيذه عبر إذاعة "بلِس" خلال شهر رمضان المبارك, حيث كان الدعم مخصصا لتغطية احتياجات طارئة لأربعة أمهات أرامل ومعيلات لأسرهن شملت ترميم منازلهن وتحسين ظروفهن المعيشية.

كما واصل البنك شراكاته الاستراتيجية مع المؤسسات الوطنية, حيث جدّد شراكته السنوية مع تكية أم علي ضمن برنامج كفالات الأسر, وجدد كفالة المصاريف الجارية لمنزل واحد ضمن قرى الأطفال SOS في كل من الأردن وفلسطين, بهدف توفير بيئة آمنة ومستقرة للأطفال فاقدي السند الأسري.

وفي إطار دعم القطاع الصحي, قدّم البنك خلال عام 2025 دعمه لعدد من البرامج الصحية, شملت تغطية تكاليف الأدوية المقدمة مجانًا للمرضى بالتعاون مع الجمعية الأردنية للعون الطبي للفلسطينيين, ودعم خدمات الرعاية التلطيفية للمرضى المصابين بأمراض مستعصية, والمساهمة في حملة "أردن بلا مخدرات", وتقديم الدعم لمؤسسة فلسطين الدولية للتنمية لصالح البرامج الطبية والإنسانية المخصصة لقطاع غزة, إضافة إلى المشاركة في المبادرات الوطنية لدعم قطاعي الصحة والتعليم في الأردن. هذا بالإضافة إلى تقديم الرعاية للمؤتمر الثامن لمجلس اعتماد المؤسسات الصحية, لتعزيز وبناء الشراكات الهادفة إلى تحسين جودة الرعاية الصحية وتحسين مستويات سلامة المرضى في الأردن.

أما في مجال دعم ذوي الاحتياجات الخاصة والرياضة, فقد حرص بنك الأردن على مساندة المبادرات التي تهدف إلى تمكين هذه الفئات ودمجها في المجتمع وذلك بالتعاون مع نادي التضامن الأردني للصم ومعهد الرياديين العرب للتأهيل, إلى جانب دعم الأنشطة الرياضية المرتبطة بتعزيز الصحة المجتمعية, ودعم المواهب الأردنية الشابة.

وفي فلسطين أيضا, كان بنك الأردن قد أطلق خلال العام 2024 برنامج المظلة الإغاثية المتعددة لدعم الوضع الإنساني في قطاع غزة بموازنة تتجاوز المليون دولار, مستهدفاً عدة محاور مهمة وأساسية قائمة على دراسة الاحتياجات الأشد إلحاحاً في القطاع. وشملت المحاور المنفذة من البرنامج توفير أدوية لمرضى السرطان, والعمل على استدامة المخابز وتوفير الطحين, وتوزيع وجبات غذائية ساخنة في المناطق المهددة بالمجاعات, ورعاية الأيتام بالشراكة مع قرى الأطفال SOS. وفي العام 2025 استكمل بنك الأردن العمل على محاور إضافية من المظلة, شملت تنفيذ حملة الشتاء لتوفير معاطف وبطانيات لأطفال غزة بالتعاون مع تكية أم علي, كما شملت التعاون مع مؤسسة فكر فلسطين وتوقيع اتفاقية ثلاثية مع الجمعية ومع وزارة التربية والتعليم في فلسطين لتأمين التعليم البديل للأطفال من عمر 5-7 سنوات وذلك من خلال توفير بيئة تعليمية مناسبة ومناهج تعويضية أساسية تمكن الطلاب من الحصول على شهادات الصفوف التي مرت خلال الفترة التي انقطعوا فيها عن التعليم. كما عمل البنك على المساهمة في تأمين احتياجات وزارة التربية والتعليم من أجهزة الحاسوب اللوحية (Tablet) لاستخدامها بهدف تمكين طلاب الثانوية العامة – التوجيهي, من تقديم الامتحانات بشكل إلكتروني.

24. معالجة شكاوى العملاء

يولي بنك الأردن أهمية خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع العملاء بعدالة وشفافية, وينعكس ذلك واضحاً على الأعمال اليومية التي يمارسها البنك, بدءاً من اعتماد المنتجات وطرحها وتسعيرها وصياغة العقود والنماذج وكذلك الإعلانات والحملات الدعائية.

يعتبر تأسيس وحدة للتعامل مع شكاوى العملاء تابعة لدائرة الامتثال, بوصفها دائرة رقابية, مؤشراً على الأهمية التي يوليها البنك فيما يخص تعامله مع العملاء بعدالة وشفافية, حيث يؤمن بنك الأردن أن شكاوى العملاء من الممكن أن تكون أداة هامة جداً لرصد أي تجاوزات في سياسات وإجراءات البنك العامة ووسيلة للتطوير من خلال استقبال الشكاوى وتحليلها والوقوف على أسبابها ومعالجة أي خلل قد يكون تسبب في شكوى العميل, مع عدم إغفال دور شكاوى العملاء في تحسين جودة الخدمة المقدمة للعملاء من خلال التنسيق بين وحدة شكاوى العملاء ووحدة جودة الخدمة اليومي لغايات معالجة شكاوى العملاء.

هذا ويتولى البنك إدارة ومعالجة شكاوى العملاء ضمن الأسس التالية:

- سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية وسياسة التعامل مع شكاوى العملاء لمجموعة بنك الأردن معتمدة من مجلس الإدارة.
- إجراءات إدارة ومعالجة شكاوى العملاء معتمدة ومُعممة على كافة موظفي البنك.
- توفير قنوات اتصال مختلفة لاستقبال شكاوى العملاء تتمثل بالطرق التالية:
  - الاتصال المباشر على الرقم 0096265692572 أو الرقم المجاني 080022335 متاح على مدار (24/7).
  - البريد الإلكتروني complainthandling@bankofjordan.com.jo.
  - هاتف الشكاوى المخصص لذلك لدى فروع البنك.
  - الزيارة الشخصية لمبنى الإدارة العامة.
  - الفاكس 0096265600918.
- تخصيص مسار ضمن النظام البنكي المعتمد (نظام ادارة العملاء) لغايات إدخال شكاوى العملاء والتعامل معها بشكل آلي مما يزيد من سرعة وكفاءة معالجة شكاوى العملاء.
- ضمن النظام البنكي المعتمد يوجد خاصية (SLA) والتي تعمل على التصعيد في حال التأخير بالرد على شكاوى العملاء مع مختلف وحدات البنك بهدف تلبية متطلبات العملاء ضمن إطار زمني محدد.
- دراسة وتقييم شكاوى العملاء للوقوف على الواقع الفعلي لهذه الشكاوى وتركّزها وتصنيفها وتأثيرها.
- تزويد لجنة الامتثال / مجلس الإدارة والإدارة العليا بتقارير دورية تتضمن ملخصاً للشكاوى حسب درجة المخاطر وتركّزها وتصنيفها والإجراءات المتّخذة في سبيل الحد من تكرارها مستقبلاً.
- تزويد البنك المركزي الأردني بإحصائيات دورية (ربع سنوية) بالشكاوى الواردة للوحدة.

وفيما يلي إحصائية بالشكاوى التي تم استلامها من العملاء خلال عام 2025 عبر مختلف القنوات موزعة حسب طبيعة ونوع الشكوى استناداً إلى تعليمات الإجراءات الداخلية للتعامل مع شكاوى عملاء مزودي الخدمات المالية والمصرفية الصادرة من البنك المركزي الأردني رقم (2017/1) بتاريخ 2017/8/28 وتعديلاتها.

تصنيف شكاوى العملاء التي تم التعامل معها حسب طبيعة ونوع الشكوى خلال عام 2025

طبيعة / نوع الشكوى البند	أسعار الفوائد / العوائد	الاستعلام الائتماني	الحسابات	الحوالات	الخدمات الإلكترونية	العقود وشروط التعامل	العمولات والرسوم	بطاقات الدفع	بيئة العمل	تسويق الخدمات والمنتجات	حركات التزوير والاحتيال	سلوك التعامل المهني	المجموع
عدد الشكاوى	25	9	49	6	53	111	63	86	32	10	11	158	613
عميل محق (عدد)	3	6	10	2	13	12	14	26	7	0	0	29	122
عميل بحاجة إلى تثقيف مالي (*)	%88	%33	%80	%67	%75	%89	%78	%70	%78	%100	%100	%82	%80

* الشكاوى التي يتبين بعد تحليلها بأن العميل غير محق بالشكوى نتيجة أسباب قد تتعلق بعدم إدراكه لشروط وأحكام المنتج أو عدم قراءة الإشعارات الواردة إليه من البنك وانخفاض ثقافته المصرفية بشكل عام.

وبناءً على نتائج تحليل شكاوى العملاء, يعمل بنك الأردن على اتخاذ إجراءات من شأنها تثقيف العملاء, منها:

- الإعلان عن الشروط والأحكام للمنتجات والخدمات والحملات بشكل واضح.
- إعداد النماذج والعقود بطريقة واضحة وصياغتها بلغة سهلة ومفهومة.
- عمل نشرات توعية والإعلان عنها على وسائل التواصل الاجتماعي.
- إرسال رسائل SMS للعملاء لرفع مستوى الوعي لديهم.
- الإعلان عن الفوائد والعمولات على الموقع الإلكتروني للبنك.

هذا وقد تم التعامل مع هذه الشكاوى ضمن الإطار التالي:

- إعطاء الشكاوى أرقاماً مرجعية وتزويدها للعملاء بهدف المتابعة.
- دراسة وتحليل الشكاوى والرد عليها ضمن الإطار الزمني المحدد حسب درجة تصنيف الشكاوى وطبيعتها.

- التوصية بالإجراءات المقترحة للحد من تكرار هذه الشكاوى مستقبلاً والتي تتمثل بما يلـي:
  - تعديل إجراءات العمل إذا تطلب الأمر ذلك.
  - اتخاذ الإجراءات التأديبية بحق الموظفين المقصرين.
  - تأهيل وتدريب الموظفين بإجراءات العمل, المنتجات, مهارات التواصل مع العملاء... إلخ.
  - تطوير مواقع البنك المختلفة لاستقبال العملاء والارتقاء بالخدمة المقدمة لهم.

25. البيانات المالية السنوية 2025:

البيانات المالية السنوية 2025 للبنك والمدققة من مدققي حسابات البنك السادة شركة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن والمقارنة مع السنة السابقة 2024, وردت في الجزء الثاني من التقرير (صفحة 47).

26. تقرير مدققي حسابات البنك:

تقرير مدققي حسابات البنك / السادة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) - الأردن حول البيانات المالية السنوية للبنك والذي يشير بأن إجراءات التدقيق قد تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية, ورد في مقدمة البيانات المالية السنوية 2025 (صفحة 49).

27. الإقرارات:

عملاً بأحكام الفقرة (هـ) من المادة (4) من تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية الصادرة من مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية وتعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم (2023/2) بتاريخ 2023/2/14.

- يقر مجلس إدارة بنك الأردن وبحسب علمه واعتقاده بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خلال السنة المالية 2026.
- يقر مجلس إدارة بنك الأردن بمسئوليته عن إعداد البيانات المالية لسنة 2025 وأنه يتوفر في البنك نظام رقابة فعال.
- يقر السادة أعضاء مجلس الإدارة بعدم حصولهم شخصياً أو أي من ذوي العلاقة بهم على مزايا أو مكافآت مادية أو عينية أخرى لسنة 2025 غير تلك المفصح عنها في البند رقم 18/أ.

مجلس الإدارة	المنصب	التوقيع
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة / متفرغاً	
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	نائب رئيس مجلس الإدارة	
الدكتور ينال مولود عبدالقادر زكريا ممثل شركة AL-Eqbal For General Investment	عضو مجلس إدارة	
السيد حسام راشد رشاد مناع ممثل شركة AL YAMAMA FOR GENERAL INVESTMENTS/ جزر كايمن	عضو مجلس إدارة	
السيد وليد محمد جميل الجمل ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	عضو مجلس إدارة	
الشريفة لما فواز زين آل عون ممثل شركة AL LOULOUA For General Investments / Cayman Islands	عضو مجلس إدارة	
السيد فواز يوسف إبراهيم غانم ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس	عضو مجلس إدارة	
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جارالله	عضو مجلس الإدارة	
السيد يوسف جان جوزيف شمعون	عضو مجلس الإدارة	
السيد سمير سعيد عبد المعطي مراد	عضو مجلس الإدارة	
السيدة هلا محمد سراج	عضو مجلس الإدارة	

- يقر سعادة السيد رئيس مجلس الإدارة، والسيد المدير العام، والسيد مدير إدارة الرقابة المالية بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في تقرير بنك الأردن السنوي لسنة 2025.

سعادة السيد رئيس مجلس الإدارة
شاكر توفيق شاكر فاخوري

السيد المدير العام
صالح رجب عليان حماد

السيد المدير التنفيذي / الإدارة المالية
هاني حسن محمود منسي

الحوكمـــــة المؤسسيــة

تقرير الحوكمة:

انطلاقاً من إيمان بنك الأردن بأن الممارسات السليمة للحوكمة المؤسسية هي الأساس لتحقيق العدالة والشفافية في التعامل مع كافة الجهات ذات العلاقة وأصحاب المصالح, وانطلاقاً من رؤية البنك الاستراتيجية, يولي البنك كل العناية اللازمة لممارسات وتطبيقات الحوكمة المؤسسية السليمة وبما يتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك وتعليمات البنك المركزي الأردني وأفضل الممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحوكمة المؤسسية للبنوك في الأردن, إضافة لتطبيق متطلبات وتعليمات السلطات الرقابية في الدول الأخرى التي يعمل فيها. كما ويلتزم مجلس الإدارة بتطبيق دليل الحوكمة المؤسسية بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفي الأردني والأطر التشريعية والقانونية الناظمة لأعمال البنك, هذا ويقوم البنك بنشر تقرير الحوكمة على موقعه الإلكتروني bankofjordan.com, بما يمكّن الجمهور من الاطلاع عليه.

المحور الأول (مجلس الإدارة)

- رئيس مجلس الإدارة

ينتخب مجلس الإدارة رئيساً من بين أعضائه, حيث يراعى في هذا الاختيار الفصل بين منصبي رئيس مجلس والمدير العام الإدارة, وأن لا يكون رئيس مجلس الإدارة مرتبطاً مع المدير العام بصلة قرابة حتى الدرجة الثالثة.

- مجلس الإدارة

على الرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية إلا أن مجلس الإدارة تقع على عاتقة مسؤولية رسم السياسات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة.

يتألف مجلس الإدارة في بنك الأردن من 11 عضواً غير تنفيذيًا من بينهم 4 اعضاء مستقلين يشكلون ما نسبته 36% من اعضاء المجلس ويتم انتخاب أعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة لفترة أربع سنوات. يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرات والمؤهلات التي تؤهل كل واحد منهم لأن يبدي رأيه في مناقشات المجلس باستقلالية تامة. هذا وتم التحقق من مدى ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة لسياسة ملاءمة أعضاء المجلس لمتطلبات تعليمات الحوكمة المؤسسية مدار البحث, كما يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة من قبل أعضاء المجلس .

وفي هذا السياق فقد اجتمع مجلس الإدارة خلال عام 2025 (10) مرات. ويكون للمجلس في كل جلسة جدول أعمال محدد, حيث يتم توثيق مناقشات وقرارات مجلس الإدارة ضمن محاضر رسمية, يتولى أمين سر المجلس إعدادها.

أسماء أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المنصب	طبيعة العضوية	عدد مرات الحضور	رصيد القروض الممنوحة للعضو (دينار أردني)
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي /غير مستقل	10	1,038,454
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري	نائب رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي/غير مستقل	10	لا يوجد
الدكتور ينال مولود عبد القادر زكريا ممثل شركة Al -Eqbal for General Investment	عضواً	غير تنفيذي/غير مستقل	10	لا يوجد
السيد حسام راشد رشاد مناع ممثل شركة Al-Yamama for General Investments	عضواً	غير تنفيذي/غير مستقل	10	23,544
السيد وليد محمد جميل الجمل ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	عضواً	غير تنفيذي/غير مستقل	10	لا يوجد
الشريفة لما فواز زين آل عون ممثل شركة AI LOULOUA For General Investments اعتبارا من 2025/3/27	عضواً	غير تنفيذي/غير مستقل	8	6,368
السيد فواز يوسف إبراهيم غانم ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس اعتبارا من 2025/7/20	عضواً	غير تنفيذي /مستقل	5	10,974
السيد (محمد سائد) إسحاق حنفي جار الله عضو مجلس الإدارة	عضواً	غير تنفيذي/مستقل	10	لا يوجد
السيد يوسف جان جوزيف شمعون عضو مجلس الإدارة	عضواً	غير تنفيذي/غير مستقل	10	1,514
السيد سمير سعيد عبد المعطي مراد عضو مجلس الإدارة اعتبارا من 2025/3/27	عضواً	غير تنفيذي /مستقل	8	لا يوجد
السيدة هلا "محمد علي" عبد الحميد السراج عضو مجلس الإدارة اعتبارا من 2025/3/27	عضواً	غير تنفيذي /مستقل	8	4,737
السيد "عماد الدين" جهاد جودت المصري عضو مجلس الإدارة لغاية 2025/03/27	عضواً	غير تنفيذي /مستقل	3	لا يوجد
السيد هيثم محمد سميح عبد الرحمن بركات ممثل شركة AL LOULOUA For General Investments لغاية 2025/3/27	عضواً	غير تنفيذي /غير مستقل	3	لا يوجد
السيد "شادي رمزي" بعد السلام عطالله المجالي ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس لغاية 2025/5/20	عضواً	غير تنفيذي /مستقل	6	لا يوجد
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي عضو مجلس الإدارة لغاية 2025/3/27	عضواً	غير تنفيذي/مستقل	3	لا يوجد

تم انتخاب مجلس ادارة بنك الاردن من قبل الهيئة العامة للبنك في اجتماعها رقم (64) الذي عقد بتاريخ 2025/3/27

عضويات مجالس الإدارة التي يشغلها عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة العامة:

الاسم	العضويات في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري رئيس مجلس الإدارة	لا يوجد
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري نائب رئيس مجلس الإدارة	لا يوجد
الدكتور ينال مولود عبد القادر زكريا ممثل شركة Al -Eqbal for General Investment	لا يوجد
الشريفة لما فواز زين آل عون ممثل شركة AL LOULOUA For General Investments اعتبارا من 2025/3/27	لا يوجد
السيد حسام راشد رشاد مناع ممثل شركة Al-Yamama for General Investments	لا يوجد
السيد يوسف جان جوزيف شمعون عضو مجلس الإدارة	لا يوجد
السيد وليد محمد جميل الجمل ممثل شركة الفراعنة الدولية للاستثمارات الصناعية	نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأردن ديكابولس للأملاك
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جار الله عضو مجلس الإدارة	لا يوجد
السيد سمير سعيد عبد المعطي مراد عضو مجلس الإدارة اعتبارا من 2025/3/27	عضو مجلس إدارة زارة للاستثمار القابضة نائب رئيس مجلس الإدارة / المتوسط والخليج للتأمين
السيدة هلا "محمد علي" عبد الحميد السراج عضو مجلس الإدارة اعتبارا من 2025/3/27	عضو مجلس إدارة في بورصة عمان
السيد فواز يوسف إبراهيم غانم ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس اعتبارا من 2025/7/20	عضو مجلس إدارة شركة الاستثمارات العامة
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي عضو مجلس الإدارة لغاية تاريخ 2025/3/27	لا يوجد
السيد "عماد الدين" جهاد جودت المصري عضو مجلس الإدارة لغاية 2025/03/27	لا يوجد
السيد هيثم محمد سميح عبد الرحمن بركات ممثل شركة AL LOULOUA For General Investments لغاية 2025/3/27	لا يوجد
السيد "شادي رمزي" عبد السلام عطاالله المجالي ممثل شركة التوفيق انفستمنت هاوس لغاية 2025/5/20	رئيس مجلس إدارة شركة الثقة للاستثمارات الأردنية

اسم ضابط ارتباط الحوكمة في البنك

ضابط ارتباط الحوكمة في البنك/ الفاضلة لانا فايز يحيى البريشي/ المديرالتنفيذي لدائرة الامتثال

- لجان المجلس

ينبثق عن مجلس الإدارة في بنك الأردن بموجب دليل الحوكمة المؤسسية سبع لجان من أجل تسهيل قيامه بمسؤولياته, وهي لجنة التدقيق, لجنة الحوكمة والاستراتيجيات المؤسسية, لجنة الترشيح والمكافآت, لجنة إدارة المخاطر, لجنة التسهيلات , لجنة الامتثال, ولجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات.

- لجنة التدقيق

تتشكل لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس وبحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين علماً بأن جميع أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك.

أسماء أعضاء لجنة التدقيق ومؤهلاتهم وخبراتهم المالية والمحاسبية:

تتألف لجنة التدقيق من السادة:	عدد مرات الحضور	المؤهلات	الخبرات
السيد سمير سعيد عبد المعطي مراد اعتبارا من 2025/3/27 (رئيس اللجنة) مستقل	5	▪ بكالوريوس إدارة الهندسة الكهربائية من جامعة نيو إنجلاند بريطانيا سنة 1982	▪ رئيس مجلس الإدارة – شركة توزيع الكهرباء لغاية نيسان /2025 ▪ وزير العمل من 2010/7/28 ▪ وزير العمل من 2010/11/24 ▪ وزير العمل من 2018/6/14 ▪ عين في مجلس الاعيان بتاريخ 2016/9/27 ▪ رئيس مجلس إدارة شركة كهرباء اربد المساهمة العامة من تاريخ 2019/11/17 ولغاية 2020/12/06 ▪ عضو مجلس إدارة شركة المتكاملة للياقة البدنية والحلول الرياضية منذ 2013 2018- ▪ عضو مجلس إدارة بنك المال الأردني منذ تاريخ 2009/8/31 حتى 2010/7/28 ▪ ممثل بنك المال الأردني ورئيس مجلس إدارة بنك سوسيتيه جنرال منذ 2022/4/14 ولغاية 2022/8/15 ▪ عضو مجلس إدارة سوسيتيه جنرال – الأردني منذ 2020/8/24 ولغاية 2022/4/13 ▪ عضو مجلس إدارة شركة نقل منذ 2012 ولغاية 2016 ▪ عضو في مجلس استثمار أموال الضمان الاجتماعي منذ 2014/3/1 ولغاية 2017/3/1 ▪ رئيس مجلس إدارة شركة البريد الأردني منذ -2015 2016 ▪ نائب رئيس مجلس إدارة شركة المتوسط والخليج للتأمين من 2015 ولغاية 2019 ▪ عضو في مجالس إدارة شركات غير ربحية التعليم لأجل التوظيف انجاز: ▪ منظمة رؤساء الشباب ▪ جمعية الكشافة والمرشدات الأردنية ▪ اللجنة الوطنية لتنمية الموارد البشرية ▪ منتدى الاستراتيجية الأردني ▪ أجيال من أجل السلام ▪ منطقة تطوير موقع المعمودية
السيد وليد محمدجميل الجمل اعتبارا من 2025/3/27 عضو / غير مستقل	5	▪ ماجستير إدارة أعمال في المحاسبة المهنية سنة 1995 من كلية كانيشوس، بافلو, الولايات المتحدة الأمريكية. ▪ بكالوريوس محاسبة سنة 1992 من الجامعة الأردنية / الأردن.	▪ المدير العام لشركة الأردن ديكابولس للأملاك منذ أبلول 2014 ولغاية تاريخه. ▪ مدير الدائرة المالية والإدارية لشركة الأردن الأولى للاستثمار خلال السنوات 2011 - 2013. ▪ نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية لشركة مقاولات MGC / المملكة العربية السعودية خلال السنوات 2007 - 2011. ▪ المراقب المالي ومدير دائرة الموارد البشرية لمجموعة دار الدواء خلال السنوات 2001 – 2007
السيد يوسف جان شمعون عضو / مستقل	8	▪ ماجيستير إدارة أعمال (التمويل والشركات) سنة 2006, من جامعة Georgetown واشنطن – الولايات المتحدة الامريكية. ▪ بكالوريوس هندسة ميكانيكية سنة 2002, من جامعة McGill مونتريال / كندا.	▪ الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة ZenHR منذ شهر 2017/1 لغاية تاريخه. ▪ الشريك المؤسس وعضو مجلس الإدارة لشركة جواكر منذ شهر 2008/10 لغاية تاريخه. ▪ الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة أخطبوط منذ شهر 2007/6 لغاية تاريخه. ▪ حاصل على شهادة SaaStr Annual / سان فرانسيسكو / الولايات المتحدة الامريكية. ▪ حاصل على شهادة Elevating Finance, Operations / فيلادلفيا / الولايات المتحدة الامريكية. ▪ حاصل على شهادة EO –Growth Forum / لندن / المملكة المتحدة. ▪ حاصل على شهادة (Georgetown Leadership Seminar (GLS / واشنطن / الولايات المتحدة الامريكية. ▪ حاصل على شهادة Endeavor Leadership Program / كاليفورنيا / الولايات المتحدة الامريكية. ▪ حاصل على شهادة Bank Rotation / بنك الأردن.
السيد نادر محمد خليل سرحان مساعد المدير العام إدارة قطاع المخاطر أمين سر المجلس	8		
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي عضوا / مستقل لغاية 2025/3/27	3	▪ بكالوريوس محاسبة سنة 1968 من جامعة الاسكندرية جمهورية مصر العربية	▪ مساعد المدير العام في بنك الأردن – إدارة الاستثمار والفروع – المملكة الأردنية الهاشمية من نيسان 2004 إلى تشرين الأول 2005. ▪ مساعد المدير العام في بنك الأردن – إدارة التنظيم والعمليات والمكننة - المملكة الأردنية الهاشمية من تشرين الأول 2001 إلى حزيران 2003. ▪ المدير التنفيذي في بنك الأردن – إدارة التنظيم والعمليات والمكننة - المملكة الأردنية الهاشمية من كانون الثاني 1992 إلى تشرين الأول 2001. ▪ مدير دائرة التدقيق الداخلي في بنك الأردن- المملكة الأردنية الهاشمية من آذار 1990 إلى كانون الثاني 1992. ▪ مساعد رئيس دائرة – دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني – المملكة الأردنية الهاشمية من تموز 1986 إلى آذار 1990. ▪ مساعد المدير رئيسي – دائرة التدقيق الداخلي في البنك العربي الوطني – المملكة العربية السعودية من شباط 1983 إلى حزيران 1986. ▪ مراقب – دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي في البنك المركزي الأردني – المملكة الأردنية الهاشمية من تموز 1976 الى شباط 1983. ▪ مساعد رئيس قسم في البنك العربي / فرع عمان – المملكة الأردنية الهاشمية من أيار 1969 إلى تموز 1976. ▪ محاسب – دائرة المحاسبة في الملكية الأردنية – المملكة الأردنية الهاشمية من تشرين الأول 1968 إلى أيار 1969. ▪ شارك ونظم ما يزيد عن خمسين دورة تدريبية وورشات عمل داخل وخارج الأردن.

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2025 (8) مرات.

وبشكل عام فإن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو الإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه.

هذا وقد اجتمعت لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات الخارجي خلال عام 2025 (4) مرات.

لجنة الحوكمة والاستراتيجيات المؤسسية

تتشكل لجنة الحوكمة والاستراتيجيات المؤسسية من رئيس مجلس الإدارة واثنين من الأعضاء المستقلين. تتولى هذه اللجنة التوجيه والإشراف على إعداد دليل الحوكمة المؤسسية وتحديثه ومراقبة تطبيقه.

تتألف لجنة الحوكمة والاستراتيجيات المؤسسية من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	رئيساً للجنة /(غير مستقل)	2
السيد يوسف جان جوزيف شمعون	عضواً / مستقل	2
الانسة هلا محمد علي عبد الحميد سراج	عضواً / مستقل اعتبارا من 2025/3/27	2
السيد نادر محمد خليل سرحان	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	2
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضواً / مستقل لغاية 2025/3/27	-

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2025 (مرتان)

لجنة إدارة المخاطر

تتشكل لجنة ادارة المخاطر من ثلاثة أعضاء على الأقل، بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين وذلك بهدف الإدارة والتعامل مع كافة فئات المخاطر التي تواجه عمل البنك:

تتألف لجنة إدارة المخاطر من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جار الله	رئيسا للجنة/ مستقل	5
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	عضواً/ غير مستقل	5
السيد سمير سعيد عبد المعطي مراد	عضواً / مستقل اعتبارا من 2025/3/27	3
السيد نادر محمد خليل سرحان مساعد المدير العام / إدارة قطاع المخاطر	امين سر مجلس الإدارة / مقرر اللجنة	5
وليد رفيق راغب عنبتاوي	رئيساً للجنة / مستقل لغاية 2025/3/27	2

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2025 (5) مرات.

تتألف من اللجنة من السادة	اللجنة التنفيذية لغاية تاريخ 2025/2/20 (4 اجتماعات)	لجنة التسهيلات الائتمانية والاستثمار والمصرفية لغاية تاريخ 2025/2/27 ولغاية تاريخ 2025/05/08 (7 اجتماعات)	لجنة التسهيلات من تاريخ 2025/05/15 تاريخ 2025/12/31 (25 اجتماعاً)	
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري/ رئيس اللجنة – غير مستقل	4	7	24	35
السيد وليد توفيق شاكر فاخوري/ عضو – غير مستقل	-	-	12	12
الدكتور ينال مولود عبد القادر زكريا عضو – غير مستقل	4	7	25	36
السيد حسام راشد رشاد مناع/ عضو – غير مستقل	4	7	25	36
السيد "محمد سائد" إسحاق حنفي جار الله عضو - مستقل	4	7	25	36
السيد نادر محمد خليل سرحان /مساعد المدير العام / إدارة قطاع المخاطر امين سر مجلس الادارة	4	7	25	36
السيد هيثم محمد سميح عبد الرحمن بركات عضو- غير مستقل لغاية تاريخ 2025/3/27	4	-	-	4
السيد "شادي رمزي" عبد السلام عطاالله المجالي عضو – غير مستقل لغاية تاريخ 2025/5/20	4	7	1	12

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2025 (36) مرة

لجنة الترشيح والمكافآت

تتشكل لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة.

تتألف لجنة الترشيحات والمكافآت من السادة	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد يوسف جان جوزيف شمعون	رئيساً للجنة /مستقل	10
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	عضواً /غير مسقل	10
الانسه هلا محمد علي عبد الحميد سراج	عضواً / مستقل اعتبارا من تاريخ 2025/3/27	8
السيد نادر محمد خليل سرحان مساعد المدير العام / إدارة قطاع المخاطر	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	10
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضواً / مستقل لغاية 2025/3/27	2

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2025 (10) مرات.

- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

تتشكل لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة وهي تضم في عضويتها أشخاصاً من ذوي الخبرة أو المعرفة في تكنولوجيا المعلومات.

تتألف لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات من السادة	الصفة	عدد مرات الحضور
السيد فواز يوسف إبراهيم غانم	رئيساً للجنة / غير مستقل اعتبارا من 2025/7/20	2
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	عضواً/ غير مستقل	2
السيد يوسف جان جوزيف شمعون	عضواً/ مستقل	2
الانسة هلا محمد علي عبد الحميد سراج	عضواً / مستقل	2
السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي / إدارة قطاع المخاطر	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	2
السيد "شادي رمزي" عبد السلام عطا الله المجالي	رئيساً للجنة لغاية 2025/5/20	
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضواً/ مستقل لغاية 2025/3/27	

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2025 (مرتان)

- لجنة الامتثال:

تتشكل لجنة الامتثال من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة وتجتمع اللجنة بشكل دوري وعلى النحو الذي تراه مناسباً.

تتألف لجنة الامتثال من السادة:	الصفة	عدد مرات الحضور
الدكتور ينال مولود عبد القادر زكريا	رئيسا للجنة /غير مستقل اعتبارا من 2025/3/27	3
السيد سمير سعيد عبد المعطي مراد	عضواً / مستقل اعتبارا من 2025/3/27	3
السيد شاكر توفيق شاكر فاخوري	عضواً (غير مستقل)	4
السيد ناد ر محمد خليل سرحان مساعد المدير العام / ادارة قطاع المخاطر	أمين سر المجلس/ مقرر اللجنة	4
السيد وليد رفيق راغب عنبتاوي	عضواً (مستقل) لغاية تاريخ 2025/3/27	1
السيد (محمد سائد) إسحاق حنفي جار الله	رئيسا للجنة / مستقل لغاية 2025/3/27	1

هذا وقد اجتمعت اللجنة خلال عام 2025 (4) مرات

- أمانة سر المجلس

تنبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك والمساهمين وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتّخذة من قِبَله ومن قِبَل اللجان المنبثقة عنه عبر تاريخ عمل البنك. وبناءً عليه، ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس، فقد تم تعيين السيد نادر محمد خليل سرحان المدير التنفيذي / إدارة قطاع المخاطر أميناً لسر مجلس الإدارة وتم تحديد مهام ومسؤوليات أمانة سر المجلس ضمن دليل الحوكمة المؤسسية للبنك.

- الإدارة التنفيذية العليا

يلبي أعضاء الإدارة التنفيذية العليا بمن فيهم المدير العام بالبنك متطلبات ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وفقاً لمتطلبات دليل الحوكمة المؤسسية للبنك، وفيما يلي أسماء الإدارة التنفيذية العليا مع مناصبها:

الرقم	الاسم	المنصب
1	السيد صالح رجب عليان حماد	المدير العام
2	السيد أسامة سميح أمين سكري	المستشار القانوني/مدير الدائرة القانونية
3	السيد نادر محمد خليل سرحان	مساعد المدير العام/إدارة قطاع المخاطر
4	السيد خالد صبحي خميس عوض	المدير التنفيذي/ إدارة الأنظمة الآلية
5	السيدة لانا فايز يحيى البريشي	المدير التنفيذي /دائرة الامتثال
6	السيد يوسف موسى يوسف أبو حميد	المدير التنفيذي / ادارة العمليات المركزية
7	السيد سيف خضر محمد عيسى	الرئيس التنفيذي-فروع فلسطين
8	السيد هاني حسن محمود منسي	المدير التنفيذي/إدارة الرقابة المالية
9	انس غالب مصطفى تفاحة	المدير التنفيذي / إدارة الخدمات المصرفية للأفراد
10	السيد ايمن احمد عبدالكريم العقيلي	مدير دائرة الخزينة والاستثمار (تكليف)
11	السيد ميشيل مروان عركوش	الرئيس التنفيذي/ بنك الاردن فرع العراق
12	السيدة رشا ميشيل سلامه اسحق	المدير التنفيذي / دائرة ادارة المشاريع المؤسسية
13	السيدة سها بنت حسين بن محمد علي ابو الفرج	الرئيس التنفيذي / بنك الاردن فرع السعودية
14	السيد سامر محمد عمر احمد	مدير دائرة التدقيق الداخلي (تكليف) اعتبارا من 2025/02/13
15	السيد يوسف علي يوسف سابتس	المدير التنفيذي / إدارة الموارد البشرية اعتبارا من 2025/05/11
16	السيد عصام باسم نصرى سماره	المدير التنفيذي / إدارة التسويق اعتباراً من تاريخ 2025/08/13
17	السيد خلدون محمد فلاح القماز	المدير التنفيذي / ادارة الاستراتيجيات والتحول المؤسسي (تكليف) اعتبارا من 2025/10/09
18	السيد معتصم ماهر محمود دويك	مساعد المدير العام - إدارة قطاع الشركات والمؤسسات المالية لغاية 2025/07/31
19	الفاضلة نجيه إبراهيم شفيق التلاوي	مدير إدارة الموارد البشرية (تكليف) لغاية 2025/05/10
20	السيد يوسف موسى رضوان أبو زيد	مدير دائرة التدقيق الداخلي لغاية 2025/02/27
21	المهندس رائد قتيبة عبداللطيف أبو قورة	المدير التنفيذي / إدارة االستراتيجيات والتحول المؤسسي لغاية 2025/10/08
22	السيد سلام سلامة يوسف قموه	الرئيس التنفيذي - فرع البحرين لغاية 2025/07/31

- تعارض المصالح

أكد مجلس الإدارة ضمن دليل الحوكمة المؤسسية للبنك بأنه على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته، وتجنب تعارض المصالح والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني بهذا الخصوص، والإفصاح خطياً بشكل سنوي أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك، كما تم اعتماد سياسة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة و إدارة تعارض المصالح لمجموعة بنك الأردن من قبل مجلس الإدارة لغايات تجنب تعارض المصالح.

المحور الثاني (التخطيط ورسم السياسات)

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته في رسم الاستراتيجية العامة للبنك وتوجه البنك الاستراتيجي وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.

المحور الثالث (البيئة الرقابية)

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق مما يلي:

- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصداقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

هذا ويؤكد المجلس بوجود إطار عام للرقابة الداخلية يتمتع بمواصفات تمكّنه من متابعة مهامه واتخاذ ما يلزم من إجراءات حيالها وضمن الإطار التالي:

1. التدقيق الداخلي:

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعاله يسهم بشكل أساسي في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والإطار العام لادارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة و تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها ضمن المعطيات التاليـة:

- وضع ميثاق التدقيق الداخلي (Internal Audit Charter) واعتماده من مجلس الإدارة, بناءا على توصية لجنة التدقيق على ان يتضمن مهام إدارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.
- اعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق, تشمل كافة أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة الدوائر الرقابية الأخرى والأنشطة المسندة لجهات خارجية, وذلك حسب درجة المخاطر تلك الأنشطة, على أن يتم اعتمادها من لجنة التدقيق
- التحقق من مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لأنشطة البنك وشركاته التابعة والالتزام بها, ومراجعة أي تعديلات تتم على هيكل هذه الأنظمة وتوثيق ذلك.
- رفد إدارة التدقيق الداخلي بموظفين ذوي مؤهلات علمية وخبرات عملية مناسبة وكافية لتدقيق كافة الأنشطة والعمليات, على ان يتضمن ذلك توفر كوارد مؤهله لتقييم مخاطر المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وكذلك العمل على تدوير الموظفين على انشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى.
- تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها الى رئيس لجنة التدقيق و نسخة منها الى المدير العام
- مراجعة الالتزام بدليل الحوكمة المؤسسية والسياسات والمواثيق المتعلقة به سنوياً وإعداد تقرير مفصل بذلك ورفعه للجنة التدقيق ونسخة منه للجنة الحوكمة المؤسسية
- مراجعة صحة وشمولية اختبارات الاوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمده من المجلس.
- التأكد من دقة الاجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).
- تدقيق الامور المالية والادارية بحيث يتم التاكد من ان المعلومات الرئيسية حول الامور المالية الادارية تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
- متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية لعدم تكرارها.
- التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام, معالجة, والاحتفاظ بشكاوي عملاء البنك والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي, الضبط والرقابة الداخلية, وعمليات التدقيق, ورفع تقارير دورية بها
- الاحتفاظ بتقارير واوراق التدقيق, ولمدة تتفق واحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص, بشكل منظم وآمن وان تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.
- مراجعة عمليات الإبلاغ في البنك بهدف التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
- التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.
- إجراء فحص مرة واحدة على الأقل في السنة للتأكد من أن كافة التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة مع البنك قد تمت وفقاً للتشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك والإجراءات المعتمدة, وترفع تقاريرها وتوصياتها حول ذلك الى لجنة التدقيق, وتقوم لجنة التدقيق بإعلام البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوز لأي من التشريعات النافذة والسياسات الداخلية في هذا المجال
- يتم تقييم اداء مدير دائرة التدقيق من قبل لجنة التدقيق و يتم تقييم أداء موظفي دائرة التدقيق الداخلي من قبل مدير التدقيق الداخلي. وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس

2. التدقيق الخارجي:

أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية, وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة. يراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها.

3. إدارة المخاطر:

لقد أولت إدارة بنك الأردن أهمية خاصة لمتطلبات بازل III وذلك باعتبارها إطاراً لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف أنواع المخاطر, وقد اتخذت الخطوات العملية لتطبيق ما جاء فيها, ومن ذلك تأسيس إدارات متخصصة في إدارة مختلف المخاطر (ائتمان, تشغيل, سوق) ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية.

وفي هذا السياق قام البنك بتعزيز الأطر التي تحكم إدارة مخاطر الائتمان من خلال تأسيس دوائرها المختلفة (دائرة ائتمان الشركات, دائرة ائتمان SME , دائرة ائتمان الأفراد, دائرة ائتمان فروع فلسطين (ودائرة مخاطر محافظ الائتمان, بالإضافة إلى تحديث وتطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي من شأنها المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية ونوعيتها, هذا بالإضافة إلى تطبيق نظام آلي لاحتساب نسبة كفاية رأس المال. (Revalues System)

أما بخصوص مخاطر التشغيل يتولى البنك ومنذ عام 2003 تطبيق نظام CARE web لإدارة المخاطر التشغيلية, وتم إنشاء ملف مخاطر Risk Profile لكل وحدة من وحدات البنك المختلفة, هذا بالإضافة لبناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية. أما فيما يتعلق بمخاطر السوق فقد تم تأسيس دائرة تُعنى بإدارة كافة أنواع مخاطر السوق ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة.

وتعمل إدارة المخاطر ضمن الإطار العام التالي:

1. ترفع إدارة المخاطر في البنك تقارير للمجلس من خلال لجنة إدارة المخاطر ونسخة للمدير العام تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة, ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية ويجوز للإدارة التنفيذية طلب تقارير خاصة وحسب الحاجة من إدارة المخاطر في البنك
2. تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التاليــة:
   - مراجعة اطار ادارة المخاطر (Risk Management Frame Work) في البنك قبل اعتماده من مجلس الادارة.
   - اعداد سياسة/ سياسات مخاطر تغطي كافة عمليات البنك وتضع مقياساً وحدودا واضحة لكل نوع من أنواع المخاطر, والتأكد من أن كافة الموظفين كل حسب مستواه الإداري على اطلاع ودراية تامة بها مع مراجعتها بشكل دوري, وعلى أن تعتمد سياسة/ سياسات المخاطر من المجلس
   - دراسة وتحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان, مخاطر السوق, مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
   - تطوير منهجيات لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة كل نوع من أنواع المخاطر
   - التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف المخاطر و تعرضات البنك للمخاطر, والموافقات, ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
   - تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) الفعلية لكافة انشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة (Risk Appetite) ومتابعة ومعالجة الانحرافات السلبية في البنك.
   - يقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
   - اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:
   - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
   - اعداد قاعدة بيانات تاريخيه للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقا لنوع المخاطر.
   - توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لادارة المخاطر لدى البنك.
   - تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
   - تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
   - توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح
   - إعداد وثيقة شاملة لكافة المخاطر المقبولة للبنك واعتمادها من المجلس
   - إعداد وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك, ومراجعتها بصورة دورية والتحقق من تطبيقها, وبحيث تكون شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال, وعلى أن تعتمد من المجلس
   - إعداد خطة استمرارية العمل واعتمادها من المجلس, على أن يتم فحصها بشكل دوري
   - التأكد وقبل الشروع بتقديم أي (منتج/ خدمة/ عملية/ نظام) جديد من أنه منسجم مع استراتيجية البنك, وأن جميع المخاطر المترتبة عليه بما في ذلك المخاطر التشغيلية قد تم تحديدها وأن الضوابط الرقابية الجديدة والإجراءات أو التعديلات التي طرأت عليها قد تمت بشكل يتناسب مع حدود المخاطر المقبولة لدى البنك
   - تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
3. التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة
4. مراقبة التزام دوائر البنك التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة

4. الامتثال (Compliance)

وفي إطار تعزيز التزام وتوافق البنك مع متطلبات الجهات الرقابية فقد تم تأسيس دائرة الامتثال وأوكلت إليها مهام الإشراف على الالتزام بالأنظمة والقوانين والتشريعات والمعايير والمتطلبات العالمية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة وسياسات البنك الداخلية ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة والأنظمة الآلية. وعلى صعيد إدارة الامتثال فقد تم حصر كافة القوانين والأنظمة والتعليمات الناظمة لأعمال البنك, وتثقيف وتوعية كافة الموظفين, بمفهوم الامتثال من خلال النشرات والدورات التدريبية, كما تم تطوير سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليتوافق مع تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (2018/14 تاريخ 2018/6/26).

كما تم تأسيس وحدة مستقلة تعنى في التحقق المالي والضريبي(Financial Crime) من حيث مراقبة حالات الاشتباه في الاحتيال والتزوير, وتتبع لها وحدة الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA), ويتم التعامل مع شكاوى العملاء ضمن وحدة مستقلة تتبع لدائرة الامتثال تُعنى بإدارة ومعالجة شكاوى العملاء.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال: -

- اعداد سياسة امتثال لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة والتاكد من ان كافة الموظفين كل على حسب مستواه الإداري على اطلاع ودراية تامة بها وعلى ان تعتمد هذه السياسة من المجلس
- إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة واي إرشادات وأدلة ذات علاقة وعلى الإدارة التنفيذية توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال وتعميمها داخل البنك.
- إعداد تقارير دورية تشمل تقييم مخاطر عدم الامتثال والمخالفات وجوانب القصور والاجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها, ورفعها إلى لجنة الامتثال ونسخ منها إلى المدير العام
- اعداد خطة سنوية للامتثال و اعتمادها من لجنة الامتثال
- مراقبة التزام كافة المستويات الإدارية في البنك بكافة المتطلبات الرقابية والتشريعات النافذة والمعايير الدولية بما فيها توصيات مجموعة العمل المالي

5. التقارير المالية:

تتولى الإدارة التنفيذية للبنك القيام بما يلي:

أ. إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.

ب. رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية.

ج. نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.

د. إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6. السلوك المهني:

لدى البنك دليل لميثاق السلوك المهني تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة وتم تعميمه على كافة موظفي البنك, بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية بهذه المفاهيم وتتولى دائرة الامتثال التحقق من مدى الالتزام بها.

المحور الرابع (العلاقة مع المساهمين)

يضمن القانون لكل مساهم حق التصويت في اجتماعات الهيئة العامة وحق مناقشة المواضيع المطروحة على جدول أعمال الهيئة العامة العادية وغير العادية, إضافة إلى ذلك فإنه يحق للمساهمين اقتراح أي بنود أخرى على جدول أعمال الهيئة العامة العادية شرط أن يقترن هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن % 10 من الأسهم المسجلة في الاجتماع, وتعزيزاً لهذه العلاقة يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم, كما يعمل المجلس على تزويد المساهمين بما يلي:

- نسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية.
- دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
- جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.

هذا بالإضافة لأحقيّة كل مساهم في الاطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته, وكذلك يحرص المجلس على توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.

المحور الخامس (الشفافية والإفصاح)

تنطوي الحوكمة المؤسسية لبنك الأردن على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية والمساءلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع. والبنك معنيّ بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في أوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره وإدارة هذه المخاطر خاصة وأن الإفصاح وحده يعطى الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات من الدقة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

وبناءً عليه فقد تم خلال التقرير السنوي الإفصاح عن كافة البيانات المطلوبة لمختلف الجهات الرقابية, بالإضافة لنشر دليل الحوكمة المؤسسية للبنك ومدى الالتزام به.

استناداً لتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم(56 / 2012) تاريخ 2010/10/31 تم تأسيس وحدة لإدارة ومعالجة شكاوى العملاء ورفدها بالكوادر البشرية المؤهلة وتزويدها بالأنظمة الآلية وتوفير كافة الوسائل المتاحة لاستيعاب الشكاوى وتكون تبعيتها الإدارية لدائرة الامتثال.

شاكر توفيق فاخوري
رئيس مجلس الإدارة

دليل الحوكمة المؤسسيـــــة

دليل الحوكمة المؤسسية للبنك

الموضـــوع	الصفحـــة
أولاً: المقدمـــــــــة	268
التعريفـــــــــات	268
الرؤية والرسالة	270
قيمنا الجوهرية	270
منهجية البنك تجاه الحوكمة المؤسسية	270
نطاق الحوكمة المؤسسية	271
ثانياً: المحور الأول مجلس الإدارة ولجانه	272
مبادئ وأحكام عامة	272
شروط عضوية مجلس الإدارة	272
تشكيلة مجلس الإدارة	273
رئيس مجلس الإدارة	273
مسؤوليات مجلس الإدارة	274
مجموعة بنك الأردن	276
لجان مجلس الإدارة	276
لجنة التدقيق	277
لجنة الترشيحات والمكافآت	279
لجنة إدارة المخاطر	280
لجنة الحوكمية والاستراتيجيات المؤسسية	281
اللجنة التنفيذية	282
لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات	282
لجنة الامتثال	282
اجتماعات مجلس الإدارة	283
أمانة سر مجلس الإدارة	283
تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة	284
ثالثاً: المحور الثاني (الإدارة التنفيذية العليا)	285
شروط ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا	285
متطلبات تعيين المدير العام للبنك	285
مسؤوليات الإدارة التنفيذية العليا	286
رابعاً: المحور الثالث التخطيط ورسم السياسات	287
خامساً: المحور الرابع البيئة الرقابية	287
التدقيق الداخلي	288
التدقيق الخارجي	288
إدارة المخاطر	289
الامتثال	289
التقارير المالية	289
السلوك المهني	289
سادساً: المحور الخامس معاملة المساهمين	290
سابعاً: المحور السادس الشفافية والإفصاح	291
ثامناً: المحور السابع مراجعة وتطوير الدليل	292

أولاً: المقدمـــــــة

إن رؤيتنا الاستراتيجية والتي تبناها بنك الأردن ورسالتنا الاستراتيجية التي تتوافق مع هذه الرؤيا وشعارنا (تفوق) الذي يقود مسيرتنا لا يمكن لها أن تتحقق إلا من خلال تبني الحوكمة السليمة التي تتوافق مع التشريعات التي تحكم أعمال البنوك في الأردن وتعليمات البنك المركزي وأفضل الممارسات الدولية. وقد آلينا على أنفسنا في البنك أن نكون البنك الرائد في الأردن وحيث نتواجد في العالم, نتفوق في تلبية احتياجات وتطلعات كافة الجهات ذات العلاقة في تعاملها مع البنك من مساهمين, ومودعين ومتعاملين وموظفي البنك, وكافة السلطات الرقابية, ونواصل التطور والارتقاء بخدماتهم وبناء أفضل العلاقات واكثرها تميزا معهم.

إن بنك الأردن, قد اخذ على نفسه التزاما, أن يعمل بكل طاقاته ليكون الشريك الأقوى والأقرب إلى كافة الجهات ذات العلاقة بحيث يبقى على الدوام البنك المفضل لهم يلبي حاجاتهم ويستجيب لتوقعاتهم من خلال عمله بشفافية وإفصاح لكافة قواعد مكونات عمله البنكي ومن خلال مجموعة خدمات وحلول مالية ومصرفية متطورة ذات قيمة مضافة تسهم في تحقيق آمالهم وطموحاتهم بمستقبل أكثر نجاحاً.

لقد آلينا على أنفسنا وضمن قواعد الحوكمة المؤسسية أن نعمل ونتعامل بشفافية وعدالة وبروح الفريق المؤهل المحفز, نعظّم قيمة العمل المؤسسي, ونبنى عليه برؤية حضارية قادرة على استكشاف المستقبل واستخدام آليات العمل المؤسسي التي تعتمد استشعار الخطر ودراسته, والإحساس بالخلل وتعديله ومراجعة الأداء باستمرار لتحقيق الإنجاز الذي نتطلع إلى بلوغه.

واذا ما كان السقف الذي وضعناه لعملنا المصرفي مرتفعاً للغاية, فإننا نعمل على بناء علاقات راسخة تقوم على الانفتاح والشفافية والمساءلة والتواصل الدائم مع الجهات ذات العلاقة مستفيدين من أفضل المعايير العالمية والأدبيات الأكثر رقياً وموضوعية في العمل البنكي.

هذا وسيلتزم مجلس الإدارة بتطبيق المتطلبات التي تضمنها الدليل بما يتوافق مع القوانين والأطر التشريعية الناظمة لأعمال البنك, وسيقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر, وكلما اقتضت الحاجة, وذلك بهدف مواكبة التغيرات في احتياجاته وتوقعاته إضافة إلى التغيرات في السوق المصرفي.

1. التعريفـــــــات:

الحوكمة المؤسسية	النظام الذي يُوجه ويدار به البنك، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه أصحاب والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، والتزام البنك بالتشريعات النافذة وسياسات البنك الداخلية.
الملاءمة	توفر متطلبات محددة تتعلق بالأمانة والنزاهة والسمعة والكفاءة والمؤهلات بما يتوافق مع المتطلبات الواردة في هذا الدليل في الأشخاص المرشحين لعضوية مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية العليا.
الموقع الاستشاري	الموقع الذي يكون بين شاغله وبين البنك عقد أو اتفاق لتقديم خدمات استشارية مؤقتة، أو بموجب عقد سنوي.
المجلس	مجلس إدارة البنك.
أصحاب المصالح	أي ذو مصلحة في البنك مثل المساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو الجهات الرقابية المعنية.
المساهم الرئيسي	الشخص الذي يملك نسبة (5%) أو أكثر من رأسمال البنك بشكل مباشر أو غير مباشر.

عضو مستقل	عضو مجلس إدارة البنك من غير المساهمين الرئيسيين وممن لا يكون تحت سيطرة أي منهم ومن ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية، والذي تتوفر فيه الشروط التالية: استناداً للمادة (5 هـ) (تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم 2023/2 تاريخ 2023/2/14). - أن يكون شخصاً طبيعياً. - ألا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له أو مستشاراً للبنك أو لأي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لترشيحه. - ألا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات / هيئات مديري الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية. - ألا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك (عدا المدير العام) أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في أي من الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية. - ألا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وألا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لترشيحه. - ألا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك، أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في أي من الشركات التابعة للبنك، أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك. - ألا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو أي من شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثماني سنوات مجتمعة للعضويات آنفة الذكر، وإذا فقد أي عضو استقلاليته إعمالاً لهذا البند للبنك وبعد انقطاع العضو لمدة (4) سنوات متصلة على الأقل (Cooling-off Period) في حال وجود مبررات كافية لديه التقدم للبنك المركزي بطلب عدم الممانعة على اعتباره عضواً مستقلاً. - ألا يكون حاصلاً هو أو زوجته أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالك لها أو مساهم رئيسي فيها أو يكون عضو إدارة تنفيذية عليا فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأسمال البنك التنظيمي، وألا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة، وللبنك المركزي النظر في بعض الحالات المتعلقة بالأشخاص المرشحين ولهم عضويات بالشركات المساهمة العامة.
الإدارة التنفيذية العليا	تشمل مدير عام البنك أو المدير الإقليمي ونائب المدير العام أو نائب المدير الإقليمي ومساعد المدير العام أو مساعد المدير الإقليمي والمدير المالي ومدير العمليات ومدير التسهيلات ومدير الخزينة (الاستثمار) ومدير إدارة المخاطر ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال، بالإضافة لأي موظف في البنك يتمتع بنفس الدرجة الوظيفية وله سلطة تنفيذية موازية لأي من سلطات أي من المذكورين و/أو يرتبط وظيفياً مباشرةً بالمدير العام.
المدقق الخارجي	يشمل مكتب التدقيق: الشركاء في مكتب التدقيق وأعضاء فريق التدقيق.
مكتب التدقيق	المكتب الذي يزاول فريق التدقيق المهنة من خلاله والمسجل لدى دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة والتموين كشركة مدنية لمزاولة المهنة وفقاً للتشريعات النافذة.
الشريك المسؤول عن التدقيق	هو الشريك المجاز في مكتب التدقيق المسؤول عن مهمة التدقيق وعن التقرير الصادر نيابة عن مكتب التدقيق والذي يمتلك الخبرة والمؤهلات العلمية والشهادة المهنية التي تؤهله للتوقيع على تقرير التدقيق.
فريق التدقيق	أعضاء الفريق الذين يقومون بإجراءات التدقيق تحت إشراف الشريك المسؤول عن التدقيق ولا يشمل هذا أعضاء فريق الخدمات الإضافية خارج نطاق خدمات التدقيق.
المصلحة المؤثرة	السيطرة على ما لا يقل عن (10%) من رأسمال شخص اعتباري.
السيطرة	القدرة المباشرة أو غير المباشرة على ممارسة تأثير فعّال على أعمال شخص آخر وقراراته.

2. الرؤية والرسالة

2.1. الرؤية
أن نكون بنكاً رائداً في الأردن وحيثما نتواجد في العالم، نتفوق في تلبية احتياجات وتطلعات عملائنا المالية والمصرفية، ونواصل التطور والارتقاء بخدمتهم وبناء علاقة متميزة معهم.

2.2. الرسالة
نعمل بكل طاقاتنا لنكون الشريك الأقوى والأقرب للعملاء بحيث نبقى على الدوام البنك المفضّل لديهم، نلبي احتياجاتهم ونستجيب لتوقعاتهم من خلال مجموعة خدمات وحلول مالية ومصرفية متطورة ذات قيمة مضافة تسهم في تحقيق آمالهم وطموحاتهم بمستقبل أكثر نجاحاً.

نعامل ونتعامل بشفافية وعدالة وروح الفريق المؤهل والمحفّز، ونعظّم قيمة مؤسستنا ونعمل معاً كنموذج إيجابي وفعّال يسهم في تطور وتقدم المجتمع.

3. قيمنا الجوهرية

3.1. النزاهة
تنفيذ جميع التعاملات بشكل حيادي وموضوعي ضمن الأطر القانونية لتحقيق أهداف البنك.

3.2. الشفافية
الإفصاح الكامل في تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

3.3. الابتكار
السعي الدائم إلى التعلم ودعم الابتكارات المفيدة، والاستفادة من الخبرات العالمية في ابتكار الحلول المحلية الرائدة المبنية على خبرات عالية المستوى والترحيب بالتغيير الإيجابي.

3.4. العمل الجماعي
العمل بروح الفريق وبشكل مؤسسي على كافة المستويات لتحقيق أهداف البنك بكفاءة وفاعلية.

3.5. الانتماء
الالتزام بأعلى درجات الإخلاص تجاه البنك والعاملين فيه والمتعاملين معه.

3.6. الريادة
العمل على تنمية المواهب وخلق القدرات القيادية لإيجاد حلول عمل فاعلة، تهدف إلى تلبية احتياجات عملائنا على أفضل وجه.

3.7. خدمة المجتمع
تحقيق النجاح في أعمالنا والرفاهية لموظفينا وللمجتمعات التي نعمل بداخلها والسعي من خلال ثقافتنا وأفكارنا وعملنا الجماعي إلى ترسيخ قيمنا المميزة في تعاملنا مع أفراد المجتمع من حولنا.

4. منهجية البنك تجاه الحوكمة المؤسسية
إن البنك يعي ويقر بأهمية التحكم المؤسسي، حيث يرسخ العلاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والجهات ذات العلاقة بالبنك (المودعين والمتعاملين والسلطات الرقابية)، علاوة على ذلك فإن التحكم المؤسسي الجيد يمكن البنك من المساهمة في التنمية الناجحة للجهاز المصرفي الأردني، بالإضافة إلى تحديد اتجاه وأداء البنك وكذلك يضع الإدارة التنفيذية تحت طائلة المساءلة من قبل مجلس الإدارة من جهة ومجلس الإدارة من قبل المساهمين والجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

4.1. مفهوم الحوكمة
تعرّف الحوكمة على أنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة ورقابة المؤسسات وتتضمن العلاقات فيما بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها والجهات ذات العلاقة بها، كما أنها تتضمن الآلية التي توضح أهداف المؤسسة وكيفية ومراقبة تحقيقها، وبالتالي فإن الحوكمة الجيدة تمثل وسيلة لتحسين وتطوير الفعالية التشغيلية وبناء السمعة الأفضل وتظهر أيضاً نظاماً سليماً للإدارة الداخلية وحكم القانون، إضافة لذلك فإن الحوكمة أداة لتعزيز الشفافية والمساءلة.

4.2. المبادئ الأساسية
ترتكز الحوكمة المؤسسية على المبادئ الأساسية التالية:

4.2.1. العدالة
العدالـة فـي معاملـة كافـة الجهـات ذات العلاقـة وعلـى وجه الخصـوص المسـاهمين, المودعيـن, المتعامليـن وموظفـي البنـك, بالإضافة إلى السـلطات الرقابيـة وفي النهاية المجتمع الأردني بأسـره.

4.2.2. الشفافية
الإفصاح عن معلومات وافية عن أنشطة البنك بشكل يمكن الجهات ذات العلاقة من تقييم وضعية البنك وأدائه المالي, مع الالتزام بمتطلبات الشفافية والإفصاح التي تستلزمها الجهات الرقابية وذلك من خلال الاستخدام الأمثل لوسائل الإعلام المناسبة لإبراز هذه الجوانب دون تعريض المصالح الاستراتيجية للبنك للخطر.

4.2.3. المسؤولية
تقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية ائتمانية تجاه المساهمين إذ أنّ مجلس الإدارة وصي على حماية وتعزيز القيمة بالنسبة للمساهمين من جهة, وضمان تلبية البنك لالتزاماته ومسؤولياته تجاه كافة الجهات ذات العلاقة من جهة أخرى.

4.2.4. المساءلة
إن مجلس الإدارة ومن خلال المسؤوليات والصلاحيات المخولة له يعتبر مسؤولاً أمام المساهمين, فيما الإدارة التنفيذية للبنك ومن خلال المسؤوليات والصلاحيات المفوضة لها بشكل واضح تعتبر مسؤولة أمام مجلس الإدارة إذ أن وجود نظام المساءلة ثنائي الاتجاه يؤدي إلى زيادة الكفاءة في الأداء.

4.2.5. الرقابة
وذلك من خلال توفير نظام ضبط ورقابة داخلي فعّال لتحقيق أهداف البنك, من حيث الإعداد الكافي للتقارير والامتثال للقوانين وحماية موجودات البنك وموارده, وإدارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

4.2.6. المحيط الأخلاقي
بحيث يتحمل البنك مسؤوليته أمام المجتمع الأردني والجهات الأخرى ذات العلاقة بخصوص المحافظة على المعايير الأخلاقية والسلوكية, ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية تحديد هذه المعايير في المستويات الإدارية المختلفة.

5. نطاق الحوكمة المؤسسية
الغرض من التحكم المؤسسي هو العمل على توفير أنظمة حوكمة متطورة وممارسات نزيهة وشفافة تضمن مراقبة مستقلة لامتثال البنك للسياسات والحد من المخاطر بهدف حماية حقوق المساهمين والمودعين وبما ينسجم مع متطلبات الجهات الرقابية المختلفة.

وبناءً عليه فإن نظام التحكم المؤسسي يحكمه ما يلي:

5.1. التشريعات والتعليمات المعمول بها في الأردن الناظمة لأعمال البنوك والتي تدرج على النحو التالي:
أ- قانون الشركات والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
ب- قانون البنوك والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
ج- قانون هيئة الأوراق المالية والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
د- قانون سوق عمان المالي والأنظمة الصادرة بمقتضاه.
هـ- تعليمات الحوكمة المؤسسية رقم (2023/2) تاريخ 2023/2/14 الصادرة عن البنك المركزي الأردني
و- قانون التجارة الأردني.

5.2. المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
هذا وسيبقى البنك منفتحاً على أية مقترحات ومستجدات تطرأ في هذا المجال والاستفادة منها في كافة مناحي عمله.

وعليه فقد ارتأى البنك تناول موضوع الحوكمة المؤسسية بالدليل ضمن محاور وأجزاء.

المحـور الأول (مجلـس الإدارة ولجانه):

1- مبادئ وأحكام عامة:
- يتولى مجلس الإدارة مسؤولية حماية حقوق المساهمين وتنميتها على المدى الطويل, ومن أجل القيام بهذا الدور يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الحوكمة المؤسسية كاملة, بما في ذلك توجه البنك الاستراتيجي وتحديد الأهداف العامة للإدارة التنفيذية والإشراف على تحقيق هذه الأهداف.
- يتحمل مجلس الإدارة كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات البنك وسلامته المالية, والتأكد من تلبية متطلبات البنك المركزي الأردني ومصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين والجهات الأخرى ذات العلاقة وكذلك التأكد من أن إدارة البنك تتم بشكل حصيف, وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك.
- يقوم مجلس الإدارة بترسيخ مبدأ التزام كل عضو من أعضاء المجلس تجاه البنك وجميع مساهميه وليس تجاه مساهم معين.
- يقوم مجلس الإدارة برسم الأهداف الاستراتيجية للبنك بالإضافة إلى الرقابة على إدارته التنفيذية التي تقع عليها مسؤوليات العمليات اليومية كما يقوم المجلس بالمصادقة على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية, ويتأكد من مدى فاعليتها ومدى تقيّد البنك بالخطة الاستراتيجية, والسياسات والإجراءات المعتمدة أو المطلوبة بموجب القوانين والتعليمات الصادرة بمقتضاها, بالإضافة إلى التأكد من أن جميع مخاطر البنك قد تمت إدارتها بشكل سليم.
- يمكن لأعضاء المجلس ولجانه الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس, وتسهيل قيامهم بالمهام الموكلة دون التأثير على قرارات الإدارة التنفيذية العليا إلا من خلال المداولات التي تتم في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.
- في حال أن أحد أعضاء مجلس الإدارة كان ممثلاً للحكومة أو لمؤسسة رسمية عامة أو لشخصية اعتبارية عامة وتعذّر حضور العضو لأسباب خارجه عن إرادته كأن يكون مريضاً أو لتواجده خارج المملكة فإنه يمكن للجهة التي يمثلها العضو أن تنتدب ممثلاً بديلاً لها شريطة إعلام البنك بفترة كافية من خلال التنسيق مع أمانة سر المجلس ليتسنى الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني المسبقة.
- نؤكد على ضرورة عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه.
- للبنك المركزي الحق فيما يلـي:
  - تعيين جهة خارجية لتقييم حوكمة البنك وعلى نفقة البنك.
  - دعوة أعضاء لجنة التدقيق أو مدير دائرة التدقيق الداخلي أو أعضاء لجنة الامتثال أو مدير دائرة الامتثال لبحث أي أمور تتعلق بعملهم.
  - استدعاء أي مرشح لشغل منصب في الإدارة التنفيذية العليا لإجراء مقابلة شخصية معه قبل التعيين كما يحق له استدعاء أي عضو مرشح في مجلس الإدارة لإجراء مقابلة معه في الحالات التي يراها ضرورية.
  - أن يحدد عدداً أعلى من الأعضاء المستقلين في تشكيلة المجلس عندما يرى ذلك ضرورياً.
  - اعتبار أي عضو غير مستقل وذلك وفق معطيات معينة على الرغم من انطباق كافة شروط العضوية الواردة بالدليل عليه.
  - الاعتراض على ترشيح أي شخص لعضوية مجلس إدارة البنك إذا وجد أنه لا يحقق أي من شروط العضوية الواردة بالدليل عليه.
  - الاجتماع مع مدقق حسابات البنك وإذا دعت الحاجة التنسيق معه بشأن الاطلاع على أوراق العمل العائدة لمهمة التدقيق على البنك.

2- شروط العضوية (الملاءمة) الواجب توفرها فيمن يشغل رئاسة وعضوية مجلس الإدارة:
على الرغم من أن مسؤولية إدارة الأعمال اليومية تناط بالإدارة التنفيذية العليا إلا إن مجلس الإدارة كونه تقع على عاتقه مسؤولية رسم السياسات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف والغايات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين وبما يتفق مع القوانين والتعليمات ذات العلاقة فإن البنك قد ارتأى أن تتوفر في كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة المؤهلات والخبرات التي تتطلب القوانين والأنظمة توفرها و/أو أي تعديلات على تلك القوانين تطلب مثل هذه المؤهلات والخبرات:
- أن يكون حائزاً على ما لا يقل عن خمسة آلاف سهم من أسهم البنك طيلة مدة عضويته.
- ألا يكون محكوماً بعقوبة جنائية أو بأية عقوبة جنحية في جريمة مخلة بالشرف كالرشوة والاختلاس والسرقة والتزوير وسوء استعمال الأمانة والشهادة الكاذبة وشهادة الزور أو بأية جريمة أخرى مخلة بالأدب والأخلاق العامة أو أن يكون فاقد للأهلية المدنية أو بالإفلاس ما لم يرد له اعتباره.
- ألا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة.
- ألا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
- ألا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدقق حسابات البنك.
- لا يجوز أن يكون مستشارا لأي بنك آخر داخل المملكة.
- ألا تربطه أي صلة بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة مع مدير عام البنك ومن الدرجة الأولى مع أي عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين.
- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواءً في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة, ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن اقترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك.
- ألا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
- ألا يكون عضواً في مجالس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة, بصفته الشخصية في بعضها وبصفته ممثلاً لشخص اعتباري في بعضها الآخر.
- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لا تقل عن خمس سنوات.

- الحصول على عدم الممانعة المسبقة من البنك المركزي على ترشيح أي من أعضاء مجلس الإدارة أو تسمية ممثل لعضو اعتباري في مجلس الإدارة.
- البنك ملتزم بإعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية تؤثر على ملاءمة أي من أعضاء مجلس الإدارة وكذلك على ملاءمة الممثل للشخص الاعتباري.

3- تشكيلــة مجلـس الإدارة:

إن تشكيلة مجلس الإدارة محكومة بالقواعد التالية:

3.1- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الـ (11) من قبل الهيئة العامة لبنك الأردن وفقاً للتشريعات المعمول بها.

3.2- مدة عضوية أعضاء المجلس أربع سنوات.

3.3- يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة ونائبه من قبل مجلس الإدارة في أول اجتماع له.

3.4- لا يجوز لرئيس أو عضو المجلس الجمع بين منصبه وأي موقع تنفيذي أو أي موقع يشارك بموجبه في إدارة العمل اليومي للبنك أو أي موقع استشاري في البنك.

3.5- يتم مراعاة تنوع وتكامل المهارات والخبرات بين أعضاء المجلس بحيث تقدم نطاقاً عريضاً من الرؤى ووجهات النظر وبما ينسجم مع حجم البنك أو المجموعة البنكية وطبيعة نشاطها واستراتيجيتها.

3.6- يتم مراعاة تمثيل المرأة في عضوية المجلس والإدارة التنفيذية العليا.

3.7- يجب ألا يقل عدد الأعضاء المستقلين في المجلس عن أربعة أعضاء.

هذا ويمكن للمجلس طرح موضوع زيادة أعضاء المجلس على الهيئة العامة للمساهمين إذا كانت هنالك مبررات وظروف تستدعي ذلك.
للمجلس في حال ارتأى ذلك ضرورياً ولمبررات واضحة ومحددة تعيين مستشار له على أن يكون ذلك ضمن نطاق مسؤوليات تنسجم وطبيعة عمل المستشار وعلى ألا يشمل ذلك مسؤوليات إشرافية أو تنفيذية بأي شكل من الأشكال وأن يكون ذلك ضمن إطار زمني محدد ودون أن يخل ذلك بمهمة إشراف المجلس على أعمال البنك انسجاماً مع مهامه الواردة بالتشريعات بما فيها قانون البنوك، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على هذا التعيين.

4- رئيـس مجلـس الإدارة:

4.1- الفصل بين منصبي رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام.

4.2- ألا يكون رئيس المجلس مرتبطاً مع المدير العام بصلة قرابة من الدرجة الثالثة.

4.3- أن تكون المهام والمسؤوليات المناطة في رئيس مجلس الإدارة بموجب تعليمات كتابية مقرة من مجلس الإدارة وألا تتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

4.4- مهام رئيس مجلس الإدارة:

- تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر، وأن يتيح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه (Orientation Program)، بحيث يراعى الخلفية المصرفية للعضو على أن يحتوي هذا البرنامج وكحد أدنى المواضيع التالية:
  - البنية التنظيمية للبنك، والحوكمة المؤسسية، وميثاق، قواعد السلوك المهني.
  - الأهداف المؤسسية وخطة البنك الاستراتيجية وسياساته المعتمده.
  - الأوضاع المالية للبنك.
  - هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.
  - توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة وذلك قبل فترة كافية ليصار إلى تسمية من يمثله.
- تزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الاجتماع.
- التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء المجلس وكذلك على ملاءمة الممثل عن الشخص الاعتباري.
- إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.
- أية مهام أخرى يكلف بها من مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.
- إقامة علاقة بناءة بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية للبنك.
- خلق ثقافة -خلال اجتماعات المجلس- تشجع على النقد البناء حول القضايا التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، كما تشجع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
- التأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين وفي الوقت المناسب.
- التأكد من توفير معايير عالية من الحوكمة المؤسسية لدى البنك.
- التأكد من استلام جميع أعضاء المجلس لمحاضر الاجتماعات السابقة وتوقيعها واستلامها جدول أعمال أي اجتماع قبل انعقاده بمده كافية على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين سر المجلس.
- التأكد من وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
- مناقشة القضايا الاستراتيجية والهامة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
- التأكد من تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة لعمل البنك وتعليمات البنك المركزي الأردني ذات العلاقة بعمل المجلس وبكتيب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته ومهام وواجبات أمين سر المجلس.

- التأكد من تزويد كل عضو بملخص كافٍ عن أعمال البنك عند التعيين عند الطلب.
- التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني/ مدير الدائرة القانونية وأمين السر للبنك حول مهام المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية، ومواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان، وقيمة المكافآت، وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.
- يراعى في منصب رئيس مجلس الإدارة، بالإضافة إلى الشروط الواجب توافرها من يشغل عضوية المجلس الشروط التالية:

1. أن لا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة.
2. أن لا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة أو مديراً عاماً له أو مديراً إقليمياً أو موظفاً فيه ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
3. أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو مدققاً لحسابات البنك، أو مستشاراً لأي بنك آخر داخل المملكة.
4. أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في تخصصات أخرى (منها القانون وتكنولوجيا المعلومات) إن اقترنت بخبرة كافية لها علاقة بأعمال البنوك أو الأنشطة المرتبطة بها بما ينسجم مع الفقرة (4/د) من هذه التعليمات.
5. أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
6. أن يكون لديه خبرة في أعمال البنوك أو المالية أو الاقتصاد أو المجالات الأخرى المرتبطة بأنشطة ذات علاقة بأعمال البنوك لا تقل عن خمس سنوات.
7. أن لا تربطه أي صلة بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة مع مدير عام البنك ومن الدرجة الأولى مع أي عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين.

5- مسؤوليات مجلس الإدارة:

5.1- الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا ومتابعة أدائها، والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءمته واعتماد سياسات وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك.

5.2- تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتوجيه الإدارة التنفيذية العليا لإعداد استراتيجية لتحقيق هذه الأهداف واعتماد هذه الاستراتيجية واعتماد خطط عمل تتماشى مع هذه الاستراتيجية.

5.3- التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك شاملة لكافة أنشطته وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية وأنه يتم مراجعتها بانتظام.

5.4- تحديد القيم المؤسسية للبنك، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإداريي البنك.

5.5- يتحمل المجلس مسؤولية سلامة كافة عمليات البنك بما فيها أوضاعه المالية ومسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله ومراعاة أصحاب المصالح وأن البنك يدار ضمن إطار التشريعات والسياسات الداخلية للبنك وأن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية.

5.6- تعيين كل من المدير العام مدير التدقيق ومدير إدارة المخاطر ومسؤول الامتثال وقبول استقالاتهم وإنهاء خدماتهم بناءً على توصية اللجنة المختصة وللبنك المركزي حق باستدعاء أي إداري في البنك للتحقق من أسباب الاستقالة أو إنهاء الخدمات.

5.7- على المجلس تحديد العمليات المصرفية التي تتطلب موافقته على أن يراعي عدم التوسع في ذلك بما يخل بالدور الرقابي للمجلس وألا يمنح صلاحيات تنفيذية بما فيها صلاحيات منح ائتمان لعضو من أعضاء المجلس منفرداً بما في ذلك رئيس المجلس.

5.8- اعتماد أنظمة ضبط ورقابة داخلية للبنك ومراجعتها سنوياً والتأكد من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بمراجعة هيكل هذه الأنظمة مرة واحدة على الأقل سنوياً وعلى المجلس تضمين التقرير السنوي للبنك بما يؤكد كفاية هذه الأنظمة.

5.9- ضمان استقلالية مدقق الحسابات الخارجي بدايةً واستمراراً.

5.10- اعتماد استراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها، بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة، وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.

5.11- ضمان وجود نظم معلومات إدارية (MIS) كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.

5.12- التحقق من أن السياسة الائتمانية للبنك تتضمن تقييم نوعية الحوكمة المؤسسية لعملائه من الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تقييم المخاطر للعملاء بنقاط الضعف والقوة تبعاً لممارساتهم في مجال الحوكمة.

5.13- على المجلس أن يضع سياسة تتضمن مسؤولية البنك تجاه حماية البيئة وحماية المجتمع (Environmental and Social Policy) وعلى أن تتضمن إفصاحات البنك في تقريره السنوي و/أو ضمن تقرير الاستدامة المبادرات التي ينتهجها البنك بهذا الخصوص وبحد أدنى:
  - مبادرات اجتماعية في حماية البيئة والصحة والتعليم.
  - مبادرات اجتماعية لمحاربة الفقر والبطالة.
  - تشجيع التمويل المتوسط والأصغر.
  - المشاركة في المبادرات ذات القيمة الاقتصادية المضافة للمجتمع.

5.14- على المجلس اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الرئيسيين من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى، بهدف تعزيز الحوكمة المؤسسية السليمة وعليه إيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الرئيسيين، وأن تستمد الإدارة التنفيذية العليا سلطتها من المجلس وذلك من خلال الآتي على سبيل المثال لا الحصر:
  - ألا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا وعلى البنك.
  - أن تستمد الإدارة التنفيذية العليا سلطتها من المجلس وحده، والعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.

5.15- اعتماد هيكل تنظيمي العام علماً بأن اعتماد الهيكل الذي يبين التسلسل الإداري مدرجة ضمن مهام الإدارة التنفيذية ضمن المادة 9 د (تعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك رقم 2023/2 تاريخ 2023/2/14).

5.16- على مجلس إدارة البنك العامل ضمن مجموعة بنكية التقيد بما يلـي:

- اعتماد الاستراتيجيات والسياسات للمجموعة والشركات التابعة لها, واعتماد الهياكل الإدارية لهذه الشركات واعتماد دليل الحوكمة المؤسسية على مستوى المجموعة بشكل يتماشى مع هذه التعليمات لتطبيقه على كامل المجموعة وبحيث يضمن أن تكون سياسات الشركات التابعة متماشية مع هذه التعليمات مع مراعاة التعليمات الصادرة بهذا الشأن على البنوك المركزية أو الجهات الرقابية للدول المتواجدة فيها الشركات التابعة.
- الإحاطة بهيكل المجموعة وخاصة ذات الهياكل المعقدة وذلك من خلال معرفة الروابط والعلاقات ما بين الوحدات والشركات الأم ومدى كفاية الحوكمة المؤسسية ضمن المجموعة مع المواءمة بين استراتيجيات وسياسات الحوكمة المؤسسية للشركة الأم وهذه التعليمات أو أي تعليمات يصدرها البنك المركزي أو الجهات الرقابية الأخرى ذات العلاقة لاحقاً في هذا المجال وفي حال حصول تعارض يجب أخذ موافقة البنك المركزي المسبقة لمعالجة ذلك.

5.17- اعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة والالتزام والإلزام بها في جميع المستويات الإدارية في البنك.

5.18- اعتماد ميثاق تدقيق داخلي (Internal Audit Charter) يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق وتعميمه داخل البنك بناءً على توصية لجنة التدقيق.

5.19- التحقق أن دائرة التدقيق الداخلي خاضعة للإشراف المباشر من لجنة التدقيق وأنها ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس لجنة التدقيق ونسخة منها إلى المدير العام.

5.20- ضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك وضمان أن يكونوا مؤهلين للقيام بواجباتهم بما في ذلك حق وصولهم إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل البنك, بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقارير دون أي تدخل خارجي.

5.21- التأكد من قيام إدارة المخاطر بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة واعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج.

5.22- اعتماد منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال ومراجعة هذه المنهجية بصورة سنوية والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كافٍ لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها وبتنسيب من لجنة المخاطر.

5.23- الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المترتبة على البنك وقدرات ومؤهلات موظفي دائرة إدارة المخاطر قبل الموافقة على أي توسع في أنشطة البنك.

5.24- ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر في البنك من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.

5.25- اعتماد وثيقة المخاطر المقبولة للبنك وبتنسيب من لجنة المخاطر.

5.26- ضمان استقلالية إدارة الامتثال وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدربة واعتماد مهامها ومسؤولياتها.

5.27- اعتماد سياسة لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة والتأكد من مراجعة هذه السياسة بشكل سنوي والتحقق من تطبيقها.

5.28- اعتماد سياسة تحكم تعارض المصالح بكافة أشكالها بما فيها تلك التي تنشأ عن ارتباط البنك بالشركات داخل المجموعة البنكية, واعتماد الإجراءات اللازمة لضمان كفاية الضوابط والرقابة الداخلية لمراقبة الالتزام بهذه السياسة ومنع حصول تجاوزات عليها.

5.29- اعتماد سياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة ومراجعتها بشكل سنوي كلما دعت الحاجة, على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توافرها في العضو المرشح والمعين, ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع الأعضاء لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها.

5.30- اعتماد سياسة ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ومراجعتها من وقت, على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توافرها في عضو الإدارة التنفيذية العليا, ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها, وعلى البنك تزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة.

5.31- اعتماد خطة إحلال (Succession Plan) للإدارة التنفيذية العليا في البنك ومراجعتها بشكل سنوي.

5.32- اعتماد المجلس نظام لقياس أداء إداريي البنك من غير أعضاء المجلس والمدير العام بحيث يؤخذ بالاعتبار مؤشرات أداء تختلف باختلاف طبيعة أعمال الدوائر ومدى تحقيقها لأهدافها, على أن يشمل هذا النظام على الآتي كحد أدنى:

- أن يعطى وزن ترجيحي مناسب لقياس أداء الالتزام بإطار عمل دائرة إدارة المخاطر ودائرة الامتثال وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.
- ألا يكون إجمالي الدخل أو الربح العنصر الوحيد لقياس الأداء, أي ضرورة أن تؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية وتحقيق أهداف كل دائرة وخططها السنوية, بالإضافة إلى قياس رضا العملاء حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق.

5.33- على المجلس وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضائه وذلك اعتماداً على نظام التقييم الذي أقره.

5.34- على المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي وذلك من خلال:

- إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك.
- متابعة تصويب ملاحظات التدقيق.

5.35- يتحمل المجلس مسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي, وكذلك متطلبات الجهات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله, ومراعاة أصحاب المصالح, وأن البنك يدار ضمن إطار التشريعات والسياسات الداخلية فيه, وأن الرقابة الفعّالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك بما في ذلك الأنشطة المسندة لجهات خارجية.

5.36- على المجلس التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات.

5.37- على كل من يشغل رئاسة أو عضوية المجلس توقيع إقرار وفق نموذج رقم 1 من التعليمات يحفظ لدى البنك ونسخة منه إلى البنك المركزي مرفقاً به السيرة الذاتية للعضو والشهادات العلمية, شهادات الخبرة, شهادة عدم محكومية, وصورة عن بطاقة الأحوال المدنية (جواز السفر لغير الأردني).

5.38- على المجلس اتخاذ إجراءات العناية الواجبة لدى البنك في أي من المسائل التي تخص أعمال البنك ومراعاة الأسس السليمة للوصول إلى القرار المتخذ حول ذلك وبما يكفل القيام بمهامه ومسؤولياته بأعلى المستويات المهنية.

5.39- اضطلاع كل عضو من أعضاء المجلس بما يلي:

- الإلمام بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
- حضور اجتماعات المجلس واجتماعات لجانه حسب المقتضى واجتماعات الهيئة العامة.

- عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.
- تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها, وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة, وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده مع الالتزام بعدم الحضور أو المشاركة بالقرار المتخذ بالاجتماع الذي يتم فيه تداول مثل هذا الموضوع, وأن يدون هذا الإفصاح في محضر اجتماع المجلس.
- تخصيص الوقت الكافي للاضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة. هذا وعلى لجنة الترشيحات والمكافآت إيجاد منهجية واضحة للتحقق من ذلك بما فيها (على سبيل المثال) مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/ هيئات/ منتديات... إلخ.

5.40- على المجلس ضمان وجود نظام لتقييم أعماله وأعمال لجانه وأعضائه, وعلى أن يتضمن هذا النظام كحد أدنى ما يلي:

- مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) يمكن استخلاصها من الخطط والأهداف الاستراتيجية لاستخدامها لقياس أداء المجلس ولجانه.
- التواصل ما بين المجلس والمساهمين ودورية هذا التواصل.
- دورية اجتماعات المجلس مع الإدارة التنفيذية العليا.
- حضور العضو لاجتماعات المجلس ولجانه ومشاركاته فيها بفاعلية, وكذلك مقارنة أدائه بأداء الأعضاء الآخرين, ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.
- مدى تطوير العضو لمعرفته في أعمال البنوك من خلال مشاركاته في برامج تدريبية.

5.41- ضمان أن تتوفر في سياسة منح المكافآت المالية العناصر التالية:

- أن تكون معدة للمحافظة على الإداريين ذوي الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة واستقطابهم وتحفيزهم والارتقاء بأدائهم.
- أن تكون مصممة لضمان عدم استخدامها بشكل يؤثر على ملاءة وسمعة البنك.
- أن تأخذ بالاعتبار المخاطر ووضع السيولة والأرباح وتوقيتها.
- ألا يستند عنصر منح المكافأة فقط على أداء السنة الحالية بل أن يستند أيضاً على أدائه في المدى المتوسط والطويل (3-5) سنوات.
- أن تعبر عن أهداف البنك وقيمه واستراتيجيته.
- تحدد شكل المكافآت كأن تكون على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو خيارات الأسهم أو أي مزايا أخرى.
- أن تتضمن إمكانية تأجيل دفع نسبة معقولة من المكافآت بحيث يتم تحديد هذه النسبة وفترة التأجيل على أساس طبيعة العمل ومخاطره ونشاطات الإداري المعني.
- ألا يتم منح مكافآت مالية لإداريي الدوائر الرقابية (إدارة المخاطر, التدقيق, الامتثال, وغيرها) اعتماداً على نتائج أعمال الدوائر التي يراقبونها.

5.42- إعلام البنك المركزي الأردني قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تاريخ اجتماع الهيئة العامة عن رغبة البنك بترشيح المدقق الخارجي لانتخابه (أو إعادة انتخابه) من قبل الهيئة العامة.

6- مجموعة بنك الأردن:

يتولى مجلس إدارة بنك الأردن مسؤولية اعتماد الاستراتيجيات والسياسات للمجموعة والشركات التابعة لها واعتماد الهياكل الإدارية لهذه الشركات والتحقق من وجود معايير حوكمة كافية للمجموعة وعليه التأكد من وجود سياسات وآليات حوكمة مناسبة لهيكل ونشاط ومخاطر المجموعة وكيانها وتقييم هذه السياسات بصفة دورية (سنوية) لتتلاءم مع التوسع الجغرافي والتأكد من امتثال كل شركة تابعة في متطلبات الحوكمة المؤسسية للبنك وتعديلها وفقاً للقوانين الناظمة لأعمال الشركة وفي حال حصول تعارض ما بين هذه التعليمات وتعليمات السلطات الرقابية في الدول المتواجدة فيها هذه الشركات يجب إبلاغ مجلس إدارة بنك الأردن لأخذ موافقة البنك المركزي الأردني لمعالجة ذلك.

7- لجان مجلس الإدارة:

للمجلس صلاحية تفويض بعض من واجباته ومسؤولياته إلى لجان منبثقة عنه بهدف زيادة فعالية المجلس من خلال استغلال مهارات معينة لبعض الأعضاء في الإشراف على قضايا مهمة مثل التدقيق, المخاطر.... إلخ بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك علماً بأن وجود هذه اللجان وتفويض الصلاحيات لا يعفي المجلس من تحمل المسؤولية المباشرة لجميع الأمور المتعلقة بالبنك.

وتعمل هذه اللجان على الاجتماع بشكل منفصل عن المجلس وعلى رفع تقارير دورية له. وتشكل هذه اللجان بموجب قرار من قبل مجلس الإدارة ويتم اعتماد ميثاق لكل لجنة وعلى أن يتضمن ما يلي كحد أدنى:

- أهداف تشكيل اللجنة.
- صلاحية اللجنة.
- أسماء أعضاء اللجنة.
- مهام اللجنة.
- دورية الاجتماع / مدة اللجنة.
- نصاب اجتماع اللجنة.
- التقارير الواجب رفعها.
- تسمية أمين سر لكل لجنة وتحديد مهامه بما في ذلك تدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشاريع قرارات اللجنة بصورة دقيقة.

- **يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان (التدقيق / الحوكمة والاستراتيجيات المؤسسية / المخاطر /الترشيح والمكافآت / لجنة الامتثال)، كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجنتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس، كما يحظر أن يتم تفويض أي من صلاحيات أي لجنة من اللجان المنبثقة عن المجلس ومنصوص لأي سلطة أخرى، ويحظر كذلك تشكيل أي لجنة لها أي صلاحيات تنفيذية باستثناء لجنة التسهيلات.**

وفيما يلي اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تم تشكيلها بموجب تعليمات الحوكمة المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص ويمكن للمجلس تشكيل لجان أخرى متخصصة عند الحاجة هدفها التعامل مع معطيات محددة على أن يتم مراعاة الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجان وملخص عن مهام اللجان ومسؤولياتها ضمن التقرير السنوي للبنك:

7.1- لجنة التدقيق:

7.1.1. تشكيل اللجنة:

مع مراعاة ما ورد في قانون البنوك واستناداً لتعليمات الحوكمة المؤسسية للبنوك تشكل لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء من المجلس، بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين وألا يكون رئيس اللجنة رئيساً لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس، كما لا يجوز أن تضم رئيس المجلس ويجب أن يكون جميع أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك، وألا يكون رئيس اللجنة هو رئيس المجلس أو رئيس لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس.

ويقر المجلس منح لجنة التدقيق صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى حقها في استدعاء أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.

7.1.2. مهام اللجنة

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

7.1.2.1- مراجعة التعديلات في السياسات المحاسبية والعمل على تنفيذ الالتزام بمعايير المبادئ المحاسبية الدولية.
7.1.2.2- مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.
7.1.2.3- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.
7.1.2.4- مراقبة نطاق وشمولية وكفاية ونتائج نشاط التدقيق الداخلي للبنك.
7.1.2.5- مراقبة نطاق وشمولية وكفاية ونتائج وموضوعية المدقق الخارجي لأعمال البنك.
7.1.2.6- التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي على تدقيق أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى وعدم تكليفهم بأي مهام تنفيذية وفي حال عدم القدرة على تحقيق ذلك في مجالات معينة يتم أخذ موافقة اللجنة على مبررات عدم الالتزام خاصة في الحالات المتخصصة مثل التدقيق الخاص بتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني.
7.1.2.7- التأكد من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها.
7.1.2.8- التأكد من قيام دائرة التدقيق الداخلي بمتابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير الجهة الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية للحيلولة دون تكرارها.
7.1.2.9- مراجعة التقارير والبيانات المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة وخصوصاً المتعلقة بتعليمات البنك المركزي (كفاية المخصصات المأخوذة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها.
7.1.2.10- اعتماد خطة التدقيق المعدة من دائرة التدقيق الداخلي على أن تشمل أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة الدوائر الرقابية الأخرى والأنشطة المسندة لجهات خارجية وذلك بناءً على على درجة مخاطر تلك الأنشطة.
7.1.2.11- دراسة واعتماد أي مسألة تعرض عليها من قبل مجلس إدارة البنك أو أي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها أو إبداء الرأي بشأنها.
7.1.2.12- الاجتماع مع المدقق الخارجي ومدير التدقيق الداخلي ومدير الامتثال ودون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة في السنة على الأقل.
7.1.2.13- التأكد من وجود سياسات عامة تضمن الالتزام بالقوانين والتعليمات الرسمية.
7.1.2.14- التأكد من وجود إطار عام من السلوك المهني في البنك.
7.1.2.15- التأكد من وجود إطار عام متكامل للرقابة الداخلية والعمل على تطويره أولاً بأول وكلما دعت الحاجة لذلك.

7.1.2.16- مراجعة التقارير الخاصة بالاختراقات (عدم الامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، إساءة الأمانة) والعمل على وضع الإجراءات الكفيلة بتلافيها.
7.1.2.17- التوصية لمجلس الإدارة بخصوص تعيين، إنهاء عمل، أتعاب، وتقييم موضوعية المدقق الخارجي، بالإضافة إلى استقلاليته، آخذاً بالاعتبار أي أعمال أخرى كلف بها خارج نطاق التدقيق.
7.1.2.18- التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام البنك بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة.
7.1.2.19- مراجعة تعاملات الأطراف ذوي العلاقة مع البنك والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة قبل إبرامها.
7.1.2.20- التحقق من توفر الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة التدقيق الداخلي وإخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة، بما في ذلك في مجال الحوكمة المؤسسية.
7.1.2.21- التأكد من قيام دائرة التدقيق بمراجعة الالتزام بدليل الحوكمة المؤسسية سنوياً.
7.1.2.22- التأكد من قيام دائرة التدقيق بمراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمده من المجلس.
7.1.2.23- التأكد من قيام دائرة التدقيق بمراجعة دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).
7.1.2.24- الاطلاع على تقارير ربع سنوية عن فعالية الرقابة الداخلية في كافة أنشطة البنك.
7.1.2.25- إقرار آلية تعديلات على ميثاق وإجراءات عمل التدقيق الداخلي.
7.1.2.26- تقييم أداء مدير دائرة التدقيق الداخلي وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس.
7.1.2.27- الإشراف المباشر على دائرة التدقيق بما يخص إقرار الزيادات والمكافآت وأية تعديلات على هيكل الرواتب.
7.1.2.28- مراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكّن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية.
7.1.2.29- التحقق من استقلالية المدقق الخارجي سنوياً.
7.1.2.30- التأكد من قيام دائرة التدقيق الداخلي بإجراء فحص مرة واحدة على الأقل في السنة للتأكد من أن كافة التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة مع البنك قد تمت وفقاً للتشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك والإجراءات المعتمدة، ودراسة توصيات دائرة التدقيق في هذا المجال وتوصياتها، وتقوم لجنة التدقيق بإعلام البنك المركزي فوراً في حال التحقق من أي تجاوز لأي من التشريعات النافذة والسياسات الداخلية في هذا المجال.
7.1.2.31- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.
7.1.2.32- التحقق من تقيد دائرة التدقيق الداخلي بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن جمعية المدققين الداخليين، بما في ذلك إجراء تقييم خارجي مستقل لنشاط التدقيق الداخلي مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات وتزويد البنك المركزي بنسخة من هذا التقييم.
7.1.2.33- اعتماد ميثاق التدقيق الداخلي المعد من قبل دائرة التدقيق الداخلي على أن يتضمن الميثاق مهام وصلاحيات ومنهجية عمل دائرة التدقيق الداخلي والتوصية باعتماده من مجلس الإدارة.
7.1.2.34- التأكد من قيام دائرة التدقيق الداخلي بالتأكد من توفر الإجراءات اللازمة لاستلام، ومعالجة والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك، والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية، وعمليات التدقيق، ورفع تقارير دورية بها.
7.1.2.35- التأكد من قيام دائرة التدقيق الداخلي بالاحتفاظ بتقارير وأوراق عمل التدقيق، ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص وبشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.
7.1.2.36- التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق – وفق النهج المعتمد على المخاطر – بما فيها المسندة لجهات خارجية.
7.1.2.37- ضمان تدوير منتظم للمدقق الخارجي كل سبع سنوات كحد أعلى، وعلى ألا يتم تغيير المدقق الخارجي خلال فترة التعاقد إلا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي وبناءً على أسباب جوهرية.
7.1.2.38- على لجنة التدقيق التحقق من استقلالية المدقق الخارجي خلال فترة التعاقد بدايةً واستمراراً وبما يضمن عدم وجود تعارض في المصالح بين البنك والمدقق الخارجي وعلى المجلس ضمان ذلك، والتحقق من تضمين شروط التعاقد مع المدقق الخارجي ما يلي كحد أدنى:

- لا يجوز أن يكون المدقق الخارجي عضواً في المجلس أو مجلس إدارة/هيئة مديري أي من الشركات التابعة للبنك.
- لا يجوز أن يعمل المدقق الخارجي بصفة دائمة أثناء مهمة التدقيق بأي عمل فني أو إداري أو استشاري لدى البنك أو لدى أي من الشركات التابعة له.
- لا يجوز أن يكون المدقق الخارجي شريكاً مع أي من أعضاء المجلس / الهيئة / الإدارة التنفيذية العليا للبنك أو أي من أعضاء الهيئة أو أي من أعضاء مجلس إدارة / هيئة مديري أو أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لأي من الشركات التابعة للبنك.
- لا يجوز أن تكون هناك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية بين الشريك المسؤول أو أي عضو من أعضاء فريق التدقيق مع أي عضو من أعضاء المجلس أو أي عضو من أعضاء الهيئة أو أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك أو أي من الشركات التابعة له.
- لا يجوز للمدقق الخارجي تملك أو التعامل في أو المضاربة في أسهم البنك أو أسهم أي من الشركات التابعة للبنك وذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.
- لا يجوز للمدقق الخارجي أن يجمع بين أعمال التدقيق على حسابات البنك وأي خدمات إضافية خارج نطاق خدمات التدقيق يكلف بها المكتب.

7.1.2.39- على لجنة التدقيق التحقق من مؤهلات وفاعلية المدقق الخارجي والتأكد من أن رسالة الارتباط تتضمن بشكل واضح نطاق التدقيق والأتعاب وفترة التعاقد وأي شروط أخرى وبما يتناسب مع طبيعة البنك وحجم أعماله وتعقيد عملياته ومخاطره.

وبشكل عام فإن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني عن مسؤوليات المجلس أو إلإدارة التنفيذية العليا فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لديه.

لا يجوز دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال لجنة التدقيق.

7.2- لجنة الترشيحات والمكافآت:

7.2.1. تشكيل اللجنة:

تتشكل اللجنة على الأقل من ثلاثة أعضاء بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين.

7.2.2. مهام اللجنة:

يناط بهذه اللجنة المهام التالية وبما لا يخالف التشريعات المعمول بها فيما يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

7.2.2.1- التحقق من مدى ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة لشروط العضوية التي تضمنها بند (2) من المحور الأول (مجلس الإدارة) بالإضافة لشروط سياسة ملاءمة أعضاء مجلس الإدارة بشكل دوري عند الانتخاب / التعيين / بشكل سنوي تقييم وتحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية المجلس مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في اجتماعات المجلس.

7.2.2.2- إبلاغ أي شخص (بما في ذلك ممثل الشخص الاعتباري) يتقدم للترشح لعضوية المجلس خطياً بقرار المجلس المتضمن عدم انطباق.

7.2.2.3- الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي على ترشيح أي عضو للمجلس قبل تاريخ اجتماع الهيئة العامة للبنك بمدة كافية لا تقل عن شهر، وإعلام من يرغب بالترشح بضرورة وجود عدم ممانعة البنك المركزي على ذلك.

7.2.2.4- تحديد المتطلبات اللازمة لضمان استقلالية العضو والتحقق من ذلك بشكل سنوي وعند التعيين أو عندما يطرأ أي مستجدات تستوجب ذلك، بحيث تشمل الشروط التالية كحد أدنى:

- أن يكون شخصاً طبيعياً.
- ألا يكون قد عمل موظفاً في البنك أو في أي من الشركات التابعة له أو مستشاراً للبنك أو لأي من الشركات التابعة له خلال السنوات الثلاث السابقة لترشيحه.
- ألا تربطه بأي من أعضاء المجلس الآخرين أو بأي عضو من أعضاء مجالس إدارات / هيئات مديري الشركات التابعة للبنك أو بأحد المساهمين الرئيسيين في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
- ألا تربطه بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك (عدا المدير العام) أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في أي من الشركات التابعة للبنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
- ألا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المدقق الخارجي للبنك وألا يكون قد كان شريكاً أو موظفاً خلال السنوات الثلاث السابقة لترشيحه.
- ألا يكون مساهماً رئيسياً في البنك أو حليفاً لمساهم رئيسي في البنك، أو تُشكل مساهمته مع مساهمة حليف مقدار مساهمة مساهم رئيسي، أو مساهماً رئيسياً في أي من الشركات التابعة للبنك، أو مساهماً رئيسياً في المجموعة المالكة للبنك.
- ألا يكون قد شغل عضوية مجلس إدارة البنك أو أي من شركاته التابعة أو عضو هيئة مديرين فيها لأكثر من ثماني سنوات مجتمعة للعضويات آنفة الذكر، وإذا فقد أي عضو استقلاليته إعمالاً لهذا البند للبنك وبعد انقطاع العضو لمدة (4) سنوات متصلة على الأقل (Cooling-off Period) في حال وجود مبررات كافية لديه التقدم للبنك المركزي بطلب عدم الممانعة على اعتباره عضواً مستقلاً.
- ألا يكون حاصلاً هو أو زوجته أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى أو أي شركة هو عضو في مجلس إدارتها أو مالك لها أو مساهم رئيسي فيها أو يكون عضو إدارة تنفيذية عليا فيها على ائتمان من البنك تزيد نسبته على (5%) من رأسمال البنك التنظيمي، وألا يكون ضامناً لائتمان من البنك تزيد قيمته عن ذات النسبة، وللبنك المركزي النظر في بعض الحالات المتعلقة بالأشخاص المرشحين ولهم عضويات بالشركات المساهمة العامة.

7.2.2.5- التحقق من مدى ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لشروط العضوية التي تضمنها بند (1) شروط ملاءمة العضوية من المحور الثاني (الإدارة التنفيذية العليا)، بالإضافة لشروط سياسة ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.6- تقييم المرشحين لشغل عضوية الإدارة التنفيذية العليا وترشيح المؤهلين للانضمام للإدارة التنفيذية لمجلس الإدارة.

7.2.2.7- وضع نظام لتقييم أعمال المجلس وأعمال لجانه وأعضائه يتضمن ما يلي كحد أدنى:

- تحديد دور المجلس في تحقيق الأهداف بشكل يمكن قياسه.
- تحديد مؤشرات أداء رئيسة (KPIs) التي يمكن استخلاصها من الخطط والأهداف الاستراتيجية واستخدامها لقياس أداء المجلس.
- التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
- دورية اجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
- دور العضو في اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه ومشاركته فيها بفاعلية.
- مقارنة أداء العضو بأداء الأعضاء الآخرين.
- الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.
- التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية منها الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر وآخر تطورات العمل المصرفي.

7.2.2.8- وضع نظام لتقييم أداء المدير العام سنوياً واعتماده من المجلس يتضمن وضع مؤشرات الأداء الرئيسية وبحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كحد أدنى كل من الأداء المالي والإداري للبنك مقارنةً بحجم المخاطر، ومدى إنجازه لخطط واستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، بحيث يتم وضع أوزان ترجيحية لكل بند من بنود التقييم وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.

7.2.2.9- التوصيه بالمكافآت (الراتب الشهري والمنافع الأخرى) للمدير العام في البنك.

7.2.2.10- التأكد من الإفصاح عن ملخص سياسة المكافآت لدى البنك في التقرير السنوي للبنك وتحديداً مكافآت أعضاء المجلس كل على حدة وأعلى رواتب تم دفعها خلال السنة للإدارة التنفيذية العليا من غير أعضاء المجلس.

7.2.2.11- التأكد من تلبية احتياجات البنك من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.12- اعتماد السياسات الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في البنك والتأكد من تطبيقها.

7.2.2.13- وضع سياسة تقييم أداء ومنح مكافآت مالية لإداريي البنك ومراجعتها بصورة دورية بحيث تتضمن آلية تحديد رواتب ومكافآت وامتيازات المدير العام وباقي أعضاء الإدارة التنفيذية ولا يجوز للجنة تفويض هذه المهمة للإدارة التنفيذية وأن تعتمد هذه السياسة من المجلس.

7.2.2.14- التأكد من وجود خطة إحلال للإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.15- توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب والتأكد من إطلاعهم المستمر على أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.

7.2.2.16- التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية وآخر التطورات بالعمل المصرفي.

7.2.2.17- إقرار الزيادات والمكافآت السنوية لإداريي البنك.

7.2.2.18- إقرار أسس ومعطيات تقييم الأداء ونتائجه لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.19- إقرار عمليات تقييم الوظائف التي تتجاوز صلاحية لجنة الموارد البشرية.

7.2.2.20- وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة اعتماداً على نظام التقييم الذي تم إقراره.

7.2.2.21- إيجاد منهجية واضحة للتحقق من مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/هيئات منتديات.... إلخ.

7.2.2.22- تقوم لجنة الترشيح والمكافآت سنوياً بتقييم لعمل المجلس ككل ولجانه وأعضائه كما يقوم أعضاء المجلس (عدا أعضاء لجنة الترشيح والمكافآت) بتقييم أداء لجنة الترشيح والمكافآت وأعضائها وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.

7.2.2.23- الحصول على موافقة المجلس عند تعيين أو قبول أو استقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.24- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

7.2.2.25- يتم مراعاة تمثيل المرأة في عضوية المجلس والإدارة التنفيذية العليا.

7.2.2.26- التحقق من أن أي مساهم رئيسي في البنك لا يرتبط بأي صلة بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة مع المدير العام ومن الدرجة الأولى مع أي عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين بداية واستمرار.

7.3- لجنة إدارة المخاطر

7.3.1. تشكيل اللجنة:

تتشكل هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل، بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين.
هذا ويمكن للجنة تشكيل لجان مصغرة بالاشتراك مع أعضاء الإدارة التنفيذية وترفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر.

7.3.2. مهام اللجنة:

تتضمن مسؤوليات اللجنة ما يلي:

7.3.2.1- مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر التركزات الائتمانية، مخاطر أسعار الفائدة.... إلخ)، وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

7.3.2.2- التحقق من توفر سياسات وأدوات لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة المخاطر، مع مراجعتها بشكل سنوي كحد أدنى للتأكد من فعاليتها وتعديلها إذا لزم الأمر.

7.3.2.3- تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.

7.3.2.4- مراجعة منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICCAP) من حيث شمولها وفعاليتها وقدرتها على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاستراتيجية للبنك وخطة رأس المال بصورة دورية (بشكل سنوي) والتحقق من تطبيقها والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كافٍ لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها قبل اعتمادها من مجلس الإدارة.

7.3.2.5- مناقشة وإقرار نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل نصف سنوي كحد أدنى لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة وفقاً للفرضيات والسيناريوهات المعتمده والتنسيب لمجلس الإدارة لإقرارها.

7.3.2.6- مناقشة وإقرار الفرضيات والسيناريوهات لاختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل سنوي والتنسيب لمجلس الإدارة لاعتمادها.

7.3.2.7- ضمان وجود استراتيجية شاملة لإدارة المخاطر لدى البنك تتضمن نوع ومستوى المخاطر المقبولة لكافة أنشطة البنك.

7.3.2.8- تقع على عاتق الإدارة التنفيذية العليا للبنك مسؤولية تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأساليب المشار إليها أعلاه وذلك تحت إشراف لجنة إدارة المخاطر.
7.3.2.9- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية العليا للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
7.3.2.10- تتولى لجنة إدارة المخاطر مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة.
7.3.2.11- التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.
7.3.2.12- مناقشة وإقرار تقارير إدارة المخاطر التي ترفع إليها بشكل دوري (ربع سنوي).
7.3.2.13- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسأله تدخل ضمن مهامها.
7.3.2.14- إقرار نتائج عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP والتنسيب لمجلس الإدارة باعتمادها.
7.3.2.15- تقييم أداء مدير دائرة إدارة المخاطر وتحديد مكافأته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس وذلك بعد الاستئناس برأي المدير العام.
7.3.2.16- إقرار الزيادات أو المكافآت المتعلقة في إداريي وموظفي دوائر المخاطر وأية تعديلات على هيكل الرواتب.
7.3.2.17- تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري وأي أنشطة يقوم بها البنك يمكن أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة، ورفع تقارير بذلك إلى المجلس ومتابعة معالجتها.
7.3.2.18- التحقق من فعالية إجراءات عمل دائرة المخاطر وتقييم مدى التزام الإدارة التنفيذية بالسياسات والإجراءات المعتمدة.
7.3.2.19- تزويد مجلس الإدارة بتقارير دورية حول المخاطر التي يتعرض لها البنك بما في ذلك التجاوزات الحاصلة عن مستويات المخاطر المقبولة وإجراءات معالجتها، وتقييم مدى التزام الإدارة التنفيذية بالسياسات والإجراءات المعتمدة.
7.3.2.20- التحقق من توفر نظام لإدارة المخاطر يكفل دقة واكتمالية البيانات المستخدمة لتحديد وقياس ومراقبة المخاطر والخسائر التي تنجم عنها والاحتفاظ برأس المال اللازم لمواجهتها.
7.3.2.21- التحقق من وجود الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها على سبيل المثال لا الحصر:
7.3.2.22- التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
7.3.2.23- إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
7.3.2.24- توفر التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة والوسائل الكمية.
7.3.2.25- التحقق من توفر الموارد الكافية والعدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة إدارة المخاطر واخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة.
7.3.2.26- تجتمع اللجنة مرة واحدة كل ثلاثة أشهر على الأقل وكلما دعت الحاجة لذلك.
7.3.2.27- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

7.4- لجنة الحوكمة والاستراتيجيات المؤسسية:

7.4.1. تشكيل اللجنة:

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضاءها من الأعضاء المستقلين وعلى أن تضم رئيس المجلس

7.4.2. مهام اللجنة:

تتولى اللجنة القيام بالمهام التاليـــة:

- الإشراف على إعداد ومراجعة دليل الحوكمة المؤسسية للبنك حسب القوانين والتشريعات الناظمة لأعمال البنك واعتماده من المجلس.
- وضع الإجراءات الكفيلة للتحقق من البنود الواردة في الدليل والتقيد بها.
- متابعة التطورات والمستجدات التي تطرأ بهذا الخصوص.
- مراجعة سنوية للدليل والتأكد من نشره على أوسع نطاق.
- التأكد من قيام دائرة التدقيق الداخلي بمراجعة وتقييم مدى الالتزام بتطبيق الحوكمة المؤسسية والسياسات والمواثيق المتعلقة به سنوياً من خلال الاطلاع على التقرير الذي تعده دائرة التدقيق الداخلي بهذا الخصوص.
- المراجعة والإشراف على جميع العناصر ذات العلاقة باستراتيجية البنك والتوصية بإقرارها.
- التأكد من وجود سياسات عامة لتنفيذ وتطبيق الاستراتيجيات بفاعلية.
- إقرار الاستراتيجيات وخطط العمل والأداء لجميع القطاعات والدوائر والتعديلات التي قد تطرأ عليها.
- إقرار دراسة جدوى عملية التفرع الداخلية والخارجية والتنسيب لمجلس الإدارة.
- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.
- التحقق من تصويب الملاحظات الواردة في تقرير دائرة التدقيق الداخلي – أو أي جهة أخرى ذات علاقة فيما يتعلق بالتزام البنك بدليل الحوكمة المؤسسية.
- إبلاغ البنك المركزي فوراً عن أي تجاوزات لأحكام ومتطلبات هذه التعليمات.
- تزويد البنك المركزي بكتاب موقع من كافة أعضاء اللجنة يؤكد توافق الدليل مع تعليمات الحوكمة 2023/2 وخلال شهرين من تاريخ إجراء أي تعديل لاحق على تعليمات حوكمة البنوك.

7.5- اللجنة التنفيذية

7.5.1. تشكيل اللجنة

ألا يقل عدد أعضاء اللجنة عن خمسة أعضاء, ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلاً, على ألا يكون أي من أعضائها في لجنة التدقيق للنظر في التسهيلات التي تتجاوز صلاحية أعلى لجنة في الإدارة التنفيذية.

- أن يكون النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد أعضائها بغض النظر عن عدد الحاضرين.
- أن يقوم أعضاء اللجنة بحضور اجتماعاتها والتصويت على قراراتها شخصياً وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن للعضو إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف وله الحق في التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يتم توثيق ذلك حسب الأصول.

7.5.2. مهام اللجنة

- إجازة معاملات الائتمان التي تتجاوز صلاحيات لجان الإدارة التنفيذية.
- إجازة قرارات جدولة المستحقات والتسويات وإعادة الجدولة والإعفاءات.
- إجازة قرارات بيع العقارات المملوكة للبنك.
- إجازة معاملات الاستثمار التي تتجاوز صلاحيات الإدارة التنفيذية.
- إجازة العطاءات والمشتريات التي تتجاوز صلاحيات لجان الإدارة التنفيذية.
- اتخاذ القرار المناسب بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل لجنة الإدارة التنفيذية.
- تحديد حدود عليا للصلاحيات المناطة بهذه اللجنة والمتعلقة بمنح أو تعديل أو تجديد أو هيكلة أو جدولة التسهيلات الائتمانية وبحيث يكون هناك صلاحيات واضحة للمجلس بالخصوص.
- أن ترفع إلى المجلس بشكل دوري تفاصيل التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبلها.
- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

7.6- لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات

7.6.1. تشكيلة اللجنة:

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة ويفضل أن تضم في عضويتها أشخاص من ذوي الخبرة أو المعرفة في الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات وللجنة الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بخبراء خارجيين وذلك بالتنسيق مع مجلس الإدارة بغرض تعويض النقص في هذا المجال من جهة وتعزيز الرأي الموضوعي من جهة أخرى وللجنة دعوة أي من إداريي البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم بما فيهم المعنيين بالتدقيق الخارجي.

7.6.2. مهام اللجنة:

7.6.2.1- اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة.
7.6.2.2- اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
7.6.2.3- اعتماد مصفوفة الأهداف الرئيسية وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.
7.6.2.4- اعتماد مصفوفة للمسؤوليات.
7.6.2.5- التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة لمخاطر.
7.6.2.6- اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
7.6.2.7- الإشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات.
7.6.2.8- الاطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات.
7.6.2.9- التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أيه انحرافات.

7.7- لجنة الامتثال

7.7.1. تشكيلة اللجنة:

تتشكل هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة بحيث يكون من بينهم عضو مستقل وتجتمع اللجنة مرة واحدة كل ثلاثة أشهر على الأقل وكلما دعت الحاجة.

7.7.2. مهام اللجنة

7.7.2.1- ضمان وجود سياسة امتثال خاصة بالبنك وإجراءات منبثقة عنها, وبما يكفل إنشاء وظيفة امتثال قادرة على أداء واجباتها بفعالية, وبحيث تقوم اللجنة بإجراء تقييم لمدى فعالية إدارة البنك لمخاطر الامتثال مرة واحدة سنوياً على الأقل.
7.7.2.2- مراجعه سياسات الامتثال قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها) سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب/ سياسة التعامل مع متطلبات الـ FATCA / سياسة مكافحة الاحتيال والتزوير / سياسة التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية ميثاق السلوك المهني/ سياسة تعارض المصالح).
7.7.2.3- تحديد أساليب وآليات تخفيف مخاطر الامتثال بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.
7.7.2.4- مراجعه الإجراءات الوقائية التي تم اتخاذها في التعامل مع الأنشطة المشبوهة أو الاحتيالية.
7.7.2.5- اعتماد الخطة السنوية والتقارير الدورية المعدة من دائرة الامتثال والتي تشمل تقييم مخاطر عدم الامتثال والمخالفات وجوانب القصور والإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها.

7.7.2.6- مراقبة وتقييم درجة الكفاءة والفعالية التي يدير البنك مخاطر الامتثال من خلالها.
7.7.2.7- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية العليا من البنك حول هيكل دائرة الامتثال وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أية تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
7.7.2.8- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها.
7.7.2.9- تقييم أداء مدير إدارة الامتثال وتحديد مكافآته وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من قبل المجلس, وذلك بعد الاستئناس برأي المدير العام.
7.7.2.10- إقرار الزيادات أو المكافآت المتعلقة بإداريي دائرة الامتثال وأية تعديلات على هيكل الرواتب وبما يتماشى مع سياسة تقييم الإدارة ومنح المكافآت المعتمدة من قبل لجنة الترشيحات.
7.7.2.11- الدعم المعنوي لدائرة الامتثال, وذلك بتعزيز الاتجاه والموقف الإيجابي لمبادئ الامتثال لدى البنك.
7.7.2.12- أية مهام أخرى تناط باللجنة من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.
7.7.2.13- الإشراف على تنفيذ سياسة الامتثال في البنك, والحرص على قيام الإدارة التنفيذية في البنك على حل كافة المسائل المتعلقة بالامتثال بسرعة مناسبة وفعالية.
7.7.2.14- الإشراف والرقابة على أعمال إدارة الامتثال, وضمان وجود الآليات المناسبة لمراقبة التزام كافة المستويات الإدارية في البنك بكافة المتطلبات الرقابية والتشريعات النافذة والمعايير الدولية بما فيها توصيات مجموعة العمل المالي.
7.7.2.15- التحقق من توفر الكوادر البشرية المؤهلة لدائرة الامتثال وإخضاعهم لبرامج تدريبية متخصصة.

8- اجتماعات مجلس الإدارة:

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة خطية من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه أو بناء على طلب خطي يقدمه إلى رئيس المجلس ربع أعضائه على الأقل يبينون فيه الأسباب الداعية لعقد الاجتماع فإذا لم يوجه رئيس المجلس أو نائبه الدعوة للمجلس إلى الاجتماع خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمه الطلب فللأعضاء الذين قدموا الطلب دعوته للانعقاد, وفقاً للمعطيات التالية:

- يجوز لأعضاء المجلس حضور اجتماعاته واجتماعات لجانه بوساطة أي من وسائل الاتصال الهاتفي المرئي على أن يصادق رئيس المجلس/ رئيس اللجنة وأمين السر على محضر الاجتماع ونصابه القانوني.
- لا يجوز أن يقل نصاب اجتماع أي لجنة عن (3) أعضاء بما فيهم رئيس اللجنة, كما لا يجوز اللجوء لتسمية عضو بديل في اجتماع أي لجنة حال غياب الأصيل.
- يجب حضور ما يزيد على نصف أعضاء المجلس لتكون اجتماعاته قانونية.
- يعقد المجلس اجتماعاته في مبنى الإدارة العامة للبنك أو في المكان الذي يعينه الرئيس إذا تعذر الاجتماع في مبنى الإدارة العامة للبنك.
- يجب ألا تقل اجتماعات المجلس عن ست مرات في السنة وألا ينقضي أكثر من شهرين دون عقد اجتماع للمجلس.
- يرأس رئيس مجلس الإدارة جميع اجتماعات المجلس وينوب عنه عند غيابه نائب الرئيس وفي حالة غيابهما يختار الحاضرون من بينهم رئيساً لتلك الجلسة.
- تصدر قرارات مجلس الإدارة بالأكثرية المطلقة للأعضاء الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يكون صوت الرئيس أو من يقوم مقامه مرجحاً.
- يمنع التصويت بالوكالة أو بالمراسلة في اجتماعات مجلس الإدارة.
- تثبت مداولات وقرارات مجلس الإدارة في محاضر جلسات تقيد في سجل البنك ويدون فيها أسماء الأعضاء الحاضرين وأسماء أعضاء اللجان في كل جلسة وجميع التعليمات الصادرة عن مجلس الإدارة ولجانه وعلى العضو أن يسجل مخالفته فوق توقيعه.
- جميع محاضر الجلسات يوقع عليها الرئيس وأعضاء المجلس الذين حضروا تلك الجلسات.
- على الإدارة التنفيذية العليا وقبل اجتماع المجلس بوقت كاف تقديم معلومات وافية ودقيقة لأعضاء المجلس عن بنود جدول أعمال المجلس وعلى رئيس المجلس التحقق من ذلك.

9- أمانة سر مجلس الإدارة:

- تنبع أهمية محاضر الاجتماعات للبنك, وللمساهمين, وللسلطات الرقابية من كونها السجل الدائم للأعمال التي قام بها المجلس وللقرارات المتخذة من قبله ومن قبل اللجان المنبثقة عنه عبر تاريخ عمل البنك. كما أنها تعتبر الإثبات القانوني للإجراءات التي قام بها المجلس أو لجانه وللأحداث التي جرت خلال الاجتماعات منعاً لحدوث أي التباس.
- وبناءً عليه ولأهمية الدور الذي يقوم به أمين سر المجلس, فإن على المجلس تعيين أمين سر للمجلس وإنهاء خدماته وتحديد مكافأته وعلى أن يتم مراعاة توفر الخبرة والمعرفة اللازمة للقيام بالمهام الموكلة إليه.
- وتتضمن مسؤوليات أمانة سر المجلس ما يلي:
- ترتيب وإعداد وتحديد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.
- حضور جميع اجتماعات المجلس وتدوين كافة المداولات على أن يتم مراعاة الدقة عند كتابة المحاضر والحرص الدائم على أن تعكس بوضوح كافة البنود التي تم طرحها خلال اجتماعات مجلس الإدارة والقرارات التي تم اتخاذها في حينه وأية أمور أخرى تمت مناقشتها وأن تتضمن تسجيلاً دقيقاً لأي عملية تصويت تمت خلال هذه الاجتماعات بما فيها المعارضة أو الامتناع عن التصويت.
- إرفاق أو الإشارة إلى أي وثائق تم الرجوع إليها خلال الاجتماعات.
- توفير المعلومات وانسيابها بين أعضاء المجلس وأعضاء اللجان في المجلس والإدارة التنفيذية.
- الاحتفاظ بسجلات خطية أو إلكترونية موثقة ودائمة لمداولات المجلس.
- التأكد من اتباع أعضاء المجلس للإجراءات المقره من المجلس.
- استلام شكاوى واقتراحات المساهمين وتحليلها والتحري عن مدى صحتها وعرضها على مجلس الإدارة في أول اجتماع لها للبت فيها.

- تبليغ ومتابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة ومتابعة بحث أي مواضيع تم إجراء طرحها في اجتماع سابق.
- التحضير لاجتماع الهيئة العامة.
- التعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.
- تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة والتي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.
- التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.
- تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات داخل المملكة وخارجها واللجان المنبثقة عنه وفق النماذج المرفقة (1/4, 2/4, 3/4, 4/4) وعند حدوث أي تعديل بشكل نصف سنوي وكذلك عند حدوث أي تعديل.
- تزويد البنك المركزي بكتاب موقع من كافة أعضاء لجنة الحوكمة تؤكد توافق الدليل مع تعليمات الحوكمة 2023/2 وخلال شهرين من تاريخ إجراء أي تعديل لاحق على تعليمات حوكمة البنوك.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات بما فيها الصادرة عن البنك المركزي.

10- تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة:

على المجلس اعتماد سياسة تحكم تعارض المصالح بكافة أشكالها بما فيها تلك التي تنشأ عن ارتباط البنك بالشركات داخل المجموعة البنكية, واعتماد الإجراءات اللازمة لضمان كفاية الضوابط والرقابة الداخلية لمراقبة الالتزام بهذه السياسة ومنع حصول تجاوزات عليها, وتشمل هذه السياسة بالحد الأدنى ما يلي:

- تجنب الأنشطة التي ينشأ عنها تعارض بين مصلحة البنك وأي مصلحة تعود لأي إداري في البنك أو لأي عضو في الهيئة بأي شكل من أشكالها.
- القيام بالإفصاح فور التحقق من أي مسألة قد نشأ أو سينشأ عنها تعارض بين مصلحة البنك وأي مصلحة تعود لأي إداري في البنك أو لأي عضو في الهيئة بأي شكل من أشكالها.
- عدم إفصاح عضو المجلس عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره, وعدم إفصاح ممثل الشخص الاعتباري عن أي معلومات سرية تم تداولها خلال اجتماعات المجلس ولجانه لأي شخص بما في ذلك أي إداري لدى هذا الشخص الاعتباري.
- تغليب عضو المجلس مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها, وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة, وأن يتجنب تعارض المصالح والإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض في المصالح في حالة وجوده مع الالتزام بعدم الحضور وعدم المشاركة بالقرار المتخذ بالاجتماع الذي يتم فيه تداول مثل هذا الموضوع, وأن يُدوّن هذا الإفصاح في محضر أي اجتماع للمجلس أو لجانه.
- أمثلة عن الحالات التي ينشأ عنها تعارض في المصالح على أن تشمل التعارض الذي ينشأ فيما بين مصلحة عضو المجلس ومصلحة البنك أو فيما بين مصلحة عضو الهيئة ومصلحة البنك أو فيما بين مصلحة عضو الإدارة التنفيذية ومصلحة البنك أو فيما بين مصلحة أي من الشركات داخل المجموعة البنكية أو التابعة أو الحليفة للبنك وبين مصلحة البنك.
- تعريف الأطراف ذو العلاقة مع البنك بما يتوافق مع التشريعات النافذة وتحديد شروط التعاملات مع تلك الأطراف وبما يكفل عدم حصول الطرف ذو العلاقة مع البنك على شروط أفضل من الشروط التي يطبقها البنك على عميل آخر ليس له علاقة مع البنك, ويشمل ذلك كافة تعاملات البنك مع أي من الشركات ضمن المجموعة البنكية التي يكون البنك جزءًا منها.
- تحديد طبيعة التعاملات مع الأطراف ذو العلاقة لتشمل كافة أنواع التعاملات وعدم اقتصارها فقط على التسهيلات الائتمانية.
- الإجراءات المتبعة في البنك لدى الوقوف على حالات عدم الالتزام بالسياسة أعلاه.
- على كل عضو من أعضاء المجلس أن يحدد ارتباطه مع البنك وطبيعة علاقته وتجنب تعارض المصالح والالتزام بمضمون دليل ميثاق السلوك المهني وآلية تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة بهذا الخصوص والإفصاح خطياً وبشكل سنوي أو في حال وجود مستجدات تتطلب ذلك فيما إذا كان له أو لزوجته أو لقريب له حتى الدرجة الثالثة مصلحة شخصية في أي تعامل أو تعاقد يكون البنك طرفاً فيه أو إذا كان لأي منهم مصلحة مؤثرة في شركة يتعلق بها ذلك التعامل أو التعاقد. وأن لا يشارك في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد وضرورة مراعاة سياسة تعارض المصالح والتعاملات مع ذوي العلاقة.
- على المجلس اعتماد ضوابط لحركة انتقال المعلومات بين مختلف الإدارات, تمنع الاستغلال للمنفعة الشخصية.
- على المجلس التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح.
- على الدوائر الرقابية في البنك التأكد من أن التعاملات مع ذوي العلاقة قد تمت وفق السياسة والإجراءات المعتمدة وعلى لجنة التدقيق القيام بمراجعة جميع تعاملات ذوي العلاقة ومراقبتها وإطلاع المجلس على هذه التعاملات.
- على المجلس اعتماد ميثاق للسلوك المهني وبما يكفل ممارسة البنك لأعماله بنزاهة عالية, بحيث يتضمن بحد أدنى الحالات التي قد ينشأ عنها تعارض المصالح والتحقق من أنه قد تم تعميمه على كافة المستويات الإدارية في البنك.
- يتم إجراء فحص مرة واحدة على الأقل في السنة من قبل دائرة التدقيق للتأكد من أن كافة التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة مع البنك قد تمت وفقاً للتشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك والإجراءات المعتمدة, ويتم رفع التقارير والتوصيات حول ذلك إلى لجنة التدقيق, وتقوم لجنة التدقيق بإعلام البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوز لأي من التشريعات النافذة والسياسات الداخلية في هذا المجال.

ثالثاً: المحور الثاني (الإدارة التنفيذية العليا)

تتحدد مسؤولية مجلس الإدارة في الرقابة على إدارة البنك، في حين تكون مسؤولية الإدارة التنفيذية العليا في إدارة الأعمال اليومية للبنك.
وبالتالي يتولى مجلس الإدارة ما يلي:

1. يتولى مجلس الإدارة الموافقة على تعيين/نقل/ترقية/تكليف/أو قبل استقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة العليا علماً بأن شروط الترشيح لمنصب في الإدارة التنفيذية العليا بناءً على توصية لجنة الترشيح والمكافآت وهي كما يلي:

1.1. شروط ملاءمة العضوية

- ألا يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر داخل المملكة ما لم يكن البنك الآخر تابعاً لذلك البنك.
- أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال البنك.
- أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة التي لها علاقة بعمل البنك.
- أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك (معظمها في مجال الوظيفة المرشح لها (أو أعمال ذات صلة لا تقل عن خمس سنوات باستثناء منصب المدير العام أو المدير الإقليمي الذي يجب ألا تقل خبرته في مجال أعمال البنوك عن عشر سنوات.
- ألا يكون مساهماً رئيسياً وألا تربطه مع رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو أي مساهم رئيسي في البنك أي صلة بما في ذلك صلة القرابة حتى الدرجة الثالثة في حالة المدير العام ومن الدرجة الأولى في حالة أي عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا الآخرين.

1.2. المتطلبات الأخرى:

- الحصول من العضو المرشح للتعيين على سيرته الذاتية مرفقاً بها الوثائق والشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادات حسن السيرة والسلوك (شهادة عدم المحكومية، صورة عن بطاقة الأحوال المدنية أو جواز السفر لغير الأردنيين) وغيرها من الوثائق المعززة واللازمة.
- توقيع المرشح على إقرار عضو الإدارة التنفيذية، وتزويد البنك المركزي بنسخة من الإقرار رقم 2 مرفقاً به السيرة الذاتية.
- الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني قبل تعيين (وعند الترقية/النقل/التكليف المؤقت لأي عضو في الإدارة التنفيذية العليا) مرفقاً به عدم ممانعة المجلس وتوصية لجنة الترشيحات والهيكل التنظيمي العام المعتمد ويحق للبنك المركزي استدعاء أي شخص مرشح لشغل منصب في الإدارة التنفيذية العليا لأي بنك وذلك لإجراء مقابلة شخصية معه قبل التعيين، كما للبنك المركزي في الحالات التي يراها ضرورية استدعاء أي عضو/مرشح في مجلس إدارة أي بنك وأي عضو/مرشح من الهيئة لإجراء مقابلة معه.
- الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الأردني على استقالة أو إنهاء خدمات أي من المدير العام/المدير الإقليمي/مدير التدقيق الداخلي/مدير إدارة المخاطر/مدير الامتثال ويحق للبنك المركزي استدعاء أي إدري في البنك للتحقق من أسباب الاستقالة أو إنهاء الخدمات.
- على البنك تزويد البنك المركزي بالمعلومات المتعلقة بأعضاء إدارته التنفيذية العليا وأعضاء الإدارات التنفيذية العليا لشركاته التابعه وبحسب النماذج المعتمدة عند حدوث أي تعديل.

2. تعيين المدير العام للبنك وفقاً لما يلي:

- تلبية متطلبات شروط ملاءمة الإدارة التنفيذية العليا المدرجة في بند (1) أعلاه.
- يجب أن يتمتع المدير العام بالنزاهة والكفاءة والخبرة المصرفية.
- الحصول على موافقة البنك المركزي الأردني المسبقة على تعيينه.
- يجب ألا يكون رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مرتبطاً مع المدير العام بصلة قرابة حتى الدرجة الثالثة.
- على المدير العام العمل على ما يلـي:
  - تحقيق الرقابة الداخلية على سير العمل في البنك وتقيده بالقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها.
  - تزويد مجلس الإدارة بشكل دوري بتقرير عن أوضاع البنك والتأكد من أن أعماله تسير طبقاً للسياسة التي يضعها مجلس الإدارة والتوصية له بأي مقترحات يراها ضرورية لتطوير أعمال البنك.
  - تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.
  - تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.
  - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
  - توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.
  - توصيل رؤية ورسالة واستراتيجية البنك إلى الموظفين.
  - إعلام المجلس بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
  - إدارة العمليات اليومية للبنك.
  - تزويد البنك المركزي بالمعلومات والبيانات التي يطلبها.
  - اعتماد وصف مفصل للمهام كل وحدة تنظيمية (باستثناء الدوائر الرقابية حيث يتوجب أن يتم الاعتماد من خلال اللجنة المختصة) وعلى أن يطلع عليه كافة العاملين في البنك كل حسب اختصاصه.

3. مسؤوليات الإدارة التنفيذية العليا:

3.1. تنفيذ وإدارة أنشطة البنك بما يتوافق مع الاستراتيجيات/السياسات المعتمدة من المجلس، والأنظمة وإدارة المخاطر والعمليات والضوابط اللازمة لإدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك بكافة أنواعها بما يكفل عدم تجاوز مستويات المخاطر المقبولة والمعتمدة من المجلس، والامتثال لجميع التشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك.

3.2. التحقق من وجود إجراءات عمل شاملة لكافة أنشطة البنك وتتماشى مع التشريعات النافذة والاستراتيجيات/والسياسات المعتمدة من المجلس والتشريعات النافذة، على أن يتم اعتماد هذه الإجراءات من المدير العام أو المدير الإقليمي لفرع البنك الأجنبي (باستثناء الدوائر الرقابية حيث يتوجب أن يتم اعتمادها من اللجنة المختصة) وكذلك التأكد من تطبيق تلك الإجراءات.

3.3. إعداد البيانات المالية والحسابات الختامية وإقرارها من المجلس بعد عرضها على لجنة التدقيق.

3.4. إعداد الهيكل التنظيمي العام للبنك واعتماده من المجلس، وكذلك إعداد الهياكل التنظيمية الفرعية لكافة الوحدات العاملة في البنك واعتمادها من المدير العام أو المدير الإقليمي، باستثناء الهياكل التنظيمية الفرعية الخاصة بالدوائر الرقابية لدى البنوك المحلية يتم اعتمادها من المجلس بناءً على توصية (اللجنة المختصة) وعلى أن تبين هذه الهياكل التسلسل الإداري وتعكس خطوط المسؤولية والسلطة بشكل مفصل وواضح، وبحيث يتضمن الهيكل التنظيمي العام بحد أدنى ما يلي:

- المجلس ولجانه.
- الإدارة التنفيذية ولجانها.
- إدارات منفصلة للمخاطر، والامتثال، والتدقيق الداخلي وبشكل يمكنها من القيام بمسؤولياتها باستقلالية تامة بما في ذلك عدم ممارستها أعمال تنفيذية، وبحيث يتم إظهار ارتباطها بخط متصل مع اللجان المختصة وبخط متقطع مع المدير العام.
- وحدات لا تشارك في الأعمال التنفيذية مثل موظفي مراجعة الائتمان والمكتب الوسطي (Middle Office).
- الشركات التابعة والفروع الخارجية.

3.5. إعداد موازنة سنوية واعتمادها من مجلس الإدارة ورفع تقارير أداء دورية لمجلس الإدارة تبين الانحراف في الأداء الفعلي عن المقدر.

3.6. وضع سياسات ضبط ورقابة داخلية مناسبة وتطبيقها بعد اعتمادها من مجلس الإدارة.

3.7. تنفيذ المسؤوليات وفقاً للصلاحيات المخولة.

3.8. تحقيق فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، ورفع تقرير سنوي على الأقل إلى مجلس الإدارة حول تطبيق وفعالية الأنظمة.

3.9. وضع الإجراءات الكفيلة بتقييم كفاية رأس المال ورفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة بهذا الخصوص.

3.10. تزويد الجهات الرقابية الخارجية والداخلية مثل السلطات الرقابية والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأية جهات أخرى ذات علاقة، وفي الوقت الذي تحدده تلك الجهات بالمعلومات والكشوفات المطلوبة اللازمة لقيامها بمهامها بالشكل الأمثل.

3.11. تضمين التقرير السنوي بما يفيد مسؤولية الإدارة التنفيذية عن توفير أنظمة ضبط ورقابة داخلية تضمن جودة وشفافية المعلومات والبيانات المالية المنشورة.

3.12. صياغة ميثاق أخلاقيات العمل (Code of Conduct) الخاص بالبنك واعتماده من مجلس الإدارة وتعميمه على كافة المستويات الإدارية في البنك، بحيث يتضمن الحد الادنى:

- عدم استغلال أي من الإداريين معلومات داخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية.
- قواعد وإجراءات تنظم التعاملات مع ذوي العلاقة.
- الحالات التي ينشأ عنها تعارض مصالح.

3.13. تنمية المهارات والسلوك المهني للعاملين في البنك للتوافق مع أحدث التطورات والتقنيات.

3.14. إعداد خطة إحلال Succession Plans للإدارة التنفيذية العليا للبنك وبحيث تتضمن المؤهلات والمتطلبات الواجب توفرها لشاغلي هذه الوظائف واعتمادها من مجلس الإدارة ومراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.

3.15. أية مهام أخرى تناط بالإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة بما لا يتعارض مع القوانين والتعليمات الناظمة لأعمال البنك.

3.16. عدم القيام بأي ممارسات من شأنها التأثير على استقلالية الدوائر الرقابية وموضوعيتها، حيث يعتبر تعاون تلك الدوائر مع وحدات البنك المختلفة والإدارة التنفيذية أمر أساسي للإيفاء بمهامها، ويتوجب عليها اطلاع الإدارة التنفيذية العليا على أي مسائل هامة تتطلب اتخاذ إجراءات فورية لمعالجتها حال الوقوف عليها من أي من تلك الدوائر، ولا يحول ذلك دون قيام تلك الدوائر بإطلاع اللجنة المختصة عن تلك المسائل.

رابعاً: المحـور الثالث (التخطيط ورسم السياسات)

1. التخطيط

يعتبر موضوع رسم الاستراتيجية العامة للبنك من المهام الأساسية لمجلس الإدارة وهو أمر يتطلب الفهم الواضح لأساسيات القطاع المصرفي، وعوامل النجاح الرئيسية فيه. ويتم ذلك من خلال المشاركة في إعداد الخطة الاستراتيجية وخطة العمل السنوية والموازنات التقديرية.

وفيمـا يلـي أهـم عناصـر التخطيـط الواجب مراعاتها:

1.1. التأكد من وجود آلية للتخطيط، ومن توفر خطط عمل مناسبة، ومن تنفيذها ومراقبة نتائجها.

1.2. قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته.

1.3. تحديد نقاط القوة، الضعف، الفرص المتاحة والتحديات التي تواجه البنك.

1.4. التأكد من تطوير أنظمة البنك بشكل يمكن معه قياس مدى تحقيق البنك لأهدافه وغاياته.

1.5. التأكد من وجود فريق عمل إداري مؤهل، ومصادر أموال لدى البنك بما فيها رأس المال، وبشكل يضمن تحقيق الأهداف والغايات المرسومة.

1.6. الموافقة على السياسات التي تدعم أهداف البنك وغاياته.

2. السياســات:
يعتبر مجلس الإدارة المسؤول الأول عن إدارة مخاطر البنك, الأمر الذي يتطلب ضرورة التأكد من عملية وضع ومراقبة السياسات والتعليمات بمستوى مقبول لكل من مخاطر الائتمان والسوق والسيولة, والعمليات وصولاً إلى تحقيق عائد معقول للمساهمين دون المساس بقضايا السلامة المصرفية.

خامساً: المحـور الرابع (البيئـة الرقابيـة):

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على إطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق مما يلـي:
- فعالية وكفاءة العمليات.
- مصداقية التقارير المالية.
- التقيد بالقوانين والتعليمات النافذة.

وفيما يلي المبـادئ الأساسيـة للإطار العام لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية:
1. تلتزم الإدارة التنفيذية بتوفير بيئة رقابية في البنك يعكسها وجود هيكل تنظيمي يبين بشكل واضح خطوط الاتصال والمسؤوليات.
2. يناط بالإدارة التنفيذية مسؤولية تحديد المخاطر وتقييمها من خلال وجود سياسات مخاطر موثقة وجهاز إداري مستقل لإدارة المخاطر.
3. توفير ضوابط رقابية والفصل بين المهام.
4. توفر إجراءات تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب بما فيها خطة الطوارئ.
5. استقلالية دوائر إدارة المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي.
6. يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي (Financial reporting) وبحيث يتضمن التقرير ما يلي:
   - مسؤولية الإدارة التنفيذية عن وضع أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي في البنك والمحافظة على تلك الأنظمة.
   - إطار العمل التي قامت الإدارة التنفيذية باستخدامه لتقييم فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
   - تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وكما هو بتاريخ البيانات المالية التي يتضمنها التقرير السنوي للبنك.
   - تقرير المدقق الخارجي الذي يبين فيه رأيه في تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
   - الإفصاح عن أي مواطن ضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ذات قيمة جوهرية (أي مواطن ضعف جوهري هو نقطة أو مجموعة نقاط ضعف واضحة ينتج عنها احتمال عدم إمكانية منع أو الكشف عن بيان غير صحيح وذي أثر جوهري).
7. يناط بالإدارة التنفيذية وضع إجراءات تمكن الموظفين من الإبلاغ وبشكل سري عن وجود مخاوف بخصوص احتمالية حدوث مخالفات في حينها وبشكل يسمح بأن يتم التحقيق باستقلالية في هذه المخاوف ويتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات من قبل لجنة التدقيق.

1. التدقيـق الداخلـي
يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعالة يسهم بشكل أساسي في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية والإطار العام لإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة وتمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها ضمن المعطيات التاليـة:
1.1. وضع ميثاق التدقيق الداخلي (Internal Audit Charter) واعتماده من مجلس الإدارة, بناءً على توصية لجنة التدقيق على أن يتضمن مهام إدارة التدقيق ومسؤولياتها وصلاحياتها ومنهجية عملها.
1.2. إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق, تشمل كافة أنشطة البنك بما في ذلك أنشطة الدوائر الرقابية الأخرى والأنشطة المسندة لجهات خارجية, وذلك حسب درجة مخاطر تلك الأنشطة, على أن يتم اعتمادها من لجنة التدقيق.
1.3. التحقق من مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لأنشطة البنك وشركاته التابعة والالتزام بها, ومراجعة أي تعديلات تتم على هيكل هذه الأنظمة وتوثيق ذلك.
1.4. رفد إدارة التدقيق الداخلي بموظفين ذوي مؤهلات علمية وخبرات عملية مناسبة وكافية لتدقيق كافة الأنشطة والعمليات, على أن يتضمن ذلك توفر كوادر مؤهله لتقييم مخاطر المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وكذلك العمل على تدوير الموظفين على أنشطة البنك كل ثلاث سنوات كحد أعلى.
1.5. تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق ونسخة منها إلى المدير العام.
1.6. مراجعة الالتزام بدليل الحوكمة المؤسسية والسياسات والمواثيق المتعلقة به سنوياً وإعداد تقرير مفصل بذلك ورفعه للجنة التدقيق ونسخة منه للجنة الحوكمة والاستراتيجيات المؤسسية.
1.7. مراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) وبما يتفق مع المنهجية المعتمدة من المجلس.
1.8. التأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك (ICAAP).
1.9. تدقيق الأمور المالية والإدارية, بحيث يتم التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية الإدارية تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.

1.10. متابعة المخالفات والملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية والمدقق الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لدى الإدارة التنفيذية لعدم تكرارها.
1.11. التأكد من توفر الإجراءات اللازمة لوجود استلام, معالجة, والاحتفاظ بشكاوى عملاء البنك والملاحظات المتعلقة بالنظام المحاسبي، الضبط والرقابة الداخلية, وعمليات التدقيق, ورفع تقارير دورية بها.
1.12. الاحتفاظ بتقارير وأوراق التدقيق, ولمدة تتفق وأحكام التشريعات النافذة بهذا الخصوص, بشكل منظم وآمن وأن تكون جاهزة للاطلاع عليها من قبل السلطات الرقابية والمدقق الخارجي.
1.13. مراجعة عمليات الإبلاغ في البنك بهدف التأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب.
1.14. التأكد من الامتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.
1.15. إجراء فحص مرة واحدة على الأقل في السنة للتأكد من أن كافة التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة مع البنك قد تمت وفقاً للتشريعات النافذة والسياسات الداخلية للبنك والإجراءات المعتمدة, وترفع تقاريرها وتوصياتها حول ذلك إلى لجنة التدقيق, وتقوم لجنة التدقيق بإعلام البنك المركزي فور التحقق من أي تجاوز لأي من التشريعات النافذة والسياسات الداخلية في هذا المجال.
1.16. يتم تقييم أداء مدير دائرة التدقيق من قبل لجنة التدقيق ويتم تقييم أداء موظفي دائرة التدقيق الداخلي من قبل مدير التدقيق الداخلي، وبما ينسجم مع سياسة تقييم الأداء المعتمدة من المجلس.

2. التدقيـق الخارجـي
أما المدقق الخارجي فيمثل مستوى آخر من الرقابة على مدى مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية, وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة. يراعي مجلس الإدارة في تعامله مع مكاتب التدقيق الخارجي مصلحة البنك ومهنية المكاتب التي يتعامل معها ويحرص على الدوران المنتظم للتدقيق وتجاربه مع المكاتب التي يتعامل معها ووفقاً للمعطيات التالية:
- على البنك إعداد سياسة للتدقيق الخارجي واعتمادها من المجلس على أن تعدل كلما اقتضت الحاجة لذلك وتتضمن كحد أدنى ما يلي:
  - آلية ترشيح وتكليف مكتب التدقيق.
  - آلية تحديد أتعاب مكتب التدقيق.
  - التغيير الدوري لمكتب وفرق التدقيق.
  - متطلبات استقلالية المدقق الخارجي المنصوص عليها في الفقرة (د) من هذه المادة كحد أدنى.
  - مهام مكتب وفريق التدقيق.
  - علاقة لجنة التدقيق بمكتب وفريق التدقيق.
  - الخدمات الإضافية خارج نطاق خدمات التدقيق التي يمكن أن يكلف بها مكتب التدقيق.
- معايير اختيار مكتب التدقيق والشريك المسؤول.
- توقيع اتفاقية Engagement Letter مع المدقق الخارجي لتدقيق أعمال البنك تشمل الأمور التي تقع على عاتقه والمنسجمة مع متطلبات معايير التدقيق الدولية.
- يقوم المدقق الخارجي بتزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقريره وكذلك يجتمع مع لجنة التدقيق دون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً.
- العمل على تزويد البنك المركزي الأردني بنسخ من أي تقارير يقدمها المدقق الخارجي للبنك في إطار مهمة التدقيق التي عين من أجلها.
- الحصول على موافقة لجنة التدقيق قبل الاتفاق مع المدقق الخارجي لتقديم أي خدمات أخرى خارج نطاق مهمة التدقيق وبما ينسجم وقانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات النافذ والتعليمات الصادرة بمقتضاه وعلى أن يتم الإفصاح عن هذه الخدمات.
- تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة أو الحليفة أو المرتبطة بها بأي شكل من الأشكال كل سبع سنوات كحد أعلى وذلك من تاريخ الانتخاب وعلى ألا يتم تغيير المدقق الخارجي خلال فترة التعاقد إلا بعد الحصول على موافقة البنك المركزي وبناءً على أسباب جوهرية.
- لا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك.

3. إدارة المخاطــر
ترتبط عمليات البنوك بحتمية مواجهة مخاطر متعددة الأنواع وأن فهم وإدارة هذه المخاطر بأنواعها المختلفة وعلاجها يدخل ضمن بناء الحكم المؤسسي الجيد, لأن إدارة المخاطر هي القبول المدروس للمخاطر من أجل تحقيق العوائد أي المواءمة بين العوائد من جهة والمخاطر من جهة أخرى.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة المخاطر:
3.1. ترفع إدارة المخاطر في البنك تقارير للمجلس من خلال لجنة إدارة المخاطر ونسخة للمدير العام تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة, ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية ويجوز للإدارة التنفيذية طلب تقارير خاصة وحسب الحاجة من إدارة المخاطر في البنك.
3.2. تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التاليـة:
- مراجعة إطار إدارة المخاطر (Risk Management Frame Work) في البنك قبل اعتماده من مجلس الإدارة.

- إعداد سياسة/سياسات مخاطر تغطي كافة عمليات البنك وتضع مقياساً وحدوداً واضحة لكل نوع من أنواع المخاطر, والتأكد من أن كافة الموظفين كل حسب مستواه الإداري على اطلاع ودراية تامة بها مع مراجعتها بشكل دوري, وعلى أن تعتمد سياسة/سياسات المخاطر من المجلس.
- دراسة وتحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان, مخاطر السوق, مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
- تطوير منهجيات لتحديد وقياس وتحليل وتقييم ومراقبة كل نوع من أنواع المخاطر.
- التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف المخاطر وتعرضات البنك للمخاطر, والموافقات, ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة (Risk Appetite) ومتابعة ومعالجة الانحرافات السلبية في البنك.
- يقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
- اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:
  - التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
  - إعداد قاعدة بيانات تاريخيه للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
  - توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.

3.3. تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/الخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.

3.4. تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.

3.5. توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح.

3.6. إعداد وثيقة شاملة لكافة المخاطر المقبولة للبنك واعتمادها من المجلس.

3.7. إعداد وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك, ومراجعتها بصورة دورية والتحقق من تطبيقها, وبحيث تكون شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الاستراتيجية وخطة رأس المال, وعلى أن تعتمد من المجلس.

3.8. إعداد خطة استمرارية العمل واعتمادها من المجلس, على أن يتم فحصها بشكل دوري.

3.9. التأكد وقبل الشروع بتقديم أي (منتج/خدمة/عملية/نظام) جديد من أنه منسجم مع استراتيجية البنك, وأن جميع المخاطر المترتبة عليه بما في ذلك المخاطر التشغيلية قد تم تحديدها وأن الضوابط الرقابية الجديدة والإجراءات أو التعديلات التي طرأت عليها قد تمت بشكل يتناسب مع حدود المخاطر المقبولة لدى البنك.

3.10. تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر, بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
- التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
- مراقبة التزام دوائر البنك التنفيذية بالمستويات المحددة للمخاطر المقبولة.

4. الامتثـــال (Compliance)

يتولى المجلس تشكيل إدارة مستقلة للامتثال والعمل على رفدها بالكوادر المدربة ومكافآتها بشكل كاف, هذا بالإضافة إلى اعتماد ومراقبة سياسة الامتثال ومهام دائرة الامتثال وبما يتماشى مع تعليمات البنك المركزي الأردني الصادرة بهذا الخصوص بحيث تشمل بحد أدنى ما يلي:

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:

4.1. إعداد سياسة امتثال لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة والتأكد من أن كافة الموظفين كل على حسب مستواه الإداري على اطلاع ودراية تامة بها وعلى أن تعتمد هذه السياسة من المجلس.

4.2. إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة وعلى الإدارة التنفيذية توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة الامتثال وتعميمها داخل البنك.

4.3. إعداد تقارير دورية تشمل تقييم مخاطر عدم الامتثال والمخالفات وجوانب القصور والإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها, ورفعها إلى لجنة الامتثال ونسخ منها إلى المدير العام.

4.4. إعداد خطة سنوية للامتثال واعتمادها من لجنة الامتثال.

4.5. مراقبة التزام كافة المستويات الإدارية في البنك بكافة المتطلبات الرقابية والتشريعات النافذة والمعايير الدولية بما فيها توصيات مجموعة العمل المالي.

5. التقاريـر الماليـة:

تتولى الإدارة التنفيذيـة للبنـك القيـام بمـا يلـي:

5.1. إعداد التقارير المالية حسب المعايير الدولية للمحاسبة.

5.2. رفع هذه التقارير إلى أعضاء مجلس الإدارة في كل اجتماع من اجتماعاته الدورية.

5.3. نشر بياناته المالية كل ثلاثة أشهر.

5.4. إرسال التقارير المالية وتقارير الأعمال الكاملة إلى المساهمين سنوياً.

6. السلـوك المهنـي:

6.1. على كل موظف في البنك استناداً لميثاق السوك المهني تجنب أي حالات قد ينشاء عنها تعارض مصالح.

6.2. يجب على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الالتزام بما يلـــي:
- القيام بواجباته بكل أمانة وصدق وجدية.
- القيام بأعماله بشفافية تجنباً لأي تعارض في المصالح سواء أكان ذلك التعارض واقعاً أو يمكن إدراكه أو إذا كان من شأن ذلك أن يؤثر على أعماله ومهامه أو يؤثر على حكمه.
- الالتزام بأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات والتوجيهات الناظمة لأعمال البنك.
- الحفاظ على سرية المعلومات والبيانات التي يطلع عليها العضو بحكم عمله, وعدم استعمال مثل تلك المعلومات لتحقيق أي مصلحة شخصية له سواء أكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.
- عدم إصدار أي بيانات إلى الصحافة أو وسائل الإعلام إلا إذا كان مخولاً بذلك من قبل مجلس الإدارة.
- إعلام المجلس فوراً عند حصول أي مما يلـي:
  - أي تغييرات تحصل على عدد أسهم بنك الأردن المملوكة من قبل العضو أو التي تقع تحت تصرفه.
  - أي عضوية له في مجلس إدارة أي شركة مساهمة عامة وأي تغييرات تحصل عليها (وفي حال نشوء مثل ذلك التعارض يجب اتخاذ الإجراءات المناسبة للإفصاح عن ذلك التعارض فوراً لمجلس الإدارة وعدم مشاركة العضو عند بحث هذه المسألة).
- التقيد بالقرارات الصادرة عن مجلس الإدارة حتى وإن كان رأيه مخالفاً لقرار مجلس الإدارة الصادر وفقاً للأصول المتبعة.

سادساً: المحـور الخامس (العلاقة مع المساهميـن):

سوف يعمل مجلس الإدارة على استخدام أكثر الطرق فاعلية وكفاءة في التواصل مع مساهمي البنك وسوف يبذل قصارى جهده في التعرف على القضايا التي تهم المساهمين وتحمي مصالحهم ضمن الإطار القانوني السائد, كما وسيعمل مجلس الإدارة وبشكل منتظم على دراسة وتقييم وتحليل القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على أعمال البنك ومصالح مساهميه مستعيناً بخبرات ومشورات مختصين.

كذلك سيعمل مجلس الإدارة على تعزيز وتطوير مفهوم الشفافية في الحوكمة المؤسسية حيث سيكون لأي مساهم وبعد إعطاء مهلة كافية الحق في طلب معلومات عن البنك ولن يتم رفض الطلب ما لم يكن هناك ما يعرض مصالح البنك للضرر أو يستدعي كشف معلومات سرية لا يجوز كشفها حسب القوانين والتشريعات النافذة.

إضافة إلى ذلك سوف يثبت وبشكل أصولي وقانوني لكل مساهم الحقوق المتصلة بالسهم وتحديداً الحق في الحصول على نصيب من الأرباح التي يتقرر توزيعها وحق حضور اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومدقق الحسابات وتوزيع الأرباح وحق التصرف في الأسهم ونقل ملكيتها ضمن الضوابط القانونية المرعية.

وعليه وتعزيزاً لهذه العلاقة نؤكد على ما يلي:

1. يعمل مجلس الإدارة بكافة الوسائل المناسبة لتشجيع المساهمين وخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حالة غيابهم.
2. تزويد المساهمين بما يلـي:
   - نسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية.
   - دعوة اجتماع الهيئة العامة وجدول أعمالها.
   - جميع المعلومات والمواد الإعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام.
3. يحرص المجلس على أن يحضر رؤساء لجان التدقيق والترشيحات والمكافآت والمخاطر وأي لجان أخرى منبثقة عن المجلس الاجتماع السنوي للهيئة العامة.
4. حضور ممثلين عن المدققين الخارجيين الاجتماع السنوي للهيئة العامة ليجيبوا على الأسئلة المتعلقة بالتدقيق وتقرير المدققين.
5. التصويت على كل موضوع يثار خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.
6. انتخاب المرشحين لعضوية مجلس الإدارة من لجنة الترشيحات والمكافآت ممن تتوفر فيهم المؤهلات والشروط عند انتهاء مدة المجلس خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.
7. انتخاب المدقق الخارجي وتحديد أتعابه أو تفويض مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب.
8. توثيق كافة وقائع الجلسات والتقارير حول مجريات الأمور خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة المطروحة من قبل المساهمين وإجابات الجهاز الإداري عليها.
9. أحقية كل مساهم الاطلاع على سجل المساهمين فيما يتعلق بمساهمته.
10. توزيع الأرباح بعدالة على المساهمين وبما يتناسب مع عدد الأسهم التي يملكها كل منهم.
11. بعد انتهاء الاجتماع السنوي للهيئة العامة, يتم إعداد تقرير لإطلاع المساهمين حول الملاحظات التي تمت خلاله والنتائج, بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة التي قام المساهمين بطرحها وردود الإدارة التنفيذية عليها.

سابعاً: المحـور السادس (الشفافيـة والإفصـاح):

تنطوي الحوكمة المؤسسية لبنك الأردن على أبعاد تتصل بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية, والمساءلة عن القرارات التي اتخذتها الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والإفصاح والانفتاح على المجتمع.

وحول الشفافية والإفصاح والانفتاح فإنها من العناصر الهامة في الحوكمة المؤسسية الجيدة لبنك الأردن.

والبنك مُعنى بالإفصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقه التي تقدم في أوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على إجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وإنجازاته وأنشطته ومخاطره وإدارة هذه المخاطر خاصة وأن الإفصاح وحده يعطي الشفافية المطلوبة التي تتوفر في المعلومات من الدقة والاكتمال من الناحية النوعية والكمية التي يتم تقديمها في أوقاتها المناسبة.

الغايــة مـن الإفصــاح هي تقييم مقدرة البنك على تحقيق الأهداف الاستراتيجية والوقوف على الوضع المالي ونتائج أعمال البنك وتدفقاته النقدية.

نطــاق الإفصـــاح يتمثل بما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

- المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).
- التشريعات والقوانين المحلية وهي:
  - قانون الشركات.
  - قانون هيئة الأوراق المالية.
  - قانون البنوك وتعليمات البنك المركزي بهذا الخصوص.
  - قانون ضريبة الدخل.

الإطار العام للشفافية والإفصاح

1. يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من قيام الإدارة التنفيذية بالإفصاح وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني السارية والصادرة بمقتضى قانون البنوك النافذ, علاوة على ذلك, أن تكون الإدارة التنفيذية على دراية بالتغييرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي ونطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية. وتقوم الإدارة التنفيذية برفع تقارير حول التطورات إلى المجلس, بالإضافة إلى تقديم التوصيات حول سبل تعزيز ممارسات البنك في مجال الإبلاغ بشكل يزيد عن متطلبات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص.
2. تقوم الإدارة التنفيذية بإشراف من مجلس الإدارة بتوفير معلومات ذات نوعية جيدة حول نشاطاته لكل من البنك المركزي والمساهمين, المودعين, البنوك الأخرى, والجمهور بشكل عام, مع التركيز على القضايا التي تثير قلق المساهمين. وعلى أن يفصح البنك عن جميع هذه المعلومات بشكل دوري ومتاح للجميع.
3. أن يقوم مجلس الإدارة في تقريره السنوي بالتأكيد عن مسؤوليته تجاه دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في تقريره السنوي.
4. يقوم مجلس الإدارة بالمحافظة على خطوط اتصال مع البنك المركزي, أصحاب المصالح, المساهمين, اجتماعات الهيئة العامة, البنوك الأخرى, والجمهور بشكل عام وتكون هذه الخطوط من خلال ما يلي:
   - توفير معلومات شاملة وموضوعية ومحدثة عن البنك ووضعه المالي وأداؤه وأنشطته من خلال وحدة علاقات المستثمرين يشغلها كادر مؤهل وقادر على تقديم مثل هذه المعلومات.
   - التقرير السنوي والذي يتم إصداره بعد نهاية السنة المالية.
   - تقارير ربعية تحتوي على معلومات مالية ربع سنوية, بالإضافة إلى تقرير المجلس حول استثمارات لدى البنك ووضعه المالي خلال السنة.
   - الاجتماعات الدورية للهيئة العامة
   - تقديم ملخص دوري للمساهمين, والمحللين في السوق المالي والصحفيين المتخصصين في القطاع المالي من قبل الإدارة التنفيذية, وبشكل خاص رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام أو المدير المالي (CFO).
   - توفير المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك أو تقاريره الربعية, أو في المحاضرات التي تقدمها الإدارة التنفيذية, وذلك من خلال وظيفة وحدة علاقات المستثمرين وعلى الموقع الإلكتروني للبنك بشكل محدث وباللغتين العربية والإنجليزية.
5. تخصيص جزء من الموقع الإلكتروني للبنك لتوضيح حقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة وكذلك نشر المستندات المعنية بالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعات
6. مراعاة الإدارة التنفيذية وبإشراف مجلس الإدارة تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية إفصاحاً من الإدارة التنفيذية للبنك يسمى "Management Discussion and Analysis" (MD&A) بحيث يسمح للمستثمرين بفهم نتائج العمليات الحالية والمستقبلية والوضع المالي للبنك بما في ذلك الأثر المحتمل للاتجاهات المعروفة والحوادث وحالات عدم التأكد. ويتعهد مجلس الإدارة بالالتزام بأن جميع الشروحات الواردة في هذا الإفصاح معتمدة وكاملة وعادلة ومتوازنة ومفهومة وتستند إلى البيانات المالية المنشورة للبنك.
7. يتضمن التقرير السنوي الذي يعده البنك وكجزء من الالتزام بالشفافية والإفصاح الكامل وعلى وجه الخصوص ما يلي:
   - المعلومات التي تهم أصحاب المصالح من حيث مدى التزام البنك في تطبيق ما جاء بالدليل.
   - معلومات عن كل عضو مجلس إدارة: مؤهلاته وخبراته, مقدار حصته في رأسمال البنك, فيما إذا كان مستقلاً أم لا, عضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه في المجلس وأي عضويات في مجالس إدارة أخرى والمكافآت والرواتب التي حصل عليها من البنك والقروض الممنوحة من البنك مع إقرار من العضو بأنه لم يحصل على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها سواء كانت تلك المنافع مادية أو عينية وسواء كانت له شخصياً أو لأي من ذو العلاقة به وذلك عن السنة المنصرمة.

   - ملخص لمهام ومسؤوليات لجان المجلس, وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان.
   - عدد مرات اجتماع المجلس ولجان المجلس وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.
   - ملخص عن سياسة منح المكافآت لدى البنك مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء المجلس كل على حدة والمكافآت بكافة أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حدة.
   - معلومات عن دائرة إدارة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
   - أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقيلين خلال العام.
8. أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (1%) أو أكثر من رأسمال البنك مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها, وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً.
9. ملخص للهيكل التنظيمي للبنك.
10. شهادة المجلس بكفاية أنظمة الرقابة الداخلية.
11. على المجلس التأكد من نشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهم أصحاب المصالح.
12. على المجلس التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية, إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.
13. على البنك تزويد البنك المركزي بعدد الأسهم المرهونة من قبل مساهمي البنك الذين يمتلكون 1% أو أكثر من رأسمال البنك والجهة المرتهن لها هذه الأسهم.
14. على البنك تزويد البنك المركزي الأردني بالمعلومات المتعلقة بأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وأعضاء إدارته التنفيذية وفق النماذج المرفقة بالتعليمات عند حدوث أي تعديل.
15. على البنك تزويد البنك المركزي الأردني بالمعلومات المتعلقة بأعضاء مجالس الإدارات أو هيئات المديرين والإدارات التنفيذية العليا لشركاته التابعة داخل المملكة وخارجها وفق النماذج المرفقة بالتعليمات عند حدوث أي تعديل.

ثامناً: المحور السابع (مراجعة وتطوير الدليل)

سيتم مراجعة وتطوير دليل الحوكمة المؤسسية بما يتوافق مع القوانين والتشريعات والأنظمة والتعليمات الناظمة لأعمال البنك وحسب الأسس التاليــة:

- تتم مراجعة وتعديل الدليل سنوياً بما يتناسب وطبيعة العمل.
- مواكبة المتغيرات والمستجدات بهذا الخصوص (حضور الندوات والمؤتمرات, تعليمات جديدة من السلطات الرقابية...إلخ).
- ملاحظات وتوصيات نتائج تقييم وتطبيق الدليل.
- ورود ملاحظات أو اقتراحات من قبل المساهمين, العملاء, أعضاء مجلس الإدارة, الإدارة التنفيذية العليا... إلخ.

شبكـــــة فروع
بنـــــك الأردن

شبكة فروع بنك الأردن
فروعنا في الأردن

الإدارة العامة عمّان/الشميساني/ش. الشريف عبدالحميد شرف/
بناية رقم 15
bankofjordan.com
هاتف: 5609200 فاكس: 5696291/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فروع منطقة عمّان

الفرع الرئيسي/الشميساني
ش. الشريف عبدالحميد شرف/رقم البناية: 15
هاتف: 5609200 فاكس: 5696092/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع عمّان/ش. الملك فيصل الأول/رقم البناية: 35
هاتف: 4624340 فاكس: 4657431/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع السوق التجاري/ش. قريش/رقم البناية: 79
هاتف: 4617005 فاكس: 4624498/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المحطة/ش. الملك عبداللّـه الأول/رقم البناية: 68
هاتف: 4616212 فاكس: 4651728/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الدوار الأول/ش. الكلية العلمية الإسلامية/رقم البناية: 2
هاتف: 4653915 فاكس: 4653914/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الخالدي/ش. ابن خلدون/رقم البناية: 52
هاتف: 4680026 فاكس: 4680028/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع جبل الحسين/ش. خالد بن الوليد/رقم البناية: 182
هاتف: 4655808 فاكس: 4653403/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجاردنز/ش. وصفي التل/رقم البناية: 98
هاتف: 5696810 فاكس: 5688416/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. المدينة المنورة/رقم البناية: 200
هاتف: 5514864 فاكس: 5514938/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع جبل اللويبدة/شارع كلية الشريعة
هاتف: 4646981 فاكس: 4615605/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع طارق/ش. الشهيد/مجمع البركة التجاري بجانب المؤسسة
العامة للضمان الاجتماعي/رقم البناية 46
هاتف: 5061758 فاكس: 5053908/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ماركا الشمالية/ش. الملك عبداللّـه الأول/رقم البناية: 394
هاتف: 4891980 فاكس: 4894341/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع القويسمة/ش. الحارث بن عوف/رقم البناية: 335
هاتف: 4765237 فاكس: 4745301/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع أبو علندا/ش. عبدالكريم الحديدي/رقم البناية: 77
هاتف: 4166385 فاكس: 4162697/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع البيادر/ش. حسني صوبر/رقم البناية: 48
هاتف: 5812780 فاكس: 5815391/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المنطقة الصناعية/البيادر/ ش. الصناعة/رقم البناية: 101
هاتف: 5852969 فاكس: 5813642/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع صويلح/ش. الأميرة راية بنت الحسين
هاتف: 5356895 فاكس: 5342318/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الفحيص/ش. الحجاز/رقم البناية: 70
هاتف: 4720833 فاكس: 4720831/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع أبو نصير/ش. ابن هدية – حي البسالة
هاتف: 5235573 فاكس: 5249080/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع جبل النزهة/ش. السنهوري/رقم البناية: 32
هاتف: 4649026 فاكس: 4645934/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ضاحية الياسمين/ش. جبل عرفات
هاتف: 4387574 فاكس: 4391242/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع مرج الحمام/ش. الأميرة تغريد بن محمد/رقم البناية: 88
هاتف: 5712825 فاكس: 5713569/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الصويفية/ش. علي نصوح الطاهر/رقم البناية: 22
هاتف: 5866714 فاكس: 5861237/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الوحدات/قرية الطيبات ش. المثنى بن حارثة (صحابي)/رقم البناية: 16
هاتف: 4735717 فاكس: 4778982/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. مكة/ش. مكة المكرمة/رقم البناية: 164
هاتف: 5542609 فاكس: 5542389/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع خلدا/ش. عامر بن مالك/رقم البناية: 65
هاتف: 5534706 فاكس: 5534593/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجبيهة/ش. الملكة رانيا العبداللّـه/رقم البناية: 292
هاتف: 5347937 فاكس: 5354739/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجامعة الأردنية/ش. الملكة رانيا العبداللّـه/ داخل حرم الجامعة الأردنية
هاتف: 5355971 فاكس: 5355974/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع سيتي مول/ش. الملك عبدالله الثاني بن الحسين
هاتف: 5829970 فاكس: 5857684/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الرابية/ش. عبداللّـه بن رواحة /رقم البناية: 14
هاتف: 5520746 فاكس: 5521653/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع عبدون/ش. مازن سيدو الكردي/رقم البناية: 15
هاتف: 5929871 فاكس: 5929872/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الرونق/ش. وهيب الأفيوني/رقم البناية: 6
هاتف: 5829216 فاكس: 5829042/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. الحرية/المقابلين/ش. الحرية
هاتف: 4203289 فاكس: 4203376/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المدينة الرياضية/ش. جريس عميش/(ش. يحيى بن الأكثم) رقم البناية:10
هاتف: 5159271 فاكس: 5159304/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع تاج مول/ش. سعد عبدو شموط
هاتف: 5930485 فاكس: 5930517/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الهاشمي الشمالي/ش. البطحاء/رقم البناية: 100
هاتف: 5051591 فاكس: 5051648 ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع درة خلدا/ش. وصفي التل/رقم البناية: 324
هاتف: 5510948 فاكس: 5511416/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. المدينة المنورة/ تلاع العلي/ش. المدينة المنورة/رقم البناية: 251
هاتف: 5513129 فاكس: 5513029/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع سحاب/المدينة الصناعية/سحاب/رقم البناية: 21
هاتف: 4025704 فاكس: 4025693/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع العبدلي مول/العبدلي مول/ش. سليمان النابلسي
هاتف: 4011425 فاكس: 4011424/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع أم أذينة/ش. سعد بن أبي وقاص/رقم البناية: 37
هاتف: 5543950 فاكس: 5560258/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الحرية مول/ش. الحرية
هاتف: 5609220 فاكس: 4202104/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ضاحية النخيل/ش. الأمير حمزة بن الحسين/رقم البناية 9
هاتف: 4791112 فاكس: 5737128/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. الإذاعة والتلفزيون/ش. الصخرة المشرفة/رقم البناية 168
هاتف: 5600904 فاكس: 4380683/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. المدينة الطبية/ش. الملك عبدالله الثاني بن الحسين
هاتف: 5600910 فاكس: 5412471/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع حي الزيتونة/ش. ياجوز رقم البناية 57
هاتف: 5600907 فاكس: 5349825/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ضاحية الأمير راشد/ش. الأميرة ثروت
هاتف: 5600925 فاكس 5825726/ص.ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ضاحية الرشيد/ش. عاكف الفايز
هاتف: 5600917 فاكس 5162557/ص.ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع دابوق/عمّان/حي الرحمانية/ش. الإكرام
هاتف: 5600928 فاكس 5411587/ص.ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع دابوق/ش. الحجاز/عمّان/ حي دابوق
هاتف: 5600902 فاكس 5411585/ص.ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فروع منطقة الوسط

فرع السلط/ش. اليرموك
هاتف: 05/3554925 فاكس: 05/3554902/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الزرقاء/ش. الملك حسين (ش. السعادة)/رقم البناية: 92
هاتف: 05/3935740 فاكس: 05/3984741/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. فيصل/الزرقاء/ ش. الملك فيصل/رقم البناية: 2
هاتف:05/3932481 فاكس: 05/3936728/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الزرقاء الجديدة/ش. مكة المكرمة/رقم البناية: 142
هاتف: 05/3862582 فاكس: 05/3862583/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المنطقة الحرة/الزرقاء/ش. الملك حسين
هاتف: 05/3826192 فاكس: 05/3826194/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الرصيفة/ش. الملك حسين/رقم البناية: 160
هاتف: 05/3746912 فاكس: 05/3746913/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المطار/مطار الملكة علياء الدولي
هاتف: 4451310 فاكس: 4451156/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجيزة/الشارع الصحراوي
هاتف: 4460180 فاكس: 4460133/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع مأدبا/ش. الملك عبداللّـه الأول
هاتف: 05/3245080 فاكس: 05/3244723/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الجبل الشمالي/ش. الملك عبدالله الثاني/رقم البناية: 220
هاتف: 05/3744043 فاكس: 05/3744029/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الأزرق الشمالي/ش. بغداد
هاتف: 05/3834310 فاكس: 05/3834307/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع سوق باب المدينة مول/الزرقاء/ش. الجيش
هاتف: 05/3850674 فاكس: 05/3850675/ص.ب 2140 عمّان 11181 الأردن

فروع شمال الأردن

فرع إربد/ش. الملك حسين (ش. بغداد سابقاً)/رقم البناية: 30
هاتف: 02/7279704 فاكس: 02/7276760/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. الحصن/إربد/ش.الملك عبداللّـه بن الحسين
هاتف: 02/7270495 فاكس: 02/7270496/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. إيدون/إربد/ش. شفيق ارشيدات
هاتف: 02/7258707 فاكس: 02/7276504/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. الثلاثين/إربد/ش. عمر المختار
هاتف: 02/7260120 فاكس: 02/7248772/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع ش. حكما/إربد/ ش. فضل الدلقموني
هاتف: 02/7408039 فاكس: 02/7406375/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع دير أبي سعيد/إربد/ ش. الملك حسين
هاتف: 02/5621619 فاكس: 02/6521350/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع مدينة الحسن الصناعية/إربد/ مدينة الحسن الصناعية/ش. فيصل الثاني /رقم البناية: 5
هاتف: 02/7395396 فاكس: 02/7395445/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الرمثا/الطريق الدولي – خط الشام – مدخل مدينة الرمثا
هاتف: 02/7382535 فاكس: 02/7381388/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الطرة/الرمثا/ش. وصفي التل
هاتف: 02/7360011 فاكس: 02/7360200/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع عجلون/ ش. الحسين بن علي
هاتف: 02/6420842 فاكس: 02/6420841/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع كفرنجة/ش. الملك عبدالله
هاتف: 02/6454350 فاكس: 02/6454053/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع جرش/ش. الملك عبداللّـه/رقم البناية: 34
هاتف: 02/6352034 فاكس: 02/6351433/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع المفرق/ش. الملك فيصل الأول/رقم البناية: 18
هاتف: 02/6230390 فاكس: 02/6233316/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع الشونة الشمالية/ش. الملك حسين
هاتف: 02/6587588 فاكس: 02/6587377/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فروع منطقة الجنوب

فرع الكرك/ش. النزهة (ش. البنوك)
هاتف: 03/2354107 فاكس: 03/2353451/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع معان/طريق معان الشوبك/ش. معان الجديد
هاتف: 03/2131590 فاكس: 03/2131855/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

فرع العقبة/ش. الرشيد
هاتف: 03/2016542 فاكس: 03/2014733/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

الفرع المتنقل

هاتف: 06/5600915 فاكس: 06/5600920/ص. ب. 2140 عمّان 11181 الأردن

مكاتب الصرافة في الأردن

مكتب جسر الملك حسين/المغادرين العرب
هاتف: 05/5609200 فرعي 59900 فاكس: 05/3581147

فروعنا في فلسطين

الإدارة الإقليمية/فلسطين/رام الله/ ش. المعارف/عمارة بحور
هاتف: 0097022411466 فاكس: 0097022952705/ص. ب. 1328

فرع رام اللّـه/ش. المعارف
هاتف: 0097022411475 فاكس: 0097022958684/ص. ب. 1328

فرع نابلس/وسط المدينة/الدوار الرئيسي/ش. الشهيد ظافر المصري
هاتف: 0097092381120 فاكس: 0097092381129/ص. ب. 1328

فرع جنين/ش. الملك فيصل
هاتف: 0097042505403 فاكس: 0097042505402/ص. ب. 1328

فرع قباطية/بلدة قباطية/ش. الرئيسي
هاتف: 0097042512482 فاكس: 0097042512483/ص. ب. 1328

فرع غزة/ش. عمر المختار
هاتف: 0097082865281 فاكس: 0097082824341/ص. ب. 1328

فرع النصر/غزة/ش. النصر
هاتف: 0097082857230 فاكس: 0097082859258/ص. ب. 1328

فرع الخليل/ش. عين خير الدين - دوار ابن رشد
هاتف: 0097022224351 فاكس: 0097022224350/ص. ب. 1328

فرع الرام/القدس/الرام/ش. عمر بن الخطاب
هاتف: 0097022343840 فاكس: 0097022343842/ص. ب. 1328

فرع العيزرية/القدس/العيزرية/ش. الرئيسي
هاتف: 0097022790243 فاكس: 0097022790245/ص. ب. 1328

فرع المنطقة الصناعية/رام الله/ ش. طوكيو/عمارة أبراج هاوس
هاتف: 0097022963785 فاكس: 0097022963788/ص. ب. 1328

فرع طولكرم/ش. الشهيد ياسـر عرفات
هاتف: 0097092687881 فاكس: 0097092687884/ص. ب. 1328

فرع بيت لحم/ش. القدس الخليل
هاتف: 0097022749940 فاكس: 0097022749941/ص. ب. 1328

فرع رفيديا/ش. الشهيد ياسـر عرفات
هاتف: 0097092343647 فاكس: 0097092343747/ص. ب. 1328

فرع الإرسال/ش. الإرسال/رام اللّـه
هاتف: 0097022976315 فاكس: 0097022976320/ص. ب. 1328

فرع ضاحية البريد/القدس/ضاحية البريد/ش. الياسمين
هاتف: 0097022347482 فاكس: 0097022347484/ص. ب. 1328

فرع الطيرة/رام الله/ش. الطيرة
هاتف: 0097022956211 فاكس: 0097022956232/ص. ب. 1328

فرع الخضر/بيت لحم/ بلدة الخضر/ش. القدس الخليل بالقرب من بوابة الخضر التاريخية
هاتف: 009702727430 فاكس: 009702727427/ص. ب. 1328

فرع سلفيت/ش. المدينة المنورة/مبنى غالب عواد/قرب جامعة القدس المفتوحة/وسط البلد
هاتف: 0097092523807 فاكس: 0097092523811/ص. ب. 1328

فرع جنين / حي البساتين / ش. فلسطين / مجمع النمر التجاري بالقرب من دوار الداخلية
هاتف: 04-2471144 فاكس: 04-2471147/ص.ب: 1328

فرع بنك الأردن في مملكة البحرين

مملكة البحرين/المنامة/مرفأ البحرين المالي/البرج الغربي/الطابق 42
هاتف: 0097316676767/ص.ب.60676 المنامة-البحرين

فرع بنك الأردن في العراق

الإدارة الإقليمية/العراق/بغداد/ ش. سلمان فائق/بناية رقم 65/323
هاتف: 009647835418880/ص. ب: 3154 بغداد - العراق

فرع بغداد/ش. سلمان فائق/بناية رقم 65/ 323
هاتف: 009647835418818/ص. ب: 3154 بغداد - العراق

فرع اربيل - ش.سيوا - بوليفارد C-12
هاتف : 009647835418891

فرع المنصور - بغداد منطقة الكرخ شارع 14 رمضان
هاتف : 009647835418892

فرع البصرة - منطقة مناوي باشا - شارع 40 بناية رقم 267/11
هاتف: 009647835418890

الهيكل الإداري / بنك الأردن - الإدارة العامة